



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

أثر الترهل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية: دراسة حالة النظام العراقي بعد الترهل الأمريكي في سنة 2003

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسين قادرى

إعداد الطالبة:

عائشة بن زغدة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د.عواشرية رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1.	رئيسا
أ.د. قادرى حسين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1.	مشرفا ومحررا
د.مشري عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	عضووا
د. حداد شفيعة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضووا
د. ملاح السعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضووا
د. كرييش نبيل	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	عضووا

السنة الجامعية:

2019/2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

شکر و عرفان

الحمد لله الذي أنقذنا بنور العلم من ظلمات الجمالة،
وهدانا بالاستبصار به عن الواقع في عمایة الخسارة، ونصب
لنا من الشريعة محمد صلى الله عليه وسلم أعلى علم
وأوضح ولادة وكان ذلك أفضل ما عن به من النعم الجليلة
والمنع الجليلة وأفاله. أما بعد:

أشكر الله عز وجل على لطفه العظيم وعطافه العميم الذي
لولاه لم أتوفق في إنجاز هذه الأطروحة العلمية.

لما أتقرب بالشكر الجليل والتقدير الكبير إلى من أشرف
على هاته الدراسة العلمية للأستاذ الدكتور حسين قاوي
وذلك لما حضيت به منه من وعم وتشجيع للإتمام هذه
الدراسة.

والشكر يوصول أيضاً للجنة المناقشة على قبولها مناقشة
هاته الدراسة العلمية المتواضعة.

الله أهلا

إلى من ذاقت شمعتها من أجلنا أُمي العزيزة.

إلى من علمني أن النجاح ليس بالمستحيل إليك أُبي الحنون.

إلى زوجي الكريم الذي ساندني في كل خطوة من مراحل إنجاز هذه الأطروحة حفظه الله ورعاه.

إلى النور الذي أضاء حياتي وألأowi عبد الرحمن نهى صافية.

إلى إخوتي وأخواتي سند في الحياة: أسماء حفصة بيمونة إيمان

إبراهيم وإلى أخي الصغير عبد الناصر.

إلى عائلتي الثانية عرفانا بكل الرعم الذي تلقيته وخصوصا

من أُمي الثانية

إلى زهور حقيقة صراقتني فريال أُمينة لبني حواء عائشة ملياء

أسماء فاطمة حبيبة

كما أوجه أهلا خاصا لطالبي العزيزة أطفال على جهودها

وتعبها سعي... إليكم جميعا أهلا هزا العمل المتواضع.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي.

المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي.

المطلب الأول: النطور التاريخي لظاهرة للتدخل الدولي.

المطلب الثاني: تعريف التدخل الدولي.

المطلب الثالث: تمييز التدخل الدولي عن المفاهيم المشابهة له.

المطلب الرابع: عناصر التدخل الدولي.

المبحث الثاني: التدخل الدولي والشرعية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية في القانون الدولي وال العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: قانونية ومشروعية التدخل الدولي.

المبحث الثالث: التدخل الدولي وتأثيره على مبدأ السيادة الوطنية.

المطلب الأول: تطور مبدأ السيادة الوطنية.

المطلب الثاني: تراجع السيادة الوطنية أمام نظرة ظاهرة التدخل الدولي.

المبحث الرابع: التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى.

المطلب الأول: الأهداف المعلنة والخفية للتدخل الدولي.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن التدخل الدولي.

الفصل الثاني:

تطور الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لخراق المنطقة العربية.

المبحث الأول: إمكانات وقدرات المنطقة العربية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية.

المطلب الثاني: أهمية الثروة البشرية في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: طبيعة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية.

المطلب الأول: غياب الإستقرار السياسي وأزمة بناء الدولة.

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف النسيج الاجتماعي.

المطلب الثالث: معوقات التنمية في المنطقة العربية.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لحالات التدخل الخارجي في المنطقة العربية.

المطلب الأول: تاريخ الاهتمام الغربي بالمنطقة العربية.

المطلب الثاني: تاريخ مواجهة الغرب للمشاريع الوحدوية العربية.

المبحث الرابع: أهم الإستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية.

المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية.

المبحث الخامس: إستراتيجيةقوىإقليمية لاحتواء المنطقة العربية.

المطلب الأول: إستراتيجية إيران تجاه المنطقة العربية.

المطلب الثاني: إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة العربية.

الفصل الثالث:

أبعاد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003

المبحث الأول: مشروع القرن الأمريكي.

المطلب الأول: مشروع إحتلال العراق.

المطلب الثاني: حماية أمن إسرائيل.

المبحث الثاني: أسباب إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

المطلب الأول: تحقيق التوظيفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.

المطلب الثاني: إمكانات وقدرات الدولة العراقية.

المبحث الثالث: السياسات الأمريكية التمهيدية لاحتلال العراق.

المطلب الأول: سياسة إضعاف الدولة العراقية.

المطلب الثاني: سياسة احتواء الدولة العراقية.

المطلب الثالث: سياسة تحريك الأقلية الكردية في العراق.

المبحث الثالث: مراحل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003

المطلب الأول: مرحلة التمهيد للضربة العسكرية الأمريكية.

المطلب الثاني: مرحلة الغزو الأمريكي للعراق.

المبحث الرابع: الاحتلال الأمريكي للعراق والشرعية الدولية.

المطلب الأول: المبررات الشرعية والقانونية الأمريكية لاحتلال العراق.

المطلب الثاني: قرار مجلس الأمن "1441" ودوره في احتلال العراق.

الفصل الرابع:

انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار في المنطقة العربية.

المبحث الأول: تدهور الوضع الداخلي للعراق بعد الاحتلال.

المطلب الأول: دور الحكم الأمريكي "بول بريمر" في انهيار العراق.

المطلب الثاني: ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة أثناء فترة الاحتلال.

المبحث الثاني: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق.

المطلب الأول: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع الداخلي العراقي.

المطلب الثاني: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على مكانة الدولة العراقية.

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على مستقبله السياسي ومكانته الإقليمية.

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: هشاشة الوضع الأمني.

المطلب الثالث: تراجع العراق كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الرابع: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الاستقرار في المنطقة العربية.

المطلب الأول: تأثر الدول العربية بحالة الاستقرار في العراق.

المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي.

الخاتمة

مقدمة

يعتبر موضوع التدخل الخارجي ظاهرة رافقت تطور العلاقات الدولية على مرّ الزمن، وإن كانت طبيعة هذا التدخل والأدوات المستخدمة فيه تغيرت مقارنة مع أشكاله في الماضي، التي أخذت أكثر شكل التدخل العسكري المباشر كالاستعمار، الحماية، الانداب...الخ. فقد ارتبط هذا التغيير في جوهره أيضاً ببنية النظام الدولي، طبيعة القوى المتنافسة بداخلة، إلى جانب أهداف القوى المتدخلة.

يُمثل ظهور ما يسمى بالتدخل الدولي الإنساني أحد أهم الأشكال الجديدة للتدخل الخارجي بعد نهاية الحرب الباردة، فبعد محاولة الغرب ترويج القيم الليبرالية ومن بينها الإعتبارات الإنسانية، تصاعدت وتيرة هذا التوجه، خاصة مع وجود نصوص قانونية تُجيز التدخل الدولي، إضافة إلى ذهاب الفقه الدولي المعاصر باتجاه إجازة التدخل الخارجي مادام مرتبًا بالإعتبارات الإنسانية.

لقد رافق هذا التحول القانوني في مفهوم التدخل الدولي تغييرًا مماثلًا في التشريعات الحديثة للقانون الدولي فيما يتعلق بمفهوم السيادة، التي لم تعد تحول دون ممارسة مفهوم التدخل الدولي، مما يعني أنه مؤشر لتغيير مهم في أسلوب وأداء سلوكيات النظام الدولي الجديد، خصوصاً بعد أن عرف هذا المفهوم ممارسة في القرارات الدولية التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي تجاه الكثير من القضايا الدولية التي أجازت حق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول من أجل أغراض إنسانية، وهو الأمر الذي بدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي ولا سيما في ظل الوضع الدولي الراهن والتركيبة الحالية لمجلس الأمن والتي تقوم أساساً على السبل الوقائية؛ كوسيلة الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام والتي تعني إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدول الغربية للتدخل في أية منطقة من العالم بإطار قانوني ظاهر.

يطرح حالياً التدخل الخارجي المُعْلَف باعتبارات إنسانية، تحدياً حقيقياً أمام استقرار العديد من الدول في العالم، خاصة مع تطور تبريرات التدخل على المستوى الدولي، فبعدها كان التدخل في السابق يُبرر لرد العowan أو حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان أو محاربة

الإرهاب، أصبح حاليا التدخل يُبرر بذريعة منع تفجّر النزاعات والحروب الداخلية عبر إصدار قرارات ملزمة يصدرها مجلس الأمن، يكون لزاما على الدول القبول بها، ليصبح بذلك للدول الكبرى غطاء شرعيا للتدخل في الشؤون الداخلية للدول التي لها فيها مصالح أيا كان نوعها.

تعد دول المنطقة العربية من بين الدول المستهدفة للتدخلات الخارجية نظراً لموقعها الجغرافي الفريد الذي يربط قارات العالم الثلاث القديمة، إضافة إلى تأثيرها الحضاري السياسي في شعوب هذه القارات، وكذلك الثروات الهائلة التي تحويها، لتساعد الأوضاع الداخلية المتدنورة للدول العربية في جميع المجالات، والتي إستنزفت قدرات الدول العربية وطاقتها، على توفير المناخ الملائم لزيادة هذه التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وتبررها بالاعتبارات الإنسانية، ليكون التدخل العسكري الأمريكي في العراق سنة 2003، من أقوى التدخلات الخارجية في المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة، هذا التدخل الذي لم يؤدي فقط إلى انهيار الدولة العراقية فحسب، وإنما كانت له تداعيات خطيرة على استقرار الأنظمة العربية المجاورة.

١- أهمية الموضوع:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم الأسباب الحقيقية التي تقف حائلا أمام تقدم معظم الدول العربية، حيث تعاني المنطقة العربية حالة هي أقرب لوصفها بالانتكاس الأمني السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والذي أرجعته العديد من الدراسات الغربية المتخصصة حول الوضع في العالم العربي، إلى أن الخلل بالدرجة الأولى يكمن في الواقع العربي الداخلي، وهو الأمر الذي تحاول أيضا تقارير التنمية العربية التأكيد عليه من خلال الإشارة إلى الأزمات؛ كأزمة المعرفة والحرية التي تعرفها الأنظمة السياسية العربية، وإلى تدهور الأوضاع الداخلية العربية أمنياً وإجتماعياً وإقتصادياً.

غير أن حالة الاستقرار والتشريدم التي تعيشها الأوطان العربية لا يعود إلى عوامل داخلية بحثه، كما تحاول بعض الدوائر الغربية الترويج له، وإنما يرتبط في كثير من

الأحيان بعوامل خارجية، متمثلة في دور عامل التدخل الخارجي في إضعاف دول المنطقة، وهو ما تُرجم في الإستراتيجيات الدولية والإقليمية تجاه المنطقة العربية، والتي عملت إضافة إلى الحالة السابقة التي خلقتها في دول وأنظمة هذه المنطقة، إلى محاولة فرض التجزئة والتفرقة داخل هذه الدول من أجل الوقوف في وجه أي مشروع نهضوي وحدوي عربي، قد يؤدي إلى تحقيق نكامل سياسي واقتصادي، يجعل المنطقة حصنًا منيعًا ضد أي محاولات للتدخل الخارجي، تسعى قوى عظمى بشتى الطرق والأساليب للسيطرة على ثرواته واستغلالها لمصالحها الخاصة، وما التدخل الأمريكي (احتلال) في العراق بخارج عن هذا الإطار.

2-أهداف الدراسة:

نهدف من دراسة هذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تحليل ظاهرة التدخل الدولي قصد الكشف عن الظروف والعوامل التي أدت إلى تطورها كفكرة ومفهوم، ثم كتطبيق وممارسة.
- محاولة الوقوف على الإمكانيات والقدرات التي تحويها المنطقة العربية والتي جعلتها منطقة استهداف دائمة من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي.
- محاولة تفكيك وتحليل أهداف ودوافع التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية.
- محاولة تفكيك وتحليل الأسباب والعوامل التي أدت إلى حالات النكوص السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي للدول العربية.
- محاولة رصد نتائج وآثار وتداعيات التدخل العسكري الأمريكي في العراق على المستوى العراقي والعربي كدراسة حالة نقيس من خلالها درجة تأثير التدخل الخارجي في إستقرار الأنظمة العربية.

3-أسباب اختيار الموضوع:

إنّ إختيارنا لموضوع البحث ودراسته لم يكن وليد الصدفة بل كانت وراءه دوافع موضوعية وأخرى ذاتية.

أ. الدوافع الموضوعية:

- تزايد خطورة تدهور الوضاع الداخلية العربية على جميع الأصعدة الناتجة عن عامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية.
- خطورة ارتباط واقع ومستقبل استقرار وأمن الدول العربية ببناء على ما تحدده لها القوى الدولية والإقليمية المتدخلة في شؤونها الداخلية في إطار تنافسها وتصارعها على المنطقة العربية بهدف السيطرة عليها.
- أمام تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بالمنطقة العربية خصوصاً منذ نهاية فترة الحرب الباردة، لما للمنطقة من امتيازات موقعة جغرافية إستراتيجية ثرواتية اقتصادية بشرية وحضارية، دفعت بالقوى الدولية والإقليمية وضع خطط إستراتيجية تمكّنها من السيطرة على هذه المنطقة وإمتيازاتها.
- نظراً لتزايد خطورة تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الوضع الداخلي في العراق وعلى الوضع الداخلي للدول العربية خصوصاً دول الجوار العراقي، لاسيما في المجال الأمن والاستقرار.

ب. الدوافع الذاتية:

- نظراً لما يتعرض له عالمنا العربي خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة من كثافة التدخلات الخارجية سواء كانت دولية أو إقليمية الأمر الذي دفعنا إلى البحث في حقيقة أسباب ودوافع وأهداف هذه التدخلات والأساليب التي استخدمتها في تدخلاتها في الشؤون الداخلية للدول العربية.
- الرغبة في معرفة درجة تأثير هذه التدخلات الخارجية المستمرة في الشؤون الداخلية

للدول العربية على واقع ومستقبل الأمن والاستقرار داخليها.

- الرغبة في التعرف على القدرات والثروات الهائلة التي يحويها عالمنا العربي والتي جعلت الدول تتکالب وتتصارع للسيطرة عليه.
- الرغبة في معرفة حقيقة الأوضاع الداخلية العربية والبحث في مسبباتها وعوامل فشل هذه الدول، وكيف ساهمت في زيادة التدخلات الخارجية في المنطقة العربية.
- الرغبة في معرفة الأسباب والدافع الحقيقية التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار دولة العراق لاحتلالها دون غيرها من الدول العربية.
- الرغبة في معرفة الأوضاع الداخلية التي آلت إليها الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي لها، لما لها من تداعيات خطيرة على واقع ومستقبل الأمن والاستقرار العراقي خصوصاً والعربي عموماً.

4- إشكالية الدراسة:

يرتبط تغير مسار بناء الدولة في المنطقة العربية واستقرار أنظمتها السياسية في كثيراً من الأحيان بدور البيئة الخارجية، حيث يمثل التدخل الخارجي في هذا الإطار، أحد أهم التحديات التي أصبحت تواجه المنطقة العربية وتهدّد استقرارها، لذلك فالغرض من هذه الدراسة لا يسعى إلى الإقرار أو عدم الإقرار بوجود عامل التدخل الخارجي في الدول العربية، لأنّه أصبح واقعاً مفروضاً، مع التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، وإنما يسعى بدرجة الأولى توضيح مدى تأثير عامل التدخل الخارجي على استقرار الأوضاع الداخلية في الدول العربية، وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثر عامل التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية على استقرار أنظمتها السياسية، بناءً على حالة النظام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي سنة 2003؟

وتتفق عن هذه الإشكالية الرئيسة جملة من التساؤلات فرعية أهمها:

- 1- ما هو مفهوم التدخل الخارجي وما هي أشكاله وأنواعه؟
- 2- فيما تكمن الأهمية الجيوإستراتيجية للمنطقة العربية؟
- 3- ما هي حقيقة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية؟ وكيف استغلّتها الأطراف الخارجية في تبريرها لعمليات التدخل الخارجي؟
- 4- ما هي أهم استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية تجاه المنطقة العربية؟
- 5- ما هي الأسباب والدوافع الحقيقية وراء التدخل الأمريكي في العراق؟
- 6- ما هي انعكاسات الاحتلال الأمريكي للعراق على الاستقرار العراقي والعربي؟

2/ فرضيات الدراسة:

للإجابة المبدئية على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية نحاول صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية المركزية:

إنّ حالة عدم استقرار الأنظمة السياسية العربية ترتبط بسياسات التدخل الخارجي للقوى العظمى الدولية والإقليمية في المنطقة العربية.

الفرضيات الفرعية:

1. كلما كانت منطقة معينة غنية بموارد الطاقة، كلما كانت معرضة أكثر لعمليات التدخل الخارجي.
2. إنّ ضعف الأنظمة العربية مرتبط بدور فواعل خارجية.
3. كلما كانت البنية الداخلية لمنطقة معينة هشة، كلما ساعد ذلك على تبرير عمليات التدخل الخارجي فيها.
4. إنّ استقرار النظام العربي مرتبط ببعضه البعض في إطار ما يسمى بالأمن العربي المشترك.

5-حدود الدراسة:**أ. الحيز المكاني:**

مع أنّ المجال المكاني للدراسة يتركز أكثر ضمن الفضاء العراقي إلا أنه يتجاوز هذا المجال إلى إطار أوسع وأشمل وهي المنطقة العربية، خصوصاً وأنّ موضوع الدراسة يحاول فهم تأثير التدخل الخارجي في استقرار الأنظمة العربية على اختلاف انتماقاتها الجغرافية. كما أنه لا يمكن فهم حقيقة التدخل الأمريكي في العراق 2003 بمعزل عن بقية مكونات النظام العربي التي تتربّط حلقاته مع بعضها البعض.

ب. الحيز الزماني:

تركز هذه الدراسة على معالجة إشكالية البحث خلال فترة ما بعد الحرب الباردة أي منذ الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003، نظراً لكتافة التدخلات الخارجية في شؤون المنطقة العربية منذ نهاية فترة الحرب الباردة، لكن الدراسة لا تُهمّل بعض الفترات التاريخية السابقة المتعلقة بتطور حالات التدخل الخارجي في المنطقة العربية ولو التعرض إليها بايجاز، ذلك أنّ الظواهر في العلاقات الدولية متراكبة ولا يمكن فهم خيوطها الرئيسة دون الرجوع إلى تاريخ تطورها ونشأتها، كما أن الدراسة تمتد إلى الزمن الحالي لأنّ انعكاسات التدخل الأمريكي في العراق مازلت تداعياتها متواصلة سواءً على مستقبل العراق أو على المنطقة العربية ككل.

6-المقاربة المنهجية:

تحدد منهجية أي الدراسة من خلال طبيعة الموضوع، ولأنّ موضوع الدراسة يتضمن متغيرات عديدة وأبعاد مختلفة فقد إعتمدنا على منهجين رئيسيين تمثلاً فيما يلي:

1.منهج دراسة الحالة (منهج أصافي):

وتكمّن أهمية هذا المنهج في أنه يؤدي بنا إلى التعمق في البحث وإلى التحري للتأكد النتائج المتوصل إليها كما أنه يوصلنا إلى تحليل عميق عن طريق استخدام الفاعل

الأساسي في الظاهرة المدروسة، كما تكمن أهمية هذا المنهج في الاستدلال الذي سيساعدنا على التعرف أو التأكيد أو التبرير للموضوع من خلال اتخاذ حالة معينة كمثال والتي كانت حالة النظام العراقي بعد التدخل العسكري الأمريكي في العراق في سنة 2003.

2. المنهج الوصفي التحليلي:

حيث حاولنا من خلال استعمالنا لهذا المنهج بالخصوص، وصف حالة الأوضاع الداخلية العربية المتدهورة في جميع المجالات، ووصف العوامل التي أدت لهذه الأوضاع، وهو الأمر الذي يساعدنا على فهم سهولة حدوث التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية واستمرار هذه التدخلات، هذا بالإضافة إلى أننا استعملنا المنهج الوصفي في صف الإمكانيات والقدرات والثروات التي تحويها المنطقة العربية الأمر الذي يعزز فهمنا لما هذا التكالب والتنافس الدولي والإقليمي الحاد على دول المنطقة العربية بالذات، كما عزز إستعمالنا للمنهج الوصفي فهمنا لحالة الاستقرار التي تعيشها الدولة العراقية خصوصاً والدول العربية عموماً الناتجة عن الاحتلال الأمريكي للعراق وذلك من خلال وصفنا للأوضاع الداخلية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي.

7- أدبيات الدراسة:

توجد العديد من الدراسات العلمية والأكاديمية التي تناولت موضوع التدخلات الخارجية في المنطقة العربية، يمكن حصر هذه الدراسات فيما يلي:

1. دراسة الدكتور هيثم غالب الناهي: المعونة بـ "تفتيت العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية" منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الأولى سنة 2013، حيث تناول هذا الكتاب أبعاد قضية تفتت العراق ومشروع تدمير الدولة الحديثة فيه، حيث يعرض بالواقع والتحليل مختلف ظروف النشأة والتطور والانهيار التي مرت بها دولة العراق بين الاحتلال البريطاني في عشرينيات القرن الماضي والاحتلال البريطاني الأمريكي في سنة 2003، كما ركز الكاتب في كتابه على دور الأمم المتحدة في تشريع عملية

تدمير العراق وتفتيته عرقياً وطائفياً، لينتهي الكاتب إلى مناقشة الشروط والمحددات الوطنية والإقليمية والدولية لإعادة السلم المدني والأمن في العراق وبناء الدولة العراقية.

2. دراسة الدكتور باسم كريم سويدان الجنابي: بعنوان: "مجلس الأمن وال الحرب على العراق 2003: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب"، منشورات دار زهران للنشر والتوزيع عمان سنة 2006، حيث تناول الكاتب في كتابه هذا التدابير والإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن إثر الاحتلال العراقي للكوت عام 1990، كما تناول الكاتب واقع الحرب الأمريكية البريطانية على العراق وموقف مجلس الأمن من هذه الحرب ومدى مشروعيتها في إطار الشرعية الدولية، كما تناول الكاتب مركز العراق القانوني في ضوء القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن.

3. دراسة الكاتب معاذ البطوش: تحت عنوان "تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي"، منشورات دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع عمان، الطبعة الأولى سنة 2012، حيث تناول الكاتب في هذه الدراسة الأسباب الحقيقة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة وبريطانيا وراء احتلالهما للعراق، كما تناول الكاتب محمل الآثار التي خلفها الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وعلى باقي الأقطار العربية وسيادتها ومستقبل أنظمتها السياسية القائمة في ضوء الالحاح الخارجي على مطلب الاصلاح السياسي، كما رصد الكاتب تداعيات هذه الحرب على الأمن القومي العربي ومستقبله وخاصة على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي.

4. دراسة الكاتب أحمد عبد ربه ومجموعة باحثين آخرين: بعنوان "حال الأمة العربية 2012-2013- مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة"، منشورات بيت النهضة بيروت الطبعة الأولى، سنة 2013، حيث يقدم هذا الكتاب تقرير حول حالة الأمة العربية في الفترة من 2012 إلى 2013 والذي يتمحور حول مستقبل التغيير في الوطن العربي والمخاطر الداهمة عليه، كما يرصد التقرير أهم ملامح التحولات الجيو سياسية والجيو إقتصادية التي شهدتها العالم العربي خلال عام 2013 وانعكاسها على النظمتين الدولي والإقليمي، كما يتناول

الباحث مستقبل الأمن العربي في ظل السيناريوهات الجيوسياسية المحتمل حصولها في المنطقة، كما تناول التقرير التداعيات الاقتصادية للربع العربي على الأوضاع العربية عامة والاقتصادية خاصة مع التركيز على بعض القضايا القطرية الساخنة في المنطقة العربية ومنها قضية الاحتلال الأمريكي للعراق.

5. دراسة الكاتب دهام محمد العزاوي: بعنوان "العولمة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات"، منشورات دار الهندسية للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى سنة 2012، حيث جاءت الدراسة حول تبيين مخاطر مشروع العولمة على الوحدة الوطنية لدول العالم الثالث والتي بدأت تسود مجتمعاتها الكثير من مظاهر الفوضى والاضطراب السياسي والاقتصادي والاحتقان الاجتماعي لاسيما تلك المجتمعات التي تتميز بتتنوعها الإثني الطائفي والقومي، كما يبين الكاتب الفائدة التي تجنيها بعض القوى الغربية الكبرى وتحديداً الولايات المتحدة من خلق مناخ دولي فرق ووضع غير مستتب في الكثير من المجتمعات، تحت شعارات إنسانية كالدفاع عن حقوق الإنسان وحماية الأقليات وحق الجماعات في تقرير مصيرها وغيرها من الشعارات الإنسانية التي هي حق أريد به باطل، كما جمعت الدراسة الاطار النطري أيضاً لمفهوم التدخل الدولي ومفهوم العولمة كذلك.

8- تقسيم الخطبة:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة إلى أربعة فصول تتقدمها مقدمة عرفاً فيها بالموضوع ثم انتقلنا إلى الفصل الأول، حيث خصصناه للاطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي، فضمناه أربعة مباحث، في المبحث الأول تحدثنا فيه عن ماهية التدخل الدولي، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن التدخل الدولي والشرعية الدولية، أما المبحث الثالث فأبرزنا فيه التدخل الدولي وتأثيره على مبدأ السيادة الوطنية، أما المبحث الرابع فخصصناه للحديث عن التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى.

أما الفصل الثاني والذي يحمل عنوان تطور الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لاختراق

المنطقة العربية، وضمناه خمسة مباحث، في المبحث الأول تحدثنا فيه عن إمكانات وقدرات المنطقة العربية، بينما المبحث الثاني خصصناه لدراسة طبيعة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية، أما المبحث الثالث فدرسنا فيه التطور التاريخي لحالات التدخل الخارجي في المنطقة العربية، بينما كان المبحث الرابع مخصص لدراسة أهم الإستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية، أما المبحث الخامس والأخير فدرسنا فيه إستراتيجياتقوى الإقليمية لاحتواء المنطقة العربية.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة أبعاد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، حيث ضمناه خمسة، مباحث في المبحث الأول تناولنا فيه مشروع القرن الأمريكي، أما المبحث الثاني فكان لدراسةأسباب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، بينما المبحث الثالث درسنا فيه السياسات الأمريكية التمهيدية لاحتلال العراق، أما المبحث الرابع خصصناه للحديث عن مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003، لنختم هذا الفصل بالمبث الخامس والذي تحدثنا فيه عن الاحتلال الأمريكي للعراق والشرعية الدولية.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصصناه لدراسة انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار في المنطقة العربية، وقد تضمن هذا الفصل أربعة مباحث، المبحث الأول درسنا فيه تدهور الوضع الداخلي للعراق بعد الاحتلال أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، أما المبحث الثالث تناولنا فيه تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على مستقبله السياسي ومكانته الإقليمية، لنختم هذا الفصل بالمبث الرابع والذي حاولنا أن نبين فيه تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الاستقرار في المنطقة العربية

لنختم دراستنا هذه بخاتمة عامة ضمنها عرض نتائج البحث التي نجح من خلالها على الاشكال والتساؤلات المطروحة، والتحقق من الفرضيات التي إنطلقت منها، كما تضمنت الخاتمة بعض المقترنات كحلول نستطيع من خلالها مواجهة أو على الأقل التقليل من ظاهرة التدخل الدولي في المنطقة العربية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل

الرولي

يستدعي منا الحديث عن ظاهرة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول والبحث في حياثتها بداية التركيز على إبراز جانبها النظري بتحديد ماهية التدخل الدولي، لأن ذلك يساعدنا على تحديد متى تكون الدول أمام تدخل دولي أو تتعرض لتدخل دولي ونوع هذا التدخل، مع البحث في نتائج وحقيقة هذه الظاهرة التي تترسخ بين الإعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى، كما يساعدنا الإطار النظري على معرفة الوضع القانوني والشرعى لهذه الظاهرة في إطار القانون الدولي والشرعية الدولية ولاسيما في إطار تعارضه مع مبدأ السيادة الوطنية للدول.

ولهذا سنخصص هذا الفصل للحديث عن التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي، ثم تحديد تعريف مفهوم التدخل الدولي من الجانب القانوني والسياسي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة له مع إبراز عناصره التي تحدّدنا أشكاله وأنواعه والحالات التي تستدعيه، ثم تبيين الأهداف التي ترجي من هذا التدخل مع رصد النتائج الواقعية لهذا التدخل الدولي بصفة عامة لتتوضح لنا حقيقة هذا التدخل الدولي الإنساني، مع محاولة توضيح وتحديد الوضع القانوني والشرعى لهذه الظاهرة مبينين بذلك علاقتها التعارضية والجدلية مع مبدأ السيادة الوطنية للدول.

المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي:

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كل ما يتعلق بمفهوم التدخل الدولي وذلك من بالتعرض للنقاط الآتية:

المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي:

ليست ظاهرة التدخل الدولي بالجديدة في العلاقات الدولية، فبرجو عنا إلى التاريخ نجد ما يؤكد لنا ذلك بداية بالعهد اليوناني، أين نجد مدينتي إسبارطا وأثينا اللتان كانتا تعتبران القوتين الأساسيتين في المنطقة، وكان لهما بالتالي الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة بواسطة عقد التحالفات ووسائل أخرى، كذلك في عهد الإمبراطورية الرومانية

عرف تاريخ البشرية تدخلات كثيرة خاصة في شؤون الممالك البربرية في شمال إفريقيا، واعتمدت الإمبراطورية الرومانية في تدخلاتها في شؤون الدول الأخرى على الأسلوب العسكري من غزو واغتيالات، وعليه كانت اغلب التدخلات في هذه الفترة هي تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال والإحراق أجزاء من أقاليم الدول بسيادتها مستندة في ذلك على قوتها، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل بالدعاوى الإنسانية نتيجة التطور الذي عرفه المجتمع الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ولا سيما في إطار الصراع بين الدول الأوروبية وبين أوروبا والإمبراطورية العثمانية، حيث تم استخدام التدخل لأغراض إنسانية من قبل الدول الأوروبية للتدخل في شؤون بعضها البعض أو في شؤون الدول الأخرى خاصة في شؤون الدولة العثمانية وذلك تحت ذريعة حماية الأقليات الدينية التي كانت تتعرض وفق زعمهم لمعاملة سيئة من قبل الإمبراطورية العثمانية لا تليق بالمبادئ الإنسانية، وذالك في إطار ما عرف بحماية الأقليات وبعض الجماعات العرقية الأخرى، الأمر الذي فتح باب التدخل على مصرعيه في تلك الفترة⁽¹⁾، وكان ينظر في ذلك الوقت إلى مبدأ التدخل الدولي على أنه أحد الضمانات الأساسية التي ينبغي اللجوء إليها لكافلة الاحترام الواجب لحقوق الأفراد الذين ينتهيون إلى دولة معينة ويعيشون فيها، هذا بالإضافة إلى الحروب الاستعمارية التي قامت بها أوروبا والتي كانت تصبغ أهداف التدخل والسيطرة والاستعمار بمسحة إنسانية وحضارية، وبالتالي فالتدخل الدولي باسم الإنسانية في هذه الفترة يعد أول ما عرفه المجتمع الدولي من وسائل الرقابة على حقوق الأفراد، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الأمم المتحدة أضحت المسألة الخاصة بحماية حقوق الإنسان - بعض النظر عن الانتماءات الوطنية أو العرقية أو الدينية أو السياسية أو غيرها - تمثل أحد المبادئ الأساسية للتنظيم الدولي المعاصر دون مراعاة لسيادة الدول على الرغم من أنها لا

⁽¹⁾ دهام محمد العزاوي، *العلومة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات*، القاهرة: دار الهندسية دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص 462.

زالت مثبتة في المواثيق الدولية وعلى رأسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة⁽¹⁾.

ليتخذ موضوع التدخل الدولي الإنساني بعد انتهاء الحرب الباردة منحى جديدا يختلف بميراثه عن تلك التدخلات السابقة، وهي ضرورة التوجه الدولي نحو التعاون في القضاء على المشاكل التي تهدد البشرية أو الجماعة الإنسانية لمواجهة ما يهدد الاستقرار والأمن الدوليين ويسهل عملية التواصل الفكري والثقافي والتجاري والصناعي لما فيه مصلحة الدول جميعا والإنسانية جماء وبما يكفل قدرًا من الكرامة وسيادة الجماعة على ثرواتها وتوجيهها نحو رفاهية الإنسان، وهو الأمر الذي جعل من التدخل الدولي يخضع لنظام قانوني نشأ مجمله في الاتفاقيات الدولية في ظل المنظمات الدولية والإقليمية التي كان لها التأثير في توجّه الدول إلى إدراجها في دساتيرها الوطنية، بحيث أصبحت كثيرة من القضايا خارج نطاق فكرة سيادة الدولة وداخلة في اهتمامات القانون الدولي و اختصاصه وأصبح بإمكان الأمم المتحدة نفسها أو بتكلفها لدولة أو لمجموعة من الدول التدخل في شؤون حقوق الإنسان بدول أخرى إذا ما تبين لها أن الأوضاع الجارية فيها من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين أو أنها تمثل انتهاكات مريرة وجرائم بشعة بحق الإنسانية⁽²⁾.

ليشهد العالم بعد ذلك تطويرا خطيرا في مجال التدخل الدولي الإنساني، حيث صارت الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر استعدادا لاستخدام القوة المسلحة لحماية حقوق الإنسان في الدول التي ينتمي إليها انتهاك هذه الحقوق، دون ترخيص في ذلك من مجلس الأمن باعتباره الجهاز المسؤول أساسا عن حفظ السلم والأمن الدوليين⁽³⁾.

والاليوم وبعد اتجاه المجتمع الدولي ويدفع من الدول الغربية إلى زيادة تعزيز ما يسمى بالتدخل لإنساني أصبح العالم على أبواب مبدأ الحق في التدخل بدليلا عن منع التدخل، كما

⁽¹⁾- أحمد سي علي، *التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة*، الجزائر: دار الأكاديمية، ط. 1، 2011، ص 207.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص ص. 201، 202.

⁽³⁾- دهام محمد العزاوي، *مرجع سابق*، ص. 173.

بدأت الأمم المتحدة تشهد إنعطافاً حاداً في منظورها لمبدأ عدم التدخل وذلك على إثر حالات التدخل التي حصلت في مناطق متعددة من العالم، فالبيئة الدولية الراهنة أخذت تشكل فيها قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات أداة رئيسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، على اعتبار أن حقوق الإنسان صيغة دولية وعالمية وأصبحت إلى حد ما مسألة خارجة عن نطاق الاختصاص الداخلي للدول وذلك بفعل الاتفاقيات الدولية العديدة العالمية منها والإقليمية التي جعلتها موضوعاً مشتركاً بين جميع الدول، إذ هناك نحو مائة(100) إتفاقية دولية خاصة بإقرار حقوق الإنسان وتحديد إجراءات ضمان حمايتها، كما خولت المنظمات الدولية العامة والمتخصصة العالمية والإقليمية صلاحيات واسعة في دراسة حقوق الإنسان والاهتمام بمدى حمايتها⁽¹⁾، عبر بحوث وندوات ومؤتمرات جعلت منه حقيقة قانونية وممارسة سياسية، والجدير بالذكر هنا أن هذا التوجه الجديد لترسيخ الحق في التدخل الإنساني قد أخذ طابعاً مؤسسياتياً وقانونياً يمكن رصده وتبينه فيما يلي:

قرار الجمعية العامة رقم 100/45 في ديسمبر 1990 الذي يدعو إلى ضرورة تقديم المنظمات ل المساعدات الإنسانية، كما دعا الدول التي يحتاج سكانها المساعدة أن تقدم التسهيلات للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تقديم المساعدة وخاصة الغداء والأدوية والعناية الطبية، كما دعا القرار في فقرته السابعة الدول المحاذية للمناطق التي يتواجد فيها ضحايا الكوارث تسهيل مرور المساعدات الإنسانية، كما دعا القرار في فقرته التاسعة الأمين العام للأمم المتحدة لإعداد قائمة إسمية بالخبراء والمنظمات المؤهلة لإدارة تقديم المساعدات الإنسانية التي يمكن للأمم المتحدة إرسالها بموافقة الدول المعنية من أجل توفير شروط أفضل لإيصال المساعدات الإنسانية، إن هذا القرار والذي جاء مطابقاً لقرار تقدمت به فرنسا في ديسمبر من عام 1988 بعنوان المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة، يعتبران واصعنان لأسس التدخل الدولي باسم الإنسانية وذلك في إطار

⁽¹⁾-عمر صدوق، دراسة في مصادر حقوق الإنسان، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003، ص.101.

تدوين قواعد قانونية دولية كانت غير مقبولة في السابق باسم الإنسانية⁽¹⁾، إضافة إلى أن القرارين قد وضعوا مسارا عمليا للتدخل عبر ما يسمى مرات الطوارئ الإنسانية التي تسمح بها الدول المجاروة، كما يجعل القرارين المساعدات الإنسانية عملية مؤسساتية منظمة عبر إعداد قائمة باسم المنظمات والخبراء المؤهلين لدراسة أوضاع حالات الكوارث المماثلة لها يضعها الأمين العام للأمم المتحدة، كما اعتمد معهد القانون الدولي خلال مؤتمره في 1989/09/14 قرارا حول العلاقة بين حقوق الإنسان وعدم التدخل، حيث أكد في فقرته الخامسة أن عرض دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية كالصليب الأحمر الدولي تقديم مساعدات إنسانية إلى دولة تهدد حياة سكانها، لا يجوز عده تدخلا غير مشروع في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ويتعنين على الدول التي تتعرض إلى كوارث طبيعية ألا ترفض تلقى المساعدات الإنسانية⁽²⁾.

لتكون التقارير السنوية التي قدمها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة خافير دي كوييلار بمثابة الضربات الأولى لخلخة مبدأ السيادة عندما تحدثت عن ضرورة اجتياز العوائق التي تخلقها أعراف وقواعد السيادة أمام متطلبات حقوق الإنسان والأقليات التي تتعرض للانتهاكات الجسيمة ومتطلبات تقديم المساعدات الإنسانية وحماية قوافلها، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لعام 1991 بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ألا يستخدم كعازل واق يمكن أن ترتكب وراءه إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب⁽³⁾.

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية ضد العراق عام 1991 وانهيار الإتحاد السوفيتي أخذ هذا التوجه الجديد - التدخل لأسباب إنسانية - يعزز بظروفات الأمين العام السابق للأمم المتحدة (بطرس غالى) في تقاريره لمجلس الأمن الذي سمي بعضها بخطة للسلام agenda for peace، حيث جاء الأمين العام في خطته للسلام بمقترنات جديدة لتوسيع مسؤوليات

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 164.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص. 165.

الفصل الأول.....الأطر الفاهيسي لدراسة التدخل الدولي

الأمم المتحدة في ميدان التدخل الإنساني لحفظ السلام وصنعه عبر آليات حفظ السلام وصنع السلام والدبلوماسية الوقائية هذه الآليات المستحدثة لعمل المنظمة الدولية في ميدان التدخل الإنساني يمكن شرحها كالتالي⁽¹⁾.

أولاً: الدبلوماسية الوقائية: والتي تعني العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد حدة المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات أو وقف إنتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

ثانياً: صنع السلام: والذي هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لا سيما عن طريق الوسائل السلمية.

ثالثاً: حفظ السلام: والذي يعني نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في ميدان الصراع للفصل بين الأطراف المتنازعة تعتبر عمليات حفظ السلام من أهم واجبات الأمم المتحدة وتقع مسؤوليتها بشكل كبير على الأمين العام للأمم المتحدة، وتطوّر هذا النوع من العمليات منذ الخمسينيات من القرن العشرين وذلك استجابة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة⁽²⁾.

لقد قام محور خطة السلام للأمين العام السابق للأمم المتحدة-بطرس غالى- على دعوة الدول الأعضاء بتخصيص وحدات عسكرية جاهزة وسريعة الإنتشار يمكن أن تعمل تحت علم الأمم المتحدة عند الحاجة وبأسرع وقت ممكن حيث يأمل في أن يكون استخدام هذه القوات ممكنا للتدخل قبل أيام من انفجار أزمة ما أو نشوب صراع في أي مكان في العالم، كما سعى الأمين العام السابق إلى إيجاد آلية تسمح بإنتشار القوات الدولية المدربة دون الحاجة إلى موافقة الأطراف المتنازعة وحتى قبل أن تتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، عند ما أكد أن زمن السيادة المطلقة الخالصة قد مضى وولى، وأكد أن استقرار الدول يتعزز بالتزامها بحقوق الإنسان مع إحساس خاص بحقوق الأقليات وتزايد فعالية آلية الأمم المتحدة

⁽¹⁾-المرجع نفسه، ص 166.

⁽²⁾ نورى ماك كوين روتلنج، "عمليات حفظ السلام والنظام الدولى"، *السياسية الدولية*، م.42، ع. 170، ص.16.

الفصل الأول.....الأطر الفاهيسي لدراسة التدخل الدولي

بحقوق الإنسان وحماية الأقليات وعلى إثر ذلك أصرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في فبراير من عام 1993، إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات إثنية دعت فيه الدول إلى وجوب حماية الأقليات وحيويتها الإثنية، مع اعتماد تدابير تضمن للأشخاص المنتسبين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهم، كما أصدرت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين في فبراير من عام 1994 مشروع قرار حول الأشخاص المنتسبين إلى أقليات إثنية حيث في الدول على أن تتخذ جميع التدابير المؤسسية والتشريعية والإدارية لكفالة حقوق الأشخاص المنتسبين إلى الأقليات⁽¹⁾.

كما خطت المنظمة الدولية خطوة أخرى في الترويج لمفهوم التدخل الدولي الإنساني حينما تبنت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين لعام 1993 قرارا يقضي بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والذي كان في السابق محل خلاف بين الكتلتين الشرقية التي اقترحته والغربية الرافضة له في فترة الحرب الباردة، ولقد اعتبر إنشاء مثل هذا المنصب نصرا للغرب على المجموعة الدولية المعارضة من دول العالم الثالث، التي اعتبرته هو تدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي على اعتبار أن هذه الدول ضعيفة أو هي الحلقـة الأضعف في النظام الدولي الجديد، وبالتالي إنشاء مثل هذا المنصب سوف يزيد من خطر تدخل الدول الغربية في شؤونها الداخلية وهو الأمر الذي حدث فعلا كما كانت تتصوره دول العالم الثالث⁽²⁾.

وفي البيان الخاتمي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيانا في يوليو من عام 1993 عزز الأمين العام السابق بطرس غالى توجه المجتمع الدولي نحو إباحة التدخل الدولي عبر دعوته لإعادة التفكير في قضايا السيادة ودعم التدخل، إذ على حد تعبيره لم تعد حقوق الإنسان والأقليات من أمور السيادة الداخلية للدول⁽³⁾.

وعلى ذات الخط سار الأمين العام السابق "كوفي عنان" في تقاريره وخطاباته

⁽¹⁾-دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 167.

⁽²⁾-نفس المرجع نفس الصفحة.

⁽³⁾-المرجع نفسه، ص. 169.

الفصل الأول.....الأطر الفاهيسي لدراسة التدخل الدولي

وتوجهاته، ونذكر منها التقرير الذي قدمه للدورة الخامسة والأربعين لجنة حقوق الإنسان في سبتمبر من عام 1999 حينما دعا إلى إيلاء مبدأ التدخل الإنساني أهمية كبرى، مقدماً إياها على جميع الاعتبارات لا سيما المتعلقة بمفهوم السيادة وسلطانها الداخلي⁽¹⁾.

إن هذه التصورات الجديدة قد وجدت ترجمتها العملية في القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان في جنيف في دورتها التاسعة والأربعين في مارس من عام 1993 والدورات التي تلتها، بحيث مثلّت تلك القرارات تطوراً مهماً بقصد الآليات والإجراءات التي بدأت الأمم المتحدة تعتمدها للحماية الدولية لحقوق الإنسان حيث تم تبني قرارين هامين شكلًا منعطفاً مهماً في مسيرة الأمم المتحدة حول ما يسمى بالتدخل الدولي الإنساني، والقرارين هما كالتالي⁽²⁾:

القرار الأول: صدر في مارس عام 1993 حول حالة حقوق الإنسان وهي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتقرر فيها إرسال مراقبين عن حقوق الإنسان إلى داخل الدولة المعنية لرصد أوضاع حقوق الإنسان فيها دون موافقتها أو إرادتها مما شكل سابقة دولية في هذا الميدان، فمن شأن ذلك أن يؤدي في حالة تطبيقه إلى رقابة مادية على التفاصيل اليومية لأعمال السلطات التنفيذية والتشريعية القضائية الأمر الذي يجعل الدولة خاضعة لرقابة دولية مباشرة.

القرار الثاني: فهو يتعلق بالتوصية بتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وبناء على توصية لجنة حقوق الإنسان دفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره المرقم ب 808 في فبراير عام 1993، والقاضي بتشكيل المحكمة الجنائية الدولية - التي تشكلت فيما بعد بناءً على اتفاقية روما عام 1999 - وبذلك تخطو الأمم المتحدة خطوة مهمة نحو تجريم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني باعتبارها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 170.

⁽²⁾- أحمد سعيد علي، مرجع سابق، ص. 136.

هذا بالإضافة إلى القمة التي شكلها مجلس الأمن الدولي المنعقدة في يناير عام 1992 والتي شكلت محورا رئيسا في المحاور المؤسستية التي جاء في إطارها تبني المفاهيم الجديدة المتعلقة بتقييد مبدأ السيادة وإطلاق العنان للتدخل الدولي، حيث أفضت تلك القمة إلى وضع تصور لإطار جديد لضوابط العلاقات الدولية يتماشى في مجمله مع مقتضيات الواقع الدولي المعاصر القائم على اعتبار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساس الأيديولوجي الوحيد في العلاقات الدولية ومن تم البدء في تطبيق مبدأ الدبلوماسية الوقائية التي تتبع بالازمات وتتصد لها قبل وقوعها إضافة إلى تقوية وتعزيز دور مجلس الأمن بدوره الحالي وتوسيع صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره الآية المنوط بها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

من خلال ماسبق ذكره يمكن القول أن ظاهرة التدخل الدولي قديمة في العلاقات الدولية، فالدولة القوية على مر التاريخ كان يحق لها التدخل في شؤون الداخلية للدول الضعيفة باستخدام القوة العسكرية أي التدخل العسكري، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل الدولي بالدافع الإنسانية نتيجة التطور الذي عرفه المجتمع الدولي منذ منتصف القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كما أصبح لهذه الظاهرة إطار قانوني ومؤسساتي في كنف الأمم المتحدة، على اعتبار أن حقوق الإنسان صيغة دولية وعالمية، وأصبحت إلى حد ما مسألة خارجة عن نطاق الاختصاص الداخلي للدول، وعليه أخذت تشكل قضايا حقوق الإنسان وحماية الأقليات أداة رئيسية للدول للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 136.

المطلب الثاني: تعريف التدخل الدولي.

بعدما تعرفنا على التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي ننتقل الى محاولة وضع تعريف اجرائي للتدخل الدولي وعلى اعتبار أن فكرة التدخل الدولي قديمة ترجع نشأتها إلى الفترة التي واكتبت نشأة القانون الدولي لعل ذلك يفسر لنا صعوبة وضع تعريف دقيق لها خصوصا مع غياب النصوص القانونية المنظمة للموضوع باستثناء بياحة الأمم المتحدة⁽¹⁾، ولذلك يعد مفهوم التدخل الدولي من المفاهيم التي أثارت وما زالت تثير الجدل الواسع حول مدى شرعيته كمفهوم وفكرة وتطبيق الأمر الذي اوجد اختلاف في تعريفه نظرا لاختلاف وتعدد وجهات النظر القانونية والسياسية حول هذا المفهوم والتي يمكن سردتها في ما يلي:

أ- التعريف اللغوي للتدخل الدولي: التدخل الدولي لفظ مركب مشتق من الكلمة اللاتينية interposition والتي تعني حسب eppstein الموضع بين شيئين intervenir و يستعمل بمعنىين: معنى سلبي ليشير إلى الاعتداء والتعرض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادة والمعنى الايجابي كالتوسط في الخصومات⁽²⁾.

ب- التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي: يمكن التمييز في التعريف الاصطلاحي للتدخل الدولي بين نوعين من التعاريف، التعاريف القانونية والتعاريف السياسية.

1- التعريف القانوني للتدخل الدولي:

يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها.

كما يعرفه أحد كبار فقهاء القانون الدولي الألماني شتروب بأنه: قيام دولة بالتعرض للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التعرض سند قانوني، وذلك

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 07.

⁽²⁾- تعريف ومعنى التدخل في معجم المعانى الجامع، المعجم الوسيط، في:

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84/>,
. (2018/03/09).

من أجل إلزام هذه الدولة باتباع ما تملية عليها من شؤونها الخاصة ⁽¹⁾.

أما الفقيه "شارل روسو" يبين لنا أن الهدف من هذا التصرف - الذي هو التدخل - هو الوصول إلى وقف العمليات المنافية للإنسانية ومنع تجددها مستقبلاً وكذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة كالتصريف مؤقتاً حيال دولة معينة، وبمعنى آخر بعد التدخل عبارة عن قيام دولة بتصريف بمقتضاه تتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ عمل ما أو عدم تفويذه وهي تصرف كسلطة في سعيها إلى فرض إرادتها بممارسة الضغط ب مختلف الأشكال كالضغط العسكري والسياسي والاقتصادي وكذلك النفسي. ⁽²⁾

أما الأستاذ سعد الله عمر فيبعد التدخل أنه كل ضغط تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الدولة الأخيرة مطابقاً للقوانين الإنسانية، بمعنى أن التدخل الإنساني يتضمن حق التدخل من جانب دولة أو مجموعة الدول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بهدف أن تفرض عليها احترام الحقوق الأساسية للفرد. ⁽³⁾.

يقصد بالتدخل أيضاً: قيام دولة أو مجموعة دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرات إقليمية، فهو بذلك يثير حق المساعدة لأشخاص يقعون ضحايا في بلدان أخرى.

كما يرى "طلعت الغنيمي" أن التدخل هو: تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الوضع الراهن لوقائع مادية أو تغييرها، يتخذ عدة أشكال من حيث الوسائل ودرجة المباشرة، وقد يحصل ذلك بحق أو بدون حق ولكنه يمس في كافة الحالات الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، لذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة⁽⁴⁾.

⁽¹⁾- احمد سي علي، مرجع سابق، ص. 210.

⁽²⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾-نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽⁴⁾-المرجع نفسه، ص ص.210، 211.

أما بالنسبة للقيمة الكولومبي "أبيز" فإنه يعد التدخل عبارة عن قيام دولة بالتدخل بسلطتها لشؤون دولة أخرى بصورة تفرض عليها خطاباً سياسياً معيناً تسير عليه بشأن مسألة أو عدة مسائل أو لتسوية نزاع معين، مضيفاً أن التدخل يمكن أن يتم في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم باستعمال القوة المادية أو مجرد التهديد بها⁽¹⁾.

أما الأستاذ "روجيه" يرى أن التدخل الإنساني اعتراف بحق ممارسة مراقبة دولية من طرف دولة لأعمال مخالفة لقوانين الإنسانية تدرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى، فما وقع تجاهل للحقوق الإنسانية لشعب من طرف حكame، إلا وأمكن لدولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل باسم المجتمع الدولي لفرض إلغاء أعمال السلطة العامة أو منع تجديدها مستقبلاً أو تعويض عن عدم تحرك الدولة باتخاذ تدابير تحفظية مستعجلة⁽²⁾.

يتقى الأستاذ "جيروفاردهك" مع بقية الفقهاء حيث يرى أن التدخل في إطار القانون الدولي العام يعد تدخل من طرف دولة في شؤون دولة أخرى بهدف الإبقاء على النظام القائم في تلك الدولة أو تغييره، وهذا التدخل قد يكون شرعاً أو غير شرعاً.⁽³⁾

ويحدد الأستاذ "كورفين" مفهومه للتدخل الدولي بأنه إحلال دولة لسلطتها محل دولة أخرى بقصد تحقيق أثر قانوني لا تتمكن الدولة المتدخل ضدها تحقيقه، وأنه يأخذ صورة تدخل مسلح أو غير مسلح.⁽⁴⁾

أما الأستاذ "لازاريف" فهو يتميز في تعريفه للتدخل بين حالتين، تدخل عسكري مباشر عن طريق إدخال القوات العسكرية في إقليم دولة أخرى، وتدخل غير مباشر تطور في الفترة الأخيرة بسبب تصاعد وعي فئة اجتماعية.⁽⁵⁾

⁽¹⁾نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽²⁾نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽³⁾نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽⁴⁾نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽⁵⁾المرجع نفسه، ص ص. 211، 212.

بينما يقوم التدخل الإنساني عند "أن رينكير" على أساس إنساني يعترف بحق دولة في ممارسة الرقابة الدولية على أفعال دولة أخرى عندما تتناقض تلك الأفعال مع القوانين الإنسانية⁽¹⁾.

كما عرّفت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" التدخل الإنساني بأنه: عمل إلزامي من قبل دولة يشتمل على استخدام القوة في دولة أخرى دون موافقة حكومتها وبنقويض أو بدون توقيض من مجلس الأمن بهدف المنع أو الوقف للانتهاكات الصارخة والجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني⁽²⁾.

يبدو من هذه التعريف أن أغلب الفقهاء يجمعون على أن التدخل هو: عbara عن ضغط فعلى تمارسه دولة أو عدة دول على دولة أخرى، وذلك قصد إلزامها بالقيام بفعل معين أو بالامتياز عنه أو بالعدول عن تصرفات تجاه رعايا غيرها من الدول الأجنبية أو من الأقليات الجنسية أو الدينية أو السياسية، أو كانت تلك التصرفات التعسفية موجهة ضد أفراد محميين بموجب اتفاقيات دولية، أي بين أشخاص القانون الدولي بغرض التأثير على الدولة المتدخل في شؤونها بالإتيان أو الامتياز عن عمل من شأنه الإبقاء أو التغيير في أحد الأوضاع الراهنة في الدولة، كما نجد أن هناك بعض الإشارات عند بعض الفقهاء من خلال تصديهم لمفهوم التدخل بأنه استبداد لا يستند إلى سند قانوني، بل يظهر كممارسة للسلط على استقلال دولة لإخضاعها تدريجياً لشبه السيادة بل تعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بأشكاله المختلفة.

وعليه، ومن خلال التعريف السابقة للتدخل الدولي، ووفق الرؤية القانونية والفقه الدولي: فإن التدخل هو تعرض دولة ما إلى دولة أخرى من خلال التعرض لشؤونها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك، ويكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على اتباع أمر معين في شأن من شؤونها الخاصة.

⁽¹⁾-نفس المرجع:نفس الصفحة.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص.213.

وبعدما تطرقنا لمفهوم التدخل الدولي من وجهة النظر القانونية، سنحاول التعرف على التعريف السياسية لمفهوم التدخل الدولي والتي نجدها مختلفة حسب وجهة نظر كل مفكر وحسب اتجاهاته ويمكن ذكر هذه التعريفات كالتالي:

2- التعريف السياسية للتدخل الدولي:

يرى برنارد koucher بأن التدخل لا يمكن أن يقوم باسم دولة ولكن يجب أن يكون جماعيا دون اللجوء إلى استخدام القوة إلا عند الضرورة، وأن العمليات القائمة بصفة منفردة ودون رضا مجلس الأمن هي عمليات غير مشروعة.⁽¹⁾.

أما "كاليري هولستي" فيعرف التدخل بأنه جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين أو البناء الدستوري للدولة المسؤول عن رسم السياسة الخارجية وبعبارة أخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة.⁽²⁾.

في حين يرى ماريوباتاتي أن التدخل هو: أن تقوم دولة "أ" بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنها فوق أرض دولة ثانية "ب" لقيام خطر مؤكد مباشر تنتسب فيه سلطات الدولة الثانية أو جهات أخرى⁽³⁾

أما الأستاذ "ريتشارد باسكثار" فيرى أن التدخل هو استخدام القوة من جانب إحدى الدول ضد دولة أخرى لحماية رعايا هذه الأخيرة مما يتعرضون له من موت أو أخطار جسيمة، كما يمكن أن يستهدف فعل التدخل حماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذها عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون على أقليمها لخطر الموت.⁽⁴⁾

⁽¹⁾-جمال منصر، *التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011، ص.83.

⁽²⁾-نفس المرجع «نفس الصفحة».

⁽³⁾-موساوي أمال، *التدخل الدولي لأسباب إنسانية في ظل الأحادية القطبية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2012، ص. 37.

⁽⁴⁾-بوراس عبد القادر، *التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص. 174.

وفي عمله: **عدم التدخل والنظام الدولي** عرف "فينيست" مفهوم التدخل على أنه "النشاط أو السلوك المتخذ من طرف دولة أو مجموعة داخل دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية والذي يتدخل قسراً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى إنه حدث مميز له بداية ونهاية يهدف إلى بناء السلطة في الدولة المستهدفة، وليس من الضروري أن يكون قانونياً أو غير قانوني، ولكنه يتميز بتجاوزه قواعد السلوك المرعية في العلاقات الدولية⁽¹⁾

من خلال هذا التعريف نجد بأنه يوحى بإلقاء مسؤولية المبادرة للتدخل على الجهة المتدخلة دون التماس طلب أو رضا الدولة التي يقع عليها التدخل وأنه محدود من الناحية الزمنية "له بداية ونهاية" كي لا يتحول إلى غزو، وعلى الرغم من إقرار فينيست بتجاوزية السيادة في التدخل كونه ينتهك فعلاً النموذج التقليدي للعلاقات الدولية، غير أن الإشكالية في هذا التعريف هي كونه يفترض أن الأعمال الموجهة للمصلحة الإنسانية هي واحدة عبر الزمان والمكان.

أما ريان فيعرف التدخل أنه: سلوك يتضمن نشاطات اقتصادية وعسكرية موجهة نحو الشؤون الداخلية لدولة أخرى تستهدف البيانات السياسية تسعى إلى التأثير على موازين القوى بين الحكومة وقوى المعارضة⁽²⁾.

بينما يرى أوبنهم أن جوهر التدخل هو الإكراه، ويعرفه بذلك على أنه: سلوك دكتاتوري تقوم به دولة في شؤون دولة أخرى لإرغامها على فعل معين⁽³⁾.

أما أرون يرى بأن التدخل يشير إلى نشاطات منظمة، موجهة إلى حدود معترف بها وتهدف إلى التأثير على البنية السياسية للهدف، بينما نجد جوزيف ناي يشير في تعريفه للتدخل في إطار معناه أو مفهومه الواسع إلى أنه عبارة عن ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما في الإطار الضيق أو المفهوم الضيق للتدخل

⁽¹⁾-نفس المرجع ، نفس الصفحة.

⁽²⁾- حمادي عز الدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2005 / 2006، ص ص.3، 4.

⁽³⁾-نفس المرجع ، نفس الصفحة.

فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وعليه يأخذ مفهوم التدخل أحد طرفي أشكال ممارسة النفوذ متدرجًا من أقل صور القهر إلى أعلى.

ومن خلال ما سبق ذكره من التعريف القانونية والسياسية لمفهوم التدخل الدولي، يمكن القول أن دولة معينة تكون أمام حالة تدخل دولي إذا توفرت أربعة شروط وهي⁽²⁾:

1- التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لبلد آخر.

2- توفر عنصر الإجبار والإكراه ضد البلد المتدخل فيه.

3- أن يكون البلد المتدخل في شؤونه بلداً مستقلاً.

4- أن يكون هدف التدخل فرض إرادة البلد المتدخل على البلد المتدخل فيه، بما يؤدي إلى الإضرار بمصالح هذا الأخير.

المطلب الثالث: تمييز التدخل الدولي عن المفاهيم المشابهة له:

بعد تطرقنا إلى التعريف القانونية والسياسية لمفهوم التدخل الدولي، نجد أن هذا المصطلح بالذات يشترك مع مفاهيم إنسانية أخرى وهذا راجع بالأساس إلى اشتراك هذه المفاهيم بمفهوم أو بصفة الإنسانية، الأمر الذي أوقع مشكلة الخلط بينهما، ولذلك ارتينا أن اعتبارات الدقة القانونية تستدعي منا أن نفرق بين هذه المفاهيم.

1- تمييز التدخل الدولي الإنساني عن المساعدات الإنسانية:

يمكن تعريف المساعدات الإنسانية على أنها تقديم مواد الإغاثة: مثل الأغذية والأدوية والملابس - بداية - لضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، وذلك بعد موافقة الدولة المعنية⁽³⁾.

⁽¹⁾- نفس المرجع ، نفس الصفحة

⁽²⁾- حسين قادي، مرجع سابق، ص. 27.

⁽³⁾- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 142.

الفصل الأول.....الإطار الفاهيمي لدراسة التدخل الدولي

وعادة أو غالباً ما تقوم بهذا النوع من المساعدات هيئات مستقلة ومحايدة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر أو منظمات الهلال الأحمر....الخ، كما يمكن أن تقدم هذه المساعدات وكالات الأمم المتحدة أو دولة أو عدة دول بتكليف من الأمم المتحدة.

وعليه فالمساعدات الإنسانية هي عمل غير قسري وعادة ما ينفذ بموافقة أو على الأقل إذعان من الدولة المعنية، حيث يذهب الفقيه "ساروشي" إلى أن المساعدات الإنسانية تستهدف تخفيف وطأة المعاناة الإنسانية في دولة ما.⁽¹⁾

وعلى العكس من التدخل الإنساني الذي يهدف لوقف الانتهاكات السافرة الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والتي تحدث في دولة ما، وبناء على ذلك، فإن التدخل الإنساني يوجه تقليدياً ضد السلطات الحاكمة في الدولة المعنية وهو ينطوي على استخدام الوسائل القسرية العسكرية.

كما أن التدخل الإنساني الذي يعترض على مشروعيته الكثير من الفقهاء نجد في مقابله المساعدات الإنسانية التي تعد عملاً مشرعاً ولا اعتراض عليه، لأن هذه الأخيرة لا تعد تدخلاً ما دامت قدر الإمكان تقدم على قدم المساواة ودون تمييز أو محاباة لأي من طرفي النزاع⁽²⁾.

ويمكن التفصيل أكثر في نقاط الاختلاف بين المساعدات الإنسانية والتدخل الإنساني في النقاط الآتية:⁽³⁾

أولاً: المساعدات الإنسانية عمل ذو طابع رضائي: حيث تعد المساعدات الإنسانية عمل ذو طابع رضائي غير قسري، لأنه يجب أن تحصل على موافقة حكومة الدولة المستهدفة قبل بدء المساعدات الإنسانية، وهذا ما أكد عليه البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأربع، والذي يقضي بأن يجري القيام بأعمال الغوث ذات الصيغة المدنية المحايدة وبدون

⁽¹⁾- نفس المرجع ، نفس الصفحة

⁽²⁾- نفس المرجع ، نفس الصفحة

⁽³⁾- المرجع نفسه ، ص. 143

تمييز مجف للسكان المدنيين لإقليم خاضع لسيطرة طرف في النزاع من غير الأقاليم المحتلة إذا لم يزودوا بما يكفي من المدد المشار إليها في المادة 69 بشرط موافقة الأطراف المعنية على هذه الأعمال. ولا تعتبر عروض الغوث التي تتوافق عليها الشروط المذكورة أعلاه تدخلاً في النزاع المسلح ولا أعمالاً غير ودية.

كما أكد البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف لعام 1977 على أن تقديم المساعدات بحيد تمام، بمعنى تقديم أعمال الإغاثة الإنسانية دون أي تمييز لصالح السكان المدنيين، إضافة إلى علم أو بموافقة الطرف السامي المعنى، وذلك حينما يعني السكان المدنيون من الحرمان الشديد بسبب نقص المدد الجوهرى لبقائهم كالأغذية والمواد الطيبة.

ثانياً: المساعدات الإنسانية ذات طابع احتياطي: تختلف المساعدات الإنسانية عن التدخل الإنساني في كونها ذات طابع احتياطي، وهذه المساعدات مشهود لها بالنزاهة وعدم تبنيها لأى أجندات سياسية على عكس التدخل الذي يكون بهدف أجندات سياسية أو إستراتيجية أو اقتصادية... الخ تسعى لتحقيقها الدولة أو الدول من وراء تدخلها في الشؤون الداخلية للدول المعنية بالمساعدة.

ثالثاً: المساعدات الإنسانية عمل مشروع من الناحية القانونية: تجد المساعدات الإنسانية سند في كثير من النصوص القانونية كالمادة الثالثة المشتركة من اتفاقية جنيف والمادة (23) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تتنص على ضرورة السماح بمرور المساعدات الإنسانية وغيرها من المواد الموالية لها، هذا بالإضافة أن محكمة العدل الدولية قضت بشرعية المساعدات الإنسانية وعدم شرعية التدخل الدولي، وعليه تعد المساعدات الإنسانية عمل مشروع على خلاف التدخل الدولي الإنساني.

2- تمييز التدخل الدولي الإنساني عن التعاون المدني-ال العسكري:

يعد التعاون المدني-ال العسكري هو التنسيق والتعاون بين القوات المسلحة الأجنبية والسكان المدنيين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، وكذلك المنظمات والوكالات غير الحكومية، وينفذها القادة العسكريون من أجل تسهيل العمليات العسكرية والمساعدة على تحقيق

الأهداف السياسية والعسكرية، تنفذ هذه الأنشطة قبل الأعمال العسكرية أو أثناءها أو بعدها أو في غياب هذه الأعمال العسكرية تماماً، وهو شكل من أشكال كسب العقول والقلوب أو لتطبيق أساليب الإغراء لتحطيم معنويات العدو أو لتقليل الدعم الذي يحصل عليه من السكان المدنيين. ⁽¹⁾

بدأ مفهوم التعاون المدني العسكري في الانتشار بعد أن أصبحت القوات المسلحة الغربية غير محدودة بعد صغير من الكوادر المتخصصة وبصفة خاصة لدى القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذت قوات القتال تنشط بشكل عام في مجال الإمداد بالمساعدة وتقديم الخدمات الإنسانية كمعلم عادي لأدوار الأمن والاستقرار التي تضطلع بها القوات المسلحة الغربية. ⁽²⁾

ومن الملاحظ أن التعاون المدني العسكري لا يعتبر وظيفة عسكرية برئبة تماماً أو وظيفة يمكن النظر إليها بمعزل عن القتال وجمع الاستخبارات.

ويختلف التعاون المدني عن التدخل الإنساني في ما يلي: ⁽³⁾

1- التعاون المدني يسهل الربط وتوحيد الجهود بين القوات العسكرية والمدنية ذات الصلة بما في ذلك السلطات المحلية والوطنية أو الإقليمية والمنظمات غير حكومية والدولية.

2- يعد التعاون المدني نقطة اتصال بين القوات المسلحة لمراقبة الوضع العام والإنساني الذي يواجه السكان المدنيين والتأثير فيه.

3- يعد التعاون المدني من بين الأعمال التي تهدف إلى حسم النزاعسلح لصالح الدولة المتدخلة، وبالتالي فهو جزء من العمل العسكري.

4- يشكل التعاون المدني آلية مهمة تقوم بها القوات المسلحة لتحقيق أهداف سياسية والسيطرة على الموقف وعلى عقول المدنيين وقلوبهم.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص. 146.

⁽²⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص. 147.

بعدما ميزنا مفهوم التدخل الدولي عن المفاهيم المشابهة له أو التي تتدخل معه، ننتقل إلى التعرف على عناصر هذا المفهوم والتي تساعدنا على فهم نوع وشكل التدخل ومتى يكون أو يحدث، بمعنى آخر الحالات التي تستدعي التدخل الدولي.

المطلب الرابع: عناصر التدخل الدولي:

تتمثل عناصر التدخل الدولي في عنصرين أساسين ومهمين هما، أشكال وأنواع التدخل الدولي والحالات التي تستدعي التدخل الدولي، و التي يمكن شرحها كالتالي:

أولاً: أشكال وأنواع التدخل الدولي:

يقسم الفقهاء التدخل الدولي على عدة أشكال وأنواعاً، حيث يرى الأستاذ الغنيمي أن للتدخل شكلاً خارجياً وداخلياً وشكلاً عقابياً، يمكن شرحه كالتالي: ⁽¹⁾

١- الشكل الخارجي للتدخل:

يكون بتدخل دولة في علاقات دولة أخرى، ويكون الهدف من هذا التدخل تعديل السياسة الخارجية لدولة من الدول، وهي بدورها كالشؤون الداخلية لا ينبغي التعرض لها، ومن بين مجالات الشؤون الخارجية للدولة ذكر:

- إقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية.

- تأييد الكفاح التحرري ضد الاستعمار

- اتخاذ سياسة غير منحازة إزاء الكتل والأحلاف الدولية.

- الانضمام إلى الأحلاف والتكتلات الدولية.

ومن أمثلة هذا النوع من التدخل نجد تدخل إيطاليا في الحرب العالمية الثانية إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص. 219.

2- الشكل الداخلي للتدخل:

يكون منصبا على ما يجري داخل الدولة، وذلك بتدخل دولة لصالح أحد الأطراف المتنازعة داخل الدولة، كما في حالة النزاعسلح غير الدولي، بمعنى أن هذا التدخل يأتي غالبا وليس دائما حول المسائل التي تتعلق بتغيير الدستور، فقد يكون تدخل الدول الأجنبية بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أم لصالح الثوار، أم محاولة التغيير السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي.

3- الشكل العقابي للتدخل:

يتمثل في حالة القمع الذي تفرضه الدولة بسبب ضرر أحقته الدولة المتدخل في شؤونها بالدولة المتدخلة، كالحصار السلمي على شواطئ الدولة.

كما يرى "الغنيمي" أن بعض الفقهاء يضيّفون التدخل الاقتصادي والذى هو أحد أشكال التدخل الذى تمارسه الدولة على اقتصاد دولة أخرى.

وفي قاموس لاروس صنف التدخل على أنه قد يكون تدخل سياسي أو عسكري أو اقتصادي... الخ.⁽¹⁾

أما الأستاذ "علي صادق أبو هيف"، يقسم التدخل إلى عدة صور هي: التدخل السياسي والعسكري والفردي والجماعي والصربي والمباشر وغير المباشر، والتي يمكن شرحها كالتالي:⁽²⁾

1- التدخل السياسي: يتم هذا التدخل بواسطة طلبات تفرضها الدولة المتدخلة على الدولة الأخرى التي ترغب في التدخل فيها، سواء بطريقة رسمية وعلنية أو العكس أي بطريقة غير رسمية ولنست علنية، فالتدخل هنا يكون بطلب كتابي أو شفوي من الدولة المتدخلة الذي قد يتحول إلى تدخل عسكري أو التهديد به إذا لم تستجيب الدولة المتدخل في

⁽¹⁾-Raymond Boudon, Philippe Besnard, Mohamed Cherkaoui, et autres, **Dictionnaire de la sociologie**, Paris: Larousse, 2012, p.353.

⁽²⁾- أحمد سعيد علي، مرجع سابق، ص ص. 220، 221.

الفصل الأول.....الإطار الفاهيمي لدراسة التدخل الدولي

أمرها لطلبات الدولة المتدخلة، وقد يكون أيضا التدخل السياسي بطريقة أخرى، أي بواسطة الدعوة لمؤتمر متلما حدث عندما دعا الحلفاء ألمانيا في مؤتمر فرساي عام 1919 وأملوا عليهما شروطهم.

2- التدخل الفردي أو الجماعي: قد يكون التدخل من طرف دولة واحدة أو جماعياً أي يتم من قبل دول مجتمعة ضد دولة ما.

فالتدخل الفردي يعبر عن مصلحة أو غاية دولة منفردة، أما التدخل الجماعي فهو يتم من قبل دول مجتمعة ضد دولة ما ويمثل مصالح وغايات هذه الدول، ويمكن إعطاء مثال عن التدخل الفردي "تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا عام 1950، والتدخل الجماعي كأن يصدر قرار عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن بحق دولة ما مخالفة لقرارات الأمم المتحدة، ويكون لهذا التدخل الجماعي آثارا أقل خفة وحدة من التدخل الفردي، كونه لا يأتي ضمانا لمصلحة دولة بذاتها، حيث جاء في المادة 148 والمادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة "أنه يكون للجمعية العامة أو لمجلس الأمن أن يوصي كلا منهما باتخاذ ما يراه ملائما من تدابير لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، وكمثال على التدخل الجماعي نجد تدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999.

3- التدخل الصريح أو الضمني: يكون التدخل الصريح مصريا به من طرف أجهزة الدولة الرسمية وغير رسمية، وتقوم الدولة المتدخلة في هذا النوع بالتدخل في دولة ما دون موافقتها ودون موافقة الدول الأخرى أو الآراء الأخرى، وهذا التدخل يعمل على تغيير قرارات الدول الأخرى من دون وسيط، أما التدخل الضمني أو الخطي فهو تدخل دولة ما في شؤون دولة أخرى بطريقة خفية لتحقيق أهداف وغايات ومصالح، وكثيرا ما ينتج عن التدخل الخطي آثارا سيئة وضارة، لأنه يحدث دون علم سلطات الدولة المتدخل فيها أو في شؤونها.

4- التدخل العسكري: يعني أن تقوم الدولة المتدخلة باستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل في شؤونها، واستخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل ويعتبر هذا النوع أهم الوسائل التي تلجأ إليها الدول لفرض إرادتها على الدول الأخرى.

ولقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن جميع أنواع التدخل التي حدثت كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى وأقوى من الدولة ضحية التدخل، وهذا بسبب عدم تكافؤ ميزان القوى السائد في النظام الدولي الجديد وال العلاقات الدولية.

وعادة ما يكون التدخل العسكري لاعتبارات الإنسانية أو بصيغة الاعتبارات الإنسانية أو تحت هذا المصوغ أو التبرير أو الذريعة هو الأكثر والأوسع نطاقا في تاريخ العلاقات الدولية من التدخل العسكري من أجل إنقاذ رهائن يكونون ضحايا لعمليات إرهابية دولية.

إضافة إلى أشكال التدخل السابقة يمكن أن نضيف أنواعا وأشكالا أخرى للتدخل وهي:

التدخل المباشر وغير مباشر والتدخل الاقتصادي والتدخل الثقافي والإعلامي والتي نشرحها في ما سيأتي:

1-التدخل المباشر:

هو الأكثر خطورة؛ لأنه يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويقصد به التدخل بصورة مباشرة باستعمال القوة العسكرية أو تقديم الأسلحة والمعدات العسكرية لدولة ما أثناء نزاعها مع دولة أخرى، وهذا الشكل من التدخل يعتبر من أهم وأبرز التدخلات التي عانى منها المجتمع الدولي والعالم منذ القديم وما زال يعاني منها. ⁽¹⁾

ونجد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول الممارسة لهذا النوع من التدخل من خلال تدخلها في العديد من البلدان كتدخلها في كوبا والمكسيك وأفغانستان، والعراق حاليا.

2-التدخل غير المباشر:

هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي وقد يكون بصورة خفية أو بصورة واضحة ويتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوطات الاقتصادية، وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروطا معينة للتأثير على إرادة الدولة المتدخل في شؤونها ويمكن أن يحدث أيضا عن طريق

⁽¹⁾-أميرة حناشى، **مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2007/2008، ص.110.

تقديم مساعدات للثوار في الثورات الداخلية للدول وذلك عن طريق تقديم المساعدات الحربية والاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل.

كما قد يعتمد هذا النوع من التدخل على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى والتي تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات أو مرتزقة بـإلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيها أو تدعيم المعارضة، وتلجأ الدول إلى هذا النوع من التدخل لتخلص من المسؤولية أو أي رد فعل إزاء تصرفها وكمثال على هذا النوع من التدخل نجد دائما الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه المرة تدخلها مختلف عن الحالات السابقة وهو التدخل المستعمل مع إيران ومع كوريا الشمالية.⁽¹⁾

3- التدخل الاقتصادي:

ويقصد بالتدخل الاقتصادي أنه خال من استعمال القوة بل يستخدم الضغط الاقتصادي والحصار والمساعدات الاقتصادية ومنح القروض المالية ومقاطعة العلاقات الاقتصادية ومقاطعة المنتجات وتجميد الأموال، وعليه تقوم دولة ما بضغط بشتى أنواعه على دولة أخرى لتهديد الدولة المرغوب في التدخل فيها لكي تغير أي أفعال أو إجراءات قامت بها وتحلها فوق رؤية الدولة المتدخلة وبالتالي تقوم بالحصار الاقتصادي، كالحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وإيران، وأيضا الحصار الاقتصادي الذي فرضته ألمانيا وبريطانيا على فنزويلا سنة 1902، وكمثال آخر على التدخل الاقتصادي نجد مقاطعة فرنسا للكروم الجزائرية كرد فعل على قيام الجزائر بتأميم المحروقات.

أما فيما يخص الضغوط المالية فتكمن بقصد تقديم مساعدات مالية وقروض لدولة معينة في مقابل ذلك تقوم هذه الدولة المتنافية لمساعدات المالية والقروض بتغيير سياستها وفق ما يخدم مصالح الدولة المقدمة للقروض والمساعدات المالية، كما يكون الضغط المالي

⁽¹⁾- بوراس عبد القادر، مرجع سابق، ص.187.

أيضا من خلال تجميد أموال الدولة أو تجميد أموال رعاياها للضغط على الدولة المتدخل فيها اقتصاديا بما يتماشى ومصالح الدولة المتدخلة. ⁽¹⁾

زمن المؤكد أن هذا النوع من التدخل خطير نظرا لسلبياته الكثيرة على الدول المستخدم ضدها وخاصة في ظل الوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة أو ما يطلق عليه اختصارا بتسمية العولمة.

4- التدخل الإعلامي والثقافي:

يعتمد هذا النوع من التدخل-الإعلامي - على تسلط النشاط الإعلامي والدعائي للتأثير على أفكار وتوجهات الرأي العام الدولي والداخلي، بما يسير مع التطلعات والأهداف المصلحية للدولة المتدخلة، إذ تحاول الدول المتدخلة من خلال وسائل الإعلام جعل المجتمع والمواطن يبحث عن بديل سياسي من خلال الإطاحة بالنظام الموجود والبحث عن البديل.

ولقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام في زيادة استخدام هذا النوع من التدخل الذي يصنفه بعض فقهاء القانون ضمن أعمال العدوان خاصة إذا اشتمل على التحرير على التمرد وإشاعة الفوضى.

أما التدخل الثقافي فهو يعتبر من الأساليب الاستعمارية القديمة الذي استخدمته الدول الاستعمارية في البلدان المستعمرة عبر الإرساليات الأجنبية والمدارس ونظم محو الأمية والمساعدات الميدانية للأرياف وغير ذلك، كوسائل للتدخل وفرض ثقافة ولغة البلد الدخيل، وبنتطور التدخلات الثقافية في عصر العولمة والإنترنت والافتتاح أصبح هذا النوع أوضح وأسهل وأسرع انتشارا ⁽²⁾.

⁽¹⁾- أميرة حناشي، مرجع سابق، ص.114.

⁽²⁾- "التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان وإنهاك سيادة الدول"، جامعة الرباط الوطني، في: [http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%88%D8%A8%D8%B3%D9.%D8.85.\(2018/03/09\)](http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%88%D8%A8%D8%B3%D9.%D8.85.(2018/03/09))

ما سبق ذكره يمكن تصور التدخل بكل أشكاله في منحي من الأسفل إلى الأعلى، إذ يكون في طرفه الأدنى الخطاب والهدف منه التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى مثل ما فعل الرئيس الأمريكي بوش سنة 1990 عندما ناشد الشعب العراقي في خطابه للإطاحة بالرئيس صدام حسين، حيث كان هذا الخطاب، صريحاً بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أي العراق، وهو ما يعد أدنى صور التدخل، أما أقصى صوره فتمثل في التدخل العسكري المباشر، كما حدث عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإطاحة بنظام صدام حسين عن طريق التدخل العسكري المباشر وأقامت نظاماً بديلاً له يستجيب لمتطلباتها في المنطقة ويتماشى والوضع الإقليمي والدولي الذي تنشده الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً، كما فعلت مع أفغانستان، وعليه نجد التدخل الدولي يشمل جميع أنواع السلوك من الإجبار المنخفض إلى الإجبار المرتفع، إذ تمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة وهذا بحسب الشكل التالي:

الشكل رقم: 01 الشكل يبيّن لنا أشكال وأنواع التدخل الدولي.

خطاب	إعلام	مساعدة عسكرية	مستشارون عسكريون	دعم المعارضة (اقتصادي عسكري دبلوماسي سياسي)	الحصار الاقتصادي أو العسكري	أعمال ععسكرية محدودة	غزو عسكري
------	-------	---------------	------------------	---	-----------------------------	----------------------	-----------

إلتزام منخفض → إلتزام مرتفع

مصدر الشكل: جوزيف س ناي، *المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ*، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط. 1، 1997، ص ص. 196، 197.

(١) جوزيف س ناي، *المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ*، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط. 1، 1997، ص ص. 196، 197.

يمكن قراءة هذا الشكل كنتيجة لأنواع وأشكال التدخل الدولي، الذي قد يكون في أقل صوره تأثيرا كالخطاب السياسي إلى أعنف وأقوى صوره كالتدخل العسكري وأحسن مثال على هذا الشكل هو الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003، حيث بدأ التدخل الأمريكي بالخطاب السياسي أولاً بامتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل وأن النظام القائم فيها نظام دكتاتوري منتهك لحقوق الإنسان وبالتالي هو خطر على الأمن والسلم الدوليين، ثم أتبع ذلك بالدعائية الإعلامية المغرضة ضد نظام صدام حسين المؤكدة لما سبق ذكره حول نظام صدام حسين، ثم تطور التدخل الأمريكي في العراق إلى دعم المعارضة العراقية لنظام صدام حسين سواء داخل العراق أو خارجه، ليأخذ التدخل الأمريكي شكلًا أقوى وأعنف عندما أعلن الحصار العسكري على العراق، وبدأ في القيام بعمليات عسكرية محدودة فيه، ثم وصل التدخل الأمريكي إلى أقوى صور التدخل والمتمثلة في الغزو العسكري الكامل للدولة العراقية.

وبعدما توضح لنا أنواع وأشكال التدخل الدولي الموجودة والواقعة في العلاقات الدولية ننتقل للحديث عن الحالات التي تستدعي التدخل الدولي أيًا كان نوعه وسنوضح ذلك في العنصر التالي.

ثانيا: الحالات التي تدفع أو تستدعي إلى التدخل الدولي:

رغم أصالة مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن هناك استثناءات على ذلك الأصل تبيح بعض حالات التدخل ذكر منها ما يأتي:

1- التدخل دفاعا عن حقوق الدولة: كما هو معروف في القانون الدولي أن كل حق يقابله التزام، وممارسة الدولة لحقوقها يقابلها التزامات عليها أن تحترمها، ومن التزاماتها عدم الإضرار بغيرها، كما أن إساءة استعمالها لحقوقها قد يكون فيه ضرر بدولة أخرى، وعندئذ يحق لتلك الدولة التدخل إذا لم تكن الوسائل السلمية بأشكالها المختلفة مجده في ذلك⁽¹⁾.

⁽¹⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 225.

لقد حدد الأستاذ "فوشي" بعض الحالات التي يجوز فيها التدخل وهي كالتالي:

أ-زيادة التسلیح بما لا يتفق مع ما يلزم للدفاع عن النفس من قبل دولة معروفة بمیلها للعدوان.

ب-قيام الدولة بمؤامرة بغرض التحریض على الثورة أو قلب نظام الحكم في دولة أخرى.

ج-قيام ثورة في دولة ما يخشى من انتشارها على سلامية الدول المجاورة.

د-حالة تصريح دولة علنا على عزمها على بسط نفوذها على دولة أخرى⁽¹⁾

كما يرى البعض الآخر من الفقهاء أنه في حالة تردي الأوضاع في إحدى الدول المجاورة وانتشار الفوضى فيها وعجز سلطاتها عن اتخاذ الإجراءات الازمة لإيقافها وإحلال الأمن، فإن من واجب الدول المجاورة أن تتدخل ولو بالقوة المسلحة لإعادة الأمن ووضع حد للفوضى، ولكن بشرط ألا يحقق هذا التدخل أية أهداف أنانية أو توسعية.

2- التدخل لحماية حقوق رعايا الدولة ومصالحهم في الخارج:

يثير هذا النوع كثيراً من الأسئلة حول دوافع الدول الحقيقية للجوء إليه، على أن الهدف منه يتمثل في حماية مصالح الدولة الحيوية في الخارج، وقد كان هذا النوع من التدخل قبل الحرب العالمية الثانية فعلاً مشروعًا وفق ما أكد عليه الفقه الدولي، على شرط أن يكون هناك نوعاً من الالتزام من قبل الدولة بحسن النية، بشرط وجود خطر يهدد سلامة مواطنيها وممتلكاتهم في الدولة التي يقيمون فيها سواء بسبب سياسة الدولة المقيمة أو بسبب اضطرابات داخلية، أو حروب داخلية، وإدراك الدولة لعدم وجود أية وسيلة أخرى تحول دون إبعاد الخطر عن مواطنيها في الخارج إلا التدخل العسكري، وأخذ الدولة بمبدأ التاسب، واقتصر العمل العسكري فقط على إخراج مواطنيها من الأراضي المقيمين فيها، وأن لا يكون التدخل العسكري أكبر من الفائدة المرجوة من التدخل لحماية مواطنيها، فللدول الحق في حماية رعاياها في الدول الأخرى كما أنها مكلفة بذلك إذا ما كان قانونها الداخلي يلزمها

⁽¹⁾-نفس المرجع ، نفس الصفحة.

بذلك، لكن تدخل الدولة من أجل حماية رعاياها في الدول الأخرى غير مطلق من كل قيد، كما أنه وباعتبار أن الدول تمتلك نظماً قانونية فلا يجوز التدخل إلا إذا كانت تلك النظم القانونية غير كافية لحماية رعايا الدول الأخرى وأمنهم ومصالحهم في حالة خرق حقوق الأجانب وعدم الحفاظ على أمنهم كبقية المواطنين، أو تعرضهم لاعتداءات غير مشروعة، عندئذ يحق للدول أن تتدخل لحماية حقوق ومصالح وأمن رعاياها⁽¹⁾.

إن الأمثلة الدالة على هذا النوع من التدخل كثيرة في تاريخ العلاقات الدولية ذكر منها تدخل القوات البحرية الأمريكية في لبنان في يوليو من عام 1976 من أجل إجلاء الرعايا الأمريكيان الذين كانوا يواجهون مخاطر الحرب الأهلية اللبنانية.

3- التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة: يرى الأستاذ الغنيمي مشروعية التدخل الجماعي استناد إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يبيح التدخل إذا ما أقدمت الدولة المعنية المتدخل في شؤونها على بعض الأعمال التي تكون من شأنها تهديد الأمن والسلم الدوليين أو في حالة الدولة المعنية بالعدوان على دولة أخرى، ويشكل التدخل الجماعي الذي يتم بقرار من منظمة الأمم المتحدة عملاً جائزاً لاستناده إلى شرعية دولية.⁽²⁾

4- التدخل بناءً على طلب الحكومة: يجيز "كونيدك" gonidic التدخل إذا كان بناءً على طلب، أي دون أي ضغط ويجب أن يأتي الطلب حسب رأيه من طرف الحكومة الفعلية سواء بناءً على اتفاق أو على دعوة صريحة من الحكومة القائمة.⁽³⁾

5- التدخل ضد التدخل: نكون في هذه الحالة بصدّ قيام دولة ثالثة بالتدخل ضد دولة أخرى قامت بالتدخل هي الأخرى ضد دولة أخرى، وذلك لمنعه أو إيقافه وفي هذه الحالة يجب التفرقة بين حالة ما إذا كان التدخل الأول مشروعاً أو غير مشروع.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 222,221.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 226.

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص ص.226, 227.

وفي حالة ما إذا كان التدخل الأول مشروعًا (تم بناء على اتفاق أو طلب أو من أجل حماية حقوق الإنسان والأقليات) لا يجوز التدخل من قبل دولة ثالثة ويعد أي تدخل منها غير شرعي.

أما في حالة التدخل الأول كان غير مشروع هنا يجوز التدخل ضده، لأن التدخل الأول يضر بمصالح الدولة القائمة بالتدخل المضاد، بمعنى يجوز التدخل إذا كان هناك إضرار بمصالح الدولة المتدخلة أو إضرار بالصالح العام للمجموعة الدولية⁽¹⁾

6- التدخل من أجل حقوق الإنسان وتحقيق الحماية الإنسانية: يقصد بهذا التدخل ذلك التصرف الذي تقوم به الدولة ضد دولة أخرى بهدف حملها على وقف المعاملة المتنافية مع القوانين الإنسانية لرعاياها.⁽²⁾

يبين لنا الفقيه "شارل روسو" أن الهدف من هذا التصرف هو وقف العمليات المنافية للإنسانية ومنع تجديدها مستقبلاً، وكذلك اتخاذ الإجراءات العاجلة، كالتصريف مؤقتاً محل الدولة المعنية، وقد يتم هذا التدخل أحياناً بصفة فردية وأحياناً بصفة جماعية، ويعد هذا النوع من التدخل من أهم القضايا التي يكثر حولها الجدل بين الدول.

كما يرى بعض الفقهاء جواز التدخل دفاعاً عن الإنسانية في حالات الاضطهاد التي تمس حقوق الأقليات في دولة ما، وأن الاعتداء على حياتهم وحرياتهم وحقوقهم هو الإخلال بقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، ومن هؤلاء الفقهاء نجد الفقه "فوشي" الذي يسلم بأن هناك واجب عام يفرض نفسه على الدول يتمثل في التضامن لمنع الإخلال بقواعد القانون الدولي ومبادئ الإنسانية، كاحترام حياة الأفراد وحرياتهم مهما كانت جنسيتهم وأصلهم أو ديانتهم، وبالمقابل هناك من يرى أن هذا الشكل من التدخل لا يستند إلى أساس قانوني، ومع ذلك من الجائز التدخل للحماية الإنسانية.⁽³⁾

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 228.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 228، 229.

⁽³⁾- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

وقد توسع في الفترة المعاصرة مفهوم التدخل الدولي لاعتبارات إنسانية، ليشمل جميع الحالات التي يواجهها المواطنين والمقيمون في دولة معينة أضرار وانتهاكات، أي أن التدخل لم يعد يقتصر على رعايا الدولة، بل تعداها إلى المواطنين كنتيجة للقتل والتكميل ضمن جرائم الإبادة الجماعية، وبشكل خاص في الدول ذات الأنظمة الاستبدادية أو الدول التي تنشأ فيها صراعات مسلحة داخلية لأسباب عرقية أو قبلية أو دينية أو سياسية والتي كانت تابعة سابقاً للمنظومة الاشتراكية التي بمجرد سقوطها نقشت الصراعات الداخلية في كثير من الدول مما أدى إلى انتشار الكثير من المظالم والحرab والصراعات الداخلية والإقليمية وخصوصاً ما يتعلق بالعرقيات، ففرض هذا النوع من التدخل على الدول والمنظمات الدولية لحماية هذه الأقليات تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وحماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية، ويستخدم هذا النوع من التدخل التدخل العسكري بشقيه السلمي والعنيف، ويتم في الغالب تحت غطاء قانوني من الأمم المتحدة⁽¹⁾، والحالات كثيرة على هذا النوع من التدخل والتي دفعت بالمجتمع الدولي إلى التدخل العسكري من أجل اعتبارات إنسانية ألا وهي: حماية حقوق الإنسان التي تتعرض لانتهاكات جسيمة في دولها.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 223.

المبحث الثاني: التدخل الدولي والشرعية الدولية:

قبل الحديث عن شرعية أو عدم شرعية ظاهرة التدخل الدولي ننطرك أولاً إلى توضيح مفهوم الشرعية في القانون الدولي وال العلاقات الدولية، لأن ذلك يساعدنا على تحديد الوضع الشرعي والقانوني لظاهرة التدخل الدولي.

المطلب الأول: مفهوم الشرعية في القانون الدولي وال العلاقات الدولية:

1- مفهوم الشرعية: يعد مفهوم الشرعية من المفاهيم الفكرية ذات التأثير الكبير في حياة المجتمعات بحيث تكون للسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لها طابع الشرعية عندما يكون لها قبول ورضا من طرف عامة الشعب، وبالتالي فالشرعية في الأساس مقصود نبيل هدفه بناء المجتمع وتنمية إنسانية وتنظيم علاقات الدول ببعضها وكذلك المؤسسات ما كان منها محلياً أو ذو صبغة عالمية.

وفي سياق مفهوم الشرعية نجد تعريف وضعته الموسوعة الدولية الاجتماعية لمفهوم الشرعية بأنه "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة وتقدير المحكومين لهذا الحق»⁽¹⁾.

2- مفهوم الشرعية في القانون الدولي وال العلاقات الدولية:

يعبر في مفهومه عن مصطلح قانوني، بحيث وضع ليشمل الأجيال والحكومات وليس مقيداً بفترة زمنية محددة، بمعنى أن تنظم علاقات المجتمع الإنساني تنظيماً لا جور فيه ولا عداون، كما لا يجوز تطبيقه بشكل متغّرٍ ومستبدٍ في منطقة ما أو التراخي في تطبيقه عن قصد في منطقة أخرى، وهذا يعني تطبيق الشرعية الدولية بأسلوب منهجي رصين لا غلبة فيه ولا تهاون طلب إنساني⁽²⁾.

(1)- معاذ بطيوش، *تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي*، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص. 94.

(2)- المرجع نفسه، ص. 95.

وفي هذا الإطار نجد مدارس تختلف كل واحدة عن الأخرى في شرحها لمفهوم الشرعية الدولية انطلاقاً من مفهومها الخاص، حيث حددت كل مدرسة رؤاها ومعاييرها الخاصة بها في وصف مفهوم الشرعية الدولية ويمكن توضيح ذلك في شرح رؤى كل مدرسة حول مفهوم الشرعية الدولية:

فالمدرسة الأولى: ترى أنَّ القانون الدولي ما استقر من قيم ومبادئ وقواعد أساسية وحقوق إنسانية متعارف عليها عبر التجارب الإنسانية الماضية جرى اعتمادها في المعايير الدولية الملزمة، وهذا ما يوصف بالقانون الدولي العام أو القيم والمبادئ الدولية الأساسية مثل: حق تقرير المصير، وعدم مشروعية اغتصاب أراضي الغير بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وانتهاك مبدأ الحل السلمي للخلافات الدولية.

أما المدرسة الثانية: فتعتمد على كل ما ينبع من القانون الدولي العام من معايير ومعاهدات واتفاقيات دولية وقرارات المنظمات الدولية، أو ما ينبغي أن ينبع عن هذه على أساس الأسس المقررة فيه وهذا ما يوصف بالقانون الدولي التطبيقي، ويرى أنصار هذه المدرسة أنه لابد من التعامل مع المعاهدات والاتفاقيات القائمة وإن كانت مخالفة لبعض أسس الشرعية الدولية، ولا يجب إنهاءها، لأن النتائج المترتبة على إنهائها تولد أضراراً بالجهات المعنية سواء كانت دولة ذات سيادة أم شعوباً، فهذه المدرسة تتجاوز إلغاء المعاهدة نفسها وتتجأ إلى وسائل أخرى كمبدأ التعامل بالتعويضات عند استحالة إعادة الأمور إلى نصابها^(١).

وعليه يمكن القول أن مفهوم الشرعية الدولية مفهوم ثابت عند علماء القانون الدولي ومعروف للقوى الدولية ولكن هذه الأخيرة تتعامل مع الأحداث والتطورات الجارية بأسلوب انتقائي، حيث تعود للحديث عن المشروعية الدولية بمفهوم القانون الدولي العام، عندما يكون الأمر محققاً لتصوراتها ومستجيباً لأهوائها وأطماعها ومصالحها، أما إذا انعكس الوضع فانها لا تتجاوز في استخدامها للتعبير عن الشرعية الدولية أن تفصله تماماً عن تلك التصورات القانونية حتى وإن خالفتهـ أي مفهوم الشرعية الدوليةـ ولجأت إلى منطق القوة بصورة

^(١)نفس المرجع ، نفس الصفحة.

مباشرة، وعليه فالقوى الكبرى تفضل استخدامها لمفهوم الشرعية الدولية حسب مصالحها وأطماعها وأهدافها حتى إلى درجة مخالفته ولجوئها إلى قرارات "المهمة التنفيذية لقانون الدولي أي مجلس الأمن الذي تسيطر عليه، كما قد تلجم إلى منطق القوة بصورة مباشرة وهو أمر مقبول لديها وغير مقبول ومتناقض مع الشرعية الدولية. (وأحسن مثال على ذلك قضية الاحتلال الأمريكي للعراق الذي تجاوز الشرعية الدولية إلى منطق قوة).

وعليه فإن مفهوم الشرعية الدولية قائم على تطبيقات تنفق حيناً وتتناقض أحياناً معه وتتجاوز وصف القانون الدولي التطبيقي.

بعدما نطرقنا إلى مفهوم الشرعية الدولية في إطار القانون الدولي وال العلاقات الدولية بصفة عامة، نتطرق للحديث عن شرعية ظاهرة التدخل الدولي كفكرة ومفهوم وتطبيق وذلك في إطار القانون الدولي العام.

المطلب الثاني: قانونية ومشروعية التدخل الدولي:

أثار موضوع التدخل الدولي جدلاً كبيراً وخصوصاً بعد دخول مسألة حقوق الإنسان إلى نطاق القانون الدولي، حيث ثار خلاف قانوني حول جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول لمنع انتهاك حقوق الإنسان ليتجاذب بذلك مفهوم التدخل الدولي الكثير من الاجتهادات الفقهية والقانونية التي ظهرت كإفراز لتطور نظرة القانون الدولي أمام تصاعد حالات التدخل التي راحت تستخدمها بعض القوى الدولية باسم حقوق الإنسان وحماية بعض الجماعات التي تتعرض حقوقها لانتهاك والتمييز، وعلى هذا الأساس ذهب الكثير من الكتاب والمفكرين والفقهاء للتصدي لظاهرة التدخل المشفوع بمبررات إنسانية أخلاقية مستدين في ذلك إلى حجج وأسانيده ملزمة تمنع التدخل أو استخدام القوة بأي شكل من الأشكال باعتباره يعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول، وتعتبره انتهاكاً لمفهوم السيادة الذي أعطته الكثير من المواثيق الدولية ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة وضعاً مقدساً ومميزاً في العلاقات الدولية والقانون الدولي، في مقابل ذلك بعض الكتاب والفقهاء والقانونيين والمفكريين أن العصر الذي نعيش فيه قد أرخي كثيراً من مفهوم سيادة الدولة، ولم يعد له أهمية في ظل التطورات

الدولية المتلاحة في ميدان التكنولوجيا والاتصال والمواصلات إضافة إلى تطور الأسلحة التقليدية وغير تقليدية العابرة لحدود الدول والارات مع الدعوات المستمرة للانفتاح والتعايش بين شعوب الأرض ونبذ الكراهية والعنف والإرهاب، وإشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان التي لم تعد تسمح للنظم الديكتاتورية أن تنتهك حقوق مواطنها وتستبد في اضطهاد بعض الأقليات والجماعات المغایرة تحت مزاعم السيادة، وعلى هذا فإن التدخل الدولي لوقف عمليات الإبادة والتهجير والإقصاء الذي تتعرض له بعض الجماعات والأقليات هو نتاج لتطور العلاقات الدولية وتصاعد الشخصية القانونية للمجتمع الدولي ومسؤوليته في وضع حد للانتهاكات المستمرة لقضايا حقوق الإنسان التي لم تعد من صميم السلطان الداخلي للدول، وإنما ارتفت إلى مصاف القضايا التي تهم البشرية قاطبة، مما يولد مسؤولية جماعية دولية للتدخل لوقف ما يتعرض له الإنسان أينما كان، وبغض النظر عن لونه وجنسه وعقيدته، من انتهاكات لحقوقه الطبيعية في العيش والفكر والمعتقد⁽¹⁾.

وبين هذا الرأي وذاك تنقسم الآراء الفقهية بشأن التدخل الدولي وحدوده وشروطه والجهات المنفذة له وصلاحيات الدول المتدخلة وأهدافها إلى اتجاهين اثنين واحد مؤيد للتدخل الدولي والأخر معارض له وكل له حجمه القانونية التي يستند عليها في تأكيد وتعزيز ومبرر موقفه وهي كالتالي:

1- الإتجاه المعارض والرافض للتدخل الدولي:

إن التدخل في أصله غير جائز وهو ما ينادي به الكثير من فقهاء القانون الدولي، وذلك انطلاقاً من كثرة النصوص والقرارات المثبتة في المواثيق والاتفاقات الدولية والإقليمية التي أقرت وأثبتت أن الأصل في العلاقات الدولية هو عدم التدخل بدءاً من عهد عصبة الأمم إلى ميثاق الأمم المتحدة، حيث جاء مبدأ عدم التدخل ليعبر من جهة عن مدى التطور الحاصل في العلاقات الدولية والقانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وإصرار المجتمع الدولي على ضرورة ضمان حقوق الدول وضرورة حفظ الأمن والسلم الدوليين، ومن جهة ثانية لا

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص.62.

سما بعد المأسى والكوارث التي عرفها المجتمع الدولي بعد الحرب. ⁽¹⁾

يستند أنصار هذا الاتجاه على مبدأ السيادة كأساس قانوني لتبريرهم فكرة عدم التدخل وذلك وفقاً للمادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة التي أكدت على قدسيّة مبدأ السيادة الوطنية للدول، كما شددوا على وجوب التمسك بمبدأ عدم استخدام القوة بأي شكل من الأشكال ضدّ دولة أخرى ومهما كانت المبررات والاعتبارات المقدمة حتى وإن كانت أخلاقية أو إنسانية، وذلك وفقاً للمادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أنّ أعضاء الأمم المتحدة لا يمكنهم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها نهائياً ضدّ الدول أو سلامة الأرضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتحقق ومقاصد الأمم المتحدة.

ويرى الفيلسوفان "كانت" ولويس ربنويرون "عدم جواز التدخل على الإطلاق، إلا إذا

كانت الدولة في حالة الدفاع الشرعي⁽²⁾

كما خلص البروفسور فستروم إلى رفضه للتدخل الدولي بمقولة التدخل الأخلاقي والإنساني من جانب دولة في دولة أخرى واصفاً إياها بأنه سلوك غير مبرر يمكن أن يعرض استقلال الدولة المتدخل في شؤونها للخطر ومن ثمة فلا يجب أن يسمح به إلا في الأحوال الاستثنائية جداً أو التي قد تستلزم عملاً دولياً عاجلاً فردياً أو جماعياً، بشروط استثنائية ومحددة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر وقوع انتهاكات خطيرة في حقوق الإنسان (التطهير العرقي، الإبادة الجماعية...)، بعد استفاد كل الطرق السلمية لوقف هذه الانتهاكات يكون التدخل العسكري كآخر علاج اضطراري، أو التدخل لصالح حماية جماعة أو أقلية معينة تتعرض حقوقها للانتهاك، كما لا ينبغي أن يكون بأي طريقة كانت على حساب استقرار الدولة المتدخل في شؤونها وسلامة أقليمها ووحدة أراضيها⁽³⁾ لأن السماح بحق التدخل لصالح هذه الجماعة أو تلك يمكن أن يفرز عن اعتقاد تلك الجماعة بحقها في

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 279.

⁽³⁾-دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 63.

الانفصال عن جسد الدولة الأم وهو أمر غير مقبول لأنه من شأنه أن يفتح الباب الواسع أمام صراعات وحروب داخلية وإقليمية ودولية لا حدود لها، ولهذا حرمت العديد من المواثيق الدولية على التقلص من فرص التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان وتوفير الملاذ لبعض الجماعات والأقليات، لكنها في الوقت نفسه شددت على إلتزام الدول التي تعيش في كنفها مجموعات عرقية ودينية مختلفة عن الأغلبية احترام حقوق تلك الجماعات في الفكر والمعتقد وحرية التعبير عن تراثها الثقافي متلماً ورد صراحة في المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 والذي أكد على أنه لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافاتهم أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائرهم أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.⁽¹⁾

وبالتالي يجمع الفقهاء في غالبيتهم على أن التدخل بصفة عامة إجراء غير مشروع في الحياة الدولية إلا في حالة واحدة هي حالة الدفاع عن النفس، ولا يجوز لدولة أن تتدخل في شؤون دولة أخرى إلا إذا وقع من الدولة الأخرى أو الثانية اعتداء على بعض حقوق الدولة الأولى أو رعاياها أو على سلامتها⁽²⁾.

ليخلص أنصار هذا المذهب في الأخير إلى أن التساهل في فكرة التدخل الدولي يجعل العلاقات الدولية في حالة شك وريبة، ولا يمكن إثبات أن التدخل يهدف لتحقيق الأمن والسلم الدوليين والقضاء على الانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان، في حين تتمثل الأهداف الخفية في تحقيق مصالح الدول المتدخلة، وبالتالي تصبح العلاقات الدولية في حالة شك، خاصة أن التدخل في كل صوره في الواقع أثبتت بأن هناك مصالح قد حفظت جراء التدخل الدولي.

2- الإتجاه المؤيد للتدخل الدولي:

يرى أنصار هذا الاتجاه بحتمية ولزومية التدخل الدولي الإنساني كما يعتبره حق من

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 64.

⁽²⁾- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 281.

أجل وقف الانتهاكات الخطيرة وحالات الاضطهاد التي يتعرض لها بعض الأشخاص والجماعات في بعض الدول المتهمة بانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان والتي لا تراعي نظمها السياسية أبسط المعايير الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحت على المساواة في المعاملة بين سكان الدولة وإفساح الحرية للجميع للتعبير عن أفكارهم ومعتقداتهم⁽¹⁾.

فأنصار هذا الاتجاه يؤكدون على المساعدات عبر الحدود والتي تتضمن المساعدات الجبرية، أي استخدام القوة العسكرية المقدمة من حكومات الأفراد في دولة أخرى تعرضوا لانتهاك حقوقهم الأساسية ويرغبون في الثورة ضد حكومتهم العنصرية، وأن ضمان الديمقراطية هو حق أساسي من حقوق الإنسان⁽²⁾.

إن هذه الأعمال الجبرية كما يراها أنصار هذا الاتجاه تتم دون رضى السلطة القائمة وهي سلطة الدول، وأسبابهم في ذلك هو عدم وجود سلطة حكومية مسيطرة عالمية تحمي حقوق الإنسان من الانتهاك في أي دولة كانت وعليه فإن التدخل الإنساني هو الذي يضمن إنقاذ مواطني الدولة المتدخلة أو مواطني حلفائها، كذلك حماية الأقليات سواء كانت دينية أو عرقية، وإيقاف التعسف الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان.⁽³⁾ ووفقا لأنصار هذا الاتجاه فقد عرّف التدخل الدولي الإنساني على أنه: المساعدة في استخدام القوة بهدف توفير الحماية لمواطني دولة ما، إزاء المعاملة التعسفية والمتجاوزة للحد والتي لم تراعي (أي هذه الدولة) أن سيادتها ينبغي أن تبني على أساس من العدالة والحكمة.⁽⁴⁾

كما يعرّفه البعض الآخر بأنه: حق دولة ما في أن تمارس سيطرة أو ضبط دولياً على تصرفات دولة أخرى في نطاق سيادتها الداخلية وذلك متى ما تعارضت تلك التصرفات مع

⁽¹⁾-دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 64.

⁽²⁾-تحوت نور الدين، "التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية"، *الفكر*، ع. 10، ص. 306.

⁽³⁾-غيث مسعود مفتاح، *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية*، القاهرة: دار قباء الحديثة، ط. 1، 2008، ص. 123.

⁽⁴⁾-دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 64.

قوانين الإنسانية. ⁽¹⁾

وانطلق "جيفري لورنس" Geoffrey lourence في إجازته للتدخل الإنساني من أن الدولة التي تتعسف في استعمال حقها في السيادة، تستخدم القوة لاضطهاد رعاياها، تكون قد منحت من تلقاء نفسها حق التدخل لأية دولة أخرى ترغب في التدخل، ويعتبر عمل الدولة المتدخلة اجراء بولوسيا مشرعاً باعتباره وسيلة لتطبيق القانون ونصرة الحق وتأكيد العدالة⁽²⁾.

أما "بويت" bowett أكد على جواز التدخل ولكن وفق اتفاقية، أو إذا طلبه الدولة المتدخل ضدها.

بينما يرى ليليش lillich أن التدخل الإنساني مقبول قانوناً منذ فترة "غروسوس" "وفاتيل"، وقد تأكّد ذلك من خلال الممارسات التي تمت في هذا الصدد من منطق وجوب تكافل الشعوب به بغية الوصول إلى حد أدنى من الأمان للإنسانية، أما الفقيه "روجييه" وغيره من الفقهاء فقد تبنوا الدفاع عن التدخل الدولي، حيث أشار روجييه أنه حتى وإن لم توجد قاعدة قانونية تبرر التدخل دفاعاً عن حقوق الجنس البشري في دولة ما واتضح أن هذه الدولة تعامل فئات من رعاياها معاملة تشوبها القسوة والهمجية، فإنه من الجائز للمجتمع الدولي أن يتدخل لحماية هؤلاء المضطهدين. ⁽³⁾

بينما أجاز الفقيه "فوشي" التدخل للدفاع عن حقوق الجنس البشري- أي التدخل لصالح الإنسانية وعد هذه الحالة استثناء من مبدأ حق الدفاع الشرعي، لأنها لا تحصل إلا في حال إضطهاد دولة لرعاياها أو الأقليات فيها أو لرعايا غيرها الموجودين على أرضها أو حرمان هؤلاء من حقوقهم الأساسية المعترف بها ⁽⁴⁾.

⁽¹⁾-نفس المرجع ،نفس الصفحة.

⁽²⁾-محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2014، ص.97.

⁽³⁾-أحمد سعيد علي، مرجع سابق، ص ص. 278. 279.

⁽⁴⁾-المرجع نفسه، ص. 280.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن ميثاق منظمة الأمم المتحدة إذا كان لا يتضمن نصا يخول التدخل الإنساني المنفرد والجماعي للدولة، فإنه في الوقت نفسه لا يلغى المبدأ التقليدي للتدخل الإنساني، لاسيما أنه لا يتعارض من وجهة نظره مع مقاصد الأمم المتحدة التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان⁽¹⁾.

وعلى هذا فقد أجاز أنصار هذا الرأي الحق في استخدام جميع وسائل القوة لا سيما القوة العسكرية للدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات المنتهكة الحقوق من قبل بعض الأنظمة الديكتاتورية المستبدة والتي تمارس سياسات التطهير العرقي وعمليات الإبادة الجماعية، كما حصل في البلقان وتيمور الشرقية وجنوب السودان وغيرها من النماذج التي بدأت تضع المجتمع ومنظمهاته وهيئاته الدولية والإقليمية في حرج شديد إزاء ما تنقله وسائل الإعلام والفضائيات المرئية من صور القتل ومشاهد التهجير والطرد لآلاف من المدنيين الأبرياء عن مناطقهم في ظروف إنسانية بالغة التعقيد تحت مبررات عنصرية زائفة.

لقد تصاعدت تطبيقات التدخل الإنساني في السنوات الأخيرة من منطقات عديدة لعل من أهمها تعاظم الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والجماعات الإثنية وبروز فكرة الحقوق الجماعية بوصفها من الجيل الرابع لحقوق الإنسان والتي بدأت تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية خاصة لحمايتها، هذا فضلاً عن تعاظم التطورات التي أخذت تطرأ على طبيعة النظام الدولي والتي أفضت إلى رسوخ حقيقة جديدة وهي تبلور الشخصية القانونية للمجتمع الدولي، والذي باتت له في عالم اليوم إرادة مستقلة عن إرادات الدول والوحدات المكونة له وأصبحت إرادة المجتمع الدولي مصدراً من مصادر الإلزام في نطاق العلاقات الدولية كما بات لهذا المجتمع نظامه القانوني العام الذي يستند إلى مجموعة من القواعد الأممية التي يحتاج بها لمواجهة الكثير من الإشكاليات القانونية المخالفة لإرادته، منها التأكيد على الإشكاليات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والأمر الآخر الذي يحتاج به أنصار التدخل هو التحولات الدولية المتسرعة في ميدان التكنولوجيا والاتصالات

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

والمواثيل، والتطور في ميدان الأسلحة العسكرية العابرة للحدود والقارات والتطور في ميدان أجهزة التصنّت والتجسس والمراقبة، كل ذلك قد أثر على مفهوم السيادة حتى دفع الكثيرين لقول أن فكرة السيادة قد ولّى عهدها.⁽¹⁾

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن ما يجري في عالم اليوم من تطورات سريعة ومتعددة الاتجاهات قد زاد من المساحة المشتركة بين ما هو محلي وما هو دولي ووحد الاهتمامات المشتركة لكل من القانون الدولي والقانون الداخلي في الكثير من القضايا لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية الأقليات وقضايا الإرهاب العالمي ومتطلبات التنمية والتخلص من أسلحة الدمار الشامل ومكافحة المخدرات وأعمال العنف التي تجري في مناطق مختلفة من العالم والتي تتعكس نتائجها على الأمن والسلم الدوليين⁽²⁾.

كما يحتاج أنصار هذا الاتجاه في دفاعهم عن مبدأ التدخل الدولي بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى، لم تشر ولم تتحدث مباشرة عن حقوق الأقليات والجماعات الإثنية، لكن ذلك لا يعفي المجتمع الدولي من مسؤوليته في اتخاذ الإجراءات القانونية والسياسية والعسكرية لحماية الأقليات التي تتعرض إلى عمليات الإبادة الجماعية وطرد وتهجير من قبل بعض النظم السياسية العنصرية مثلما كان حاصلاً في عهد عصبة الأمم أين كان واقع الأقليات يخضع لنظام قانوني موحد وثبت ومعترف به من قبل الدول الأعضاء في العصبة، ولهذا يشدد أنصار التدخل على ضرورة السير إلى إيجاد نظام حماية دولية خاص بالأقليات يسمح بالتدخل متى ما اقتضت الضرورة ذلك⁽³⁾.

أما بخصوص التبريرات القانونية لمبدأ التدخل الدولي من أجل أغراض إنسانية التي اعتمد عليها أنصار هذا الاتجاه والتي لمحت بشكل مباشر أو غير مباشر لحق التدخل الإنساني هي كثيرة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر المواد التالية:

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 66.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص. 67.

المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على ما يلي:

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدولة فرادى أو جماعة في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، والتدابير التي اتخاذها الأعضاء استعملاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فوراً ولا تؤثر تلك التدابير في أي حال للمجلس من حقه في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين⁽¹⁾.

لقد اعتمد فقهاء هذا الاتجاه على نص هذه المادة لتبرير التدخل لصالح الإنسانية، حيث يؤكد ولدوك waldeck بأن هذه المادة لا تبيح فقط اللجوء إلى القوة في حالة عدوان مسلح وإنما حافظت أيضاً على قاعدة عرفية كانت موجودة قبل تبني ميثاق الأمم المتحدة، وهذه القاعدة العرفية تسمح لدولة من الدول بالتدخل بنظرية التدخل لصالح الإنسانية لحماية رعاياها في الخارج.⁽²⁾

المادة 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة اللتين تعترفان صراحة بوجود مصلحة أكيدة للمجتمع الدولي في تعزيز الاحترام الواجب لحقوق الإنسان والعمل على الارتقاء بها في كل المجالات من خلال توفير مستوى أعلى للمعيشة والنهوض بعوامل النطوير والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتيسير الحلول للمشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم والسعى لإشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في دول العالم المختلفة وبلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وبلا تفريق بين الرجال والنساء والعمل المشترك بين أعضاء المجتمع الدولي لإدراك المقاصد المنصوص عليها آنفاً.⁽³⁾

⁽¹⁾-Véronique Zanetti, **L'intervention humanitaire: droit des individus, devoir des états**, Genève: Labor et Fides, 2008,p.58.

⁽²⁾-معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ص. 35.

⁽³⁾-دهام محمد العزاوي، **مراجع سابق**، ص. 67.

كما جاء في المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لاستبعاد أشكال التمييز العنصري كافة على ضمان حق كل شخص في المساواة أمام القانون دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجماعة الإثنية، وكذا الحق في مغادرة أية دولة والعودة إليها، كل هذه الحقوق يجب على الدول حفظها وتوفيرها لجميع أفرادها وإلا تترتب عليها جزاءات ومسؤولية دولية.⁽¹⁾.

ومنه يثبت "يليش" أن التدخل الإنساني مشروع وذلك بالاستناد إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة التي اتضحت بنصوص مواد الميثاق - المواد-(55، 56، 62، 68، 72) والتي هدفت إلى إقامة الأمن والسلم العالميين وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأن هذه الأهداف لا تتعارض مع أهداف التدخل الإنساني، حيث وضح ذلك بالإشارة إلى المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة والتي نهت عن استخدام القوة أو التهديد بها ضد سلامة أراضي دولة ما أو استقلالها السياسي أو بشكل لا يتفق مع المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلم الدوليين وإنقاذ الشعوب من ويلات الحروب والكوارث⁽²⁾.

وعليه فإن التدخل لا يهدف إلى انتهاك سيادة الدول واستقلالها بل يسعى لحمايتها والحفاظ على استقرارها، وفي الفقرة السابعة من إعلان فيينا لحقوق الإنسان 1993 بينت أنه "كل الدول ملزمة بإيجاد آليات بديلة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، ولا يعني ذلك تمردا على القانون الدولي ولكنه الملاذ الأخير".⁽³⁾

وعليه ينتهي أنصار التيار المؤيد للتدخل الدولي إلى نتيجة مفادها أن القانون الدولي العرفي لا يمنع في ظل شروط وظروف معينة استخدام القوة لأغراض إنسانية، لأنه إذا عجز مجلس الأمن عن ممارسة سلطاته المقررة في الفصل السابع من الميثاق، بسبب استخدام إحدى الدول الدائمة العضوية حقها في الفيتو، يكون التدخل العسكري المقرر مشروعًا في حالة الانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان بتوافر شروط أهمها:

⁽¹⁾- خديجة عرفة محمد، مفهوم الأمن الإنساني، القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ع. 13، 2007.

⁽²⁾- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 279.

⁽³⁾- تيسير إبراهيم فديح، مرجع سابق، ص ص. 106، 107.

وجود أدلة موضوعية تأكيد بوضوح وقوع انتهاكات جسمية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان وعدم قدرة الدولة المعنية على اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذه الانتهاكات أو عدم رغبتها في القيام بذلك أو كانت هي التي ترتكب هذه الانتهاكات، وأخيراً استفاد التدابير غير عسكرية دون جدوى وفشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع استمرار هذه الانتهاكات⁽¹⁾.

وإنطلاقاً مما سبق يورد أنصار هذا الاتجاه عدة استثناءات وضوابط على فكرة التدخل الدولي والتي ان توفرت جاز التدخل الدولي ويصبح له شرعية دولية، حيث يقول سمعان بطرس في ذلك "إن المؤيدين لمشروعية التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية قد وضعوا شروطاً موضوعية وإجرائية صارمة لضمان عدم إساءة الدول لاستخدام هذه الرخصة⁽²⁾. وهي أولاً: أن لا يتجاوز التدخل الإنساني الاعتبارات الإنسانية الدافعة نحو التدخل والرامية إلى إعادة الاعتبار والاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ثانياً: أن لا يسعى التدخل إلى إحداث تغيير في التوازنات السياسية للمجتمع على نحو يفيد طرفاً داخلياً على حساب طرف أو أطراف أخرى.

ثالثاً: أن يكون اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها هو الحل الأخير بعد استنفاد الوسائل السلمية والدبلوماسية في حل الصراع أو النزاع الدافع للتدخل.

رابعاً: أن يتم التدخل بالعدالة في التعامل مع جميع الحالات المماثلة، وأن يتم الابتعاد عن الانقصانية أو الازدواجية السياسية التي تدفع إلى التغاضي أو غض الطرف عن الكثير من الحالات الإنسانية المماثلة.

خامساً: أن يتم التدخل استناداً إلى العمل الجماعي أو الإدارة الجماعية الدولية والمتمثلة بصدور قرار دولي عن الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية أو إقليمية مختصة، وأن لا تنفرد

(1)- خالد حساني، "بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، في:
[http://www.caus.org.ib/pdf/emagazine.\(2015/04/02\)](http://www.caus.org.ib/pdf/emagazine.(2015/04/02))

(2)-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 215.

دولة بعينها باتخاذ قرار التدخل وفقاً لمصالحها. ⁽¹⁾

سادساً: أن يوافق ضحايا الانتهاكات لحقوق الإنسان على هذا التدخل، وهذا الشرط غير متفق عليه بين الفقهاء.

سابعاً: لكي يكون التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان مشروعًا لابد من أن يستند إلى قواعد القانون الدولي في شقه المتعلق بقواعد حقوق الإنسان. ⁽²⁾

وبعد التعرف على الشروط الواجب استيفاؤها ليكون التدخل الدولي مشروعًا دوليًّا، نتطرق بالشرح إلى أهم ثلاثة شروط والتي تعتبر أساسية في التدخل الدولي المشروع وهي كالتالي:

1- شرط أن يكون الهدف الأساسي من التدخل إنسانياً بحثاً عن معنى، وقف انتهاكات حقوق الإنسان دون أن يكون هدف الدولة تحقيق مصلحتها، أي التقييد بما تنص عليه الاتفاقيات الدولية من أهداف التدخل، والغرض من ذلك هو تطبيق التدخل بموضوعية ضمن الحدود المشروعة بعيداً عن التحيز والتمييز بين الأفراد والأطراف، لذلك يكون التقييد بالحياد والنزاهة والعدالة والموضوعية كحدود مشروعة حيث يع凌 تجاوزها بهدف تسبييس قضايا حقوق الإنسان خارج عن الموضوعية وكمثال على ذلك نجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تقدم المساعدات الإنسانية دون أية اعتبارات سوى الحاجة دون أي تمييز. ⁽³⁾

2- يتشرط في التدخل أن يتم عبر المنظمات الدولية، معنى ذلك أن يصدر قرار التدخل من منظمة الأمم المتحدة والهيئات الدولية المخولة بموجب الاتفاقيات الدولية، وذلك كون المنظمة الدولية مكلفة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبعد قبول مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للشكاوي والتلويغات التي ترد إليه من الأفراد الدوليين (ضحايا تلك الانتهاكات) ودراستها وفحصها ومن ثم إيداع النصائح

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 68.

⁽²⁾- أحمد سعيد علي، مرجع سابق، ص. 218.

⁽³⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

والاستشارات لتخفيف عملية الانتهاكات أو إنهائها وتحويلها إلى الجمعية العامة لاتخاذ ما تراه مناسباً⁽¹⁾ وإذا كان قرار الجمعية هو التدخل العسكري ينبغي أن تكون عملية التدخل تحت رقابة المنظمة الدولية بشكل دائم وذلك حفاظاً على العدل وللتتأكد من أن تطبيق استخدام القوة متناسب مع الهدف الإنساني، شرط وجوب استناد التدخل الدولي إلى قواعد القانون الدولي حتى يكون مشروعًا بما يعنى أن يستند التدخل الدولي أثناء تدخله إلى قواعد القانون الدولي حتى يكون مشروعًا، أي أن يستند التدخل الدولي أثناء تدخله إلى قواعد القانون الدولي في شقه المتعلق بحقوق الإنسان وتتمثل تلك القواعد في الاتفاقيات الدولية التي أقدمت الدول بإرادتها الحرة على توقيع والمصادقة عليها أو الانضمام إليها لاحقاً ما يولد ذلك التزامات الأطراف المتعاقدة والتي يكون من الواجب عليها تنفيذها، حتى وإن كان هذا الالتزام يخرج بعض المسائل من الاختصاص الداخلي للدولة، فالعقد الدولي الذي نشأ بين الدول لم ينشأ إلا ليحافظ على أمن المجتمع الدولي واستقراره، ولتحمي الإنسان والأجيال القادمة من الانتهاكات التي ترتكب أو قد ترتكب، والذي لا يتم إلا إذا قررت الدول المنظمة لذلك العقد التنازل ضمنياً عن بعض اختصاصاتها الداخلية والتي لم تعد تتساوى عن سيادة الدولة، من أرض وشعب وثروات⁽²⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن أنصار هذا الاتجاه المؤيد للتدخل الدولي من أجل أغراض إنسانية قد أقرروا بوجوب التدخل الدولي كمفهوم وكفكرة وكتطبيق، وأقرروا بأن التدخل الدولي من أجل أغراض إنسانية هو واجب على الدول والمنظمات، كما اعتبروا التدخل الدولي الإنساني أمام الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من قبل الدول، هو حق هذه الشعوب أو الأقليات أو الأفراد المنتهكين في حقوقهم الأساسية بعد أن كان واجباً.

وكلنتيجة لما سبق ذكره حول شرعية التدخل الدولي يمكن القول أن هناك من يرفض التدخل الدولي وإن كان لأسباب إنسانية، وإذا حصل فهو مساس بالسلامة واستقلال الدولة المنفذ ضدها التدخل، وحجتهم في ذلك أن مبادئ العلاقات الدولية وميثاق الأمم المتحدة لا

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 216.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 215.

يقدم أي غطاء شرعي للتدخل، في حين هناك من يؤيد ويقول بالتدخل الدولي لكن مع تطبيقه على الجانب الإنساني فقط ويكون في إطار العمل الجماعي وبقيادة الأمم المتحدة، وإذا لم تحترم دولة مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان فيمكن للأمم المتحدة وبعد قرار من مجلس الأمن التدخل لمعالجة الوضع في ذلك البلد، وهؤلاء هم رواد النزعة الإنسانية في القانون الدولي الذين يطالبون بضرورة السماح لأي عمل جماعي بالتدخل لوضع حد للأعمال الوحشية والاضطهاد الذي يرتكب في حق الأفراد والمجموعات أينما وجدوا⁽¹⁾

وعليه تبقى الوضعيّة القانونيّة والشرعية لظاهرة التدخل الدولي غير واضحة بين من يؤيدتها ومن يعارضها من الفقهاء، وكل له حججه القانونية في ذلك، الأمر الذي يضع هذه الظاهرة محل خلاف قانوني بين فقهاء القانون الدولي إلى يومنا هذا.

⁽¹⁾-حسين قادري، مرجع سابق، ص. 28.

المبحث الثالث: التدخل الدولي وتأثيره على مبدأ السيادة الوطنية:

تعرض مبدأ السيادة المطلق للاهتزاز منذ أن دخلت مسألة الإنسان إلى نطاق القانون الدولي وسمحت الدول الغربية لنفسها بالتدخل الإنساني العسكري في كثير من الدول منذ أواخر القرن التاسع عشر، مستندة في ذلك إلى فكرة الحماية الإنسانية والحماية الدبلوماسية، الأمر الذي أثار الخلاف القانوني حول جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول لمنع انتهاك حقوق الإنسان، وبالتالي إثارة الجدل حول مبدأ السيادة أيكون مطلقاً أم نسبياً خصوصاً مع التغيرات الدولية الجديدة. الأمر الذي يطرح جدلية العلاقة بين التدخل الدولي الإنساني ومبدأ السيادة الوطنية، أي العلاقة الجدلية بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي.

و قبل ذلك لابد من التطرق أولاً إلى تعريف مبدأ السيادة الوطنية وإلى أهم التطورات التي عرفها في مضمون، وذلك في ما يأتي:

المطلب الأول: تطور مبدأ السيادة الوطنية:

أولاً: تعريف السيادة: تعرف السيادة بأنها مفهوم تاريخي قديم ثابت ومقدس لارتباطه بالهوية والتميز الوطني⁽¹⁾.

وللسيادة عدة تعريفات وضعها الباحثون لكن وعلى الرغم من اختلاف التعريف اتفق الباحثون على أن السيادة هي: "السلطة السياسية العليا للدولة القادره على تنظيم نفسها وإدارة شؤونها، وعلى فرض توجيهاتها دون أن تكون خاضعة داخلياً أو خارجياً لغيرها، سواء كان ذلك داخل إقليمها أو في إطار علاقتها الدولية، فهي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من النزاعات، وهي كذلك لا تخضع مادياً ومعنوياً إلى سلطة أخرى⁽²⁾.

وعليه فإن السيادة تشير إلى معنيين:

⁽¹⁾-دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 158.

⁽²⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 239.

أدھما إيجابي:ويعني قدرة الدولة كوحدة سياسة مستقلة على التصرف بحرية كاملة ودون أي قيود تفرض عليها، فضلاً عن تلك القيود التي ترتضيها بالتقدير المنفرد أو بالاتفاق الدولي.

والمعنى الآخر سلبي: يقوم على عدم إمكانية خضوع الدولة لأية سلطة غير سلطتها، وبالتالي يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي ينصرف إلى علاقة الدولة بمواطنيها داخل إقليمها بحدوده السياسة المعلومة، ووجه خارجي ينصرف إلى نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بغيرها من الدول والتي تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية.

ويعرف الفقيه "جون بودان" السيادة في مؤلفه المعروف "ستة كتب عن الجمهورية" الذي نشره عام 1576 بأنها "سلطة عليا على المواطنين والرعايا".⁽¹⁾

أما الأستاذ مصطفى أبو زيد فسيادة عنده هي السلطة الأصلية التي تتبع سائر السلطات منها، وهي لا تتبع من أي منها لأنها أصلية.⁽²⁾

ثانياً: تطور مضمون السيادة:

منذ ظهور الإطار القانوني للدولة في القرن السابع عشر وفقاً لمعاهدة واستفاليا 1648 اعتبر مفهوم السيادة الركيزة الأساسية التي استند إليها ولا يزال التنظيم السياسي الدولي⁽³⁾، ومنذ ذلك التاريخ وحتى بدايات القرن العشرين ظل مفهوم السيادة المطلقة مهيمنا على التصورات السياسية والفكرية وعلى نحو لم يكن يسمح بطرحه للنقاش السياسي والجدل الفكري للنظر في تعديله أو التخفيف من مضمونه، وعلى الرغم مما شهدته تلك الفترة من حروب واعتداءات وخروقات من قبل بعض الدول لسيادة واستقلال دول أخرى، فقد بقي مفهوم السيادة القومية المطلق بمكانته كحجر زاوية في سبيل حسم النزاعات وحلها وتحديد

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 240.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 158.

صاحب الحق والمتعدى.

إذا فالسيادة على ضوء المفهوم التقليدي غير محدودة ولا يمكن أن تكون محددة باعتبار أنه لا يمكن أن تكون هناك سلطة فوق سلطة الدولة، ف بهذه الصفة عدت الدولة مطلقة التصرف على الصعيد الخارجي وغير تابعة لأية هيئة أخرى سواء داخلية أو خارجية، وبهذا المعنى فللدولة الحق المطلق في رفض التدخل في شؤونها من أي جهة أجنبية عنها، لذلك فإن هناك جانبان للسيادة هما كالتالي:

1-الجانب الداخلي: يعني امتلاك الدولة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والمجموعات التي بداخل إقليمها، وأي انتهاك لهذه الأوامر يعرضهم للعقاب، كما أن الدولة هي الهيئة المخولة والوحيدة حسب معاهدة واستفاليها والتي تأخذ على عاتقها حماية مواطنيها، وان لم تفعل أو رفضت أن تقوم بهذه الوظيفة تكون بذلك قد قصرت في تأديتها لوظيفتها⁽¹⁾.

2-الجانب الخارجي: يعني الاستقلال عن كل رقابة وتدخل من أية دولة أخرى أو منظمة دولية وهنا ينشأ التمييز بين دولة كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة⁽²⁾.

لكن ومع تزايد تطور المعرفة الإنسانية واتساع شبكة العلاقات بين الدول الراجع إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري الدولي في المجالات الاقتصادية المختلفة، وفي موضوع الأمن القومي لتوفير ضمانات الحماية المشتركة تحت مظلة الأحلاف العسكرية ومواثيق الأمن المتبادل وبروز التنظيمات الدولية فوق القومية super national organization كعصبة الأمم وفيما بعد الأمم المتحدة لم يعد مفهوم السيادة المطلق قادرا على الحيلولة دون أن تتنظم الدول مع بعضها البعض بعلاقات الاعتماد المتبادل أو الصراع والتنافس، لأنه لا يمكن للسيادة المطلقة أن توجد سوى في عزلة تامة، وهذا لا يتطابق مع واقع العلاقات الدولية، ناهيك على أن القول بالسيادة المطلقة يؤدي على جملة نتائج وانعكاسات انفرادية خطيرة تعوق تعاون الدول.

⁽¹⁾- Francois Rioux Jean , **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**, Paris: L'Harmattan, 2001,p.24.

⁽²⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 236.

ورغم ذلك التطور والتفاعل بين وحدات المجتمع الدولي إلا أن ذلك لم يلغ استمرار الدول التمسك بسيادتها ومقاومة كل محاولة للمساس بها لا سيما بعد أن أخذ التأكيد على مفهوم السيادة طابعاً مؤسستياً بعد تأكيد الأمم المتحدة عليه في الكثير من مواد ميثاقها، لا سيما في الفقرتين الرابعة والسابعة من المادة الثانية للميثاق، لنجد دول العالم الثالث التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية وهي بطبيعة الحال الحلة الأضعف في سلسلة التكتلات الدولية تشدد على مفهوم السيادة وتعد الضمان الحقيقي المعبر عن منهج الاستقلال الذي اختطفته لنفسها منذ بداية الستينيات للتخلص من السيطرة الاستعمارية.

ولقد نجحت هذه الدول وإلى حد بعيد بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي في الوقوف بوجه محاولات الدول الغربية للاتفاق على سيادتها من خلال حث الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار العديد من الإعلانات التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزز من مفهوم السيادة والاستقلال ومنها الإعلان الخاص بالسيادة الدائمة على المصادر الطبيعية الذي تبنته الجمعية العامة عام 1962، وإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية الذي أصدرته الجمعية العامة كذلك عام 1965، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والإعلان الخاص من عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول عام 1981، ومن الملحوظ أن هذه الإعلانات شكلت حافزاً معنوياً للكثير من الأنظمة السياسية في العالم الثالث للوقوف في وجه الدول الغربية التي حاولت استعادة بريقها الاستعماري في دول العالم الثالث، هذا بالإضافة إلى أن فترة الحرب الباردة عطلت قدرات الأمم المتحدة في رصد ومعاقبة منتهكي حقوق الإنسان الفاضح في الكثير من الدول تحت شعار وستار السيادة والمحافظة على الأمن والسيادة ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لكن وبانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وانهاء الحرب الأمريكية الأولى ضد العراق عام 1991 أصبح الطريق سالكاً للغرب لترويج فكرة أنه لا يمكن لدولة أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، وبالتالي تشجيع مفاهيم الاعتماد المتبادل والتعاون والبناء الاقتصادي العالمي الموحد والتنمية المتبادلة ومكافحة الإرهاب وبناء الديمقراطية في الدول النامية وتطوير مناهج التعليم من منطلق أن الدول في إطار النظام الدولي الجديد لا تستطيع

أن تعتمد على نفسها لتسير أمورها، وأن هناك اعتماد متبادل فيما بينها يفرض نفسه لا سيما في المجال الاقتصادي، لذا فمن المنطقي جداً أن يبدأ الغرب بالترويج لمفهوم اقتصاديات السوق واللبيرالية الاقتصادية والاعتمادية المتبادلة القائمة على إزالة القيود والعوائق والقوانين الداخلية التي تمنع من اندماج الدول في السوق العالمية.

وقد تزامن هذا الاتجاه الاقتصادي نحو تقليل مفهوم السيادة مع اتجاه سياسي آخر أخذ بالتبور في البيئة الدولية وهو استخدام شعارات حقوق الإنسان وحماية الأقليات كأداة رئيسية للتدخل في سيادة الدول وسلطانها الداخلي تحت ذريعة وشعار ما بدأ يعرف بالتدخل الدولي الإنساني⁽¹⁾، كما انه وبناه على إعادة تعريف مفهوم السلم والأمن الدوليين أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه، فالمبادر القديم والمؤسس على مفهوم السيادة كان يتعلق بحماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول، لكن تغير الحال وتغيرت الاحتياجات، وأصبح التحدي الذي يواجه السلم والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول من الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة لما قد يحدث داخل بعض الدول الأخرى لأن الأولوية الآن هي منع الاضطرابات الداخلية في الدول من أن تنتقل عدواها إلى الجسد الدولي فتؤثر على غالبية الدول التي تعتمد عليها⁽²⁾، وأصبحت التضحية بجزء من حقوق السيادة الوطنية شرطاً ضرورياً من أجل استمرار الدولة نفسها واستمرار الجماعة الدولية.

وبناه على هذه التطورات أصبحنا نتحدث عن تحول في المجتمع الدولي مما كان يعرف في الماضي من مجتمع الدول Community Of Nations ليصير مجتمع دولياً بالمعنى الدقيق Intrenational Community إن هذا التحول دفع بعض الباحثين للحديث عن إرادة المجتمع الدولي التي أصبحت بهذا المعنى المشار إليه مصدراً من مصادر الالزام في

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 161.

⁽²⁾- أحمد سعيد علي، مرجع سابق، ص. 258.

نطاق العلاقات الدولية المعاصرة، ليذهب فريق آخر من الباحثين للحديث عن أن البشرية برمتها قد أصبحت شخصا قانونيا دوليا أو على الأقل هي في سبيلها لأن تكون كذلك، كما أضحت لها المجتمع الدولي من جهة ثلاثة نظامه الخاص به.

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول بأن التطورات التي شهدتها النظام الدولي في العقود الأخيرة سارت نحو تقليل دور السيادة الوطنية وإبراء أهمية خاصة للعمل الجماعي في نطاق العلاقات الدولية، والقداسة التي أحاطت بالسيادة كمظهر أساسى لسيادة الدولة لم تعد كما كانت من قبل، حيث أصبح لممارسة الحقوق توفير شروط، وهذا ما سنقف عليه من خلال العنصر القادم الذي يؤكد لنا تقدير سيادة الدولة في عصر العولمة والتدخل الدولي الانساني، وذلك في إطار التغييرات التي عرفها المجتمع الدولي المعاصر.

المطلب الثاني: تراجع السيادة الوطنية أمام تطور ظاهرة التدخل الدولي:

لم تعد الدولة وحدها تحكم في كل شيء وتحل محل الفرد في كل صغيرة وكبيرة رغم مقاومتها من أجل الإبقاء على الاحتكار في القرار والسياسة⁽¹⁾، كما أن وظيفتها التقليدية القائمة على الحراسة والأمن قد تغيرت إلى وظيفة جديدة متمثلة بفكرة الدولة الحامية القائمة على تحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها وهذا ما أكدته الأحداث التي تلت الحرب العالمية الثانية بعد أن أصبح الفرد يحظى باهتمام القانون الدولي من خلال ظهور قانون الإنسان ومبدأ المسؤولية الدولية عن الجرائم العالمية الموجهة إلى سلام البشرية وأمنها، ونتيجة لذلك ظهر الفرد كوحدة قانونية يتمتع بحقوق عامة ليس فقط الحقوق المقررة قانونا إنما أيضا قواعد العرف والدين والأخلاق، لأنها تهدف في مجملها إلى حماية التكامل الإنساني والكيان الإنساني⁽²⁾، حيث

⁽¹⁾- عبد السلام يخلف، "الديمقراطية وحقوق الإنسان - ثيوري الكرامة للفرد والقوة للدولة-", مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ع. 2، 2008.

⁽²⁾- محمد ياسر الأيوبى، النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ص. 61.

⁽²⁾- بطرس غالى، "العرب أمام تحديات العولمة- حقوق الإنسان، الديمقراطية وأشياء أخرى-", مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ع. 2، 2008، ص ص. 16، 17.

أصبحت حقوق الإنسان مسألة تهم الجماعة الدولية والقانون الدولي ولم تعد تتعلق بالمجتمعات وتُخضع للقانون الداخلي، كما أوضح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن مبدأ السيادة أصبح ذا طابع إنساني⁽¹⁾ الأمر الذي شكل تحدياً لمبدأ سيادة الدولة التقليدي، فعلى الرغم من أن مسألة حقوق الإنسان لم تكن يوماً موضوع نقاش في السياسة الدولية وخاصة في السياسة الخارجية للدول على اعتبار أنها مرحلة ضمن اختصاصات السياسة الداخلية للدول أي مسألة وطنية داخلية يرفض التدخل فيها⁽²⁾.

وبذلك أصبح التدخل الدولي الإنساني كأحد القيود التي تحد من حقوق الدولة في ممارسة سيادتها وفقاً لما حدده لها القانون الدولي من حقوق وواجبات دولية، فالدولة كشخصية دولية ومركز قانوني يمنحها الحرية في ممارسة سيادتها والتصرف في شؤونها، ولكن هذه الحقوق تخضع لعدة قيود ومن ضمنها التدخل الإنساني⁽³⁾، وهذا يؤكد أن الدولة لم تعد مطلقة التصرف داخل إقليمها، وأصبحت بذلك نظرية السيادة لا تتفق مع التطور الجديد للقانون الدولي، ومع محاولات إخضاع الدولة لسلطة المنظمات الدولية، ومع إقامة نظام الأمن الجماعي وآخر للتنمية الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة⁽⁴⁾.

كما يمكن أن نشير إلى أحد أهم التطورات التي دعمت حق التدخل باسم الإنسانية وتطوره وهو تشكيل اللجنة الدولية للتدخل الإنساني وسيادة الدول والتي أنشئت في سبتمبر من عام 2000 وبمبادرة من وزير الخارجية الكندي السابق "لويد أكسورني" والتي يشترك في رئاستها "غاريت افانز"، "محمد سحنون"، وهي مكونة من 10 أعضاء من الشخصيات الدولية البارزة.

وقد قامت هذه اللجنة الدولية للتدخل الإنساني وسيادة الدول بإعداد تقرير كلفتها به هيئة

⁽¹⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 267.

⁽²⁾-بطرس غالى، مرجع سابق. ص 16، 17.

⁽³⁾-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 261.

⁽⁴⁾-سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولي في مصطلح القرار الحادي والعشرين، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط. 1، 2003، ص. 342.

الأمم المتحدة في 18 سبتمبر من عام 2000 يتعلق بهذا الحق، وأهم تطور يتعلق بالتدخل الإنساني في هذا الصدد هو استبدال التقرير "تعبير التدخل الدولي أو التدخل الدولي الإنساني" بـ"تعبير آخر يمكن من خلاله ايجاد حل وسيط بين مفهوم سيادة الدولة ومسؤوليتها المطلقة عن محاسبة رعاياها وحمايتها وبين مسؤولية الجماعة الدولية عند انهيار سلطة الدولة أو انحرافها عن واجبها في حماية رعاياها، وأهم ما أضافه التقرير في هذا المجال هو إدخال مفهوم المسؤولية الدولية للحماية الذي يعني أن هناك سلطة أخرى فوق سلطة الدولة تحل محلها إذا تسببت نتيجة عجزها أو قهرها في انتهاك حقوق الإنسان داخلها⁽¹⁾، كما يضع التقرير سلطة اتخاذ قرار التدخل الدولي الإنساني في يد مجلس الأمن، لأنه من ضمن سلطاته بأن يعلن عن أية حالة تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وحاجتهم في ذلك أن هدف التدخل الدولي الإنساني هو حماية الإنسان لصفته تلك وبالتالي منع الانتهاكات التي تمس كرامته وحرماته أو أية حملات تمييزية ضده أو ضد أية جريمة تمس شخصه، خصوصاً أنه من بين خصائص المجتمع الدولي المعاصر الاهتمام بالإنسان التي تعني كل الجنس البشري الذي يشمل جميع الشعوب، وهو ما عبر عنه الأستاذ "روني جان دوبوي" حين ذكر أن الإنسانية تعني كل الشعوب وهي أشمل من كل الأمم.⁽²⁾

وعليه أصبح تبرير التدخل الدولي الإنساني يقوم على أن مسألة حقوق الإنسان لم تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدولة من جهة، حيث يقول في ذلك الفقيه "دافيد روزيبي" أنه إذا كان هناك استثناء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فهو مبدأ التدخل الإنساني المبني على واجب الإعانة والمساعدة الإنسانية⁽³⁾، ومن جهة أخرى أن مسألة حقوق الإنسان لا تعتبر خارجة عن المجال الدولي العام وبالتالي فالتدخل الدولي لا يعد مساساً بسيادة الدولة الوطنية وهذا ما تأكّد في نص المادة 56 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتصرّ على أن يتعهد جميع الأعضاء منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك

(1)-أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 274.

(2)-المراجع نفسه، ص. 275.

(3)-المراجع نفسه، ص. 278.

المقصد المنصوص عليها في المادة 55، ومن بين هذه المقاصد يشير الميثاق إلى أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز، وهو ما أكد عليه أيضاً قرار الجمعية العامة الصادر في 18 ديسمبر من عام 1948 بخصوص التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1946-1949 على إثر الدعوة التي قدمتها الهند ضد جمهورية جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل الدولية بشأن سوء معاملة رعاياها على اعتبار الهند تربطها بجنوب إفريقيا معااهدة حول معاملة رعاياها الهنود في جنوب إفريقيا، لترد جنوب إفريقيا على ذلك بأن الأمر يعد مسألة داخلية ورفضت الدعوة، فكان حكم محكمة العدل الدولية أن الموضوع أصبح له صفة دولية وأنها مختصة به، وفق هذه الحادثة اعترفت منظمة الأمم المتحدة بأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لم تعد من صميم الاختصاص الوظيفي الداخلي، وذلك في لائحة صادرة عن الجمعية العامة في 25 أبريل من عام 1945 حيث عدت مسألة حقوق الإنسان مسألة يقرها القانون الدولي حتى لو كان يدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة، إذ في حالة ما إذا أبرمت اتفاقيات دولية بشأنها تصبح المسألة لها الصفة الدولية⁽¹⁾، وبعبارة أخرى تكون الدولة بذلك قد وافقت إرادياً على تقييد سيادتها دولياً.

وعليه يعد استمرار الحديث عن مبدأ السيادة المطلقة هو في الحقيقة إغفال لتطور الحياة السياسية الدولية خاصة في مجال حقوق الإنسان وتقرير المصير وبذلك تغير محتوى السيادة وتم الاستغناء عن فكرة السيادة المطلقة بعدما تبيّن من خلال هذه التطورات أنها أصبحت ذات طبيعة نسبية⁽²⁾، بمعنى أن مفهوم السيادة تراجع من صيغته المطلقة إلى صيغته النسبية، وذلك تزامناً في المقابل مع تطور مبدأ التدخل الدولي الإنساني والتحول في تفسيره من الناحية الجامدة إلى الناحية المرنّة.

لكن رغم ذلك يمكن القول أن مبدأ السيادة دائم ومستمر لا يتغير إلا أن صورتها وحقيقة المسؤوليات التي تنهض بها تتغيّر أو أعيد توزيعها وفق التطورات التي حدثت

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 277.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 278.

و هذه التطورات لا تعني أبداً نهاية مفهوم السيادة ولكن تعني أن مبدأ السيادة قد تغير مفهومها وتمت إعادة توزيعها.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول أنه وحسب رأي بعض فقهاء القانون الدولي أن التدخل الدولي الإنساني قد شاع بما يكفي لاعتباره عرفا دوليا، الأمر الذي جعل منطقة الحقوق الوطنية تحصر لصالح منطقة الحقوق الدولية التي أخذت تتسع تدريجيا بسبب الاعتبارات الإنسانية التي صارت تضغط على الجماعة الدولية للتدخل في الصالحيات الوطنية حفاظا على حقوق الإنسان وحفظا على مصلحة الأمن والسلم الدوليين التي يمكن اعتبارها أيضا انتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي، لثار بذلك العلاقة الجدلية بين الاختصاص الداخلي والاختصاص الدولي لصالح هذا الأخير، الأمر الذي يعني الانتهاص من سيادة الدول ومن ارادتها المستقلة لصالح التدخل الدولي الإنساني.

المبحث الرابع: التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى.

طرحت تداعيات نتائج التدخل الدولي الإنساني، قضية البحث في حقيقة هذا التدخل الدولي المبرر بالإعتبارات الإنسانية، في إذا ما كانت أهدافه إنسانية محضة أم هناك مصالح إستراتيجية حيوية تهدف القوى الكبرى في النظام الدولي الجديد تحقيقها من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان داخلها، وهو الأمر الذي سوف نحاول توضيحه في ما سيأتي:

المطلب الأول: الأهداف المعلنة والخفية للتدخل الدولي:

يهدف التدخل الدولي إلى تحقيق آثار معينة سواء من أجل إبقاء الأوضاع القائمة أو تغييرها يمكن حصرها في النقاط الآتية:
أولاً:

–تهدف الدول من وراء تدخلها إلى إبقاء الأوضاع القائمة على حالتها في الدولة وذلك بحسب ما تقتضيه ظروف البلد ومصالح الدولة المتدخلة.

–تهدف الدولة من وراء تدخلها إلى حماية النظام القائم في البلد سواء للحيلولة دون تغيير النظام السياسي والاجتماعي أو حماية رعايا الدولة المتدخلة ومصالحهم أو حمايتها معا.

–يتخذ هذا التدخل شكل تقديم المساعدات العسكرية للنظام أو المساعدات الاقتصادية والمالية أو التهديد باستعمالها في حالة ظهور بوادر تغيير الأوضاع القائمة.

ثانياً:

–تهدف الدولة من وراء تدخلها تغيير الأوضاع في البلد المتدخل ضده، لأن الأوضاع القائمة لا تتناسب مصالحها الحيوية والإستراتيجية وتشكل تهديدا ويتم هذا التدخل للأغراض التالية:

- من أجل قلب النظام الحاكم أو المساعدة على قلبه كما حدث في الشيلي في سنة 1973.

- لمقاومة الإجراءات التي تتخذها الدولة كما حدث في إيران بعد الثورة الإسلامية.

- لغرض تغيير أسس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما حدث في الأزمة البولونية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن التدخل الدولي:

لا يمكن لحقيقة الدافع الإنساني أن يكون مبرراً أساسياً يدفع بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول، وإنما توجد دوافع ومبررات أخرى تحفز القوى الكبرى للتدخل في بعض المناطق الساخنة في العالم باسم حقوق الإنسان، ولعل أقوى تلك المبررات هي المصلحة والمنافسة للحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية والتي لها نفوذ داخل الأمم المتحدة، وبناء على ذلك يمكن أن نسجل بعض النتائج حول دوافع التدخل الدولي ومدى نزاهته وتأدية الأطراف الممثلة له فضلاً عن شرعية النتائج المترتبة عليه، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- أدى الاعتماد الأساسي على نوع التدخل العسكري كأهم وسيلة في تأمين حقوق الإنسان وحماية الأقليات إلى إهمال وسائل دعم وتأمين أخرى مثل الممارسات الدبلوماسية والمساعدات الاقتصادية وسياسة التغيير التدريجي.

2- ان تركيز الأمم المتحدة على إستراتيجية التدخل العسكري في حل الأزمات والحروب والصراعات الداخلية جعلها تهمل أهمية وسائل وآليات أخرى قد تكون أكثر حسماً وفعالية في حل تلك الأزمات والحروب، لأن ما يبحث من مشكلات وحروب داخلية من صنع الإنسان، لذلك فمن الأفضل اتخاذ سياسات اقتصادية واجتماعية بدلاً من اللجوء إلى خيار التدخل العسكري الذي يمكن أن يهمل الأسباب الحقيقة لتلك الصراعات، فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري وحاسم، لأنها ركيزة الأمن والسلام والاستقرار في كل دولة، وبعد انتهاء الحرب الباردة وتوقف سباق التسلح كانت الكثير من الدول تعاني من الفقر والحرمان بسبب مشكلات سياسية واقتصادية مستعصية، والتي لم تلق أي دعم من

⁽¹⁾- أحمد سي علي، مرجع سابق، ص. 232.

الدول الكبرى التي بدأت تخلص من تقديم مساعدات اقتصادية لهذه الدول الفقيرة خاصة بعد وقف سباق التسلح، بل ذهب بعض من تلك الدول -لا سيما الدول الصناعية الثمانية -بوضع شروط على المساعدات التي تقدمها لهذه الدول كشرط تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وإتباع أساليب الخصخصة لقطاعاتها الاقتصادية، وعلى نحو يقلص من سيادة الدولة وسيطرتها على مواردها الاقتصادية، ومن الواضح أن هذا الأمر يزيد بلا شك نحو مزيد من التعقيد والتشابك، لأن تجاهل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للكثير من هذه الدول الفقيرة والامتناع عن تقديم لها مساعدات مالية وتقنية لازمة لحل هذه المشكلات، بل وضع شروط مسبقة لتقديم المساعدات التي دفعت وستدفع بلا شك نحو تفاقم تلك المشكلات وبالتالي تفجير النزاعات والحروب الداخلية، مما يدفع في نهاية المطاف إلى حصول التدخل العسكري الأجنبي الذي لن يزيد تلك المشكلات سوى تعقيداً أو تكريساً.⁽¹⁾

3- أدت فكرة التدخل الدولي من أجل الإنسانية والتي أصبحت تحدث في الكثير من الأحيان تحت مظلة الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام الدولي، إلى بداية التشكيك في دور الأمم المتحدة في التدخل من أجل حفظ السلام باستعمال القوة العسكرية، وذلك نظراً لاعتمادها على التدخل العسكري في أغلب حالات التدخل، هو ما يؤكد أن تدخل الأمم المتحدة لم يكن لأسباب إنسانية، وإنما لمصالح إستراتيجية للدول المهيمنة على المنظمة.

4- إن ظهور الحماية العسكرية المصاحبة للمعونات والمساعدات الإنسانية، جعلت هذه الفكرة، أي ربط المعونات الإنسانية بالحماية العسكرية مرتبطة بفكرة الاستعمار، لأنه وكما يقول أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أوكسفورد "أدمزروبرت" ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من أبناء البلد⁽²⁾، هذا بالإضافة إلى أن فكرة المعونات المحمية عسكرياً قد يؤثر سلباً على عمل منظمات أخرى للإغاثة الإنسانية مثل الصليب الأحمر وجمعية أطباء بلا حدود وغيرها من المنظمات.

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 180.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 181.

5- لا بد أن يتم التدخل الدولي الإنساني ولا سيما العسكري، تحت إشراف الأمم المتحدة، إلا أن ما يحدث في الواقع يثبت أنه حدث تدخلات عسكرية كثيرة من دون اشراف الأمم المتحدة أو بالتعبير القانوني من دون تقويض من الأمم المتحدة.

6- أدى التدخل الدولي إلى خرق للقواعد القانونية الدولية التي توصي بعدم جواز القيام بأعمال تمس بسيادة الدول، و تعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول مهما كان الهدف⁽¹⁾.

7- توسيع بناء على نص المادة 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة -والتي وضحتها سابقا- نطاق التدخل الدولي الإنساني وأعطيت صلاحيات المجتمع الدولي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول إلى حد سوغ له إجازة التدخل الدولي لتغيير نظم سياسية وإقامة نظم أخرى.

8- تكمن خطورة الأمر في أنه يمكن أن يترتب على التكييف القانوني لمفهوم التدخل الدولي الإنساني، أن يفتح الباب أمام المزيد من حالات التسبيس لقضايا ونزاعات دولية لا سيما إذا أخذنا اعتبار التداخل الحاصل بين مصلحة المجتمع الدولي مثلا بالأمم المتحدة ومصلحة بعض القوى والأطراف المهيمنة على المنظمة الدولية، والتي تسعى إلى تحقيق مقاصد سياسية بشرعية دولية⁽²⁾، خاصة بعد أن أخذت الساحة الدولية تشهد ازدياداً، في التدخل الإنساني ليس لمصلحة المجتمع الدولي وإنما لصالح بعض الدول المؤثرة في السياسة الدولية المعاصرة، والتي اتسمت سياستها التدخلية بالكثير من الحالات الانقائية والازدواجية وبالممارسات السلبية والتي انعكست نتائجها على الاستقرار والأمن في الكثير من المناطق التي تم فيها التدخل، ما يؤكد حقيقة أن التدخل الدولي تحت غطاء حماية الإنسانية من انتهاكات حقوق الإنسان هو لخدمة مصالح معينة للدول العظمى لا أكثر، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة فهناك الكثير من الانتهاك لم يكن فيها أي حالة تدخل دولي كالمجازر التي ارتكب في فلسطين ولبنان من قبل القوات الإسرائيلية خصوصاً مجازر دير ياسين، وكفر قاسم ومخيم جنين وبيت حانون وبيت جلا وصبرا وشاتيلا وقانا، كل هذه المجازر لم تدفع

⁽¹⁾- حسين قادری، مرجع سابق، ص. 27.

⁽²⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص ص. 67، 68.

المجتمع الدولي للتدخل لمنع إسرائيل من ارتكاب هذه المجازر التي ارتكبت بحق الإنسانية، بالإضافة إلى المجازر التي حدثت في رواندا والصومال وليبيريا هي الأخرى مثل صارخ على جرائم الإبادة الجماعية التي لم يحرك المجتمع الدولي أمامها ساكنا ولم تكن أي هناك أي حالة تدخل دولي لوقف هذه المجازر.

- 9- تكمن خطورة القرارات الدولية المتعلقة بالتدخل الدولي الإنساني تكمن في خصوصها للمنطقات السياسية والاعتبارات المصلحية للدول الكبرى، أكثر من خصوصها للمعايير الإنسانية أو الموضوعية المتعلقة بالمجتمع الدولي، لا سيما في ظل سيادة الاتجاه الغربي في تفسير القانون المتعلقة بمسائل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، والأكثر خطورة في موضوع التدخل الدولي هو ما بدأ الترويج له من آليات جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وعبر مفاهيم جديدة مثل حق تقرير المصير لبعض الجماعات والأقليات ومحاولة منها الاستقلال على حساب الكيان السياسي للدول القائمة، فضلاً عن مفاهيم أخرى لا تقل خطورة عن سابقتها مثل مفهوم الأمة الإثنية^(*) والديمقراطية الإثنية^{(**) (1)}، التي تهدف من ورائها إلى تمزيق وحدة الشعوب تحت شعارات تجميلية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(*) - الأمة الإثنية: هي أقلية تشكل أمة مستقلة قائمة بذاتها ومن المتحسن أن يسمح لأفرادها بالعيش ضمن إطار الدولة وإن لم يسمح لهم بذلك فينبغي أن يحصلوا على استقلال ذاتي شبه تام.

(**) - الديمقراطية الإثنية: والتي تعني أن لكل جماعة اثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة وبأسلوب ديمقراطي من حيث استخدامها للغتها ودينها ومواريثها الثقافية ورغبتها في التعبير عن ذاتها وطموحاتها السياسية بتشكيلها للأحزاب القائمة على أساس عرقي وديني وقبلي.

(1)- المرجع نفسه، ص. 58.

خلاصة وإستنتاجات:

ما تقدم في هذا الفصل نستخلص الإستنتاجات الهامة التالية:

- ظاهرة التدخل الدولي قديمة في العلاقات الدولية لكنها في القديم كانت مرتبطة بقوة الدول، إنطلاقاً من أنَّ الدول القوية يحق لها أو قوتها تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة، وذلك من أجل التوسيع وكسب مناطق نفوذ، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل الدولي بالإعتبارات الإنسانية بعد دفع من الدول الغربية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم وتنظيمها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وهو ما أصبح يعرف بالتدخل الدولي الإنساني، لكن الوسيلة المستخدمة في هذه التدخلات الدولية منذ القديم إلى يومنا هذا لم تختلف، وهي استخدام القوة العسكرية في هذه التدخلات الدولية.

- يأخذ التدخل الدولي أشكالاً وأنواعاً مختلفة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وثقافياً.. الخ، إضافة إلى العسكري وهو النوع الغالب في التدخلات الدولية الإنسانية.

- التدخل الدولي هو إقدام دولة أو مجموعة من الدول على التدخل بمختلف صيغه سلمية كانت أو عنيفة في دولة أو دول أخرى بقصد إجبارها على إتباع سلوك معين، مما يعد إنتهاكاً لسيادتها، مهما كانت أهداف هذا التدخل.

- ليس التدخل الدولي أو التدخل الدولي الإنساني مفهوماً غامضاً وغير دقيق فحسب، وإنما هو كذلك صعب على التحليل، ولعل هذا من الأسباب التي أضافت المزيد من الالتباس في الجسم حول مشروعيته من عدم مشروعيته.

- يبقى الوضع القانوني والشرعى لتدخل الدولي الإنساني غير واضح قانونياً، نتيجة للاختلاف بين فقهاء القانون الدولي بين من يؤيده ومن يعارضه، وكل له حججه القانونية في ذلك.

- أدى التطور في مبدأ التدخل الدولي للإعتبارات الإنسانية أدى في المقابل إلى تقليل مبدأ السيادة الوطنية للدول وأحدث تحول في طبيعتها من الصيغة المطلقة إلى الصيغة النسبية.

- التدخل الدولي الإنساني فتح المجال لكثير من الأعمال الدولية التي تتطلب تحت تعریف التدخل وتبرر حالات التدخل بالدأفع الإنسانية.

الفصل الأول.....الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي

التدخل الدولي باسم الإنسانية أنتج ؛ مبدأ الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الإنسانية، بديلاً عن مبدأ منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

–ترتبط حقيقة التدخل الدولي الإنساني، بتحقيق المصالح الاستراتيجية الحيوية للقوى الكبرى في الدول المتدخلة في شؤونها الداخلية.

الفصل الثاني:

**تطور الإستراتيجيات الروالية
والإقليمية لاختراق المنطقة العربية**

تعاني المنطقة العربية منذ القديم وحتى يومنا هذا تعاني المنطقة العربية من ضروب الإستعمار وأصناف المؤامرات حتى صح فيها القول أنها مسرح الصراعات الإقليمية والدولية نظراً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية وجيو إستراتيجية ومتاحويه من قدرات وإمكانات وثروات بشرية ومادية ومعنوية، الأمر الذي جعلها محطة أطماع الأمم ومسرحها دائماً تتصارع عليه القوى الدولية والإقليمية وترسم جملة من المخططات الإستراتيجية من أجل تحقيق السيطرة عليه وعلى ثرواته، وهو ما يطلق عليها بالمخطلات الإستراتيجية الدولية والإقليمية للسيطرة على العالم العربي، هذه المخططات ترجمة في صورة تدخلاتٍ اختلفت صورها وأشكالها عبر التاريخ، وما زاد هذه التدخلات وبرّرها هي الأوضاع الداخلية المتدهورة للعالم العربي والتي كان لعامل الخارجي دور أساسي في إيجادها، وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة والتحليل في هذا الفصل من خلال المباحث التالية.

المبحث الأول: إمكانات وقدرات المنطقة العربية.

يحتوى العالم العربي على العديد من القدرات والإمكانات الهائلة والمتكاملة، ما يجعلها من المناطق الغنية بالثروات المادية والمعنوية، وبالتالي من المناطق المهمة في العالم، وفي ما يلى سنحاول توضيح هذه الامكانات والقدرات التي يحييها العالم العربي:

المطلب الأول: الأهمية الجيو-الإستراتيجية للمنطقة العربية.

من الثابت بل ومن المؤكد أن لكل إقليم أهمية في إطار الجغرافية السياسية والاقتصادية والعسكرية الثقافية، وهذا ما ينطبق على الموقع الجغرافي السياسي للعالم العربي، وبالتالي ما يمتلكه العالم العربي من قدرات متكاملة⁽¹⁾، وهو ما سنوضحه في العناصر التالية:

1: الأهمية الجيو إستراتيجية الموقعة:

(1) - عليان محمود عليان، "الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصادياً وعسكرياً"، في: <http://arabiyyaa.com/newsID/1/51/8>, (2017/12/11)

العالم العربي هو مصطلح سياسي جغرافي أطلق على بقعة جغرافية تمتد من المحيط

الأطلسي من الجهة الغربية إلى الخليج العربي وبحر العرب من الجهة الشرقية.⁽¹⁾

يتوسط العالم العربي قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا ويعطى المساحة الجغرافية للمنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي غرباً إلى قوس المرتفعات التركية الإيرانية شرقاً ومن البحر المتوسط وأوروبا شمالاً إلى المحيط الهندي جنوباً، أي المساحة السطحية للوطن العربي تبلغ حوالي 13.487.814 كم²، حيث يقع 22% تقريباً من الوطن العربي في آسيا و78% تقع في إفريقيا. وتبلغ السواحل العربية 22828 كم²، أي أن مساحة العالم العربي هي ما يقارب 9% من مساحة العالم.⁽³⁾، ولهذه المساحة الواسعة أهميتها الإستراتيجية حيث أعطى هذا الاتساع للوطن العربي عملاً استراتيجياً مهماً كما وفر مداراً و مجالاً جيداً للمناورة في وقت الحروب.⁽⁴⁾

وتكون الأهمية الجيو إستراتيجية للمنطقة في توسطها بين منطقتين مما أكثر مناطق العالم تمركزاً سكانياً، إذ يجتمع فيها أكثر من ثلثي الجنس البشري وهم آسيا الموسمية وأوروبا الغربية كما تحكم الأرضي العربية في ثلاثة من شرائط الملاحة العالمية وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وزادت أهمية المنطقة خاصة بعد تدشين قناة السويس عام 1869، بحيث اختزلت المسافة كثيراً بين البحرين المتوسط والأحمر الأمر الذي عزز دينامية الطرق البحرية بين السواحل الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي، أما الخليج العربي فقد أضاف بدوره بعدها استراتيجياً للمنطقة من زاويتين هما:

الأولى، من حيث وقوعه على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى والثانية،

(1) -“أهمية الوطن العربي”， موضوع، في: <http://mawdoo3.com>، (2017/12/11).

(2) -“الوطن العربي - معلومات أساسية -”， الجزيرة، في: <http://www.aljazeera.net>، (2017/12/11).

(3) -معاذ البطوش، *تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي*، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص. 49.

(4) -نفس المرجع، نفس الصفحة.

تحوله إلى معبر أساسى لنقل النفط من مراكز إنتاجه في البلدان الأكثر إنتاجية في العالم وهي دول **الخليج العربية والعراق وإيران**، هذا وتنسب الجغرافية البحرية العربية أهميتها من خلال اتصالها بالمحيطات⁽¹⁾، عن طريق ثلات منافذ بحرية وهي: مضيق جبل طارق وباب المندب وهرمز والتي تحكم في الملاحة التجارية العالمية، ومنه فإن كل شعوب العالم هي بحاجة إلى المرور خلال العالم العربي عند قيامها برحلاتها التجارية، والتي تكون بدايتها من دول شرق الكرة الأرضية، ونهايتها في دول غرب الكرة الأرضية⁽²⁾.

وقد جعلت هذه الخصوصية الجغرافية المميزة للمنطقة العربية من المنطقة بمثابة قلب العالم لا بل هو الأكثر حيوية في العالم من حيث جيو إستراتيجية الموقعة (قلب العالم)، وكذلك من حيث شبكات الانفتاح على العالم عبر سلسلة من المنافذ البرية والجوية والبحرية، وبالتالي من يمسك بقلب العالم يستطيع الإمساك بكل العالم، الأمر الذي جعل المنطقة العربية موضع اهتمام للنظريات الجيو إستراتيجية، مثل: نظرية "ألفريد ماган" حول القوة البحرية ونظرية "هالفور ماكندر" حول قلب العالم ونظرية "نيكولاس سبيكمان" حول الحافة⁽³⁾.

2-الأهمية الجيو إسلامية: إن المقصود بالأهمية الجيو إسلامية للمنطقة هو أنها المنطقة التي شهدت ولادة الإسلام ومهبط الوحي وهي المنطقة التي احتضنت الإسلام وحملت رسالته إلى العالم، كما يقصد بالجيو إسلامية الكتلة البشرية التي استمرت تاريخيا وما تزال تمثل الطابع الغالب لسكان المنطقة مع ارتباطها بالإسلام والذي أصبح الأساس التكويني للأمة العربية كما أعطت القومية العربية مسامينها الإنسانية والقيمية المترسدة إلى تعاليم الإسلام نفسه، فالإسلام منذ ظهوره في مطلع القرن السابع ميلادي هو الذي ربط الأمة العربية وكونها تكينا متينا قويا يتجاوز الحدود القبلية ورابطة الدم والعصبية لتحل محلها

⁽¹⁾- محمد مراد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفـي** ، بيروت: دار المنهل اللبناني ، ط. 1 ، 2009 ، ص. 145.

⁽²⁾- "ماهي أهمية الوطن العربي" ، المرسال ، في: <https://www.almrsal.com> (2017/12/11)

⁽³⁾-معاذ البطوش ، مرجع سابق ، ص. 50.

الرابطة العقيدة والإيمان، وهو الأمر الذي مكن الأمة العربية الإسلامية أن تسجل وجودها التاريخي لأكثر من ثلاثة عشر قرنا على صعيد العالم العربي⁽¹⁾.

كما تعتبر المنطقة العربية مهد الديانات السماوية الثلاث الإسلام واليهودية وال المسيحية، وتحتوى على كثيرٍ من الأماكن المقدسة، فعلى سبيل المثال لا الحصر يوجد في فلسطين المسجد الأقصى قبلة المسلمين الأولى، وهو أحد أهم المساجد قدسية، كما توجد كنيسة المهد في بيت لحم، وفي مكة المكرمة يوجد المسجد الحرام والкуبة المشرفة حيث تمثل قلب العالم ومركزه أين يتواجد كلّ عام ملايين المسلمين إليها ليؤدوا مناسك الحج⁽²⁾، هذا بالإضافة إلى أن الإسلام شكل وما يزال القوة الدافعة نحو قيام الوحدة العربية، وذلك من خلال جملة من الخطوات التوحيدية التي نفذها في الواقع العربي وكان أبرزها ثلاثة:

الأولى: هيأ الإسلام المناخ الروحي والفكري للجماعة العربية الإسلامية التي ما لبثت أن تحولت إلى نواة لقيام المجتمع العربي الواحد، وبالتالي لقيام الوحدة العربية ، هذه الوحدة ظلت قائمة منذ فجر الفتوحات العربية الإسلامية مع مطلع القرن السابع ميلادي وحتى سقوط الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

الثانية: أعطى الإسلام للأرض، أي عنصر الجغرافيا أهمية خاصة وذلك من أجل استقرار الجماعات القبلية وتعزيز تفاعلها الاجتماعي والثقافي ، ومن هنا تحولت الأرض العربية مع الإسلام إلى ركن أساسي من أركان الأمة الناشئة.

الثالثة: ظهرت بوجود الإسلام الهيئة الحاكمة كمؤسسة للسلطة، وفي إطار جملة من المؤسسات المنظمة الوظائف وصولا إلى مؤسسة مركزية هي الدولة، ولقد ظهرت النواة الأولية للدولة العربية كتعبير سياسي مع حكومة الرسول (ص) في المدينة المنورة، ثم ما

⁽¹⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 206.

⁽²⁾- أهمية الوطن العربي ، موقع سابق:

http://mawdoo3.com ,op,cit.

لبيث أن تطورت في المراحل الإسلامية اللاحقة إلى مستوى الدولة المركزية في ضوء التوسيع في المؤسسات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وأيضاً المؤسسات الاجتماعية والأهلية وسوهاها⁽¹⁾.

وهكذا أحدث الإسلام انقلاباً نوعياً في الحياة العربية؛ لأنَّه أسس لبنيَّة مجتمعية عربية نقلت العرب من حالة الشتات القبلي في الصحراء إلى مجتمع استقرارِي جديد مهَّد لتفاعل الجماعات على أرض واحدة، الأمر الذي جعل هذه الجماعات تنسج فيما بينها روابط روحية ومادية مشتركة أهمها وأعلاها رابطة الثقافة، كماًن التلازم الذي حدث بين العروبة والإسلام استمر يطبع الحياة العربية لأكثر من أربعة عشر قرناً لأنَّه وبدخول الإسلام إلى صلب البنيَّة التكوينية للأمة العربية بات أحد أبرز المحددات لنشوء القومية العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أكسبها أبعادها الإنسانية ومضامينها القيمية والفكريَّة.

3-الأهمية الجيو ثرواتية:

بعد تعرفنا على الأهمية الجيو إستراتيجية الموقعة والأهمية الجيو إسلامية للمنطقة العربية، فإننا نجد إلى جانب ذلك الامكانات الاقتصادية للمنطقة أو ما يطلق عليه بالثروات الطبيعية للعالم العربي التي باتت منذ مطلع القرن العشرين محطَّ أنظار كل العالم بسبب مخزونها الهائل من الثروات النفطية ، فالنفط اليوم يمثل عصب التقدُّم الصناعي الحديث وعنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية حتى قيل "إذا كانت البشرية لا غنى لها عن الهواء، فتقدُّمها لا غنى لها عن البترول"⁽²⁾، وأيضاً بسبب ما يمتلكه العالم العربي من الموارد والثروات ما يجعل له أهمية اقتصادية واضحة تتجلى في تنوع التراكيب الجيولوجية الذي بدوره أدى

⁽¹⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 207.

⁽²⁾- حافظ برجاس ومحمد مجنوب، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط. 1، 2000، ص. 13.

إلى تنوع الثروة **المعدنية بين جهات الوطن المختلفة** للعالم العربي⁽¹⁾، هذا بالإضافة إلى تنوع تضاريس المنطقة العربية وامتدادها على عدة أقاليم مناخية ما أدى إلى تنوع غالاتها الزراعية مع إمكانية زراعة محاصيل متنوعة تعيش في مختلف المناخات ووفرة المراعي الطبيعية وتتنوعها وتنوع الثروات الباطنية⁽²⁾ كل هذه الامكانيات والثروات جعلت المنطقة مسرحاً ومجالاً للتنافس والصراع الدولي على هذه الثروات الطبيعية ويمكن توضيح هذه الامكانيات والثروات الطبيعية التي يزخر بها العالم العربي في ما يلي:

أ-في المجال الزراعي: تبلغ الأراضي الزراعية في العالم العربي 236 مليون هكتار، يزرع حالياً حوالي 46 مليون هكتار وهذه المساحة تعتمد بنسبة 85% على مياه الأمطار، وقد أوضحت دراسة الموارد الطبيعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الموارد المائية في الدول العربية يمكن أن تبلغ 238 مليار متر مكعب وأن المستغل منها حالياً حوالي 156 مليار متر مكعب، وأن الكمية الفائضة تكفي لمضاعفة المساحة الزراعية المروية⁽³⁾، وبعد السبق الاقتصادي الذي سجلته المنطقة العربية باعتمادها نمطاً إنتاجياً متطوراً في الزراعة يقوم على التوسع في الزراعات النهرية تقدماً لم يسبق لأية منطقة في العالم⁽⁴⁾، كما تتوافر المياه الجوفية في أرجاء عديدة من الوطن العربي وبكميات كبيرة والتي سيسهم استغلالها في زيادة إمكانية التوسع في المساحة الزراعية المروية أفقياً حتى يرتفع من 11 مليون هكتار إلى 28 مليون هكتار، وتشير الدراسات إلى إمكانية التوسع الكبير في الزراعات التي تعتمد على مياه الأمطار لكي ترتفع من 35 مليون هكتار إلى 80 مليون هكتار، هذا بالإضافة إلى إمكانية التوسيع الأفقي فإن إمكانية التوسيع الرئيسي؛ أي زيادة إنتاجية الوحدات الزراعية والحيوانية كبيرة، وحسب الدراسات الموضوعية فإن الوطن العربي خلال

⁽¹⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 50.

⁽²⁾- "موقع الوطن العربي وأهميته"، البيلسان، في: <http://albailasan.com>. (2017/12/11).

⁽³⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص ص.50، 51.

⁽⁴⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 208.

فترة قصيرة يمكن أن يضاعف إنتاجه الزراعي والحيواني عدة مرات. ⁽¹⁾

ب - أما في المجال الصناعي ومصادر الطاقة: فإن العالم العربي يحتل المكانة الأولى في العالم في احتياطي البترول ومكامن الغاز الطبيعي، وتشير الدراسات إلى أنه يحتوي في أراضيه ما نسبته 60%-70% من الاحتياطي العالمي للبترول، وينتج حوالي 40 % من مجموع الإنتاج العالمي، ويدع العالم العربي في مقدمة المناطق المصدرة للنفط في العالم بنسبة 60% ⁽²⁾، كمانجد من بين الدول العشرة صاحبة أكبر احتياطي في العالم، هناك خمس دول عربية تمتلك ما مجموعه 713 مليار برميل نفط، وهذه الدول هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات وليبيا⁽³⁾، ورغم كثرة الحديث عن نضوب النفط خلال العقود القادمة إلا أن مسألة البحث عن بدائل جديدة للطاقة لا تزال تواجه صعوبات كثيرة، كما جرى الحديث عن إمكانية أن يحل الغاز كبديل ومصدر للطاقة، لكن الأمر ليس بهذه البساطة وذلك لأنه توجد العديد من الصعوبات تواجه عمليات استخراج الغاز، فضلاً عن التكاليف الباهضة لنقله إلى الأسواق⁽⁴⁾، كما يوجد في الوطن العربي العديد من المكامن المعدنية مثل: الفسفات والزنك والرصاص والحديد والأنيمنيون والليورانيوم إضافة إلى توفره على معادن أخرى مثل: النحاس والذهب، وتشير الدراسات الجيولوجية مؤخراً أن العالم العربي يحوي مكامن معدنية واسعة لم تكتشف بعد وكما توجد إمكانيات كبيرة للاستخدام الواسع للطاقة البديلة وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية، كما يشهد العالم العربي توسيعاً كبيراً في المجال الصناعي يمكن أن يشكل قاعدة لقيام صناعة كبيرة متطرفة⁽⁵⁾.

⁽¹⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص ص.50، 51.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص ص.51، 52.

⁽³⁾- خالد الغالي، "تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم"، في:

<https://www.irfaasawtak.com/a/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9/17M39> ، 11/12/2017).

⁽⁴⁾- "الأوبك ومستقبل أمن لطاقة-الغاز مقابل النفط-", *السياسة الدولية*، ع. 164، أبريل 2006، ص. 69.

⁽⁵⁾- معاذ البطوش مرجع سابق، ص. 52.

المطلب الثاني: أهمية الثروة البشرية في المنطقة العربية:

برى رجال السياسة والجيش أن هناك أهمية كبيرة لعدد السكان ويفسرون زيادته من العناصر المكونة لقوة الأمة تجاه غيرها من الشعوب وهو ما يسمى بالقدرة البشرية أو السكان والقوى العاملة والتي تعتبر عاملًا هامًا من عوامل القدرة الشاملة للدولة، كما لا تقتصر القدرة البشرية على العدد فقط بل كذلك على التوزيع الجغرافي في نسبة الأعمار إلى مجموع السكان، وكل ما ذكرناه عن القدرة البشرية متوفّر في سكان العالم العربي، حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 291 مليون نسمة تقريبًا حسب تقديرات عام 2000 ويعيش 73% منهم في الجزء الأفريقي من الوطن العربي والبقية في آسيا⁽¹⁾، أما في عام 2003 قدر بـ: 300.225,518 نسمة وفي عام 2016 قدر بـ: 366,960,892⁽²⁾، ويصل معدل النمو السكاني في الوطن العربي إلى 2.3%， ويسجل أعلى معدل نمو في عمان إذ يبلغ 3.48%， وأقل نسبة نمو في تونس 1.15% ثم لبنان 1.38%⁽³⁾، كما تشير المعطيات السكانية إلى أن السكان العرب يتضاعفون كل 30 سنة تقريبًا أي أنهم سوف يتجاوزون المليار نسمة في نهاية القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين)، وتشير الدراسات إلى أنَّ النسبة المئوية للسكان تتفاوت في المجموعات العمرية من دولة لأخرى في الدول العربية، لكن في عمومها تشير إلى أن التوزيع العمري للسكان يشير إلى أن الفئات الجيلية الأكثر فتوة والتي هي أصغر من 20 سنة تشكل حوالي 50% من إجمالي السكان⁽⁴⁾، كما أن نصف السكان في العالم العربي فعليًا هم تحت سن الثلاثين، أي 140 مليون نسمة⁽⁵⁾، الأمر الذي يجعل المجتمع العربي حيوي للحجم المرتفع للثروة الشبابية في الهرم السكاني العام مما يوفر

⁽¹⁾- الوطن العربي، موقع سابق. . <http://www.aljazeera.net.op.cit>.

⁽²⁾- "العالم العربي"، المعرفة، في: <https://www.marefa.org> (2017/12/11).

⁽³⁾- الوطن العربي، موقع سابق. . <http://www.aljazeera.net.op.cit>.

⁽⁴⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص.63.

⁽⁵⁾- مروان بشارة، *العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها*، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013، ص.65.

دينامية فاعلة في العمل يمكن استثمارها في زيادة الطاقات الإنتاجية المحتملة للاقتصاديات العربية في حال توفرت الظروف الملائمة لإعدادها وتأهيلها⁽¹⁾.

وبعد تعرّفنا على قدرات وامكانيات المنطقة العربية الجغرافية الطبيعية والبشرية نجد إلى جانب ذلك أيضاً جغرافياً تاريخية متميزة للمنطقة نرصدها على صعيدين اثنين هما:

الأول: التوّرّ بين المجموعات الدينية والاثنية التي تفاعلت تاريخياً على الأراضي العربية ونسجت فيما بينها روابط ثقافية وحضارية مشتركة، فعلى الرغم من اختلاف اللغات وتتنوع الأعراق وتباين النزاعات واختلاف الأديان والملل والمذهب أثبتت الدراسات العلمية والأنثروبولوجية منذ القرن التاسع عشر أن السكان قد اتصفوا بالقوة والوحدة والانسجام والروح العلمية والتعايش السلمي.

الثاني تحول المجال العربي إلى مسرح للصراع الإقليمي والدولي بهدف الإخضاع والسيطرة وقد زاد هذا الأمر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ أي مع تزايد حاجات الرأسماليات الغربية إلى ربط المنطقة العربية بعجلة أسواقها من جهة، وظهور النفط العربي كعنصر حاسم في الاقتصاد العالمي من جهة⁽²⁾.

من خلال ما سبق ذكره حول الامكانيات التي يحويها العالم العربي يمكن أن نستخلص مجموعة من الخصوصيات المميزة للمنطقة العربية أو للمجال العربي في النقاط التالية:⁽³⁾

1- جيو إستراتيجية موقعة (قلب العالم) فمن يسيطر على قلب العالم يسيطر على العالم.

2- مهد النبوات في ظهورها التاريخي؛ حيث انفرد مجال المنطقة العربية باحتضان الرسائلات الدينية عبر التاريخ.

⁽¹⁾ محمد مراد، مرجع سابق، ص. 63.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 145.

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص. 146.

3-أرض الحضارات المتميزة أين كانت الهiero-غليفية المصرية والأجدية الفينيقية والشريعتين البابلية وعلوم الحساب الجغرافية والفالك وفنون العمارة العربية الإسلامية كما كانت المنطقة جزءاً من إنتاج حضاري اتسم بالطابع الفني والتتنوع لفروع طويلة.

4-خصوصية التفاعل بين العروبة والإسلام، فقد كانت المنطقة بالنسبة للإسلام قلب الموجة التي حملت رسالة العرب التي هي الإسلام إلى العالم.

5-إن الخصوصيات المشار إليها هي السبب التي جعلت المجال ولا يزال هو المسرح الأكثر كثافة وتسجيلات للأحداث في التاريخ البشري قديماً ووسيطاً وحديثاً ومعاصراً.⁽¹⁾

وعليه؛ وبناء على مسبق ذكره يمكن القول أن العالم العربي وبشكل عام يتماز بعده مميزات جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وعسكرية وحضارية وثقافية دينية هامة، تؤثر بشكل أو آخر على مجمل الأوضاع العامة، سواء بشكل داخلي أو خارجي على النطاق العالمي.⁽²⁾

كما يمكن القول انه وللخصوصيات المشار إليها سابقاً والتي يمكن اختصارها في ثلاثة نقاط هي **الموقع والإسلام والثروة** جعلته مركز استهداف دائم من جانب القوى المدفوعة بنزعة التوسيع والسيطرة، ومن الطبيعي أن يكون الشرق الأوسط أو المنطقة العربية على العموم في مقدمة مناطق الصراع المهمة؛ بل وأكثر من ذلك إنها وبمنطق ماكندر سيمكن من يسيطر عليها من السيطرة على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله⁽³⁾.

⁽¹⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص.208.

⁽²⁾-كمال إبراهيم علونه، "أهمية النفط في الوطن العربي والعالم "، في:
<http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=3380>(2017/12/11)

⁽³⁾-سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط، جامعة بغداد:مركز الدراسات الدولية، ص.76.

المبحث الثاني: طبيعة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية.

بعد تطرقنا إلى الامكانيات والقدرات المادية والمعنوية التي يحويها العالم العربي نجد في مقابل ذلك أوضاعاً داخلية مزرية يعيشها شعوب هذه المنطقة التي تحوى من الثروات ما يجعلها من أقوى وأغنى الأمم، هو ماسنحاول توضيحة وتبيينه في العناصر الآتية التي تشرح لنا الأوضاع الداخلية العربية المزرية في مختلف المجالات، الأمر الذي جعل التدخلات الخارجية المستمرة على العالم العربي تجد فيها ورقة رابحة مسهلة ومبررة لهذه التدخلات أمام المجتمع الدولي تحت شعارات مختلفة كالإصلاح السياسي والاقتصادي لأنظمة هذه الدول.

المطلب الأول: غياب الاستقرار السياسي وأزمة بناء الدولة:

إذا نظرنا إلى الأنظمة العربية سواء كانت جمهورية أو ملكية أو أنظمة تعددية شكلية أو أنظمة الحزب الواحد لوجدنا معظم الحكم مكتواً في الحكم فترة أو مدة طويلة توحى بوجود استقرار سياسي، لكن الأمر كله يعود في الحقيقة إلى ركود سياسي يمتد إلى سنين طويلة⁽¹⁾، كما نجد أن هذه الأنظمة أخفقت اخفاها تماماً في مجالات اكتساب المعرفة وفي الإدارة والحرية السياسية والحكم الصالح⁽²⁾، وهي على اختلافها في شكل وطبيعة الحكم إلا أنها تشتراك في العديد من السمات والخصائص وأهمها:

1- أزمة الشرعية لأنظمة الحاكمة:

تتعلق أزمة الشرعية لأنظمة الحاكمة العربية بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من الفراغ التبريري في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين، ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية الجمهورية إلى الشرعية

⁽¹⁾- سهيل حسين الفلتاوي، **العلوم وأثارها في الوطن العربي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.2، 2011، ص. 216.

⁽²⁾- سمير التبيير، **العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.1، 2010، ص. 6.

الثورية أو تستخدم وسائل القمع أو تضخيم المنجزات أو إثارة الخوف من وصول المعارضة إلى السلطة أو افعال الأزمات الخارجية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم عوضاً عن الشرعية القانونية والدستورية، بينما الأنظمة الملكية تعتمد في تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو بعد عشائري أو البعدين معاً⁽¹⁾، وبرغم محاولة الأنظمة العربية التجديد في مصادر شرعيتها وتدعيمها بمصادر إضافية للشرعية أو بزيادة فعاليتها، فإنها ما زالت تضيق دائرة المشاركة السياسية وتعمل على إجهاض أي محاولة لإنخراط الجماهير في المعتنوك السياسي⁽²⁾.

2- هشاشة الدولة: حيث نجد عدم رسوخ مفهوم الدولة في العديد من الدول العربية إلى جانب أن مفهوم الدولة الحديثة الذي يقوم على المؤسسات يكاد يغيب عن الأنظمة العربية الحاكمة⁽³⁾، ويتبين ذلك في معاناتها من الأزمات التالية:

1- أزمة هوية: التي تعني التشرذم الثقافي⁽⁴⁾ والعجز عن التكامل في إطار واحد، فازمة الهوية في الأنظمة العربية مرتبطة بعدم تعريف المواطن لهويته.

2- أزمة بناء الأمة: ترتبط بالأولى وتنبع بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

3- أزمة تكامل: وتنبع بوجود جماعات عرقية ترى أن الانتصارات المنطقية والجهوية والطائفية والقومية تسمى على الانتفاء للدولة القائمة.

4- أزمة توزيع: تتعلق بعدم وجود مساواة أو عدالة في توزيع الموارد القومية في الدولة حيث تظفر الفلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تتال الأغلبية الجزء الأصغر

⁽¹⁾- عبد الغني نصر علي الشمرى، *سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصلحة*، بيروت: منتدى المعرفة، ط.1، 2014، ص. 97.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾- عبد الغني نصر علي الشمرى، *مراجعة سابق*، ص. 98.

⁽⁴⁾- فر Hatchi عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.2، أبريل 2008، ص. 05.

في هذا الشأن⁽¹⁾.

3- غياب التعددية السياسية الفاعلة الحقيقة لا الشكلية:

يسود الدول العربية نموذج سيادة الرأي الواحد والفكر الواحد والقائد الواحد، فهي على اختلافها تغلب عليها ثقافة الخضوع وتنقسم عملية صنع القرار بها بالسلطوية، كما يتم حرمان القوى السياسية فيها إن وجدت، حيث تتسم العملية السياسية بالطابع الشخصي، فهي أنظمة أبوية تعتمد على شخص الزعيم الفرد والدائرة الضيقة المحيطة به من المقربين والأتباع، ما يعني انخفاض كفاءة العملية السياسية.⁽²⁾

4- ضعف المعارضة: وعجزها على أن تكون البديل الأمثل للسلطة القائمة؛ لأن المجال السياسي مجال طارد للمعارضة لا يقدم لها أي إمكانية حقيقة للاشتغال بالسياسة على الرغم من أن المعارضة تؤدي دوراً مهماً في صون الحياة السياسية من الإضطراب ومدتها بأسباب الاستقرار، فهي قوى توازن ضرورية تقوم بالتمثيل السياسي للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة⁽³⁾، وأنظمة السياسة العربية التي تأخذ ببعض الديمقراطية الشكلية عندما تسمح للبعض قوى المعارضة بتكوين الأحزاب والحركات السياسية تحرص على ما يلي:

أ-أن لا تشكل قوى المعارضة أغلبية ففي معظم الحالات لا تؤدي الانتخابات في العالم العربي إلى تغيير جذري في السلطة إلا حصول المعارضة على عدد قليل من المقاعد لا يسمح لها بالتأثير الفعال في القرارات السياسية، لأن نتائج الانتخابات دائماً هي في محل شك وريب ويحمل عامل التزوير فيها عاماً قوياً⁽⁴⁾ ما يؤدي إلى انتقاء احتمال تكليف المعارضة بتشكيل الحكومة.⁽⁵⁾

⁽¹⁾-نفس المرجع «نفس الصفحة

⁽²⁾-عبد الغني نصر علي الشمرى، مرجع سابق، ص.99.

⁽³⁾-نفس المرجع «نفس الصفحة

⁽⁴⁾-فوزي نور الدين، "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.2، أفريل 2008، ص. 9، 10.

⁽⁵⁾- عبد الغني نصر علي الشمرى، مرجع سابق، ص ص. 99، 100.

بـ في حالة تشكيل المعارضة للأغلبية في البرلمان تقوم النخبة الحاكمة بتقديم الضمانات (الدستورية) بعد اقرار مسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وعدم الالتزام بتشكيل حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة. ⁽¹⁾

جـ في حالة كون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان تسيطر عليه أغلبية معارضة، فإن النخبة الحاكمة تكون حریصة على عدم تجاوز الحدود المسموح بها. ⁽²⁾

5-سلبية المشاركة السياسية: ويمكن حصر السلبية السياسية للشعوب العربية عموماً في اللامبالات وعدم الاهتمام بالحياة السياسية والاجتماعية ثم الشك السياسي أو الشك في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة قياداته ونظر إلى العمل السياسي، على أنه عمل رديء وأن السياسة لعبة قذرة على حد تعبير الأمريكي "ماكبرايد"، وأن الثقة في رجال السياسة أمر مستحيل ما يؤدي إلى الغربة والاغتراب السياسي كطابع مميز للحياة السياسية⁽³⁾ للشعوب العربية، إضافة إلى الاعتقاد السائد أن من يشارك في الحياة السياسية قد يترب على مشاركته العديد من النتائج السلبية كالخوف على حياته أو على وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية أو مركزه المهني الأمر الذي زاد في سلبية المشاركة السياسية في العالم العربي⁽⁴⁾.

وترجع هذه السلبية السياسية للشعوب العربية بالدرجة الأولى إلى شعور المواطنين بأنهم غير مندمجين في مجتمعاتهم وبأنهم غرباء عن الرهانات الاجتماعية والسياسية لأوطانهم، كما ترجع هذه السلبية في المشاركة السياسية كذلك إلى بدائية الثقافة العربية السياسية؛ أي وجود الولاءات العشيرة والقبلية والطائفية التي تحول دون الشعور بالمواطنة المشتركة، وكذلك إلى وجود ذهنية فكرة التأمر، وإلى سبب نمط التحكم الفردي والإذعان الذي عرفته وتعرفه الشعوب العربية، هذه الأخيرة التي تتصف بمجموعة من الصفات أدت

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾-وسيم حرب وأخرون، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، بيروت:منشورات الحلبي، ط.1، ص.202.

⁽⁴⁾-فوزي نور الدين، مرجع سابق، ص. 10.

الى سلبية المشاركة السياسية للفرد العربي وهي كالتالي:⁽¹⁾

1- إنعدام الوعي: ويعني عدم قدرة الفرد على التمييز بين الخيارات السياسية ذات المعنى أو أن الخيارات نفسها غير ذات معنى كافتقاد الانتخاب أو الانتماء للحزب المعنى.

2- إنعدام القوة السياسية: أو بمعنى آخر إنخفاض الكفاءة السياسية، حيث يشعر الفرد بعدم قدرته على التأثير في تصرفات السلطة الحاكمة وقراراتها.

3- العزلة السياسية: ويقصد بها رفض قواعد السلوك والأهداف السياسية التي يدين بها غالبية أفراد المجتمع.

و ترتبط هذه الأبعاد الثلاثة بالغربة السياسية حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسي والحكومة وما يدور في المجتمع من أنشطة سياسية واقتصادية، هذا وفي مقابل الغربة السياسية نجد ظاهرة الاغتراب السياسي والذي يتمثل في شعور الفرد الشباب بأن المجتمع والسلطة لا يحسن به ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع ما يؤدي به إلى التقليل من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية في مجتمعه.

6- طبيعة نظام الحكم: إن جميع الأنظمة السياسية العربية محافظة بوجه عام، فهي لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية على نحو سلمي⁽²⁾، فالانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى آخر هو في الحقيقة يمثل أحد المؤشرات الهامة على أزمة النظم الحزبية في الدول المختلفة بوجه عام⁽³⁾، والعربية بوجه خاص، فلم يحدث أن تغير نظام عربي عن طريق عملية سياسية طبيعية، فإذاً أن تكون بالوفاة أو الاغتيال أو الانقلاب، وفي ذلك يقول "محمد مجنوب" أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى

⁽¹⁾-نفس المرجع ،نفس الصفحة.

⁽²⁾- فر Hatchi عمر، مرجع سابق، ص.04.

⁽³⁾- أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، عالم المعرفة، 1998، ص.185.

السلطات، ومن تم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب وذلك حتى وإن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفعالية على الساحة السياسية، وبالتالي فإنه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية وهذا بغض النظر عن النصوص الدستورية⁽¹⁾.

وعليه فإن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بيد حاكم وجماعة صغيرة من المربيين والتابعين، فالقيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسباً لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى قبول هذه القرارات السياسية.

7- عدم احترام حقوق الإنسان: والذي يعود بدوره إلى عدد من الأسباب أهمها:

أن عدداً من رؤساء الأنظمة العربية يرى في الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية نعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية، ويدرك بعض المفكرين في إعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الأنظمة السياسية العربية ومنها أن أربعة من البلدان العربية لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة وهي المملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي، ولبيبا وأن ثلاثة أقطار أخرى من لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كلياً أو جزئياً وهي السودان والكويت والبحرين، وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ لسنوات طويل وهي: مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والبحرين والصومال وموريتانيا والجزائر والسودان مؤخراً.⁽²⁾

8- عدم تطبيق النصوص الدستورية: على الرغم من أن الكثير من الدساتير العربية تنص على الحرية وحرية الرأي والحق في تكوين الأحزاب إلا أن المواطن العربي يعيش تحت وطأة القهر، فلا يطمئن إلى وجوده فضلاً عن حقوقه وحررياته المسلوبة على الغرم من أن الدساتير العربية أقررت بمبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ التعددية السياسية؛ لكن عند تحليل

⁽¹⁾- فر Hatchi عمر، مرجع سابق، ص.04.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

الأمر الواقع السياسي نرى ما يلي⁽¹⁾:

1- تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها فمعظم الدسائير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى قوانين وبعضها يتضمن إستدراكات على النصوص وشروط سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرّتها.

2- أنها جعلت من متطلبات وشروط المشاركة السياسية والديمقراطية تمكين الأفراد من الاختيار بين أحزاب سياسية متنافسة والإدلاء بأصواتهم في انتخابات حرة وعن طريق الاقتراع السري، ولكن في الأمر الواقع يلاحظ أن أمر التداول على السلطة في معظم الدول العربية محكر بين فئة حاكمة أولاً وهي، تلك الفئة التي أقرت نفسها المشاركة السياسية وإعطاء الحق للمؤسسات السياسية في التنافس أو إقرارها أن السيادة ملك للشعب، وثانياً: عدم إعطاء فرصة جدية لاتجاهات المعارضة لأن آليات السلطة العربية لم تعط الحق للتعديدية بعد لكي تصل إلى السلطة⁽²⁾، فكيف لمجتمع لم يعرف حتى اليوم الحركة النظامية أن يعرف الحركة الحزبية أو السياسية المنظمة وتحديداً الحركة التي تتشكل من قوى سياسية معارضة، فمعظم الدول العربية فيها معارضون ولكن ليس هناك حركات سياسية معارضة منظمة.⁽³⁾

ويذهب المفكر السياسي "علي الدين هلال" إلى التأكيد على سلبيات النظم السياسية العربية من خلال تركيزه على وجود عوامل مشتركة للأنظمة العربية أثرت وما زالت تأثر عليها وهي الخبرة الاستعمارية وتعني تأثر الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت إليه مهما كان شكله، يضاف إلى ذلك التبعية التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية ومحودية الموارد، وهنا ليس المقصود انعدام الموارد وإنما محودية القدرة على توظيفها، ويضاف إلى هذا المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية وأزماتها.⁽⁴⁾

⁽¹⁾-نفس المرجع ،نفس الصفحة.

⁽²⁾- المرجع نفسه ، ص.05.

⁽³⁾- وسيم حرب وأخرون ، مرجع سابق ، ص.96.

⁽⁴⁾- فر Hatchi عمر ، مرجع سابق ، ص. 05.

كما يذهب الكثير من الباحثين والمفكرين للقول أن الحرب العربية الإسرائيلية هي التي حضرت على إقامة الأنظمة العسكرية في المنطقة العربية وحولت وبالتالي الثورات بعيداً عن الأولويات الاجتماعية وبررت القمع المحلي باسم المصلحة الأمنية الوطنية⁽¹⁾، وعليه فطبيعة الأنظمة السياسية العربية القائمة مسيدة على إرث عسكري، حتى أن الأنظمة العربية المدنية لم تستطع ولم تتمكن من تجاوز هذا الإرث العسكري ومن ممارساته الإكراهية والتسلطية، كما نجد أن أجهزة الأمن هي الحاكم الفعلى في معظم الدول لعربية لا الحكومات المشكّلة من وجوه مدنية مرموقة والجيوش العربية هي حارسة أنظمة لا حامية حدود، ولذلك أنشأت إلى جانبها قوى رديفة مشكلة من قوى حزبية موالية حيث أصبح الحزب الحاكم والجيش يشكلان أداة واحدة بيد السلطة وهما وجهان لحقيقة واحدة (القائد)، لذلك إنbertت الحياة السياسية ولم يعد هناك من سبيل للتفریق بين السياسة والعسكر⁽²⁾.

ويذهب "السيد ياسين" أبعد من هذا في عرضه وتحليله للنظم السياسية العربية؛ إذ يرى أن هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة⁽³⁾:

الأول: نموذج الاستبداد السياسي الواضح أيا كانت مصادر شرعنته سواء كانت التقليد أو الشخصية المهمة أو الانقلاب الثوري.

الثاني: نموذج التعددية السياسية المقيدة وفيه تظهر التعددية ولكنها مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

النموذج الثالث للحكم: ينهض على أساس الشورى الإسلامية حتى ولو كانت هذه الشورى في الإطار النظري فقط.

كما يذهب في نقده للنظم السياسية العربية إلى حد التأكيد بأنها تتراوح بين المشيخات والإمارات، والممالك المقيدة والمطلقة ونظم الحزب الواحد، التي تتخذ بعضها من قواعد

⁽¹⁾- وسيم حرب وأخرون، مرجع سابق، ص. 204.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 97.

⁽³⁾- فرحاتي عمر، مرجع سابق، ص. 05.

اللبيرالية في صورتها الغربية لها وبشكل صوري.

وعليه يمكن القول أن الدول العربية هي مجموعة تشكّلات جغرافية وسياسية تحكمها أنظمة وأجهزة وسلطات متنافرة في البنية والعقيدة؛ ولكنها متوافقة في المنهج والوسيلة وممارسة الاستبداد المرتكزة على الاعتقاد بأن الشعوب العربية غير مهيأة بحكم أطباعها البدوية لنيل حرياتها العامة خصوصا الحرية السياسية، فالحرية تعني مزيدا من الصراعات والنزاعات ما دون الوطنية، ما يسوي الاستمرار في حصر القرار السياسي بيد الفرد الحاكم أو الحزب أو العائلة والقاعدة في ذلك هي: قليل من السياسة كثير من الاستقرار العام، الأمن قبل السياسة هذه هي المعادلة التي تحكم ذهنية معظم السلطات القائمة في العالم العربي⁽¹⁾.

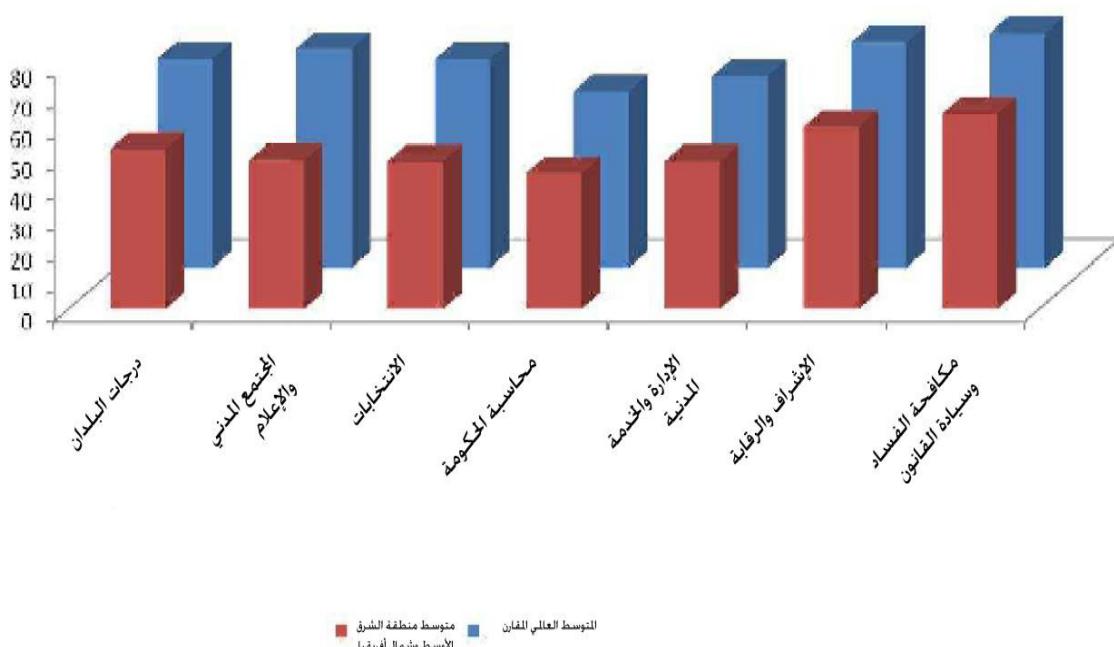
كما يمكن القول أنه بفعل هذه الممارسات الحكومية العربية لم تعد فكرة الدولة في العالم العربي موجودة أو باتت ضعيفة وحصل تماه بين الدولة والحكومة، وصارت الدولة تعني على حد تعبير (غرامشي) الآلة الحكومية وآلته الإكراه، وصارت الدولة ملكا خاصا لم تعد تخص كل الناس وهي وفق تصنيف (التوسيير) باتت تضم جميع عناصر الطغيان والهيمنة⁽²⁾.

والشكل التالي يبيّن الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة مع الأداء الحكومي في أنحاء العالم.

الشكل رقم 02: الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة مع الأداء الحكومي في أنحاء العالم

⁽¹⁾- وسيم حرب وآخرون، مرجع سابق، ص. 92.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 94.



مصدر الشكل: البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "مساندة المساعلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا—بروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة"، نوفمبر 2011، ص. 16.

يتضح من الشكل ان الاداء الحكومي في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا يأتي دائماً منخفضاً مقارنة بالأداء الحكومي لدول العالم في المجالات التالية: مكافحة الفساد وسيادة القانون، الاشراف والرقابة والادارة والخدمة المدنية ومحاسبة الحكومة والانتخابات والمجتمع المدني والاعلام، وهو ان دل فانما يدل على انه على الرغم من التحسينات التي طرأت في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال السنوات الأخيرة فيما يخص المساعلة الاجتماعية، فان مؤشر النزاهة العالمي مازال يظهر تخلف المنطقة العربية مقارنة بغيرها من المناطق، مع بروز الفجوات القانونية والمؤسسية عن غيرها في مجالات الشفافية والمساعلة والمشاركة.

وكخلاصة لما سبق ذكره يمكن القول أنّ الأنظمة السياسية العربية الحاكمة تعاني تخلفاً على الصعيد السياسي على اعتبار أنها تحرم مواطنها من حقوقهم السياسية في جميع المجالات، من حرّيات وكرامة العيش والغذاء والصحة والأمن والتعليم والعمل والبيئة والموارد الطبيعية والمشاركة السياسية....الخ، فغياب مبدأ المشاركة ومبدأ المحاسبة خصوصاً أمام استئثار الفئة الحاكمة بالمال العام وبسياسات انفاقه، أدى إلى تفشي الفساد والافساد وانتقى وجود الحكم الصالح لأنّ الحكم الصالح أو الحكمانية ليست مجرد حالة من الشفافية والمساءلة وحكم القانون فقط، بل هي أيضاً حالة من المشاركة الديمقراطية وحقوق الإنسان والاتفاق حول مكونات النفقات العامة.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف النسيج الاجتماعي:

ان أكبر إشكالية يعاني منها الاقتصاد العربي ومؤثرة بشكل كبير وبارز على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية هي ارتباط السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية في الدول العربية، فالنخبة الحاكمة أو العائلة الحاكمة تخشى من مشاركة الشعب في السلطة السياسية ما يعني خسارتها (للسُّلْطَةِ الْإِقْتَصَادِيَّةِ)، والعكس قد يكون صحيحاً بمعنى أن التنمية البشرية الشاملة قد تؤدي إلى خسارة النخبة الحاكمة أو العائلة المالكة مواقعها السياسية، وبالتالي الاقتصاد العربي واقع تحت سيطرة حكومات وأنظمة لا تسعى إلى تحقيق التنمية⁽²⁾، وهو ما أبقى على الدول العربية في خانة الدول النامية، ويضاف إلى ذلك إشكالية أخرى يعاني منها فالاقتصاد العربي وهي مشكلة النقص في الماء والغذاء في المنطقة العربية، والى جانب هذا التخلف الاقتصادي نجد كذلك تخلفاً اجتماعياً والذي يرجع بالأساس إلى بنية المجتمع العربي العشائرية والقبلية والعائلية والطائفية وإثنية ذات الولاءات الضيقية والعصبية المتنافرة، وعليه فالمجتمع العربي لا يزال مجتمعاً أهلياً وقواه المدنية ما زالت ضعيفة والتفاعل الثقافي بين

⁽¹⁾-Ellen Margrethe, “Good Governance and Development Assistance from a Danish Perspective, Partnership for Governance”, **The Economic Institute of the World Bank (EDI)**, Washington D.C, 1996.p.5.

⁽²⁾-وسيم حرب، وأخرون، مرجع سابق، ص. 84.

عناصره التكوينية ما زال ضئيلاً وهذا ما يضعف الهوية، كما أن كل الثقافات ليست حاضرة في وسائل التعبير والنشر في المجتمع العربي⁽¹⁾، هذا ويضاف إلى التخلف الاقتصادي والاجتماعي تخلف علمي وتكنولوجي، حيث نجد أن مجموع البحوث العلمية التي تنتجه الدول العربية مجتمعة (300 مليون عربي)، يكاد يوازي نصف ما تنتجه إسرائيل (6 ملايين إسرائيلي)⁽²⁾.

والنسبة التالية تبين لنا الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري للدول العربية⁽³⁾:

ـ يبلغ عدد الأميين من البالغين في العالم العربي 65% أي حوالي 70 مليون أمريكي.

ـ يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية 531,2 مليار دولار عام 1999، وهو أقل من دخل دولة أوروبية هي إسبانيا.

ـ متوسط البطالة هو 15% وهي من أعلى النسب في العالم.

ـ نمت الصادرات العربية (التي يشكل النفط 70% منها) خلال التسعينات بمعدل 1,5% في حين أن المعدل العالمي هو 6%.

ـ يعيش مواطن واحد من كل خمسة على الأقل من دولارين في اليوم.

ـ لا يزيد الاستثمار في البحث والتطور في العالم العربي عن 0,5%.

إن هذا التخلف الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتكنولوجي العربي والذي كان سببه عوامل داخلية عربية التي بنيتها سابقاً، هي في الحقيقة نتاج عوامل خارجية أدت إليها، والتي يمكن أن نسميها بالظاهر التاريخية والموضوعية، فهي التي جعلت البنية الاقتصادية العربية بنية ضعيفة، لأنها تحدد أولويات المبادرات الاستثمارية بدءاً من طلب الأسواق الخارجية.

⁽¹⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص. 161.

⁽³⁾ سمير الت婢ير، مرجع سابق، ص. 7.

إضافة إلى العديد من أساليب الضغط المباشر وغير المباشر التي مارستها وتمارسها الدول الرأسمالية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، كال وعد بالمعونات الاقتصادية والعسكرية ومن خلال التلويح بايقافها أو إنفاسها، أو بفرض شروط معينة مقابل الاستفادة منها، كما يلعب التأثير الثقافي دوراً كبيراً في تمتين حالة التبعية هذه حيث يساهم الإعلام ووسائل الاتصال المتوفرة والتطور التكنولوجي عموماً في الدعاية والتزويج لنمط الاستهلاك الغربي الذي يدفع بدوره بحكام الدول العربية أنفسهم ومن أجل توفير سلع غالباً لا يمكن توفرها إلا عن طريق مزيد من الافتراض من أجل استرداد هذه السلع التي لا يمكن لدولهم إنتاجها وهذا ما يسمى بـ "الاستيراد بالافتراض"، والتبعية بذلك هي أكثر من مجرد علاقة خارجية وأكثر من مؤثرات خارجية المنشأ، إنها قرار إرادي يتم بملء رغبة البلد التابع وباختياره الذاتي⁽¹⁾، وتعكس هذه الإرادة تجاه البلد المتبع سلوكيات البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والبيروقراطية للبلد التابع أو ما يسمى "بالوسط المحلي"، والتي ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح البلد المتبع، والتي زادت وتزيد من معاناة شعوبها ومن استغلالها استغلالاً مباشراً، ويعزز هذه التبعية آليات "التبادل غير متكافئ" والنهب الاقتصادي الظاهر منه والمستتر الذي تسهل بدورها مهمة الدول المهيمنة في السيطرة على الدول التابعة اقتصادياً، بهدف تأمين استمرارية التبعية وتجددها وبهدف تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وافتقادها السيطرة على شروط إعادة تكوين ذاتها وهكذا تستمر دول المركز في التوسيع الرأسمالي من خلال تعميق الاعتماد الدول المتخلفة أو التابعة على المعونات الخارجية والتكنولوجيا الأجنبية.⁽²⁾

هذا وتمتاز علاقة التبعية بين الطرفين -إضافة إلى أنها قيد على الإرادة الوطنية بأنها

تنطوي على علاقة استغلالية تتمثل في⁽³⁾:

(1)- أمير وليد جمیل الأیوبی، **العلومة والعرب وبداية التاريخ**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتب، ط.1، 2009، ص. 76.

(2)- المرجع نفسه، ص ص. 77، 78.

(3)- المرجع نفسه، ص. 79.

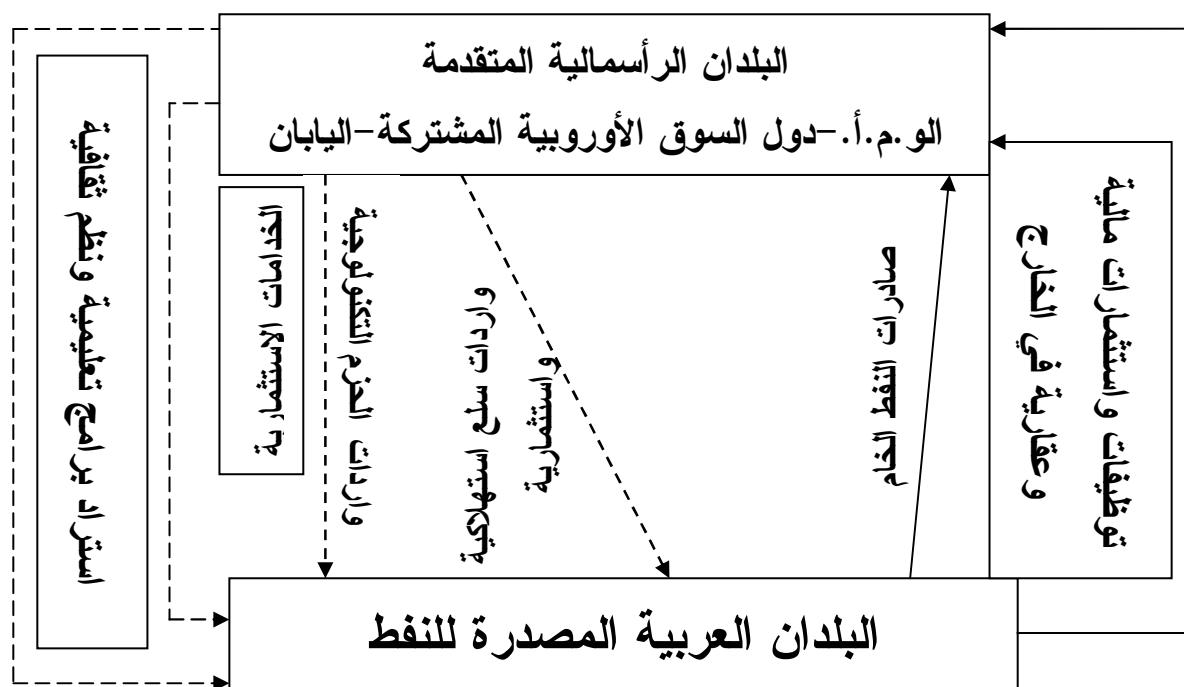
- 1-تسخير موارد التابع لخدمة دول المركز الرأسمالي.
- 2-إعادة إنتاج النظام الرأسمالي العالمي على نحو موسع.
- 3-حرمان البلد التابع من بلورة نظام اجتماعي يلبى الحاجات الفعلية لمواطنه.
- 4-الحيلولة دون قيام هيكل إنتاج متكامل داخلياً من ناحية ومتواافق مع هيكل الاستهلاك المحلي من ناحية أخرى.
- 5-استنزاف موارد البلد التابع (البترول والغاز والثروات المعدنية) غير قابلة للتجدّد أو تلك التي لا يمكن تجديدها في إطار توزانات بيئية صارمة (كالغابات مثلًا).
- 6-أرباح محلية لصالح شركات متعددة الجنسيات.
- 7-أثمان السلاح والتكنولوجيا الباهضة.
- 8-فوائد الديون الخارجية وخدمتها المرهقة.
- 9-تدهور الميزان التجاري للدول النامية بارتفاع الواردات من دول المركز وتناقص الصادرات إلى تلك الدول.
- 10-استنزاف العنصر البشري أو ما يعرف بـ "نزييف الأدمغة أو هجرة العقول".
ويبقى إغراء الدول النامية اليوم بالمديونية هو نتيجة لفائض القيمة التاريخي" وهو أسلوب يعتمد للحيلولة دون تمكين الشعوب من تحقيق تميّتها بشكل مستقل، فهي ديون جائرة حصلت بالدرجة الأولى بفعل سياسات التجزئة وتنمية التخلف والسيطرة والاستغلال وعليه يمكن القول أنه يوجد ارتباط واضح بين اقتصاديات العالم النامي واقتصاديات البلدان المتقدمة أو ما يسمى بدول المركز الرأسمالي، فنحو أحدى المجموعتين مقيد بمصير المجموعة الأخرى.⁽¹⁾

(1)- جاك لوب، *العالم الثالث وتحديات البقاء*، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998، ص. 81.

والخطط التالي بين لنا آليات التبعية الواقعة بين المجموعتين (الدول النامية ودول المركز الرأسمالي) وبين خصوصاً البلدان العربية النفطية والبلدان الرأسمالية:

الشكل رقم: 03: مخطط بين آليات التبعية بين البلدان النفطية ذات الفوائض

والبلدان الرأسمالية:



مصدر المخطط: محمد مراد، *السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظرفي*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009، ص. 320.

شرح الشكل:

يتضح من خلال الرسم المبين أعلاه أن ملكية رأس المال لم تعد الشكل الوحيد للسيطرة الخارجية لدول المركز الرأسمالي على الدول النامية؛ بل إن تقديم التكنولوجيا والمعرفة الفنية وتوريد المعدات وتسويق المنتجات إلى هذه الدول تشكل مجموعة روابط أقوى في أحيان كثيرة من أشكال الملكية القانونية التقليدية.

كما يتضح من خلال الرسم أن الأقطار العربية النفطية موثقة بشبكة كثيفة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تربطها برأسمالية المركز الأمريكي

الأوروبي، وقد وصل الأمر بالتجارة العربية لدرجة أصبح معها ثلاثة أرباع هذه التجارة صادراً ووارداً تجري مع مجموع الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل أنَّ هذه المجموعة تستهلك 84 % من إنتاج النفط، وبها تراكم فوائضه، لكن في المقابل نجد أنَّ أثمان الاستهلاك التي تدفعها الدول العربية تعود إليها ثمناً لما تشتريه الدول المصدرة للنفط من سلع وخدمات، وكذلك تأتي على شكل قروض بفوائد عالية للأقطار ذات العجز مثل الدول العربية غير النفطية وغيرها من الدول النامية الأخرى، أما القليل من الصناعة الذي بني على أرض البلدان العربية النفطية نجد أنَّ قسمه الأكبر من معداته من الغرب ونحن نلهم وراء تكنولوجيته ونستقدم خبراءه بالألاف وبالتالي فهو تبادل غير متكافئ ينطوي على عامل الاستغلال.

ومن خلال كل ما سبق ذكره حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية يمكن القول أنها في الحقيقة نتاج للسياسات التالية⁽¹⁾:

- فكرة الاستيراد هي محور السياسات العربية والرسمية والاعتماد على الآخر والقاعدة الثابتة في تلك السياسات ما أوقع المجتمع في أسر الارتهان لمصادر الإنتاج المعرفي؛ حيث نجد أن 75% من ثلات مئة مليون عربي يعيشون في الأممية الثقافية و25% منهم يعيشون في التبعية العلمية، وبالتالي فلعالم العربي يعيش على هامش الإنتاج العملي والتجدد الحضاري.

- الاعتماد على المعونات والمساعدات الأجنبية التي غالباً ما تكون مرتبطة بشروط سياسية وهي في الحقيقة لا تبني اقتصاد مزدهراً.

- ينشطر الاقتصاد العربي إلى قطاع حديث مرتبط بالشركات متعددة الجنسية وقطاع تقليدي مختلف يعتمد على الزراعة.

- الأداء الاقتصادي المشوه في العالم العربي أدى إلى إثراء الأقلية وتهميشه الأكثرية.

⁽¹⁾- سمير التتير، مرجع سابق، ص ص. 9، 10.

-هذا بالإضافة إلى الحملات الاستعمارية المتواصلة على العالم العربي والتي استولت على معظم الثروات وبخاصة النفط والتي تركت كذلك آثارها سلبية وعميقة جدا في المجتمعات العربية

-ان الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والحضارية التي يحويها العالم العربي قد بددتها سياسات الأنظمة العربية التي لم تؤمن يوما بأن الإنسان العربي هو قيمة في حد ذاته، وأنه صاحب الحق في التفاعل مع نهضة العالم المتقدم من موقع المنتج والمشارك لا المستهلك والمتلقى، فغياب الخدمات الأساسية للإنسان العربي وتحرره من الفاقة وتمتعه بحقوق الآدمية هو السبب الرئيسي في عجزه عن استخدام طاقاته الكامنة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: معوقات التنمية في المنطقة العربية.

واجهت التنمية العربية منذ بدايتها إشكاليات عديدة لعل أهمها الخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي فال الأولى تعنى تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد، وذلك عن طريق توسيع الأنشطة الاقتصادية ومكانة قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالذات، كما انتقد بعض الخبراء استراتيجيات التنمية العربية لأنها انتهت نفس النهج الذي اتخذه البلدان الصناعية المتقدمة، ذلك أنه لا يمكن تكرار ما حصل في البلدان المتقدمة، وهذا بالإضافة إلى أن التنمية يجب أن تتبع من رغبة حقيقة في التغيير الإرادي للمجتمع ومقوماته وهو الأمر غير موجود تماما في العالم العربي، لأن الأنظمة السياسية العربية لا تمتلك هذا المقوم، إضافة إلى ذلك نجد أنه لحصول تنمية في العالم العربي يجب أن تكون مستقلة تماما وتهدف إلى التحرر من التبعية والاستغلال، وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وما يتبع ذلك من صنوف الحرمان التي تشن إرادة الإنسان العربي وهو أمر مستحيل أن يحدث في الأوضاع الحالية للعالم العربي.

ويرى "أحمد مسلم" بأنه يمكن إيجاد تفسيرات للمعوقات الأساسية للتنمية العربية

⁽¹⁾- لطفي حاتم، م الموضوعات في الفكر السياسي المعاصر، ط.1، 2010، ص.5.

الشاملة- وذاك في أساليب التهديد التي تمارس من قبل دول المركز الرأسمالي أو الدول الصناعية الكبرى على الدول العربية وتمثل هذه الأساليب في أربعة عناصر رئيسية وهي⁽¹⁾:

1- تقسيم الإقليم العربي.

2- شد الأطراف العربية.

3- بلقة العالم العربي.

4- الهيمنة وتطبيع الإرادة السياسية.

أما بالنسبة إلى شرح هذه العناصر فهو كأني⁽²⁾:

1- شطر الإقليم العربي: بفصل أجزائه بعضها عن بعض بحيث يستحيل التواصل بين مكونات المجتمع العربي المختلفة فتقسيم الإقليم العربي يسمح بإعاقة أي محاولة دمج قومية أفقية كانت أو عمودية، كما يعيق أي عملية تنمية شاملة ذات بعد قومي، وهذا ما حصل بالفعل من خلال كيان غريب عن العرب والقومية العربية زرعه في قلب المنطقة العربية، ألا وهو الكيان الصهيوني (إسرائيل)، وكما أن شطر مشرق العالم العربي عن مغربه هو محاولة واضحة المرامي والدلائل، كما أنه فعل سياسي ذو أهداف استراتيجية بالدرجة الأولى.

أما بالنسبة لـ:

2- شد الأطراف العربية: فهو أسلوب يتمثل في اقتطاع أو إضعاف أجزاء من أطراف الإقليم العربي، والامثلة على ذلك كثيرة لانستطيع ذكرها كلها نذكر منها على سبيل المثال؛ احتلال فرنسا للجزائر وتونس والاحتلال الإيطالي للليبيا وضم لواء اسكندرية إلى تركيا وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من قبل إيران وأزمة الصحراء الغربية

(1)- أمير وليد جميل الأيوبي، مرجع سابق، ص. 81-87.

(2)- نفس المرجع نفس الصفحة.

المستمرة والعراق اليوم و....الخ، فكماها سياسات تهدف إلى إضعاف الأمة العربية وتعزيز حالة الوهن السياسي والاقتصادي، كما لازالت الدول الكبرى تسعى جاهدة في الاستمرار في هذا الأسلوب إزاء المنطقة العربية حيث تسعى اليوم إضافة إلى زرعها الكيان الصهيوني في قلب العالم العربي كعامل ضعف ومعيق لتقديره وتنميته، إلى دمج الأطراف العربية في إطار سياسية غير عربية كالاتحاد الإفريقي مثلاً أو من خلال مشاريع سياسية - اقتصادية كالشرق الأوسط.

وهو هدف يقود بالدرجة الأولى إلى تزييف الوعي وتشويه للهوية والقضية وأية عملية تنموية تعتمد على الذات وتصون القيم والمقدرات العربية.

وأما بالنسبة لـ:

2-أسلوب البلقة: فهو هدف يتحقق من خلال إثارة النعرات الطائفية والعرقية والقبلية وذلك على "قاعدة فرق تسد"، وهو ما نشهده اليوم ولو بدرجات متفاوتة الحدة في العالم العربي، حيث نشهد ذلك في العراق بين العرب والأكراد وبين السنة والشيعة، وبين المسلمين والسيحيين في مصر ولبنان، وبين القبائل المختلفة في جنوب السودان وغربه...الخ، هذا الأسلوب هو شبيه بما يسمى اليوم بالفوضى الخلاقة، والهدف من ورائه تحقيق التجزئة غير الخلافة للعالم العربي.

ومن الواضح أن إقامة دول طائفية أو عنصرية باسم التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان وبمعزل عن قدسيّة تلك القيم تشكل مدخلاً لتدخل الأجنبي في شؤون تلك الدول بحجة حماية حقوق طائفة أو شعب ما وما يؤكّد ذلك هو إصرار الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقوى سياسية محليّة هنا وهناك على تثمين هذه المعادلة، حيث يتّسنى لهم التدخل باستمرار في الشؤون الداخلية للعالم العربي، وبحجة الإنسانية ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان وذلك على النقيض من دولة المواطنة التي روّجت لها الأفكار الغربية كعنصر أساسى للوحدة الوطنية ووحدة واستقرار الدول، لأن دولة المواطنة وتحقيقها في العالم العربي لا تخدم ولا تتحقّق تلك المعادلة وسوف تكون الحاجز المنيع أمام

التدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة، ولهذا تعمل هذه الدول على تحقيق ما يسمى بدولة الطوائف كسبيل ووسيلة أساسية لا غنى لها عنها للسيطرة على هذه المنطقة واستغلال ثرواتها وموقعها الجغرافي الإستراتيجي

أما بالنسبة لـ:

3-أسلوب الهيمنة وتطويق الإرادة السياسية: فهو المحصلة الطبيعية والتلقائية للأساليب الثلاثة الآفة الذكر ، وهو أسلوب نراه يتجلّى أكثر فأكثر في ظل الاختلال القائم في موازين القوى الدولية لصالح الدول الرأسمالية الغربية، وهو أسلوب يتخذ اليوم بعدها جديدا بفعل:

1-تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2-التقدم الهائل الذي تحقق لتلك الدول في مجال عسكرة الأرض والفضاء والمياه.

3-تطور عمل الشركات المتعددة الجنسية وقدرتها على السيطرة ليست فقط الاقتصادية وإنما أيضا الثقافية وتاليًا السياسية.

كما ان تطويق الإرادة السياسية يتجلّى أكثر فأكثر في التكوينات السياسية المستحدثة في العالم العربي فإقامة سلطة برأسين في فلسطين وأخرى بثلاثة في العراق ولبنان والحلب على الجرار يفقد النظم السياسية العربية قدرتها على اتخاذ القرار الداخلي والخارجي على حد سواء، ما يجعل القوى السياسية المحلية المتتاجرة في حاجة دائمة لتدخل القوى الأجنبية من أجل حل خلافها.

وباضافة الى تفسيرات "أحمد مسلم" لمعوقات التنمية العربية الشاملة نجد الى جانب ذلك معوقات اضافية أخرى لنهاية وتنمية العالم العربي، وهي النزاعات والهجرات التي تعرفها دول العالم العربي.

فبالنسبة للهجرات فنجد خاصة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهدان أكبر نزوح شهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي يزيد الطين بلة على الوضع التنموي العربي

وحتى الاجتماعي.

أما بالنسبة للنزاعات والحروب فالدول العربية تعرف محظيا واسعا من الصراعات والحروب المتنوعة الأسباب والدافع والتي تنتهي دائما من حيث بدأت مخلفة ورائها مزيدا من التخلف والدمار⁽¹⁾، حيث نجد خصوصا دول المشرق العربي التي لم تعرف في السنوات الأخيرة استقرارا سياسيا وأمنيا، ما جعل الحروب تستترنجز جزءا كبيرا من مواردها، إما للتسلح وإما لإعادة بناء البنية التحتية الأمر الذي كان له انعكاسه السلبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية، وعلى أوضاع الناس الاجتماعية ناهيك عن الأزمات الإنسانية التي سببها هذه الصراعات وتأثير ذلك على الاستقرار الداخلي للدول العربية فمن دون وجود استقرار داخلي لا توجد تنمية⁽²⁾، كما نجد دول الخليج التي كانت قد بدأت في تطوير بناها التحتية والخدماتية نتيجة إرتفاع أسعار النفط في أواخر السبعينيات انكمشت اقتصادياتها بسبب الحرب العراقية الإيرانية ودخولها نحو سباق التسلح، هذا وتضررت التنمية القطاعية وخصوصا قطاع الخدمات جراء الحروب التي شهدتها المنطقة العربية منذ حرب حزيران 1967 حتى الحرب الأخيرة على العراق واحتلاله، إضافة إلى الأعمال الإرهابية المتقللة بين مصر والأردن وال سعودية ولبنان فقد عطلت العديد من القطاعات خصوصا القطاع السياحي، هذا بالإضافة إلى الحرب العالمية المستمرة على الإرهاب التي خلقت وتخلق وضعا غير ملائم للتنمية البشرية⁽³⁾ في العالم العربي.

كما أن لعدم الاستقرار السياسي والأمني في العالم العربي تأثير سلبي أيضا على التوظيفات الرأسمالية لأن الرأسمال الخارجي يبحث عن مناطق أمان والرأسمال الوطني أو الداخلي يهرب من مناطق عدم الاستقرار، وعليه فإن غياب التوظيفات المالية (الكبيرة) يشكل العائق الأكبر أمام عجلة الاقتصاد والتنمية في العالم العربي.

⁽¹⁾- سرمد عبد الستار أمين، مرجع سابق، ص. 90.

⁽²⁾- سالم سالمين النعيمي، "الوطن العربي والتحديات المستقبليّة"، في: <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=94969> (11/12/2017.)

⁽³⁾- وسيم حرب وأخرون، مرجع سابق، ص ص. 87، 88.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول عن واقع الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية العربية أن الدول العربية متماثلة إلى درجة أن التمايز فيها يكاد يصل إلى درجة المطابقة، من حيث وحدة التطورات الحاصلة على مستوى بنياتها الداخلية في إطار تشكيلاتها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، أو في طبيعة النظام السياسي والأداء العام لسلطة السياسة، وكذلك في طبيعة القوى الاجتماعية-السياسة من أحزاب وحركات سياسية نقابية وهيئات المجتمع المدني المختلفة⁽¹⁾.

كما أن كل الدول العربية - تواجه معضلة السير في عملية السير في الإصلاح السياسي والاقتصادي وفق ما هو منشود منها وبأشكالها المختلفة بل وتواجه ما هو أعقد من ذلك مثل استكمال بني الدولة بمفهومها الحديث حيث أن أغلب كيانات الدول العربية كيانات ضعيفة؛ بل إن بعضها هش ويفتقد وجود سلطة مركزية قادرة على بسط نفوذها وسيادتها على مناطقها في كافة الإقليم، وهو ما يؤثر في قدرتها على القيام بوظائفها الرئيسية كدولة ومن أهمها وحدة النسيج الاجتماعي والإدماج القومي لمختلف شرائحها الاجتماعية، خصوصا وأن أغلب دول المنطقة تعاني بقدر أو باخر إنسانات وتناقضات من هذا النوع عرقية وإثنية وطائفية وصراعات وحروب أهلية بشكل أو باخر، وأصبح ما يزيد عن ثلاثة مليون مواطن عربي يعيشون في حالة من الفوضى والانقسام اللامتناهي، ووصل الحال في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والتنمية والاجتماعية والثقافية العربية إلى ما هو عليه اليوم وتتجذر الاستبداد في المنطقة العربية وأضحت الدولة السلطوية هي العنوان الأبرز لدول المنطقة.

وما أدى إلى هذه الأوضاع وساعد على ادامتها وترسيخها على ماهي عليه في الحقيقة هو العامل الخارجي أو التدخل الخارجي بشكله القديم والجديد؛ اي ما يسمى سابقا بالاستعمار حاليا بالعلمة، فهما السبب الرئيس في خلق حالة التبعية والتخلف للدول العربية وبالتالي فالأوضاع الداخلية العربية المزرية هي نتاج عوامل خارجية بالدرجة الاولى وعوامل داخلية

⁽¹⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص. 62.

بالدرجة الثانية، دون أن ننسى عاملـاً جـدـمـهـمـ أدـامـ التـخـلـفـ وـمـنـعـ تـحـقـيقـ التـقـدـمـ فـيـ الـعـالـمـ العـرـبـيـ وـهـوـ بـنـاءـ وـإـقـامـةـ دـوـلـةـ إـسـرـائـيلـ وـالـتـيـ كـانـتـ نـتـاجـ تـارـيـخـ السـيـطـرـةـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ عـلـىـ الـعـالـمـ العـرـبـيـ لـادـامـةـ هـذـهـ السـيـطـرـةـ عـنـ طـرـيقـ زـرـعـ كـيـانـ غـرـيبـ لـاـيـنـتمـيـ إـلـىـ الـمـنـطـقـةـ،ـ وـيـكـونـ هوـ الـبـؤـرـةـ الـتـيـ تـدـيمـ التـوتـرـ وـالتـخـلـفـ وـالتـبـعـيـةـ لـدـوـلـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ وـيـكـونـ العـائـقـ الـأـكـبـرـ لـأـيـ مـحاـولـةـ تـنـمـوـيـةـ نـهـضـوـيـةـ وـحـدـوـيـةـ لـدـوـلـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ لـأـنـ ذـلـكـ لـاـيـخـدـمـ مـصـالـحـ الـقـوـىـ الـكـبـرـىـ فـيـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ الـاسـتـرـاتـيـجـيـةـ مـنـ الـعـالـمـ.ـ الـتـيـ تـرـيدـ اـنـ تـبـقـيـهاـ عـلـىـ حـالـةـ التـخـلـفـ فـيـ جـمـيـعـ الـمـجـالـاتـ حـتـىـ يـتـسـنـىـ لـهـاـ اـدـامـةـ سـيـطـرـتـهاـ عـلـيـهـاـ وـذـلـكـ مـنـ خـلـالـ التـدـخـلـ باـسـتـمـارـ فـيـ شـؤـونـهـاـ الـدـاخـلـيـةـ.

وبعدما **بيـنـاـ الـأـوـضـاعـ الدـاخـلـيـةـ** للـمـنـطـقـةـ العـرـبـيـةـ الـتـيـ لـاـ تـعـبـرـ مـطـلـقاـ عـلـىـ مـاـ تـحـتـوـيـهـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ مـنـ ثـرـوـاتـ مـادـيـةـ وـبـشـرـيـةـ وـمـعـنـوـيـةـ،ـ وـالـتـيـ كـانـتـ سـبـبـاـ فـيـ جـعـلـ الـقـوـىـ الـكـبـرـىـ فـيـ النـظـامـ الدـولـيـ تـنـكـالـبـ وـتـتـصـارـعـ عـلـيـهـاـ مـتـبـعـةـ فـيـ ذـلـكـ جـمـلـةـ مـنـ الـاسـتـرـاتـيـجـيـاتـ تـمـكـنـهـاـ مـنـ تـحـقـيقـ هـدـفـهـاـ الـذـيـ يـكـمـنـ فـيـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـنـطـقـةـ الـمـهـمـةـ مـنـ الـعـالـمـ،ـ وـفـيـمـاـ يـأـتـيـ تـوـضـيـحـ لـهـذـهـ الـاسـتـرـاتـيـجـيـاتـ الـمـتـبـعـةـ مـنـ قـبـلـ الـغـربـ.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لحالات التدخل الخارجي في المنطقة العربية.

تعد المنطقة العربية من أكثر المناطق في العالم إستهدافاً من قبل القوى الكبرى في النظام الدولي نظراً لثرواتها الاقتصادية وخصوصاً النفطية وموقعها الإستراتيجي والجيو إستراتيجي، الأمر الذي جعل هذه القوى تسعى جاهدة منذ القديم للسيطرة على هذه المنطقة المهمة من العالم.

المطلب الأول: تاريخ الإهتمام الغربي بالمنطقة العربية.

لقد حظى المجال العربي بجناحيه المشرقي والمغربي باهتمام الغرب الأوروبي - الأمريكي المتزايد، حيث تناوله الاقتصاديون والكتاب وتوقفوا كثيراً عند ثرواته الاقتصادية وأهميته الجيو إستراتيجية، ولهذه الأهمية عزم الغرب عبر عدة مخطوطات للسيطرة على هذه المنطقة المهمة من العالم (قلب العالم)، وهذا ما سنحاول تفصيله عن طريق من خلال سرد حقائق تاريخية من يتبيّن خلالها الخطط التي أعدّها الغرب للسيطرة على هذه المنطقة وثرواتها.

ونستهل الحديث عن مؤتمر فيينا عام 1845 الذي شكل محطة مفصلية في التاريخ سواء بالنسبة للغرب أو العرب، وذلك على اعتبار أو انطلاقاً من مقرراته التي تمحورت حول هدفين مركزيين وهما:

⁽¹⁾

الأول: قيام تكتل أوروبي لضبط السلوك الإمبراطوري النابولي الذي سعى لإيجاد نقاط ارتكاز للرأسمالية الفرنسية الصاعدة في أعقاب الثورة الفرنسية والتي كانت نحو الشرق وبالتحديد مصر التي احتلها نابليون من عام 1798 إلى 1801 منطلاقاً نحو عكا (بلاد الشام)، وذلك بهدف الإمساك بمواقع مفصلية في المجال العربي الحيوي.

الثاني: التشريع لنظام دولي جديد يأخذ بعين الاعتبار مصالح الرأسماليات الأوروبية

⁽¹⁾ - محمد مراد، مرجع سابق، ص. 152.

في اندفاعها نحو المجالات الحيوية في العالم وفي مقدمتها المجال الحيوي العربي المتميز بجيو إستراتيجية موقعة واقتصادية وتاريخية وبشرية.

ولهذا راحت رأسماليات في غرب أوروبا تضخم الدعاية حول ما أسمته بالمسألة الشرقية بهدف إخراج الإمبراطورية العثمانية من شرق أوروبا (البلقان) من جهة، والاندفاع نحو المجال العربي وتحويله إلى تابع للمراعز الرأسمالية من جهة أخرى، وقد كانت أولى مظاهر التأثير الأوروبي في المنطقة العربية من خلال معاهدة لندن في 15 تموز من عام 1840، هذه الأخيرة التي قبضت بإنزال جيوش بريطانية ونمساوية في شمالي بيروت وبفرض حصار بحري على امتداد الساحل السوري، الأمر الذي أجبر إبراهيم باشا نجل محمد علي على الانكفاء بقواته إلى مصر مدعناً إدعانه لشروط التسوية مع الباب العالي (الإمبراطورية العثمانية)، المدعوم أوروبا.

وهذا كله بسبب سعي محمد علي باشا إلى توحيد نقطتي ارتكان بالغتي الأهمية في القسم الشرقي من المجال الحيوي العربي الذي يضم بلاد الشام إلى مصر في محاولة منه لتأسيس سلطنة عربية مستقلة عن الباب العالي (الإمبراطورية العثمانية) الأمر الذي دفع بالسلطة العثمانية بطلب المساعدة من الغرب.⁽¹⁾

لتفتح معاهدة لندن بذلك الباب الواسع أمام التدخلات الأجنبية في السلطنة العثمانية، الأمر الذي وجدت فيه الدول الأوروبية ما يخدم مشاريعها القاضية بفك إقطاعات السلطنة وإحداث انهيار شامل في بنيتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وصولاً إلى بلوغها نهايتها الحتمية، وبالتالي وراثتها وتقاسم ممتلكاتها.

وعليه يمكن القول أنه إذا كانت معاهدة لندن قد شكّلت حلقة مهمة من حلقات الاختراق الأوروبي للمجال الحيوي العربي العثماني في أواسط القرن التاسع عشر؛ فإنه ثمة حلقات أخرى راحت الرأسماليات الأوروبية تهم بإنجازها، ولقد كانت فرنسا سباقة في مجال

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

تسجيلها لسلسلة من الاختراقات المتالية والتي تمثلت بإستكمال احتلال إفريقيا العربية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى التي كانت لحظة القطع الحاسمة مع آسيا العربية وهي اللحظة التي شهدت الخروج العثماني النهائي من المنطقة في وقت أسرعت الامبراليات الثانية-الأنجلو-فرنسية إلى وضع خارطة "سايسكس بيكو" موضع التنفيذ العملي، بحيث منحت انكلترا السيطرة على فلسطين وشرق الأردن والعراق مقابل سيطرة فرنسا على سوريا ولبنان، وإذا كانت هذه الاتفاقية قد مثلت نجاحاً استراتيجياً للرأسماليات الغربية في إحكام قبضتها على المجال الحيوي العربي فإنها من جهة أخرى هيأت الظروف الدولية والمحلية الملائمة لإحداث اختراق من نوع آخر في المجال نفسه وهو اختراق يتعدى إطار السيطرة الجيو-استراتيجية، أي على الأرض والاقتصاد والسياسية - إلى عملية إلغاء كلّي للهوية التاريخية للأرض والإنسان معاً في المنطقة العربية، هذا النوع من الاختراق كان يتمثل بمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين، التزاماً بعهد قطعته الرأسماليات الغربية لا سيما البريطانية من أجل التأسيس لكيان سياسي يهودي في المنطقة وحسب، وإنما أيضاً وهذا هو الأهم من أجل إحلال عنصر غريب يلغى مع الزمن الطابع الحضاري للمنطقة وخصوصيتها التاريخية والثقافية⁽¹⁾.

وهكذا فإن المسألة الشرقية التي جندت لها الرأسماليات الأوروبية على مدى أكثر من قرن من الزمن الكثير من الوسائل الدعائية والإعلامية وكذلك الحملات العسكرية والمعاهدات التجارية لم تكن في الواقع التاريخي سوى مخطط تفكيري وتجزئي للمجال العربي عن طريق توليد أزمة أو مجموعة من الأزمات المفتوحة تبقى ليس فقط عصية على الحلول، وإنما تنتج أزمات متشعبه على أكثر من مستوى الاقتصادي أو السياسي أو الديني أو المذهبي أو الثقافي، هنا بالذات تكمن ولادة الكيان الصهيوني الذي أبصر النور ككيان سياسي مع إعلان قيام "الدولة العربية" على أراضي فلسطين العربية عام 1948، لفتح في المجال

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 153.

الحيوي العربي مسألة جديدة هي المسألة الفلسطينية⁽¹⁾، التي تحولت منذ نشأتها وحتى اليوم ليس فقط إلى قضية دينية عربية مصيرية مركزية، وإنما إلى ما يشبه الهزيمة الاستراتيجية للمجال العربي، بحيث حلت مع ماؤلته من أزمات مفتوحة متشبعة ومتداخلة دون قيام أي تجربة نهضوية تستطيع أن تؤسس لتراث نهضوي عربي في المستقبل.

وإذا كانت المسألتان الشرقية والفلسطينية قد عرفت سياقها التاريخي في ضوء مخطط إستراتيجي لرأسمالية المركز الأوروبي لا سيما لأنجلو - فرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فإن ملف الأزمات المفتوحة في المجال العربي بجناحيه المشرقي والمغربي سيؤول إلى الرأسمالية الأمريكية التي تبوأ مركز الصدارة في منظومة الاقتصاد العالمي منذ أربعينيات القرن العشرين وحتى اليوم، حيث لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم الدائم والمطلق لإسرائيل منذ قيام هذه الأخيرة ككيان استيطاني منذ عام 1948، وإنما راحت تعتمد إستراتيجية الإسقاط المتدرج للمجال العربي بدءاً من الاحتواء والسيطرة غير المباشرة إلى الاحتلال المباشر والإسقاط النهائي عن طريق فتح المزيد من المسائل - الأزمات الجديدة - فكانت المسألة اللبنانية التي أخذت منحى خطير مع الحرب الأهلية لأكثر من خمسة عشر عاماً (1975-1990) والتي ما تزال تشهد حتى اليوم تعقيدات سياسية وأمنية يتشارك فيها المحلي اللبناني مع الإقليمي العربي، ولم تثبت الولايات المتحدة الأمريكية أن رسمت السيناريوهات الحربية للأزمات الخليج المتالية من الأزمة الإيرانية العراقية (1980-1988) إلى الأزمة العراقية - الكوتية 1990 وصولاً إلى الحرب الأهلية، وبالتالي العالمية على العراق والتي كانت حرباً عسكرية - اقتصادية استمرت لثلاث عشرة سنة متواصلة من 1990 إلى 2003 والتي انتهت باحتلال العراق وتدميره كدولة وکنظام سياسي وتجربة حكم.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 154.

هذا وفي ضوء إستراتيجية الأزمات المفتوحة لعبت الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تمثل اللاعب الأساسي في تهيئه مسرح الأزمات في غير نقطة ارتكاز من المجال الحيوي العربي، فهناك أزمة دارفور في السودان والأزمة الصومالية، حيث الاحتلال الأثيوبي المدعوم أمريكا للصومال، إضافة إلى الحضور الأمريكي في الأزمة الجزائرية وكذلك في أزمة العلاقات الجزائرية المغربية بسبب تعقيدات المشكلة الصحراوية، وعليه فإن هذه الأزمات التي يحدثها الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية هي ما أشبه أن تكون بالأزمات العنقودية القابلة لتشعّب والانتشار، الأمر الذي يمكن المشروع الصهيوني - أمريكي من إحكام قبضته على المنطقة العربية وتوظيفها كموقع جيو سياسي وكثروات طبيعية مخزونة في خدمة المصالح المشتركة للصهيونية التوارقية من جهة، ولرأسمالية المركز الأمريكي المتمثلة بالشركات الإمبراطورية من جهة أخرى، من هنا أولت الاستراتيجية الأمريكية المنطقة العربية اهتماما استثنائيا نظرا لما توفره لها هذه الأخيرة - إضافة إلى الثروة الطبيعية والموقع الجيو استراتيجي - من أسباب القدرة على تهديد وحصار أوروبا الموحدة ومواجهة الطموحات الروسية وكبح جماح كتلة القوة الصينية المتعاظمة في الجنوب الآسيوي، وقد ظهرت حيوية الموقف الجيو - استراتيجي للوطن العربي في تصريح أدلى به ألفريد ماهان القيادي البارز في البحرية الأمريكية آنذاك، حيث جاء فيه "إن الشرق الأوسط سواء أكان كمفهوم استراتيجي أم كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط وآسيا هو مسرح مواجهة إستراتيجية بالضرورة بين القوى المتصارعة⁽¹⁾.

و مع هنري كيسنجر (هذا الأخير تولى حقيبة الخارجية إلى جانب احتفاظه برئاسة مجلس الأمن القومي الأمريكي) اعتمدت الخارجية الأمريكية تكتيك سياسة الخطوة خطوة في احتواء المجال الحيوي العربي وصولا إلى تفكير أي مظهر من مظاهر التعاون أو الاتحاد، كما شكلت نظرية كيسنجر الاحتواجية للمنطقة العربية حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي (القرن العشرين)، فقد صادفت هذه

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 156.

السياسة نجاحات مهمة من خلال احتواء النظام العربي الرسمي بحيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحاضر الأكبر في قرارات القمم العربية السياسية منها والاقتصادية وإذا كانت سياسة الاحتواء الأمريكية للمنطقة العربية قد اقتضتها ظروف المواجهة الأمريكية-السوفياتية في ظل الحرب الباردة إلا أن انتهاء هذه الأخيرة بسقوط الاتحاد السوفيتي في 1991 لم يحدث تراجعاً أو تخفيضاً في حجم التدخل الأمريكي في المنطقة العربية بل على العكس من ذلك فقد شهدت السنوات العشر الأخيرة وما تزال هجوماً أمريكياً شرساً ومبشراً على المنطقة العربية⁽¹⁾، متقوية بحجج تفترتها على شعوب وأنظمة هذه المنطقة كالارهاب مثلاً وغيرها من حجج للتدخل المستمر في الشؤون الداخلية للمنطقة، وذلك كله بهدف إبقاء الأمة العربية ممزقة لا إرادة لها ولا قوة، ولاستنزاف مواردها وخيراتها وفي طليعتها الماء والبترول⁽²⁾ إضافة إلى الامساك بقوة كامل المنطقة العربية، الأمر الذي يكشف بوضوح أن الأهداف الأمريكية في المنطقة تتجاوز مجرد منع سيطرة الآخرين عليها إلى هدف أكبر هو السيطرة الأمريكية التامة على المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، وهذا ما بدأته الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل أو هي في سبيلها لتحقيقه وما احتلال العراق إلا دليلاً على إزالة القوى الممانعة لمشروع السيطرة الأمريكية الساعي إلى أمركة المنطقة العربية وتوظيفها في السياق الذي يخدم المصالح الإستراتيجية للإمبريالية الأمريكية في تطويرها الإمبراطوري الراهن وتمكنها من التفرد بزعامة العالم والوقوف على قمة الهرم العالمي.⁽³⁾

وفي ختام هذا العنصر وعلى ضوء تاريخ الاهتمام الغربي بالمنطقة العربية نستطيع القول أنّ العالم العربي منذ القديم كان محطة أطماع وأنظار الكثير من الأمم نظراً لما يحتويه من امكانيات وقدرات مادية وبشرية ودينية، وعليه فالبلاد العربية منفردة أو مجتمعة كانت

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 159.

⁽²⁾- حسين جمعة وآخرون، العرب وتحديات المستقبل رؤية و موقف، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، جمعية البحوث والدراسات، 2002، ص. 10.

⁽³⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 159.

تارياً وما تزال جزءا لا يتجزأ من الصراعات الدولية والإقليمية المختلفة ومسرحا لتلك الصراعات⁽¹⁾

المطلب الثاني: تاريخ مواجهة الغرب للمشاريع الوحدوية العربية:

كانت لوحدة العربية ممنوعة صليبيا لأكثر من قرنين من الزمن (1095-1291) لتمر الممانعة رأسماهيا أوروبا، بدءا من إسقاط تجربة محمد علي الوحدوية بفعل القيود التي فرضت عليه في مؤتمر لندن 1840 مرورا بالانقلاب الأنكلو-فرنسي على الانتصار العربي في ثورة العرب الكبرى على الأتراك في الحرب العالمية الأولى، وتوظيف نتائج هذا الانتصار في مشروعات التجذئة الاستعمارية التي رسمت خطوطها البيانية في ساينس بيكو 1916 لتشهد ترجمتها في الواقع بعد مؤتمر "سان ريمو" 1920، وصولا إلى نتائج الكيان الصهيوني ككيان احتلالي عسكري استيطاني إلحادي في فلسطين عام 1948.⁽²⁾

وعليه إذا كانت الممانعة لوحدة العربية سياسة إستراتيجية للإمبريالية القديمة الأنكلو-فرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فإنها باتت مع الإمبريالية الأمريكية الجديدة أحد أهم الثوابت الإستراتيجية في سياسته الخارجية تجاه العالم العربي منذ تبوئها رأس الهرم الإمبريالي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

لقد تدرجت الممانعة الأمريكية لمسار الوحدة العربية بدءا بسياسات الاحتواء لمشروعات التوحد التي أفضت إلى قيام جامعة الدول العربية في عام 1945 مرورا بالدعم اللا محدود للكيان الصهيوني إلى دعم الانفصال والتآمر على تجربة الوحدة المصرية السورية (1958-1961)، وبالتالي إسقاط المشروع الناصري في حرب 1967 تمهدًا لإخراج مصر من ساحة الوحدة العربية، وانتهاء باحتلال العراق عسكريا ومحاكمة تجربه

⁽¹⁾-الأمير وليد جميل الأيوبى، مرجع سابق، ص. 27.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 212.

القومية في عام 2003 على اعتبار أن العراق كان يهدف إلى مشروع وحدوي قومي عربي⁽¹⁾.

وفي مايللي سنحاول تقديم أهم المواجهات الغربية ضد المشاريع الوحدوية العربية والتي بدت مع غزوة نابليون بونبارت لمصر عام 1798-1801، والتي شكلت الخطوة الأساسية في مسار الاختراق الرأسمالي للسلطنة العثمانية لتعقبها بعد ذلك سلسلة من الخطوات كان أبرزها احتلال فرنسا للجزائر عام 1830 وتونس عام 1881 وفرض حمايتها على المغرب عام 1912، أما بريطانيا فقد احتلت مصر عام 1883 ووضعت السودان في دائرة نفوذها عام 1899 ووسيط من معاهدات الحماية والوصاية في بلاد الخليج العربي، ومع وقوع ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي عام 1911 تكون بذلك الدول الاستعمارية الأوروبية قد استكملت تطويقها للعالم العربي، لتبدأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى مسلكاً جديداً للتجزئة، حيث تم اقتسام المستطيل العربي بين النفوذين الانجليزي والفرنسي وفقاً لنقسيمات "ساكس بيوك" السرية، والتي كانت عام 1916 وسان ريمون العلنية والتي كانت في 1920 حيث كانت لبنان وسوريا من نصيب الانتداب الفرنسي، في المقابل وضع فلسطين والعراق وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

وهكذا ظهرت في ظل السيطرة الاستعمارية، الكيانات السياسية العربية على شكل دوليات قطرية لكل منها دستور وبرلمانات و المجالس وهياكل اقتصادية واجتماعية وثقافية متغيرة ومتباعدة بهدف تعزيز الاختلاف، بينما وذلك بهدف تكريس للتجزئة وترسيخها حيث طغى وجه التجزئة السياسية على المجال الجغرافي العربي لأول مرة، منذ أربعة عشر قرناً.

ولكن هذه التجزئة والتي مازالت قائمة حتى اليوم، لم تتبع من عوامل داخلية في مسار التطور العربي بمقدار ما كانت مفروضة من الخارج الاستعماري، لأن خوف الدول الاستعمارية من الوحدة العربية لا يتعلّق بعملية التوحيد السياسي للعرب أو بقيام دولة عربية واحدة، ولكن الخوف يكمن في تحول الوحدة العربية إلى قوة منافسة ذات إمكانات سياسية

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 213.

وعسكرية واقتصادية، أو من كون الوحدة العربية أداة دفاع تحول دون عملية استغلال العالم العربي على الشكل القائم حالياً، تحت هذا الخوف الضاغط على الفكر السياسي العربي راحت رأسماليات المركز الأوروبي-الأمريكي حتى الحرب العالمية الثانية والأمريكية-الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية ترسم استراتيجياتها تجاه المنطقة العربية على قاعدة ثبات التجزئة والتي اعتبر الكيان الصهيوني المنتج استعماريًا، أحد أبرز ثوابت هذه التجزئة والممانعة للوجوه العربية⁽¹⁾.

لقد وعى وأدركت رأسماليات المركز الغربي أهمية الوحدة العربية ليس من خلال إقليميتها العربية وحسب وإنما كذلك من وزنها القطبي على الصعيد العالمي؛ لأن تحقق الوحدة العربية يؤدي إلى تغير استراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، حيث يؤثر تأثيراً جذرياً على توازن القوى الدولي، ولا نغالي إذا قلنا يقلب التوازن الراهن لصالح شعوب ودول العالم الثالث، ذلك أن الدولة المتحدة بإمكاناتها الهائلة ومقوماتها المتكاملة وخبرتها التاريخية وتراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى المؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً، ليس ذلك وحسب بل والقادرة على مواجهة تحديات القوى الدولية.

وفي ختام هذا البحث يمكن القول حول تاريخ التدخل الخارجي في المنطقة العربية، أن المنطقة العربية من المناطق المستهدفة منذ القديم من طرف القوى الكبرى في النظام الدولي، نظراً لأهميةها الجيو-إستراتيجية وثرواتها الاقتصادية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الحيوية للقوى الكبرى، واسعة بذلك جملة من الخطط الاستراتيجية للسيطرة على هذه المنطقة المهمة من العالم، وهذا ما سنحاول توضيحه في العنصر التالي.

⁽¹⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص ص. 210، 211.

المبحث الرابع: أهم الإستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية.

رسمت القوى الدولية جملة من الإستراتيجيات تجاه المنطقة العربية بهدف السيطرة عليها، ونجد من بين هذه القوى الدولية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا فهما الدولتان الأكثر تدخلاً ونشاطاً في المنطقة العربية من القوى الدولية الأخرى، وهو الأمر الذي دفعنا إلى تخصيص دراستنا للإستراتيجيات الدولية تجاه المنطقة العربية في هاتين الدولتين فقط.

المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

تحولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة زمنية قياسية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إمبراطورية عالمية ليس فقط من خلال حجم انتشارها القاري في العالم وحسب، وإنما من خلال أيضاً الوظيفة الجديدة للنظام الإمبراطوري في تحولاته من دولة الإمبريالية إلى إمبراطورية الإمبريالية، فالدولة الإمبريالية قامت في الأساس على نظام الدولة المشرعة لترابكم رأس المال، حيث بسطت هذه الدولة سلطتها الاستعمارية على مساحة من المستعمرات خارج أراضيها، وكان المحور المركزي للسياسة الإمبريالية في المستعمرات قائمة على النهب الاستعماري في الدول الخاضعة من جهة، وعلى إبقاء هذه الدول كملحقات تابعة لرأسمالية المركز، ومن جهة أخرى نرى أن النظام الإمبراطوري الإمبريالي لا يكتفي بقيام سلطة على مركز إقليمي ولا يتوقف على حدود وحواجز محددة، فهو جهاز غير مركز وغير محدد بحدود إقليمية، وإنما هو نظام يسعى إلى إدراج كل فضاء العالم ضمن حدوده المفتوحة.⁽¹⁾ لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى التي كانت تقف في وجه النظام الإمبراطوري الإمبريالي هذا الاخير الذي رسم جملة من الإستراتيجيات تجاه العالم العربي بهدف التدخل والتحكم فيه من ثم السيطرة عليه لأنه وكما هو معروف لدى صانع القرار الأمريكي أن من يسيطر على العالم العربي يسيطر على العالم بأسره، وهذا ما سنحاول تبيينه في

⁽¹⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص. 62.

العناصر التالية التي تحدد لنا الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تجاه العالم على وجه العموم وتجاه العالم العربي على وجه الخصوص، وذلك في إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العالم كله في ظل غياب قوة موازية لها.

أولاً: الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تجاه العالم والمنطقة العربية:

أظهرت القرارات والسياسات الأمريكية التي بدأت تتضح معالمها على وجه الخصوص بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية عصر الحرب الباردة وصاحتها الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب العالمي الأوحد الذي انفرد بالساحة العالمية⁽¹⁾ بوادر تغيير في طبيعة الإستراتيجية الأمريكية وذلك على اعتبار زوال الخطر السوفيتي الذي كان يهدد الدول الغربية، ويقدم جوهر هذه الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في قدرتها على استخدام القوة العسكرية خارجيا بكفاءة شاملة، فضلا عن قيادة إستراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل أقاليم العالم ومن أجل إسباغ طابع واقعي على الدور الأمريكي الجديد والقديم، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الاستمرار في ترويج الطروحات عن وجود أعداء جدد مثل الخطر الإسلامي ووجود دول متمردة، وأخيرا مقاومة الإرهاب ومن يسانده من الدول بهدف الاستمرار في تحقيق سياسة الهيمنة العالمية تحت هذه الذريعة فوجود الخطر مع تضخيم حجمه يمنح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة قدرًا من التأييد الداخلي ويعطيها شيئا من الشرعية الدولية ويحررها من الضغوط والضوابط التي تخفي بحكم وجود خطر خارجي وتظهر في حال غيابه.

ولعل هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وفرت فرصة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية سواء على صعيد الأمن القومي الأمريكي في الحصول على الدعم الداخلي أو على

⁽¹⁾-Chester. A. Crocker., Hampson Fen Osler, Aall Pamela , **Rewiring Regional Security in a Fragmented World**, Washington DC: United States Institute of Peace, 2011,p.256.

صعب بناء القدرات الأمريكية واستحداث نظريات قتالية جديدة عبر الاستفادة من التطور التكنولوجي في المجال العسكري، ولقد عبر جورج بوش الإبن بكل وضوح عن هذه النزعة العدوانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، عندما حدد بعض ملامح النظام العالمي الجديد الذي لا يتحمل الحلول الوسط وفرض هذا النظام الجديد على الأطراف الدولية الأخرى والمؤسسات الدولية الفاعلة، كمجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة وتتضخ معالم هذا النظام الجديد في قوله «إن لم تكن معى فأنت مع الإرهاب»⁽¹⁾، وكذلك وفرت هذه الأحداث للولايات المتحدة الدعم الدولي في إطار الحرب الدولية على الإرهاب.

ويذهب العديد من الباحثين والمفكرين والاقتصاديين في تفسير السلوك العربي للولايات المتحدة الأمريكية إلى شدة الأزمات الضاغطة على الرأسمالية الأمريكية بشكل خاص والرأسماليات المتحالفة معها في أوروبا الغربية بشكل عام⁽²⁾، وإلى المنظور الرأسمالي الإمبريالي للولايات المتحدة الأمريكية الذي يحتم عليها أن تستخدم الأساليب العسكرية في علاقاتها الدولية وافتعال الأزمات وتدويلها ذلك لخدمة المجتمع الصناعي العسكري الأمريكي لإنتاج الأسلحة وتصديرها وبيعها من أجل تحقيق أرباح طائلة.

وعليه يمكن استخلاص إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة في النقاط الآتية:

- 1 البقاء على هيمنة أمريكية متقدمة على العالم في ظل غياب قوة متكافئة معها.
- 2 التخطيط الأمريكي لسياسة اختلاق الأزمات التي ليس من الضروري أن تهدد الأمن القومي الأمريكي، وذلك بهدف التدخل والسيطرة بحجية حماية مصالح العالم الحر، مثل: الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشبه الجزيرة الكورية وسواها، ومجرد وجودها أي هذه الأزمات كاف لأن لاستثماره وفق صيغة تبرر ما ستقدم عليه من سياسات إجرائية تصب في مجملها تحقيق ذلك الهدف، لتوظيف الأمم المتحدة من أجل الحصول على غطاء تعدد شرعيا

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 68.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 124.

و^{قانونياً} يسمح بفرض **السياسات** المراد فرضها عن طريق استصدار قرارات ذات وزن دولي تشرع الهيمنة الأمريكية وتسجم مع مخططاتها الإستراتيجية على النحو الذي انتهجه في حرب الخليج الثانية عام 1991 وحرب كوسوفو في عام 1998 وأفغانستان عام 2001، وال الحرب الأخيرة على العراق واحتلاله في عام 2003، كما أنها لن تتوانى عن توظيف المجتمع الدولي للتأكيد على شمولية الخطر الذي يهدد الدول جميعها⁽¹⁾.

3- اعتماد الثنائي في السياسة الأمريكية الخارجية والتي تعتمد على بعدين متلازمين في التوظيف والنتيجة.

الأول: دبلوماسي يقوم على مقوله "دبلوماسية الصواريخ" كوسيلة دعائية تضخم من حجم الخطر لنظام معين أو جماعة معينة، بحيث تجعل من هذا النظام أو هذه الجماعة بمثابة "فزاعة" تهدد مصير العالم الحر في عيشه وأمنه، وهذا ما فعلته مع العراق في أزمة الكويت في عام 1990 ومن ثم افعالها لأزمة أسلحة التدمير الشامل والمبالغة الاستخباراتية بشأنها وصولاً إلى شن الحرب على العراق واحتلاله في عام 2003.

أما بعد الثاني فهو التأكيد على التفوق العسكري كوسيلة حاسمة للسيطرة على الواقع الجيو إستراتيجية المستهدفة، والتي تبرر اللجوء إلى القوة المفرطة دونماي اكترا ث لاعتبارات إنسانية أو دولية⁽²⁾.

ثانياً: ثابت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية:

يقصد بثابت المصالح الأمريكية في العالم على وجه الأهمية تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم، بحيث تبقى القطب الواحد المهيمن على السياسية والاقتصاد العالمي مع الإبقاء على حالة التفوق العسكري بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحديد القدرات العسكرية للدول

⁽¹⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص.70.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 132.

الكبير الأخرى في العالم، أما بالنسبة لثابت المصالح الأمريكية في المنطقة العربية فهي تقوم على أربع مصالح حيوية هي:

1- النفط: من الواضح أن السياسة الأمريكية هدفها الرئيسي هو حماية مصالحها الوطنية، وعلى اعتبار أن حرية حركة النفط شرط أساسي لسير اقتصاد السوق العالمي الذي يعتمد عليه ؛ فإن مراقبة أمن إمدادات الطاقة تفرض باعتبارها من الشواغل الرئيسية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة⁽¹⁾، وكما هو معروف فإن تصدير معظم النفط في العالم مصدره منطقة الشرق الأوسط، لذا فمن الجدير بالذكر أنه وفقاً لتقديرات عام 2010، فإن أكثر من 80% من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم تقع في الدول الاعضاء في منظمة أوبك، والتي أغلب أعضائها دول عربية إسلامية، وهذا يكفي للكشف عن القوة الاقتصادية للعالم العربي الإسلامي، التي جذبت اهتمامها الجغرافية الاقتصادية ومواردها الاهتمام الجاد من جانب القوى العظمى في هذا المجال للسيطرة على النفط خاصة في سياق أهدافها العالمية، ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة التي تعتبر دائماً السيطرة على هذه المنطقة الجغرافية الاقتصادية هو هدف يجب تحقيقه من أجل الحفاظ على قيادتها العالمية في العصر الجيوسياسي الجديد الذي يحتاج إلى استخدام العوامل الجغرافية الاقتصادية⁽²⁾ لتحقيق ذلك الهدف.

وعليه فان منطقة الشرق الأوسط وبخاصة دول الخليج العربي هي مصدر النفط الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وذالك يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم⁽³⁾، ولقد كانت الحرب على العراق دليلاً على ذلك حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وضع يدها على نفط العراق وما حوله، وذلك بقصد السيطرة على النفط إنتاجه وكيفية تصديره وهذا ما حدث بالفعل حيث أصبحت الولايات المتحدة تتحكم في سوق النفط وما انهيار اسعار البترول الأخيرة الا دليل على ذلك.

⁽¹⁾-Jean François Coustilliére, “Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne”, **Confluences Méditerranée**, No.74, Mars 2010.p.27..

⁽²⁾-Saeid Naji, Jayum.A. Jawan., “Geopolitics of the Islam World and world leadership in the post-Cold War geopolitical development”, **Transcience**, Vol.04, No.01, 2013.p.6.

⁽³⁾- عبد الغني نصر علي الشمرى، مرجع سابق، ص ص. 260، 262.

2-الممرات المائية: تحكم المنطقة العربية بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ما يزيد من أهمية المنطقة عسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً، إذ أن معظم تجارة النفط وغيرها تمر من خلال هذه الممرات المائية⁽¹⁾، وبالتالي من يسيطر على هذه المنطقة يسيطر على التجارة العالمية، وهو الهدف الذي تصبو إليه الولايات المتحدة في إطار استراتيجيتها للسيطرة على العالم.

3-المحافظة على أمن الكيان الصهيوني وجوده وتقويه في مختلف المجالات: باعتباره القاعدة المتقدمة في الشرق الأوسط وخاصة بعدها تقلّدت الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الاستعمار الغربي في العالم من بريطانيا التي كانت تترّ عمّ التيار الأنجلو-سكسوني.

4-اعتبار المنطقة وب خاصة دول الخليج سوقاً للبضاعة الأمريكية: تضمّن دوران آلة الصناعة الأمريكية، وتعتبر المنطقة أكبر مستورد للسلاح الأمريكي الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلية والتكنولوجية.

وقد انبني على هذه المصالح سياسات أمريكا ثابتة في المنطقة أهمها:

أ-إيجاد تحالفات استراتيجية في المنطقة تعمل على حماية الولايات المتحدة الأمريكية، وتساعدها على بلوغها وتمثل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وأكثر دول المنطقة ذات أفضلية الأمريكية هي الكيان الصهيوني، خاصة تحالفها مع مصر واستمرار مساعداتها لمصر بما يوازي المساعدات الأمريكية المقدمة للكيان الصهيوني تقريباً، بما يضمن بقاء مصر في فلك السياسة الأمريكية في المنطقة، ناهيك عن تحالفاتها الاستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية للسفن الحربية والتجارة الأمريكية وهذا واحد من مبررات وجود القوات الأمريكية في مياه الخليج والبحر الأحمر منذ الحرب العراقية- الإيرانية.

⁽¹⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

ج- ضمان الاستقرار في المنطقة بحيث لا يتحول أي نزاع عربي -صهيوني إلى حرب إقليمية شاملة لأن ذلك سوف يؤدي إلى تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

ولتحقيق هذه المصالح الجوهرية والحيوية الأمريكية في المنطقة العربية تستخدم الولايات المتحدة الوسائل والآليات وطرق العمل التي تسهم في تحقيق تلك المصالح الحيوية الأمريكية أو تلك المصالح الجزئية المرتبطة بها، وفي هذا السياق يندرج استخدام وسائل الضغط والتدخل الاقتصادي والسياسي والعسكري التي تمارسها الولايات المتحدة لأهداف محددة، وكذلك المبادرات السياسية والتكتيكات القاومية المتعلقة بمختلف القضايا وذلك وفقاً لرؤية الفريق الذي يدير أزمة الشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية.⁽¹⁾

ثالثاً: تاريخ الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية:

لم تعط المنطقة العربية لها أهمية في الإستراتيجية الأمريكية إلا بعد مشاركت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى ليتبادر لديها موقف جديد خلال الحرب العالمية الثانية (1939-1945) على الرغم من عزلتها تنفيذاً لمبدأ "مونرو".

وكذلك لم يهم السياسة الخارجية الأمريكية في بداية تمثيلها الدبلوماسي المنطقة العربية، حيث لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تبالي بالأحداث الجارية فيها كما أنها كانت تتردد في إتخاذ مواقف ذات شأن كبير، وذلك على اعتبار أن المنطقة لا تعنيها كونها تخضع للسيطرة العثمانية وانحصرت علاقتها بدول المنطقة فقط في إرسال البعثات التبشيرية والقيام ببعض المساهمات الإنسانية، واستمرت هذه السياسة حتى افتتاح السويس عام 1869 وهو الحدث العالمي الذي أعطى المنطقة إستراتيجية على مستوى الموازين السياسية والاقتصادية فضلاً عن الغزو البريطاني لمصر عام 1882، وفي ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بمبدأ مونرو الصادر عام 1823، والذي حدد وجه السياسة الخارجية الأمريكية بعدم

⁽¹⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

التورط في المشكلات التي تكون القارة الأوروبية طرفا فيها مع منع هذه الدول أي دول القارة الأوروبية من التدخل في شؤون العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914) وبإيحاء من جورج لويد رئيس الوزراء البريطاني وافق الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون على مساندة المنظمة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في مدينة بازل السويسرية عام 1827 برعاية تيودر هرتزل ومع توالي المساعي الصهيونية مع الإدارة الأمريكية نجحت بعض الشخصيات اليهودية في إقناع البيت الأبيض بالأهداف الصهيونية؛ حيث أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد ترومان في عام 1922 تأييدها لوعد بلفور البريطاني الصادر عام 1917، ليكون ذلك الحدث الأكبر الذي ترك آثارا عميقية على الأوضاع السياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية وعلى العلاقات العربية مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد⁽¹⁾.

وبعد الحرب العالمية الثانية تبلور للولايات المتحدة الأمريكية موقف جديد اتجاه المنطقة العربية؛ حيث أصبحت هذه المنطقة من العالم تحظى باهتمام كبير لدى صانع القرار السياسي الأمريكي أثناء الحرب الباردة، حيث تبلورت مجموعة من المصالح للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وهي:

1-احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة.

2-استمرار تدفق النفط العربي بأسعار معقولة وتفضيلية.

3-دعم المواقف السياسية الإسرائيلية وحفظ أنمنها وسيادتها في المنطقة.

4-الحفاظ على الأسواق التجارية في المنطقة.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولم يعد أمامها

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص. 14.

منافس دولي أو تحالفات معادية ذات شأن فسعت لفرض إرادتها وتكريس خصائص هذا النظام العالمي الجديد في كافة المجالات، مع قدرتها إلى حد كبير في السيطرة على المنظمات الدولية واستخدامها لترسيخ وشرعنة توجهاتها الاقتصادية والعسكرية الجديدة تجاه العالم بما يخدم الأهداف الإستراتيجية لمطامع ومطامح المجمع الصناعي العسكري الأمريكي وإدارته السياسية⁽¹⁾ حتى لو كانت تتعارض مع مصالح الدول الأخرى أو تمثل تهديداً غير مباشر لأمنها القومي، وهذا ما أكدته الإستراتيجية الأمريكية بأنها قادرة على توجيه ضربة لأي دولة أو قوة تريد المساس بمصالحها الحيوية في العالم.

كانت للتحولات البالغة التي عصفت بالعالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى التي لطالما وقفت في وجه الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتحقيق استراتيجية السيطرة على العالم على وجه العموم والمنطقة العربية على وجه الخصوص، أثر كبير على مجرى العالم بعد وصول جماعة المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض الأمريكي، الأمر الذي بات ينذر بحروب وتوترات دولية مفتوحة بسبب إستراتيجية الحرب الوقائية أو الاستباقية التي اعتمدتتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم والتي كانت مدفوعة بأيديولوجية دينية متطرفة⁽²⁾، كما أثبتت هذه القوة الدولية إمتلاكها الوسائل التي تؤهلها لإدارة النزاعات الدولية، بل إن إمكاناتها تسمح لها بالمشاركة في العديد من الحروب في مناطق متفرقة من العالم وفي وقت واحد لفترات طويلة، وهذا ما صرحت به جورج بوش الأب في خطابه الذي ألقاه أمام طلبة الأكاديمية العسكرية في بنسلفانيا عام 1992، والذي قال فيه: "لقد حان الوقت لتقول أمريكا للعالم أن عهداً جديداً قد بدأ، عهد ستصنعه الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئها الليبرالية التي تدافع عن الشعوب وعن القيم النبيلة التي دافع عنها أسلافنا، إنه نظام جديد تأخذ فيه الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها المسؤولية الدولية"⁽³⁾.

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 55.

⁽²⁾-المراجع نفسه، ص. 58.

⁽³⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص ص. 62، 63.

هكذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ترבעت على رأس هرم الإدارة الدولية، ومن حقها في هذه الحالة أن تفرض على دول العالم سياستها ومبادئها كما أن الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية الهائلة التي توافرت عليها تسمح لها بذلك، لذا استمرت الولايات المتحدة في نفس جهودها الداعية للسيطرة على العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً عبر وسائل وأدوات كان أبرزها التدخل العسكري المباشر وفرض الحلول السلمية غير المتنازلة على الدول العربية المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن تأثيراتها غير المباشرة، أو ما يسمى التدخل غير المباشرة في صياغة القرارات عن مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، وذلك بغية إيجاد قناعات لصالح توجهاتها الإستراتيجية في مجتمعات دول المنطقة ونشر قيمها الليبرالية التي تستند على الديمقراطية السياسية والتعديدية الحزبية والبرلمانية ونشر الحرية واحترام حقوق الإنسان واقتصاد السوق.

كما انتهت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاستمرار في التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية لفرض أنظمة سياسية عليها بما يتلقى ومصالحها في المنطقة منتهكة بذلك قواعد القانون الدولي المتعلقة بمبدأ السيادة الوطنية للدول، فالطبيعة الانفرادية القطبية لا تكتفي بفرض قيمها الثقافية والسياسية وإنما تستخدم في سبيل ذلك التدابير القسرية وتتدخل في الخيارات الوطنية للشعوب والدول وتمارس العدوان على سيادتها، وبالتالي الانتهاك من سيادتها الأمر الذي يؤدي حتماً إلى حالة اللا استقرار داخل الدول المتدخل في شؤونها الداخلية مما كانت طبيعة وشكل التدخل.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية واجهت تحديات كبيرة وكثيرة لسياستها في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وعلى جبهات متعددة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها برزت فيها التحديات الأمنية، والتي تمثلت في حصول توازنات جديدة أدت لظهور إيران كقوة إقليمية صاعدة في منطقة الشرق الأوسط وبعض القوى الوطنية المحلية الفاعلة كحزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الفلسطينية "حماس"، وما تراه الولايات المتحدة الأمريكية بأن وجود هذه القوى دوراً في مشكلة الإرهاب، مع سعي إيران إلى

امتلاك السلاح النووي والتمرد العراقي المضاد للهيمنة الأمريكية في المنطقة⁽¹⁾، لتكون أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وراء طرح الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً جديداً للأمن الدولي في شقة المتعلقة بالترتيبات الأمنية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً والذي يقوم على أساس أن الإرهاب هو أخطر مصادر التهديد التي تواجه أمن الدول والمجتمع وأن العالم كله معرض للاعتداءات الإرهابية، وعليه وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية في بناء تحالف دولي ضد الإرهاب بوضع إستراتيجية أمنية جديدة (استراتيجيات الهجمات الوقائية) والتي تتعلق من حق واشنطن في توجيه ضربات عسكرية وقائية ضد أي دولة أو جماعة ترى بأنها تمثل خطراً أو تهدى للأمن القومي الأمريكي⁽²⁾، وحاولت توظيف هذه الأهداف من أجل تحقيق مصالح وفوائد ومنافع جديدة تساعدها على الاحتفاظ بموقعها المتميز في قمة النظام الدولي الجديد، ولتحقيق هذا الهدف لجأت الإدارة الأمريكية في تحرّكاتها على التوجهات والمبادئ الآتية:

- 1- رفض العمل الجماعي من حيث المبدأ وربط المشاركة الاستثنائية فيه بشرطين رئيسين هما:
 - أ-أن تتم هذه المشاركة تحت قيادة ممكّنة.
 - ب-أن تحقق الولايات المتحدة أقصى فائدة ممكّنة.
- 2- استخدام الإدارة العسكرية في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية مع ترشيد استخدام هذه الإدارة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وكذلك ترشيد هذه الأداة وربطها بتحقيق المصالح الأمريكية المباشرة كما حدث في حرب أفغانستان والعراق.
- 3- إعادة تعريف مفهوم السيادة وذلك من أجل ملاحقة الإرهابيين والدول التي تحميهم وإعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي.

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص ص. 14، 15.

⁽²⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 60.

4- تحديد أولويات الخطر الذي يهدد أمن الدول والمجتمعات على النحو الآتي:

أولاً: الإرهاب

ثانياً: النظام أو النظم الديكتاتورية في دول محور الشر (العراق، سوريا، إيران)

ثالثاً: الخلل في البنيان الاجتماعي والسياسي في البلدان الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعض الصراعات الإقليمية التي قد يؤدي استمرارها إلى تهديد أمن المناطق التي تقع فيها أو الأمن الدولي على اتساعه⁽¹⁾.

ومنه ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرحلة تاريخية تحدد معالم سياستها الخارجية بما يناسب ومصالحها الإستراتيجية في تلك المرحلة، وأن اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بالمنطقة العربية قد بدأ في مرحلة الحرب الباردة ليزداد بعد نهايتها نتيجة لجملة من الأسباب تخللت بين الاستراتيجية والجيو-استراتيجية والاقتصادية والدينية، سنوضحها أكثر من خلال حديثنا عن السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية لتحقق من خلالها الحد الأقصى من الأهداف الأمريكية في المنطقة، وهذا ما سنبيّنه بالشرح والتحليل في النقاط الآتية:

رابعاً: السياسات الأمريكية المتبعة تجاه المنطقة العربية للسيطرة عليها.

1-سياسة فرض العولمة بالقوة العسكرية.

منذ نهاية الحرب الباردة عام 1990 تغير ميزان القوى في العلاقات الدولية والذي كان محكوماً بالثنائية القطبية إلى أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي أخضعت العالم بصورة مباشرة وغير مباشرة للسياسات والمصالح الأمريكية، بحيث تحولت معظم حكومات وأنظمة هذا العالم إلى أدوات خاضعة للنظام الأميركي الأمريكي، خاصة وأنه ما يزال أمام الهيمنة الأمريكية مدى زمني تسيطر فيه على عامل القوة، ذلك أن العولمة الليبرالية السائدة، ليست عولمة اقتصادية بحثة مستقلة عن إشكالية الهيمنة أو المنطق

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 60، 61.

الإمبريالي التوسيعى وأدواته التي تمارسه المؤسسات والأجهزة الأمريكية الحاكمة، والتي تعلم أن الخطاب السائد الذي يزعم أنّ الأسواق تضبط من تلقاء نفسها وأن سعادتها المطلقة دون قيود تنتج تلقائياً الديمقراطية والسلام، هو في الحقيقة خطاب ايديولوجي مبتذل ليس له أي أساس علمي، وعليه فإنه يتضح من خلال هذا الاعتراف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف توظف قوتها العسكرية الاستثنائية من أجل إخضاع الجميع لمقتضيات ديمومة مشروعها للسيطرة العالمية، بمعنى لن تكون هنالك عولمة دون إمبراطورية عسكرية تقوم على المبادئ الرئيسية التالية:

- إحلال الناتو محل الأمم المتحدة من أجل إدارة السياسة العالمية.
- تكريس التناقضات داخل أوروبا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.
- تكريس المنهج العسكري أو عولمة السلاح كأداة رئيسية للسيطرة.
- توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الشعب أو حقوق الإنسان لصالح الخطة الأمريكية عبر الخطاب الموجه للرأي العام من ناحية ومن أجل تخفيف بشاعة الممارسات الأمريكية من ناحية أخرى⁽¹⁾.

وفي ضوء تحرر الرأسمالية من كل القيود وتوسيعها اللامحدود، كان لا بد من استكمال هذا المشروع الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال محاولة إنتاج نظم معرفية وسياسية واقتصادية وفلسفات تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي، خاصة وأنّ المناخ العام المهزوم والمنكسر في بلدان العالم الثالث أو ما يسمى الأطراف قد أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات الفكرية المادية الجديدة، ومن أمثلة النظريات السياسية التي صاغها الغرب لتمجد النظام الرأسمالي وتثبيت دعائهما من خلال تحديد الاستراتيجيات الازمة لذلك نذكر نظرية نهاية التاريخ والتي لاقت قبولاً واسعاً لدى الإدارات الأمريكية وكذلك نظرية التوسع الديمقراطي لأنطونى لايك^{"لايك"} والتي سنحاول من خلالها توضيح معالم استكمال

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 90.

هذا النظام الدولي الجديد الذي رسمت معالمه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وفي ما يلي عرض لذلك: ⁽¹⁾.

أ-نظريّة نهاية التاريخ لفرنسيس فوكوياما: يرى "فوكوياما" أنه يتطلّب لثبت دعائم النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية نشر مبادئ الديموقراطية الليبرالية في كل من أوروبا الشرقية والعالم الثالث الذي يطلق عليه وصف العالم التاريخي؛ بينما يطلق وصف العالم الرأسمالي "عالم ما بعد التاريخ"، كما يعتبر أن تطبيق وتبني هذه المبادئ هو المقياس الذي يحدد عدو وصديق الولايات المتحدة الأمريكية، لم يؤكد على أهم عائقين يقان في وجه توحيد العالم تحت راية النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي والثقافي وهم:

أولاً: النزاعات القوميّة في مجتمعات العالم الثالث الإفريقية والآسيوية.

ثانياً: عدم اكتمال ما يسميه التنمية الاقتصادية في المجتمعات، وقد اقترح لتجاوز هذين العائقين وجوب تضامن الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها في النظام الرأسمالي العالمي والعمل على "ضبط النظام الدولي" من خلال إضعاف ما يسميه الأنظمة الديكتاتورية في دول العالم الثالث ونشر الثقافة الليبرالية فيها والضغط عليها لتبني اقتصاد السوق الحر، كما يدعوا في هذا السياق إلى ضرورة تجاوز منظمة الأمم المتحدة لأنها بنظره منظمة مشلولة، وذلك لمشاركة العالم التاريخي في صناعة القرار داخلها، منه وجّب استبدالها بديل آخر أساسياً ألا وهو الحلف الأطلسي نتيجة لتجانسه وقدرته على الردع العسكري، كما يعتبر أن التدخل السياسي والعسكري من قبل عالم ما بعد التاريخ "بشؤون العالم التاريخي سيبيّق ضرورياً بسبب امتلاك هذا الأخير للمواد الأولية ذات الأهمية البالغة لاقتصاديات الدول الرأسمالية وأهمها النفط.

بـ-نظريّة التوسّع الديمقراطي: لـ "أنطوني لايك" شدّدت هذه النظريّة على أهميّة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر الليبرالية السياسيّة والاقتصاديّة في دول الكتلة الاشتراكية

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 90، 91.

السابقة ودول عالم الثالث، ول يكن ذلك يجب أولاً تأسيس قواعد ليبرالية اقتصادية في هذه الدول ينبع عنها تدعيم لاقتصاد السوق، ويكون ذلك بتكييف استثمارات الشركات الأمريكية فيها، ومن ثم أطلق على الدول التي تعرقل هذه العملية وبالتالي تعرقل مسيرة النظام العالمي الجديد وترفض الاندماج فيه "دول الارتداد"، وأغلبها بالنسبة إليه هي دول العالم العربي ومحيطة الإسلامي كالعراق وليبيا والسودان وإيران، وبالتالي يجب إحتواء هذه الدول ومحاصرتها، وقد ركز لايك بشدة على العراق ورأى ضرورة الإستمرار في تشديد الحصار عليه وصولاً إلى إسقاط النظام فيه.

وعليه وإنطلاقاً من هذه الرؤية رسم "لايك" خريطة للجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط التي تضم دول العالم العربي وآسيا الوسطى، وهذه المنطقة الشرق الأوسطية تتكون من منطقتين متميزتين هما: الخليج العربي ومحيط إسرائيل ولكل منطقة وظيفتها السياسية.

وبحسبه فإن الدول العربية والتي هي دول "الارتداد" تهدد "إسرائيل" ومنابع النفط لذلك يجب مواجهتها من خلال تأسيس أحلاف ذات بعد شرق أوسطي مع إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي، لأن ذلك سوف ينزع عنها ما يسميه "المبرر القومي".

2- سياسة مشروع الشرق الأوسط:

لم تكن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية مقصورة فقط على التحكم بموقعه الجغرافي والسيطرة على ثرواته النفطية والطبيعية الأخرى؛ إنما كان يرى المخطط الأمريكي في سياسة الإضعاف الدائمة للحالة العربية على أنها الشرط الأساسي الذي ينسجم مع إستراتيجيتها في إدامة السيطرة؛ لأن الكثافة السكانية العربية تعادل حوالي 5% من سكان العالم والمساحة الجغرافية العربية تصل إلى حوالي 14 مليون كلم مربع، وبذلك فإن الحجم السكاني الجغرافي العربي يمكنه أن يشكل عنصر توازن بين القوى الدولية إذا ما توفرت له أسباب القوة والنهضة، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية ومن زاوية تقاطع ثنائية المصلحة للرأسمالية الأمريكية والصهيونية العالمية، أن ثبات تلك المصلحة إنما يتأسس على أرضية ثبات العجز في الحالة العربية، ومن هنا قامت السياسة الأمريكية في تعاملها مع الواقع العربي

وفقاً **لجدلية** القوة والضعف بين الأقوى الأميركي-الصهيوني والأضعف العربي⁽¹⁾، وأما الترجمة الواقعية لهذه الجدلية فقد تمثلت في مشروع الشرق الأوسط فالولايات المتحدة الأميركيّة تحاول خلق حالة دائمة من الاستقرارية السياسيّة والاقتصاديّة العربيّة بحيث من شأن ذلك أن يبقى النظام العربي العام السياسي والاقتصادي الاجتماعي قابعاً في دائرة الضعف والعجز والهزيمة⁽²⁾ وذلك يخدم المصلحة الأميركيّة ويديم سيطرتها على المنطقة، لذلك كانت التصورات الأميركيّة تسعى لضمان تحقيق ما تقدم عن طريق التدخل لترتيب أوضاع المنطقة وإحلال تعاون إقليمي في المنطقة يكون مبنياً على أساسين هما:

الأول: جغرافي ويضم دول المشرق العربي إلى جانب إسرائيل وتركيا.

الثاني: إقتصادي ويعمل على تشجيع التبادلات التجاريّة والسلعيّة وفتح الأسواق الإقليميّة.

كما أشار وزير الخارجية الأميركي السابق كسندر هيج إلى أن الولايات المتحدة تريد الوصول إلى إجماع إستراتيجي يمتد من تركيا إلى باكستان ليكون بمثابة ضمانة أساسية لاستقرار إقليمي حتى يتم الحفاظ على المصالح الحيويّة الأميركيّة في المنطقة.

وقد حاولت الولايات المتحدة فرض مشروعها الشرقي الأسطري عبر تناول عدد من القضايا تخلق تدخلاً بين أبعادها العالمية والإقليمية مثل السلع واللاجئين والمياه والتعاون الاقتصادي، مع تأسيس نموذج للتكامل الاقتصادي والأمني على أساس إستراتيجية تخدم المنطقة إقتصادياً وتختفي وراءها هدف تفكك النظام الإقليمي العربي، بعد الانتهاء من وضع معالجات لأسباب الصراع العربي الإسرائيلي المتمثلة في بالاحتلال للأراضي العربية وفك أواصر الانتماء والروابط العربية الإسلامية كالثقافية والحضارية والتاريخية واللغوية بين دول هذا النظام⁽³⁾.

⁽¹⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 178.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 179.

⁽³⁾- أمين المشاقبة، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 252.

إن الحديث عن مشروع الشرق الأوسط لم يأت اعتباطاً فهذه الفكرة لها جذور وامتدادات لعل أقربها فكرة الشرق أوسطية أو الأوسطية، وهذه الفكرة ليست جديدة على المنطقة وإن كانت قد تداولت كثيراً وأصبحت عنواناً متداولاً منذ أوائل عقد التسعينات من القرن الماضي، ونجد لهذا المصطلح مصطلحات أخرى مثل الشرق الأدنى في نطاق السياسة الانجليزية منذ أواخر القرن التاسع عشر كإشارة إلى المنطقة التي تشمل مصر، والسودان وشبه الجزيرة العربية، ولبيبا، وسوريا وفلسطين والعراق وإيران ولبنان وتركيا، أفغانستان، باكستان وجنوبي اليونان وقبرص، وقد كانت لفظة الشرق الأدنى تطلق للدلالة على قرب هذه المنطقة من العالم الغربي وللتمييز بينه وبين الشرق الأقصى البعيد جداً عن الغرب، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتطلق مصطلح الشرق الأدنى على منطقة الدول الموجودة في نطاق السياسة الانجليزية ما عدا أفغانستان وباقستان، أما الالمان فيطلقون لفظة الشرق الأدنى على المنطقة المتضمنة إيران وتركيا والجزيرة العربية وبقية المشرق العربي والسودان ومصر ولبيبا، بينما يشمل مصطلح الشرق الأوسط في نظرهم أفغانستان وباقستان والهند وبنغلاديش بورما والنيبال وسيرلانكا وهذا نسبة للبعد عن أوروبا.⁽¹⁾

أ-الجذور الإيديولوجية لمشروع الشرق الأوسط الجديد:

إن نظام الشرق الأوسط الجديد كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وهو نظام اقتصادي سياسي يؤمن هيمنة إسرائيل والولايات المتحدة على المنطقة العربية، ويسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسية، ويكون كبديل إستراتيجي لمشروع عربي نهضوي يرتكز على التحرر القومي وإقامة الدولة العربية الواحدة (الدولة-الأمة)⁽²⁾.

⁽¹⁾-علي وهب، *الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط- التأمر الأمريكي الصهيوني*، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ط.1 2013 ، ص ص. 61، 62.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 63.

وتعود جذور هذا المشروع إلى "هرتل" مؤسس الحركة الصهيونية الذي دعا إلى ما يسمى (بكو منولت شرق أوسطي) ليكون للكيان الصهيوني آنذاك دور قيادي فعال سيما على الصعيد الاقتصادي، ولتصبح إسرائيل مركز الاستثمارات والتكنولوجيا والتحديث والخبرة والبحث العلمي في المنطقة العربية والمصدر الأساسي المسيطر على منبع أو منابع مياه هذه المنطقة⁽¹⁾، ليتم الفكرة "مناجيم بيطن" رئيس الوزراء الصهيوني سابقاً ثم طرح هذه الفكرة وزير ماليته عندما زار أنور السادات القدس عام 1979 وأسماه مشروع مرشال الموسوع للشرق الأوسط الذي يهدف إلى تحقيق السلام في المنطقة من خلال ما أسماه السلام الاقتصادي متزامناً مع السلام السياسي.

وأول من نادى بمشروع الشرق الأوسط هو وزير الخارجية الصهيوني أباً أيبيان عام 1973 وطوره شمعون بيريز بإنشاء نظام جديد في الشرق الأوسط لكي يقضي على ما سماه المطامع القومية الانعزالية التي يؤمن بها بعض الأطراف، وتجعل من أمم المنطقة تجتمع متنافراً في المستويات الاجتماعية-الاقتصادية، مع انخفاض مستوى المعيشة في المنطقة لنتائج عن انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي، حيث يدعو لحل هذه المشكلة من خلال ثلاثة أحزمة اقتصادية وسياسية تربط المنطقة والتي تتمثل في⁽²⁾:

-الحزام الأول: يتمثل في نزع السلاح بقوله إن الشرق الأوسط ينفق قرابة 60 مليار دولار سنوياً ولو قلص هذا المبلغ إلى النصف لم يكن من توفير أموال طائلة لأغراض التنمية دون المساس بالأمن القومي لأية أمة.

الحزام الثاني: ويشمل المياه، والتكنولوجيا الحيوية وال الحرب على الصحراء، ويهدف هذا الحزام لتوفير الغداء وسد حاجات السكان في المنطقة.

الحزام الثالث: المتعلق بالسياحة والتي يعتبرها مجالاً مهماً قادراً على توفير فرص عمل كبيرة ويدر أرباح كثيرة.

⁽¹⁾- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص. 180.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 63.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق هذا المشروع جاهدة، وذلك أن المنطقة العربية وبحكم ما تحويه من إمكانات بشرية وموارد اقتصادية وعناصر مادية متجانسة ومستندة إلى تاريخ حضاري وبحكم تنامي الشعور القومي المغير عن وحدة الانتماء ووحدة التاريخ والجغرافيا، شكلت أمم الولايات المتحدة الأمريكية عائقاً كبيراً في وجه سياستها الرامية للهيمنة على المنطقة، كما أن تطبيقه يساعد على إعادة هيكلة النظام في المنطقة في جميع النواحي السياسية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتربية وفق الإملاقات الأمريكية، كما أن إقامة هذا المشروع سوف يلبي الحاجة الملحة للإدارة في واشنطن التي تضع نصب عينها مواجهة القوى الصاعدة في آسيا والصين والهند.

بــالخلفية الذهنية لمشروع الشرق الأوسط:

ترتکز الخلفية الذهنية لهذا المشروع على إنشاء مشروع يشمل دول المشرق الأدنى ودول الشرق الأوسط وإسرائيل والاصرار على استعمال المصطلح ليس بريئاً، وإنما له خلفية ومرامي سيئة يعود الغرض منها إلى سببين هما:

الأول: جاء استخدام مصطلح الشرق الأوسط في الحقيقة من أجل طمس كلمة العربي وطمس معالم الهوية العربية وجعل المنطقة شرق أوسطية فقط، وذلك لكي تصبح إسرائيل عضواً مؤثراً ومسيطرة على المنطقة حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية العرب⁽¹⁾ قبائل وطوائف لم توجد لتعاون، ولهذا أعلنت حسب زعمها هذا المشروع لخلق حالة التعاون بين هذه الطوائف والقبائل⁽²⁾، كما يجري استخدام مصطلح (منطقة الشرق الأوسط) بدلًا من (المنطقة العربية) وبلاد الشرق الأوسط بدلًا من الوطن العربي وقضية الشرق الأوسط بدلًا من القضية الفلسطينية وتعبير شمال إفريقيا بدلًا من المغرب العربي.

⁽¹⁾- أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص.250.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾- علي وهب، مرجع سابق، ص ص.479، 480.

الثاني: ضم إسرائيل إلى مجموعة الشرق الأوسط ودمجها بصورة فعلية في المشرق العربي، وجعل هذا الكيان جزءاً عضوياً وأساسياً من كتلة دول المنطقة العربية.

وعليه فهذه التسمية هي رؤية صهيونية غربية لإعادة ترتيب المنطقة بهدف السيطرة عليها على نحو يؤمن مصالح الغرب، وذلك عندما بدأت المسألة الشرقية تتعمق في الشعور الغربي والرغبة الصهيونية في خلق كيان لليهود في فلسطين يلعب الدور ذاته بالنسبة للغرب في المنطقة من جانب ومن جانب آخر يعني الأمان الحقيقي لإسرائيل من خلال تأكيد انتمائها للشرق الأوسط والاندماج مع شعوب المنطقة، لذا فقد جاء توافق الرؤى والأهداف بين الصهيونية العالمية والأطامع الغربية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعد أن أصبحت الوراثة الشرعية لبريطانيا فإنها تلعب دوراً كبيراً في تغذية إسرائيل حتى بات مفهوم الشرق الأوسطية ببعده الفكري مرتبطاً بالفكر الاستراتيجي الأمريكي-الصهيوني الذي أصبح من تقاليد واهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية.⁽¹⁾

ج - التحديد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط:

يصعب تحديد الشرق الأوسط على وجه الدقة وذلك يعود إلى عدة تداخلات طبيعية وبشرية، مثله مثل أي إقليم من الأقاليم في العالم.

وتقع منطقة الشرق الأوسط الكبير في ثلات قارات هي إفريقيا وآسيا وأوروبا كما تطل على المحيطين الأطلسي والهندي، وتشرف على أربع بحار: الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود وبحر قزوين ولها حدود مع ثلاثة بلدان تضم أكبر تجمعات سكانية في العالم وهي روسيا الاتحادية والصين والهند، وهذا الموقع الاستراتيجي جعل المنطقة تتحكم بأهم الطرق الحيوية والجوية والبرية والبحرية التي تربط بقاع العالم بعضهما البعض،

⁽¹⁾-أمين المشاقية، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 250.

وهي تمثل أهمية خاصة في الصراعات الدولية وحسمها، والأهم من ذلك هو أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية لا سيما النفط والغاز؛ حيث تؤكد الإحصاءات الأمريكية وغيرها دولية إلى أن المملكة العربية السعودية فيها 259 مليار برميل نفط من الاحتياطي الثابت والعراق 112 مليار برميل نفط، وهذا الرقم الأخير لا يكشف عن حجم الاحتياطي العراقي الحقيقي والذي قد يصل إلى 432 مليار برميل وفقاً لتقديرات الإدارة الأمريكية⁽¹⁾.

وعليه يمكن ذكر أربع خصائص جيو إستراتيجية للإمتداد الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وهي:

- 1-يربط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا.
- 2-شبكة من المنافذ البحرية تمتد من بحر قزوين إلى البحر الأسود (مضائق الدردنيل والبوسفور) إلى الخليج العربي فلإلى لمحيط الأطلسي وصولاً إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- 3-مخزون هائل من الثروات الباطنية واحتياط مؤكّد من الطاقة النفطية والغازية يصل إلى أكثر من 75 % من إجمالي الطاقة.
- 4-مخزون حضاري تاريخي إضافة إلى خصوصية ثقافية إسلامية غالبة مع تلوينات دينية واثنيّة مختلفة⁽²⁾.

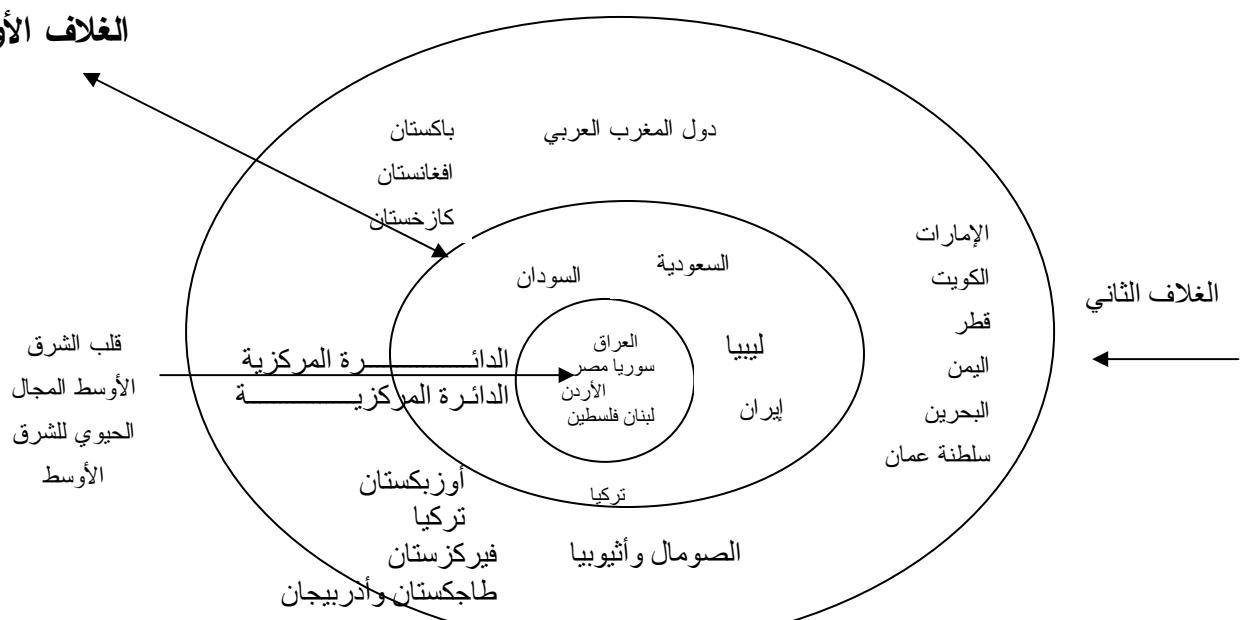
والشكل التالي يبيّن لنا الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط من خلال الأخذ بعين الاعتبار تدرج القوة والتمازن بدءاً من المركز وصولاً إلى الأطراف فالشرق الأوسط مثل على شكل ثلاث دوائر متداخلة Concentriques على الشكل التالي.

الشكل رقم 04: الشكل يبيّن لنا الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 255.

⁽²⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص ص. 347، 348.

الغلاف الأول



مصدر الشكل: محمد مراد، *السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظيفي*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009، ص. 347.

شرح الشكل:

يوضح الشكل السابق المجال الجغرافي السياسي للشرق الأوسط والذي يتتألف من دول القلب متمثلة في الدائرة الصغيرة، والدول المحيطة بها على شكل طوقين أو دائرتين أكبر منها تمثل الدائرة الأكبر من الصغرى الغلاف الأول في حين تمثل الدائرة الأكبر منها الغلاف الثاني.

وعلى ضوء ما نقدم يمكننا التوصل إلى تحديد ما المقصود بمنطقة الشرق الأوسط وهي الدول التالية: مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية كقلب النظام أما أطرافه فهي الدول المحيطة به الجغرافية العربية وغير عربية⁽¹⁾.

(1)-أمين مشاقية، سعد شاكر، *مراجعة سابق*، ص. 20.

د- مراحل ولادة مشروع الشرق الأوسط الكبير:

بعد مشروع الشرق الأوسط الكبير في الحقيقة المحاولة الثالثة لإعادة صياغة الخارطة الجيو- سياسية للعالم العربي، حيث كانت المرحلة الأولى عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى عندما خضعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاستعماري، والذي توافق مع ولادة وعد بلفور الذي قدمته الحكومة البريطانية عام 1917 إلى إسرائيل لزرعها في قلب العالم العربي؛ أما المرحلة الثانية كانت بعد الحرب العالمية الثانية والتي شهدت المنطقة في هذه الفترة تغلغل أمريكي- صهيوني بشكل واضح وملموس، وما حاولت أن تجسده من تجزئة وتبعية وتجييع للشعوب مع الحروب الدامية البينية، وهنا ظهرت فكرة الشرق الأوسط في الدراسات الأمريكية للدلالة ضمنياً على ضرورة زرع الكيان الصهيوني وأهمية تواجده ضمن الدائرة العربية، أما المرحلة الثالثة والتي نعيشها حالياً والتي بدأت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي حيث عقد مؤتمر مدريد عام، 1991 وبشكل خاص بعد توقيع اتفاقية إتفاقية أريحا في 9-18 فيفري 1993 تحت شعار مباحثات السلام وكذلك المباحثات متعددة الأطراف⁽¹⁾.

ففي إطار هذه المرحلة ظهر مصطلح النظام الشرقي الأوسط مرة أخرى، وذلك ضمن جهود الولايات المتحدة الأمريكية الهدافـة إلى إقامة نظام إقليمي جديد للمنطقة أطلق عليه اسم (الشرق الأوسط) وبـدأـت تدخلـ فيـه مـجمـوعـة مـنـ الدـوـل وـفقـاً لـلـأـجـنـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ مـثـلـ باـكـسـتـانـ وـأـفـغـانـسـتـانـ، إـيـرـانـ وـتـرـكـيـاـ وـإـسـرـائـيلـ وـالـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ.

وعلى العموم فإن المرحلة الثالثة هي مرحلة إقامة المنطقة للتعاون الاقتصادي لتشمل بالإضافة إلى الدول المستهدفة في المرحلة الأولى والثانية دولاً أخرى من الخليج العربي والمغرب العربي، حيث تقام منطقة موسعة للتـبـادـلـ وـالـتـعـاوـنـ الـاـقـتـصـاديـ الحرـ بين بلدانها وإسرائيل وذلك عام 2010⁽²⁾.

⁽¹⁾- دهـامـ محمدـ العـزاـويـ، مـرـجـعـ سـابـقـ، صـصـ 179ـ، 180ـ.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 183.

وبعد ذلك ظهر ما يمكن اعتباره المرحلة الرابعة المكملة للمراحل السابقة، وهو ما يسمى بمشروع "الشرق الأوسط الكبير" والذي أطلقه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الإن للاصلاح والتنمية في الشرق الأوسط، ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية هذه المرة أكثر جدية حول هذا الموضوع سواء من ناحية فرضه أو التسريع به، والذي يضم إلى جانب الدول العربية وإسرائيل كلا من باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا.

ويرجع سبب تسريع الولايات المتحدة الأمريكية وجديتها وحرصها على فرض هذا المشروع لعدة أسباب من أبرزها:

-أحداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001 وما نتج عنها من بروز الهاجس الأمني وبدأ السياسة الخارجية الأمريكية في تطبيق سياسة إما معى أو ضدى.

-الحرب على كل من أفغانستان والعراق والمأذق الذي وقعت فيه لاسيما بما يتعلق بالخسائر البشرية الفادحة والاتجاه إلى أسلوب تفعيل وسائل وآليات السيطرة بالطرق غير عسكرية.

-إضافة دول مثل باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا إلى هذا المشروع فهو يعود إلى العامل الديني خاصة والى عوامل أخرى بشكل أو آخر، لأن الولايات المتحدة الأمريكية مهددة حسبها بخطر ما يسمى تنظيم القاعدة والخطر النووي من باكستان وإيران إلى حد ما، بانت على ما يبدو غير قادرة أو غير مستعدة بتغيير أفضل على إعادة تجربة التدخل العسكري والاحتلال المباشر على الأقل في المدى القريب، وبالتالي فهي تسعى الآن إلى تحقيق نوع معقول من الاستقرار المشروط المحقق لمصالحهما أساساً بغض النظر عن المعنى الحقيقي للاستقرار كما نفهمه وإنما كما تراه هي وبالكيفية التي تخدمها.

4- توسيع المجال الحيوي لسيطرة إسرائيل على المنطقة من خلال ترتيب الظروف لتحويل المنطقة إلى ما هو أشبه بولايات أمريكية ليس من حيث درجة التطور والرفاهية والاستقرار، وإنما من حيث إحكام السيطرة عليها في ظل رعاية إسرائيلية-أمريكية تخدم مصلحتها أساساً⁽¹⁾.

وبالتالي فإن الطرح الشرقي الأوسطى الحالى؛ أي الشرق الأوسط الكبير جاء في أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربي وتأكل مقوماته وتراجعه⁽²⁾.

وهكذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح بنود مشروع الشرق الأوسط الكبير على مجموعة الدول الصناعية الثمانية للتفاوض معها وضمتها إلى الشراكة في هذا المشروع، هذا الأخير الذي تم طرحه بناء على المعطيات الرقمية الواردة في تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية للعامين 2002-2003 وأنه حسب تلك المعطيات المشار إليها في التقرير ستقتضي إلى مزيد من التوترات الاجتماعية والسياسة الداخلية في بلدان الشرق الأوسط من جهة، وستزيد من جهة أخرى ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة للملايين من الأشخاص الشرقيين وأوسيطين إلى أمريكا وأوروبا وغيرها⁽³⁾.

وعليه وانطلاقاً من الحقائق المرعبة التي جاءت في التقرير جاء مشروع الشرق الأوسط بحيث يعتبر من المنظور العربي الأمريكي الحل الذي يعيد التوازن والاستقرار ويضمن مستوى معيشة أفضل وفرض تعليم عالي ومشاركة سياسية فعالة، لكن كل ذلك من أجل ترتيب الظروف لتصح أكثر ملائمة وضماناً لمصالح مجموعة الدول الثمانية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وهنا سارعت هذه الأخيرة إلى فرض تحقيق ما يسمى بالإصلاح

⁽¹⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾- مصطفى عبد العزيز مرسى، **العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرقي أوسيطى**، القاهرة:مكتبة الشروق، ص.148.

⁽³⁾- دهم محمد العزاوى، **مراجع سابق**، ص ص. 174، 175.

السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة عبر النقاط الثلاث التالية:

النقطة الأولى: تشجيع الديمقراطية وما يسمى بالحكم الصالح

النقطة الثانية: بناء مجتمع معرفي

النقطة الثالثة: توسيع الفرص الاقتصادية⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك التقارير والدراسات والبحوث التي قدمتها مراكز البحث المرتبطة بالإدارة الأمريكية والتي كان وراءها صقور البيت الأبيض (بوش الإبن، ديك تشيني، كولن باول وكوند ليزا رايس، ورونالدر امسفيلد وابنته إليزابيث وريتشارد بيل)؛ حيث كانت تدور تلك الدراسات وترکز على الطابع السلطوي للنظم العربية التي يرون أنها ساعدت على بروز وتامي حالة التطرف والتعصب والإرهاب في المنطقة وكراهية الشعوب العربية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب؛ وعليه صمم الرئيس بوش الإبن إعادة الهيكلة الشاملة للعالم العربي والعالم الإسلامي فيما يعرف بالشرق الأوسط الكبير⁽²⁾، لأن إقامة مشروعه الشرق الأوسط الكبير أو الجديد بدلاً من القديم الذي يبقى شعوب المنطقة خاضعين لحكام وأنظمة تسلطية مع حرمائهم من الديمقراطية سوف يسمح بإشاعة السلام والاستقرار في المنطقة والتخلص من أنظمة حكم طال عليها الزمان متسلطة مانعة للحرية والديمقراطية.⁽³⁾

هكذا فإن مشروع الشرق الأوسط لم يكن فكرة طارئة في السياسة الأمريكية الخارجية، وإنما هو ثابت إستراتيجي في برامج كل الحكومات التي تعاقبت على إدارة البيت الأبيض الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بعد أن التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بأمن إسرائيل بعد قيام هذه الأخيرة في عام 1948⁽⁴⁾ التي تتمتع دائماً وأبداً بدعم

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 177.

⁽²⁾- أمين مشaque وسعد شاكر، مرجع سابق، ص. 256.

⁽³⁾- محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، *تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم*، عمان: دار الرأي للنشر والتوزيع، ط. 1، 2011، ص. 259.

⁽⁴⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 352.

أمريكي كامل لتشعر بالأمان والاستقرار مهما تغيرت الحكومات الأمريكية، بمعنى أنه ليس هناك تغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا ثابتة منها أمن إسرائيل فهي من القضايا الثابتة في السياسة الخارجية الأمريكية، بل هو تغير فقط في الرؤساء الأمريكيين⁽¹⁾.

وبالتالي يمكن أن نستنتج ثلاثة أهداف مركزية في الإستراتيجية الأمريكية بشأن شرق الأوسطة المجال العربي - الإسلامي وهي:

أولاً: شرق الأوسط ممسوكاً أمريكا يكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي الذي شهد ولادته مع قيام جامعة الدول العربية في عام 1945.

ثانياً: القفز فوق الخصوصية القومية للأمة العربية عن طريق خلق عناصر جديدة ليست فقط عناصر لا تتسم بالقوميتها العربية بل أكثر من ذلك ذات آليات إلگائية للثقافة العربية وبالتالي طمس لمعالم الهوية العربية.

ثالثاً: مركزية إسرائيل في النظام الشرقي الأوسطي، بحيث تصبح إسرائيل الدولة العبرية ذات وزن تكنولوجي واقتصادي قادر على استتباع العديد من الجماعات العربية المذهبية والإثنية وإلهاقها بإسرائيل كمركز قوة مسيطرة.

وعليه فالمشروع هو مشروع صهيوني - أمريكي تتقاطع عنده مصلحة الرأسمالية الأمريكية في السيطرة على الثروات العربية من جهة، ومصلحة صهيونية في إقامة دولتها التلمودية في قلب الشرق الأوسط من جهة أخرى؛ أي إقامة إسرائيل الكبرى، وبالتالي يكون المشروع بديلاً للنظام العربي، وعليه فارتباط الولايات المتحدة الأمريكية وهي قوة عالمية عظمى بإسرائيل الدولة الصغيرة هو ارتباط لم يحدث له مثيل في تاريخ العلاقات الدولية، فالولايات المتحدة الأمريكية أكثر دولة استخدمت حق الفيتو في الأمم المتحدة خاصة في مشكلة الشرق الأوسط وفي كل ما يتعلق أو يخص إسرائيل⁽²⁾، ويستند هذا التوافق الاستراتيجي بين الدولتين إلى

⁽¹⁾-تيسير أبو صيام وآخرون، **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة**، عمان: دار جليس الزمان، ط.1، 2009، ص. 54.

⁽²⁾- نعوم تشومسكي، **ماذا يريد العم سام**، ترجمة عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، ط.1، 1998، ص.87.

عدة أسس تمثل في⁽¹⁾:

1-تفوق عسكري إسرائيلي دائم قادر ليس فقط على الدفاع عن إسرائيل، بل الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة.

2-تكريس حالة الانقسام في العالم العربي وتحييد سلاح النفط.

3-تعزيز النفوذ الأمريكي في المنطقة بما يعزز مصالح الدولتين.

4-ضرب القوى الراديكالية العربية المناهضة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

كما يمكن أن تستخرج الأغراض الإسرائيلية التي سيخدمها مشروع الشرق الأوسط والتي هي كالتالي:

أ-تقسيم الدول العربية وتقتيلها وتشتيتها

ب-تغذية الخلافات العربية البينية.

ج-تبديد الطاقات العسكرية العربية في الصراعات العربية البينية والصراعات العربية الجوارية.

د-إعاقة أي تنسيق إستراتيجي أمني عربي.

هـ-منع أي مشروع توحيد عربي.

وـ-دمير أية قوة عسكرية عربية تسعى للنادي أو الحصول على أسلحة متقدمة أو سلاح نووي.

وببناء على المعطيات السابقة الذكر نجد أن من أخطرها الأول أي تقتيل الدول العربية، لأن ذلك هو المفتاح والسبيل لسائر الأغراض الأخرى، وما يحدث في العالم العربي مؤخرا ما هو إلا نتيجة وجراء العرقية واللغوية والطائفية التي عمل المشروع على تغذيتها وتطويرها، وما ساعد على استفحالها بهذه الطريقة هو رفض الأنظمة العربية تطوير آليات

⁽¹⁾-سعد حفي توفيق، مرجع سابق، ص. 21.

جديدة للمشاركة السياسية وتحقيق أوسع للعدالة الاجتماعية، الأمر الذي أوصل الكثير من الدول العربية إلى حالات التأزم والنزاع والصراع⁽¹⁾.

ومن خلال ماسبق ذكره عن الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الإستراتيجية تجاه الوطن العربي تقوم على خلق حالة دائمة من الاستقرارية السياسية والاقتصادية العربية، بحيث يبقى النظام العربي السياسي والاقتصادي الاجتماعي قابعاً في دائرة العجز والهزيمة وهو الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من سيطرتها على المنطقة وادامة هذه السيطرة.

بعدما نظرنا إلى الاستراتيجية الأمريكية المتبعة تجاه المنطقة العربية ننتقل للحديث عن الاستراتيجية الأوروبية تجاه المنطقة العربية، والتي تصب جميعها في خانة التنافس الدولي للسيطرة على المنطقة.

المطلب الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية.

سنحاول في هذا المطلب تبيين الاستراتيجية الأوروبية المتبعة تجاه المنطقة العربية، والتي تنصب في نفس الهدف الذي يكمن في السيطرة على المنطقة العربية نظراً لأهميتها بالنسبة لأوروبا على مختلف الأصعدة وهو الأمر الذي سوف نحاول توضيحه في العناصر التالية:

أولاً:- تاريخ الاهتمام الأوروبي بالعالم العربي:

لم تبد أوروبا اهتماماً للقيام بدور أساسي في المنطقة العربية فيما عدا العدوان الثلاثي على مصر 1956، كما لم تتمكن أوروبا من وضع سياسة فعالة لها تجاه المنطقة العربية التي فتحت أبوابها للشرق والغرب حتى عام 1967، لكن بعد إغلاق فتاة السويس وإنعكاسات ذلك على الاقتصاد الأوروبي، إضافة إلى تزايد الوجود السوفيتي في المنطقة خاصة في حوض البحر المتوسط لتأتي الحرب العربية الاسرائيلية 1973 لتكون نقطة تحول في اهتمام

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص ص. 131، 132.

الدول الأوروبية بقضايا المنطقة، حيث تم ربط الاقتصاد بالسياسة وأصبح للنفط معنى سياسي كبير⁽¹⁾، كما أصبحت العلاقات بين الطرفين تستند إلى توازن القوة، لكن بعد انهيار الكثة السوفياتية برزت متغيرات دولية جديدة وتربعت الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي بوصفها قطبا واحدا، أين سعت أوروبا مضيا في تحقيق وحدتها الأوروبية في خضم التطورات الدولية التي عصفت بالعلاقات الدولية، وعكف الاتحاد الأوروبي على ممارسة دورا متزايدا من الناحية الجيواستراتيجية في المجال الممتد من الصومال حتى أثيوبيا ليظهر التناقض على أشدّه بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المغرب العربي، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الدخول إلى المنطقة من باب الثقافي والاقتصادي، لكن بقي الاتحاد الأوروبي متقدما في هذه المنطقة نظرا لتشابك المصالح الاقتصادية الراسخة التي تربط دول الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي ودول أوروبا المتوسطية وذلك انطلاقا من القرب الجغرافي عموما ومن تاريخ الاستعمار الأوروبي للمنطقة المغاربية خصوصا، وأمام بروز التفكك والانكشاف العربي والأمني الاقتصادي والسياسي الذي لم يسبق أن عرفته المنطقة العربية بهذا القدر، في مقابل ذلك التامي المستمر في عناصر القوة الأوروبية نتيجة اتجاه الدول الأوروبية نحوزيد من التكامل والاندماج من خلال العملة الأوروبية الموحدة وتوسيعه ليشمل عشرة دول من وسط وشرق أوروبا في محاولة للوصول إلى الحلم الأوروبي بقيام أوروبا الموحدة⁽²⁾، حيث أصبحت أوروبا من خلال هذا الاتحاد قوة اقتصادية كبيرة الأمر الذي أعطاها تقدما إستراتيجيا ضخما في نطاق تفاعلاتها الدولية عامة والערבية خاصة، الأمر الذي جعلها الطرف الأقوى في علاقاتها مع الدول العربية، وبالتالي أصبحت هي المقرر لشروط هذه العلاقة التي تكرس في الأخير المصالح الأوروبية على حساب المصالح العربية وذلك في إطار تكميل خطط السيطرة على العالم العربي التي كانت قد بدأتها بالخطط الاستعمارية.

⁽¹⁾-سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص. 149، 151.

⁽²⁾-رواء زكي الطويل، الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح، عمان:أسامي للنشر والتوزيع، ط.1، 2012، ص. 182.

ثانياً: أهمية العالم العربي بالنسبة لأوروبا:

أ-الأهمية الجيو- إستراتيجية للعالم العربي بالنسبة لأوروبا:

هناك مجموعة من الثوابت التي تفرض على أوروبا الاهتمام بالمنطقة العربية وبالتطورات الجارية فيها والتي يمكن تلخيصها في المستوى العالي من حيث الاعتماد المتبادل في المجال الأمني، فالمنطقة العربية تعتبر من المنظور الجيو استراتيجي الطريق الذي يربط أوروبا وأسيا وكذلك بين أوروبا وشرق إفريقيا، ويمكن أن يؤدي إغفال هذا الطريق إلى احتواء أوروبا ومحاصرتها، وبقدر ما يكون البحر المتوسط أساسياً وحيوياً بالنسبة لأوروبا بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار على الشاطئ الشرقي والجنوبي لهذه البحيرة العربية الأوروبية، ونتيجة لعاملقرب الجغرافي تزداد أهمية الاستقرار في المنطقة العربية بالنسبة لأوروبا ويظهر اهتمامها بذلك في سعيها إلى احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التي تقوم في المنطقة العربية أو مع دول الجوار، لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوروبي.

ب-الأهمية الاقتصادية للعالم العربي بالنسبة للاقتصاد الأوروبي:

تحتل المنطقة العربية مكانة مهمة بالنسبة للاقتصاد الأوروبي من حيث موقعها الإستراتيجي المهم جداً، وكذلك من حيث أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية، إذ تعد أوروبا مصدراً مهماً لتوفير الاستثمارات والتكنولوجيا المتطرفة التي تحتاج إليها الاقتصاديات العربية، والأهم من هذا وذلك هو أن الدول الأوروبية تعتمد أساساً على النفط العربي في سد احتياجاتها من الطاقة وتحديداً نفط الخليج، خصوصاً بعد تحول سوق النفط إلى سوق المستهلكين، فمثلاً نلاحظ النمو الشديد للطلب على البترول في العالم خاصة خلال الفترة الأخيرة حيث يزيد استهلاك النفط في العالم الأوروبي بشكل تدريجي، فقد زاد من مليوني برميل في بداية القرن العشرين إلى ثمانية ملايين برميل يومياً في منتصف القرن وأربعون 40 مليوناً في عام 1970 وستون 60 مليوناً في عام 1980 وسبعون 70 مليوناً في عام 1995 إلى أن قفز إلى خمسة وسبعين 75 مليون برميل يومياً في عام

2000، في حين لا تتجاوز طاقة الإنتاج الاحتياطية في أوروبا مليونين برميل يومياً في سنة 2012⁽¹⁾، وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية الرامية إلى إيجاد مصادر بديلة للنفط العربي لاتزال تعتمد أساساً على النفط العربي.

ثالثاً - الإستراتيجية الأوروبية تجاه العالم العربي.

هناك ثلاثة ميادين رئيسية هي التي دفعت أوروبا لوضع إستراتيجية دقيقة تجاه المنطقة العربية، وذلك من أجل التحكم فيها لما لها من تأثير كبير على الأمن القومي وكذلك الاقتصاد الأوروبيين وهذه الميادين هي⁽²⁾:

1- ضبط التسلح العربي: حيث ترى أوروبا أنه أصبح من الضروري تجنب الوصول إلى وقت معين يكون بإمكان العرب تهديد الأراضي الأوروبية، وتعمل على الحيلولة دون وصول العرب إلى أوضاع تقنية وإلى تحقيق النقدم في ميدان تكنولوجيا السلاح والتقنية العسكرية عموماً، تسمح لهم بإنتاج صواريخ بالستية أو قارية، ومن هذا المنطلق تثير النزعة العربية للتكتل مخاوف أوروبية بالفعل نتيجة ما يحوز عليه العرب من امكانيات بشرية ومالية لتجاوز هوة التأخر التقني والعلمي، لهذا لا تدعم أوروبا أي مشروع للتجمع العربي أو لجماعات عربية خاصة منطقة المغرب العربي، ومن هنا جاءت المتوسطية لاحتواء أي نماذج من التعاون العربي، وذلك عن طريق قيام أوروبا باقتراح تعاون إقليمي عربي مع دول شرق أوسطية.

2- ضبط الهجرة العربية: إن المصدر الثاني الذي يهدد الأمن القومي من المنطقة العربية هو الانفجار السكاني في الأقطار العربية الذي يدفع بأعداد كبيرة من الناس الهاربين من الفقر وشحة الموارد وانعدام الأمن وحرية الهجرة نحو القارة الأوروبية القريبة جغرافياً، وما يمكن أن يمثله ذلك من خطر زعزعة الاستقرار الاقتصادي في هذه القارة بل وهزّ

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 182، 183.

⁽²⁾- سعد حفي توفيق، مرجع سابق، ص ص. 154-159.

التوازن الديمغرافي فيها لذلك تحرص أوروبا على إيجاد نظم سياسية عربية قادرة على ضبط الناس وتنبيتهم في بلدانهم، كما عملت على تأييد ودعم النظم التي تسعى إلى ذلك، وهو ما يعد تدخلاً سياسياً أوروبياً في شؤون البلدان العربية من أجل حماية منها القومي.

2- ضبط النفط العربي: تعتمد أوروبا على النفط العربي اعتماداً كبيراً، فلقد تأثرت كثيراً بالأزمة النفطية التي حدثت في عام 1973، ومن هنا يتضح مغزى أوجه حساسية الاقتصادات الأوروبية لأي خطر نفطي أو إرتفاع كبير ومستمر في أسعار النفط، ومن ثم تسييس هذه الفضية لتحتل وضعاً متميزاً بين أولويات السياسات الخارجية الأوروبية، الأمر الذي حتم على أوروبا أن تختار واحداً من ثلاثة بدائل للتعامل مع الأزمة، وهي إما انتهاج خط جديد مع الحكومات العربية، وإما تبني سياسة قومية تقوم على الإنفاقات مع الحكومات النفطية، وإما تبقي الخط الأوروبي الداعي إلى تكوين تحالف للدول المستهلك للنفط، في الأخير أخذت أوروبا بالبدائل الثلاثة معاً.

وبالنسبة للمستقبل المنظور فإن الاحتمالات الموثوقة أكثر من غيرها تشير إلى أن تبعية أوروبا حيال النفط العربي وخصوصاً بلدان الخليج العربي يفترض أن تزداد تدريجياً لتصل إلى نسبة 60% أو حتى إلى 65% في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من الجهود الأوروبية المشتركة في مجال الطاقة إلا أنه ما زالت بعيدة عن النجاح في تعويض النفط كطاقة بديلة، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف الموارد وإختلاف وسائل التدخل المعتمدة في كل بلد أوروبي، وتباين تعريفها لمصالحها من حيث الأمن الطاقي، وتضارب وجهات النظر التي تحكم السياسات الطاقيّة في كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وعليه يمكن تسجيل هشاشة أوروبا في ميدان الطاقة وتبعيتها تجاه الواردات النفطية العربية.

وبناءً على ذلك عملت أوروبا على تجزئة الحوار مع العرب إلى ثلاثة مساحات رئيسية هي الخليجية والمشرقية والمغاربية كهدف لمنع التكامل القومي العربي؛ لأنَّه يجعل الطرف العربي أقوى وهو الأمر الذي لا يخدم المصالح الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة، كما ساهمت الشراكة الأوروبية المتوسطية في اضعاف الحوار العربي - الأوروبي وتجزئته

وهي عبارة عن إنشاء شرق أوسط أوروبي مقابل الشرق الأوسط الأمريكي والعمل على تذويب الاطار العربي وإحلال تعامل جديد عربي-أوروبي⁽¹⁾ تكون أوروبا دائماهي الطرف الراوح فيه.

رابعاً- الولايات المتحدة الأمريكية عائق في وجه الدور الأوروبي للسيطرة على العالم العربي:

من أهم السمات المعروفة للعلاقات العربية-الأوروبية التأثير الكبير للدور الأمريكي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على الطرف الأوروبي وعلى المنطقة العربية، التي لم تنظر بعين الارتياح إلى العلاقات العربية -الأوروبية، وترى فيها خروجاً عن الانضباط المطلوب في إطار حلف الناتو، كما أنها ترى أن المنطقة العربية خاصة منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية أمريكية ومن ثم فإنها لا تسمح بأي تطور في العلاقات بين الطرفين يمكن أن يؤثر على هذه المصالح.

ومن ناحية أخرى فإن أهمية أوروبا بالنسبة للعرب تبرز في سياق التفاعلات الإقليمية والدولية الإستراتيجية ففي ظل حالة الانحياز الأمريكي لإسرائيل وسعى أمريكا في فرض هيمنتها على المنطقة أصبحت أوروبا دفعاً للرؤية العربية بمثابة المعادل الموضوعي الذي يمكن الإستناد عليه لتحقيق قدر من التوازن الإستراتيجي في المنطقة، وفي الواقع فإن الخيار الأوروبي قد تطور في الفترة الأخيرة باتجاه الاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية ورفض فكرة أن يكون لأوروبا دور مستقل أو دور بديل للدور الأمريكي في المنطقة بل الأقرب هو القيام بدور مكمل للدور الأمريكي، وذلك خاصة بعد بروز الرؤى الأخرى في العلاقات العربية الأوروبية، والتي لا تختلف من حيث المضمون عن سابقتها لكنها تركز على أهمية الدور الأمريكي في صياغة مستقبل العلاقات العربية الأوروبية، فهي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأكبر في صياغة هذه العلاقات مستقبلاً، ونذكر منها المبادرة الألمانية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط، والتي وردت في خطاب يوشكافيشر وزير الخارجية الألماني أمام مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في، 2004 حيث اقترح

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 196.

فيه وزير الخارجية الألماني مبادرة أمريكية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط والمتمثل في خطوتين⁽¹⁾:

الأولى: تهدف إلى جعل المنطقة الممتدة من المغرب وحتى سوريا منطقة تجارية حرة تشمل كل دول البحر المتوسط.

الثانية: وضع إعلان من أجل المستقبل موجه إلى الشرق الأدنى والشرق الأوسط.

وفي الحقيقة يمكن القول أن وجهة النظر الأوروبية من هذه الزاوية تشير في طياتها إلى أن العلاقة مع الدول العربية تشمل الدول العربية وغير العربية سواء على مستوى الشرق الأوسط أو يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

كما أن هذه الرؤية ترفع مستوى العلاقة إلى الشراكة من ناحية ولكنها من ناحية أخرى هي شراكة تقوم على عدم التكافؤ، ومنه فعلى وعلى الطرف العربي والإسلامي أن يرفع مستوى ليتلائم مع هذه الشراكة، وهذا ما تدعو إليه هذه الشراكة المشروطة بشروط معينة على الطرف الآخر أن يوفرها لتحقيقها، كما تتضمن هذه الرؤى الجانب الأمني الذي يحظى باهتمام كبير من الطرف الأوروبي والذي يعتبر الجانب المركزي في كل الرؤى المطروحة، وأن الدول الأوروبية إن كانت تطرح أساليب مرتنة لإدارة العلاقات مع الدول العربية فإنها لا تخفي استخدام العنف كبديل إن اقتضت الضرورة ذلك⁽²⁾.

وعليه يمكن القول أن أوروبا بعدها كانت تستمد كينونتها السياسية والدولية من اختلافها وتمايزها عن مجمل المواقف الأمريكية وخصوصا في سياساتها تجاه المنطقة العربية، أصبحت اليوم تخنق في العباءة الأمريكية وتتدخل إلى حد بعيد في الرؤية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط والعالم⁽³⁾، وأصبح عسيرا التمييز بين الرؤيتين (الأمريكية والأوروبية) تجاه

⁽¹⁾- رواة زكي الطويل، مرجع سابق، ص. 187.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 188.

⁽³⁾- سعيد الاوندي، أوروبا والعرب قضايا الحوار... وإشكاليات الحوار، الجيزة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2010، ص. 158.

المنطقة العربية، ودليل ذلك أنه عندما أخرجت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير لم تعترض عليه أوروبا ولم تتحفظ عليه، وإنما باركته وأضافت إليه أفكارا، رأت أنها تساعد في تكريسه وفرضه، والمتأمل بعمق في المواقف الأوروبية اليوم بخصوص الأحداث التي تمواج بها أو تشهدها منطقة الشرق الأوسط مؤخرا سوف يلاحظ أن أوروبا الأمس لا علاقة لها بأوروبا اليوم، لأنها كانت ترفض الانصياع إلى القرارات أو الرغبات الأمريكية، بينما لا ترى اليوم في طاعة أمريكا والسير في ركبها أمرا سائلا أو مذلا⁽¹⁾، هذا بالإضافة إلى تباعد حلفات التعاون الأوروبي-متوسطي رويدا رويدا ولعل اجتماعات برشلونة 2005 (بمناسبة مرور 10 سنوات على إنطلاق عملية التعاون الأورو-متوسطي) هي التي فضحت هذا التباغ بين الطرفين بناء على الحصاد الهزيل الذي أظهر حقيقة التعاون أو عملية التعاون بين الطرفين، وعليه بهذا المعنى ذابت أوروبا في الفضاء الأمريكي وأصبحت بذلك مواقفها تجاه المنطقة العربية جزءا لا يتجزأ من الموقف الأمريكي، وبالتالي أصبح الدور الذي تحده أوروبا لنفسها على المستوى الدولي عموما وعلى مستوى المنطقة العربية خصوصا سوف يكون قياسا على الدور الأمريكي⁽²⁾.

وبناء على ما سبق ذكره حول الاستراتيجية الأوروبية تجاه العالم العربي التي ترجمتها في جملة سياسات تصب كلها في خانة منع أي مشروع نهضوي وحدوي عربي؛ لأنه لا يخدم المصالح الاستراتيجية الأوروبية في المنطقة وخصوصا في المجال النفطي لإرتباط الاقتصاد الأوروبي ومستقبله بهذه المادة الحيوية الطاقوية التي تزخر بها المنطقة العربية وحبها الله بها، إضافة إلى رسمها لجملة من السياسات الدقيقة تجاه المنطقة العربية حتى تتحكم بزمام الأمور فيها، والتي بحكم قربها الجغرافي تخلق لأوروبا هاجسا أمنيا واقتصاديا يتمثل خصوصا في الهجرة غير الشرعية، و كذلك من ناحية خطر إحتمال تطور الدول العربية لإمتلاكها كل الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق ذلك، الأمر الذي يهدد بالتأكيد أمن القارة

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 159.

⁽²⁾- رواز زكي الطويل، مرجع سابق، ص. 186.

الأوروبية عموماً وإقتصادها خصوصاً، وهذا التطور العربي لن يتحقق إلا من خلال التعاون العربي والوحدة العربية، وأوروبا تدرك جيداً ذلك، ولهذا تعمل على إتباع كل سياسة من شأنها أن تقضي وتضعف وتعرقل أي محاولة تعاون عربي والذي إن حدث فسوف يكون حتماً الجدار الرادع لأية محاولات خارجية للتدخل في المنطقة بهدف السيطرة عليها وعلى ثرواتها، خصوصاً بعد تفضيل أوروبا أن يكون لها دور بديل للدور الأمريكي في المنطقة العربية بدلاً من أن يكون لها دور مستقل في المنطقة، بل الأقرب من هذا وذلك قيامها بدور مكمل للدور الأمريكي في المنطقة، خصوصاً بعد مباركتها للمشروع الصهيوني الأمريكي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وإضافة أفكارها إليه.

المبحث الثالث: إستراتيجية القوى الإقليمية لاحتواء المنطقة العربية:

بعدما تطرقنا إلى الإستراتيجيات الدولية المتبعة تجاه العالم العربي بهدف السيطرة عليه، سنحاول التطرق في هذا المبحث للحديث عن الإستراتيجيات الإقليمية المتبعة تجاه العالم العربي، والتي تصب في نفس خانة السيطرة عليه، والتي خصصناها في الإستراتيجية الإيرانية والتركية نظرا لأنها الإستراتيجيات الإقليمية الأكثر نشاطا في المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، وهو ما سنوضحه بالدراسة والتحليل في ما يأتي.

المطلب الأول: إستراتيجية إيران تجاه المنطقة العربية:

أولاً: تاريخ الاهتمام الإستراتيجي الإيراني بالمنطقة العربية:

لقد تبانت محاولات القوى الإقليمية في منافسة النفوذ الأمريكي على المنطقة العربية والتي كان من أبرزها الصعود الإيراني كقوة إقليمية في المنطقة كنتيجة لتطوير مشروعها إستراتيجياً اتجاه المنطقة العربية الذي ظهرت ملامحه جلياً نحو منطقة الخليج العربي والمشرق العربي، وذلك في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي مكّنها من الدخول كطرف أساسي في معادلات الصراع، والنفوذ على المنطقة العربية والتي تعد أهم منطقة في العالم.

وقد شرعت إيران في بناء المشروع الإستراتيجي الإيراني في المنطقة العربية منذ مرحلة تاريخية سابقة، حيث رأت في الخليج العربي أولاً قاعدة تستند عليها في ذلك البناء فكان إحتلالها للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك في عهد الشاه السابق "محمد رضا بهلوبي" عام 1971 وفي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي اعتمدت على⁽¹⁾:

1- رصيدها التاريخي وإمتدادتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقة المشرق العربي مع تحقيق تحالفات إستراتيجية مع بعض الأطراف الإقليمية المهمة في هذه

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 203.

المنطقة مثل سوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، إضافة إلى تواجد كثيف ومؤثر في مجريات الأحداث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وذلك نظراً لما نقدمه من دعم مالي وعسكري لبعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية التي تتراوح بين الإنتماءات الدينية (سنية وشيعية) وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق العائد إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003

-2- عززت الإطلاة الجغرافية الإيرانية على كامل الخليج من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية عظمى في ظل غياب دور العربي عن أداء أي دور يساهم في ملئ الفراغ الإقليمي الذي تعشه المنطقة.

-3- تطوير القدرات العسكرية النووية الإيرانية لتمثل بذلك هذه المرحلة السقف الأعلى للمشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية، والذي يمتد تأثيره حتى على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة.

ثانياً: إمكانات إيران كقوة إقليمية في المنطقة العربية:

أثرت إمكانات إيران كقوة إقليمية على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج والتي جاءت تابعة لموقعها الإستراتيجي وثقلاً الواضح في إطار علاقات التوازن الإقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء أطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه في ممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه والمتمثل في ملئ الفراغ الأمني الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء، كما ساهم في دعم هذا التوجه حالة التفكك التي يعيشها النظام الإقليمي العربي، وما رافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، لأن الخليج يمثل لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية⁽¹⁾.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 175، 176.

- 1- تمتلك إيران جيشا عقائديا يصل** تعداده لأكثر من نصف مليون جندي ولها قوات الحرس الثوري والمنطوعين البالغ عددهم قرابة 10 ملايين جندي.
- 2-** أشكت على إنتاج صاروخ شهاب أربعة الذي يستطيع الوصول إلى واشنطن وبإمكانه أن يحمل أقمارا إلى الفضاء، مع شرائها لحدث الغواصات الروسية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية، كما أنها نجحت في تصنيع فرقاطات بحرية مع علمها أن نقطة الضعف العسكرية الأمريكية تكمن في سلاح البحرية.
- 3-** تسيطر على خليج هرمز الذي يمر من خلاله 40 % من النفط العالمي، وأن بإمكانها إغلاق المضيق في هذا الخليج تماماً ومنع صخ نفطها في حال تعرضها لأي اعتداءات.
- 4-** تربطها علاقات اقتصادية متينة مع روسيا والصين حيث عقدت صفقات كبيرة مع الصين بلغت 120 مليار دولار وكذلك فعلت مع الهند.
- 5-** اكتسبت أصدقاء في العديد من الدول في المنطقة، وهؤلاء مستعدون للدفاع عنها عند الحاجة مثل حزب الله اللبناني وحماس في فلسطين وأفغانستان والعراق وباكستان وأذربيجان، وكلها بلدان فيها العديد من المصالح الأمريكية.
- 7-** استفادتها من الموقف الدولي الراهن الذي تكبدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الخسائر المادية والبشرية في كل من أفغانستان والعراق وتدور سمعتها الدولية على المستوى الأدبي والأخلاقي جراء احتلال البلدين⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن إيران موقعا هاما وثقل إستراتيجيا في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج، وهي تطرح نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة، وكذلك فإنها لا تخفي صراحة دور الذي تريد أن تلعبه في ملي الفراغ الأمني الذي تراهن عليه بعد مغادرة القوات الأمريكية المنطقة، مع تحقيقها بذلك مكاسب ومصالح نشطة آمالها الواسعة في لعب دور إقليمي بارز ومكانة دولية

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 181.

هامة فتحت لها الباب لأداء الدور النشط في الخليج على المستويين الاقتصادي والأمني، كما أن حالة التفكك التي يعيشها النظام العربي ساهم في دعم رغبة إيران في ذات الاتجاه.

ثالثاً-السياسات الإيرانية تجاه المنطقة العربية:

1- سياسة حماية أمن المنطقة:

طورت إيران من خلال تصريحات قادتها السياسيين رؤية لمشروع متكامل حول الإشكالية الأمنية التي حدثت جراء التوأمة العسكري الكبير للولايات المتحدة في المنطقة العربية، لذا فإن الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في منطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً قد تطورت مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي برزت من جرائها الأبعاد التالية:

أ-إن مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعى لابد وأن يدخل إيران طرفاً أساسياً فيه⁽¹⁾.

ب-ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج، حيث ترى إيران أن قضية الأمن في منطقة الخليج العربي هي قضية تخص الدول المطلة عليه/ وبالتالي فإنها ترفض الوجود الأجنبي فيه والذي هو بالنسبة لها مصدر تهديد أساسي، ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المجال التوأمة العسكرية لأية قوة غير خليجية.⁽²⁾

ج-الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لها فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة في ظل غياب توازن إستراتيجي عربي-خليجي إيراني، وان توجهها نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية هي ضمانة لأمن الخليج.⁽³⁾

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 169.

⁽²⁾- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 317.

⁽³⁾- أمين مشاقبة، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 169.

د- الاستفادة من وجود أقليات شيعية في الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

هـ- صبّع دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج، وذلك حتى تعطي مشروعية له في إطار الموراث الديني لشعوب دول المنطقة العربية⁽¹⁾.

وعليه فإن التبريرات الإيرانية لمقترناتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية خصوصا في منطقة الخليج جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق وإصرارها على إمتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى فضلا عن وجود خلل واضح في جيوش الدول الخليجية الستة، حيث يبلغ عدد قوات تلك الدول مجتمعة 400 ألف جندي مقارنة بالقوة الإيرانية التي تملك 800 ألف مقاتل، وعلى الرغم من أن دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005؛ فإن جهودها لا تزال غير متكاملة، كما أن عدد سكان دول الخليج لا يتجاوز 30 مليون نسمة تلتهم من الأجانب في حين يبلغ عدد السكان الإيرانيين 68,688 مليون حسب إحصاء عام 2006.

أما فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة في الأزمة الأمريكية- الإيرانية والتي تلقي بظلالها على إشكالية الأمن في الشرق الأوسط؛ فإن الإستعدادات الإيرانية لأي مواجهة محتملة دافعة بالقيادة في طهران لحشد الدعم الشعبي والإسلامي عبر الخطابات الوطنية والدينية وتعزيز الروابط والتحالفات مع الجماعات الشيعية والإسلامية في دول المنطقة مثل لبنان والعراق وأفغانستان والأراضي المحتلة ودول الخليج العربية، كما تعمل إيران على تحسين علاقتها مع تنظيم القاعدة والحركات التابعة لها في المنطقة فضلا عن توثيق العلاقات مع سوريا ورفعها إلى مستوى إستراتيجي مع استغلال وسائل الإعلام العربية لتعزيز الدعم الشعبي إقليميا عبر إثارة موضوعات حساسة مثل القضية الفلسطينية ومحرقة اليهود باعتبارها كذبة أطلقها السياسية الإسرائيليين والسياسة الأمريكية في المنطقة، وفي ذات الوقت تقوم إيران بتسريع برامجها للتسليح من أجل إتمام مراحل خطتها لخوض حرب استنزاف غير تقليدية

(1) نفس المرجع، نفس الصفحة.

طويلة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

2- سياسة الإستفادة من الاحتلال الأمريكي للعراق للبروز كقوة إقليمية في المنطقة:

خدم سقوط نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين أطرافاً إقليمية في المنطقة بالإضافة إلى إسرائيل كان أبرزها التوجهات الإيرانية في المنطقة؛ حيث ساعدتها الوضع في التخلص من العدو اللدود الذي كان يقف ضد أطماعها المتعلقة بما يسمى تصدير الثورة، فإيران من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ولها مقومات أساسية لأداء دور إقليمي بارز فيه، حيث تمتلك كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافيا استراتيجياً وامتداداً تاريخياً وتأثيراً معنوياً متواصلاً على جوارها الجغرافي، هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفاً في المعادلات الإقليمية والدولية، لذا طورت مشروعها استراتيجياً تجاه المنطقة العربية ظهرت ملامحه وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الأمر الذي جعلها طرفاً أساسياً في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية، لتحدث تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق انقلاباً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، كما أثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت في الجوانب التالية⁽²⁾:

1- صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي.

2- انهيار العراق ووقوعه في دائرة الفوضى والعنف والتدحرج الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي إثر خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيه ومن ثم تحوله إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة مع التميز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراضاً دولية وإقليمية تسعى لتدمير البلاد من أجل تحقيق مصالح استراتيجية في العراق خصوصاً والمنطقة عموماً.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 170، 171.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص ص. 172، 173.

- 3-بروز النصارات الطائفية** وخصوصا الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق مما زاد في عدم الاستقرار في المنطقة.
- 4-تتامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصا "حزب الله في لبنان" وحركة حماس في فلسطين والقوى السياسية الشيعية في العراق وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.
- 5-إضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشفه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.
- 6-التأثير السلبي في المصداقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكومات والمجتمعات بعد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم⁽¹⁾.

هكذا كان لهذه الجوانب والتطورات وغيرها الدور الكبير في الانعكاس السلبي على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، ما زاد من تهديد المصالح الأمريكية وأمن إسرائيل، في حين كان له دفع لإيران لتطوير توجهاتها في المنطقة، فبعد أن كان شعار تصدير الثورة هو هدف الثورة الإسلامية عند قيامها في عهد الإمام الخميني أو مساعيها في محاولة رسم صورة "الدور" وصولا إلى بناء مشروع استراتيجي برزت ملامحه الواضحة في عهد الرئيس أحمدي نجاد، حيث يشبه المشروع بالهرم متعدد الطبقات تستند قاعدته على منطقة الخليج العربي ثم يأتي دور المشرق العربي ثانية أما الطبقة الثالثة من الهرم فتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية التي تستعملها إيران في تحقيق مشروعها الاستراتيجي الإقليمي عوضا عن السقف الدولي بعيد عنها، واعتمدت إيران في ذلك على استراتيجية السياسة المرنة المعتدلة في لغة الخطاب السياسي إزاء دول

⁽¹⁾-المرجع نفسه، ص ص. 173، 174.

الخليج والبلدان العربية حتى يتمكن المشروع الإيراني من إيجاد منافذ للحركة ليس في المجال الأمني وحده؛ وإنما في المجال الاقتصادي أيضاً عبر مشاريع جديدة مع دول الخليج والتي ترمي لاتفاق على سياسة التسuir وتسويق النفط ودخول الاستثمارات الخليجية إلى السوق الإيرانية، كما دخلت إيران في صراع دبلوماسي على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى بينها وبين تركيا، سعياً لمد نفوذها إلى تلك الجمهوريات من أجل أداء دورها الواسع الذي تتندّه في المنطقة، والذي يسمح لها بتشكيل نظم إقليمية جديدة تواجه بها الأطروحات الأمريكية لما يسمى بالشرق الأوسط الكبير⁽¹⁾.

3 - سياسة التحالف مع القوى المحلية الفاعلة في الشرق الأوسط:

تعد نبرة التصعيد المخيم على الخطابات والتصریحات الصادرة من أركان الإدارة الأمريكية لضرب المواقع النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل العمق الإيرانية سياسة لم يستعد لها المسؤولون الأمريكيون، وأحياناً يؤكدون أن ذلك يعد أحد الخيارات المتاحة في تعاملها مع طهران، وفي سنة 2006 زادت الولايات المتحدة الأمريكية جنودها في العراق بمقدار واحد وعشرين ألف جندي، وكان وراء هذه الإستراتيجية نوايا غير معنة للولايات المتحدة الأمريكية وهي تطبيق الخناق عليها من الدول المجاورة، مع تنفيذ عمليات ضد الدبلوماسيين الإيرانيين العاملين في العراق، إضافة إلى تكوين الولايات المتحدة الأمريكية جبهة من دول المنطقة مؤيدة لعزل إيران سياسياً واقتصادياً والحصول على موافقة ضمنية من تلك الدول لتجهيز ضربة عسكرية لها⁽²⁾، وعلى ضوء هذه الإستراتيجيات الأمريكية الموجهة ضد إيران عملت هذه الأخيرة على تجهيز نفسها لأي مواجهة محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت بتنفيذ عدد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من الأطراف الإقليمية من أجل تعزيز الدعم لها في هذه المواجهة وتقوية مكانتها في المنطقة، وبالتالي الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة ومن أهم هذه التحالفات:

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 169، 170.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص ص. 208، 209.

أ-التحالف الإيراني السوري.

ب-التحالف الإيراني مع حزب الله

ج-التحالف الإيراني مع حركة حماس.

أ-التحالف الإيراني-السوري:

جاء التحالف السوري- الإيراني من أجل مواجهة التحركات والقيود المفروضة على الدولتين أو إداهما انطلاقاً من رفضهما للمشروع الأمريكي بالمنطقة وانحيازه تجاه إسرائيل⁽¹⁾، إضافة إلى أن الدولتين يلتقيان في عدائماً لنظام الحكم السابق في العراق (صدام حسين) لسنوات طويلة، وبعد التدخل الأمريكي في العراق، عمل الطرفان وحرصاً على عدم السماح لواشنطن بالاستفادة الكاملة من وجودها في العراق وتقليل فرص تحويل هذا الوجود إلى مصدر ضغط وتهديد فعلى لأي من الدولتين (سوريا وإيران) كما أنها تحالف سوريا مع إيران يرجع بالدرجة الأولى إلى الوضع الذي شهدته النظام العربي من ضعف وانقسام خاصة بعد حرب الخليج الثانية 1991، وهو من الخطورة بما كان في التأثير على سياسات سوريا الخارجية سواء على مستوى المنطقة أو في علاقتها أو في مواجهتها للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تفتقر لدعم قوى من محيطها، ونقطة الضعف هذه تحرم دمشق من سند الدعم الجماعي العربي في القضايا العربية الكلية مثل إدارة الصراع مع إسرائيل وفي القضايا الفرعية مثل العلاقات السورية-اللبنانية، حيث رفض في 2008 عدد من قادة الأقطار العربية المشاركة في مؤتمر القمة في دمشق احتجاجاً على موقف سوريا من الأزمة اللبنانية الداخلية ومساهمتها في عدم السماح لانتخاب رئيس الجمهورية على الرغم من الفراغ السياسي الذي يعيشه لبنان، الأمر الذي ساعد واشنطن وسمح لها بوضع سوريا موضع العراق عام 2002 عندما وجهت له تهم تتعلق بمؤازرة الإرهاب وحيازة أسلحة الدمار الشامل والتصدي للهيمنة الأمريكية في المنطقة، حيث تجلّى الموقف الأمريكي في

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 209.

جـ-التحالف الإيراني مع حركة حماسـ المقاومة الفلسطينيةـ:

بدأت حركة الإخوان المسلمين جناح الأراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية، بالاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء، والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في عام 1967 لأن بقاء قطاع غزة تحت ظل الاحتلال أثر على شكل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية لتأتي أحداث الانفراقة الكبرى والتي كانت لحركة حماسةدور البارز فيها، حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في الأراضي المحتلة بعد اندلاع الانفراقة ويعتبر تأسيس الحركة تعبيراً عن مرحلة جديدة من العمل النظامي الفلسطيني ضد قوات الاحتلال الإسرائيلي.

لتقوم الحركة بالعديد من العمليات العسكرية عن طريق جناحها العسكري المسمى "كتائب عز الدين القسام" التي أثارت جدلاً دولياً واسعاً انعكس على الداخل الفلسطيني بعد أن أصبح للحركة دوراً أساسياً في الانفراقة الثانية التي بدأت شراراتها الأولى في ديسمبر 2000، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب وأن نشاطها داخل فلسطين ضد الحكومات الإسرائيلية عمل إرهابي، وأعطت لإسرائيل بحكوماتها المتعاقبة الضوء الأخضر لتصفية الحركة واغتيال قادتها وكوادرها، ولم يمنع ذلك الحركة من أداء دورها؛ بل راحت قيادتها السياسية تتوزع مابين فلسطين وخارجها وبدت تحظى بتأييد ودعم عدد من دول العالم تأتي إيران في مقدمتها.

وما أن تفجرت حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله زائد وصول حركة حماس إلى السلطة في فلسطين تصاعدت الضغوط على الحركة من الجانبين الأمريكي والأوروبي باعتبارها أحد العناصر الفاعلة في المحور الإيراني-السوري "معسكر المتشددين"، لتأخذ شكلًا تصارعياً واضحاً، هي كثف الطرفان الأوروبي والأمريكي الضغوط على حماس من خلال إيقاف برامج المساعدات الاقتصادية والمالية المقدمة للفلسطينيين، مع توظيف أدوات الضغط العسكري والحصار السياسي الدبلوماسي والإقليمي الدولي بهدف إجبار حماس على الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والقبول غير المشروط باتفاقيات السلام المبرمة بين السلطة

الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية⁽¹⁾، ومع استمرار مقاطعة حكومة حماس السياسي والاقتصادي كان طبيعياً أن تعمل على إيجاد منافذ لفك عزلتها وتلبية حاجاتها، فكان التوجه نحو الجمهورية الإيرانية الإسلامية طالبة الدعم المادي لتخفيف وطأة الحصار الاقتصادي ومع تسامي النفوذ الإقليمي الإيراني وبروز أحاديث عن المخاطر المحتملة من الهلال الشيعي، وتصاعد حدة الخطاب بين واشنطن وطهران على خلفية البرنامج النووي الإيراني بدت المنطقة وكأنها قد انقسمت بين محورين محور المتشددين ومحور المعتدلين حسب التسمية الأمريكية، لذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية مع مجموعة من الدول الأوروبية التي لها اهتمامات مباشرة في الساحة الفلسطينية على ترتيب الوضع الإقليمي في المنطقة فأصبحت حماس محسوبة على المحور الإيراني - السوري.

رابعاً-الحلول الإيرانية للمحافظة على نفوذها في منطقة العربية.

1-المحافظة على نظام بشار الأسد في سوريا:

إن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يعتبر أن أحد الأهداف الرئيسية للجهود الدولية والإقليمية هو العمل على إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، أو على الأقل إجبار الأخير على التحيي بكل ما يفرضه ذلك من تغيرات سوف تمس طموحات إيران ومصالحها الاستراتيجية الإقليمية في الصميم، كما أن الحرب الأهلية القريبة في سوريا تهدد بحرمان إيران من حليفها الهامـة الوحيدة في العالم العربي، ونتيجة لذلك ضغطت على حكومة المالكي لدعم الأسد، وسعىـتـ الحـدـ منـ عمـليـاتـ نـقـلـ الأـسـلـحةـ عـبـرـ العـرـاقـ إـلـىـ حـرـكـاتـ المـعـارـضـةـ السـنـيـةـ فيـ سـوـرـيـاـ،ـ وـقـدـ أـصـبـحـ هـذـهـ الأـهـدـافـ إـلـيـانـيـةـ الـهـامـةـ،ـ وـالـتـيـ إـذـ نـجـحـتـ تـمـاماـ مـنـ شـائـهاـ أـنـ تـثـيرـ شـبـحـ "ـالـهـلـالـ الشـيـعـيـ"ـ الـحـقـيقـيـ الـذـيـ يـشـمـلـ إـيـرانـ وـالـعـرـاقـ وـسـوـرـيـاـ وـلـبـنـانـ⁽²⁾ـ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـزـيدـ

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 217

⁽²⁾-H Anthony Cordesman, Sam Khazai, "Patterns of Violence in Iraq", Center for Strategic and International Studies, Washington DC, October 2012..p.9,10.

ويعزز مكانة إيران الإقليمية كما، واصلت دعهما للرئيس السوري بشار الأسد وتبنت فكرة "الحل السياسي كمدخل لتسوية الأزمة، كما وجهت إشارات عديدة بأنها لن ترك النظام السوري يسقط أمام الضغوط القوية التي يتعرض لها.

لتجرى إيران تغير تكتيكي في موقفها من الأزمة بدعوتها إلى تنظيم حوار بين النظام والمعارضة السورية وبالفعل نظمت إيران العديد من المؤشرات لخلق حوار بين النظام والمعارضة في محاولة لإيجاد حل سياسي لكي أغلب المؤتمر اتغابت عنها المعارضة التي لم تقبل التحاور مع النظام كما أن هذه المؤشرات لم تحظى باهتمام دولي سوى من جانب الصين وروسيا.⁽¹⁾.

وبالتوازي مع ذلك وجهت إيران إشارات عديدة بأنها لن تقف صامتة في حالة الرجوع لل الخيار العسكري لتسوية الأزمة السورية، ولا سيما في ظل اعتقادها بأن الهدف المباشر للجهود الحثيثة التي تبذلها العديد من القوى الدولية والإقليمية إسقاط النظام السوري، وإدراكتها أن سوريا تمثل جسر التواصل مع حلفاء إيران الآخرين ولا سيما حزب الله اللبناني وحركة "حماس" والجهاد الإسلامي، وهو ما أكدته سعد جليلي خلال لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد في 07 أوت 2012: أن إيران لن تسمح بكسر شوكة المقاومة، بينما أكد علي أكبر ولايتي في 26 يناير 2013 إن سوريا هي "اللحقة الذهبية للمقاومة" والهجوم عليها هو الهجوم على إيران.⁽²⁾

وعملًا على تسوية الأزمة في سوريا عملت إيران على تنظيم مؤتمر أصدقاء سوريا الذي شارك فيه ممثلون عنأربعين دولة فضلاً عن المنظمات الدولية، وأكَّدَ المؤتمر ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة رافضاً التهديدات العسكرية أين شارك في المؤتمر وفود من عدة بلدان عربية منها مصر والجزائر والعراق وعمان ولبنان.

⁽¹⁾-أحمد عبد ربه وآخرون، *حال الأمة العربية 2012-2013*، بيروت: بيت النهضة، ط.1، 2013، ص ص، 77، 78.

⁽²⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

2- التنسيق مع العراق:

وأصلت إيران دعم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في مواجهة خصومة السياسيين، كما أيدته بشكل ضمني في خلافه العلني مع تركيا لا سيما بعد تعقد العلاقات بين تركيا وكردستان العراق، حيث تخشى إيران من تطوير التعاون بين تركيا وإقليم كردستان العراق الأمر الذي قد ينتج تداعيات سلبية على المصالح الاقتصادية الإيرانية في المنطقة مع تزايد احتمالات دخول الشركات التركية كمنافس قوي للشركات الإيرانية.

ولقد انعكس اهتمام إيران بدعم المالكي وإجراء مشاورات مستمرة مع العراق في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية ولا سيما الأزمة السورية بتحركها على مسارين:

الأول: الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون إيرانيون للعراق، والتي ركزت على الموقف من الأزمة السورية حيث انتقد رئيس مجلس الشورى علي الريجاني إرسال أسلحة إلى المعارضة السورية معتبراً أن هذا الأمر يمثل مشكلة بالنسبة للسوريين.

الثاني: استقبال إيران بعض الشخصيات السياسية العراقية بهدف تقوية مركز المالكي في مواجهة خصومة السياسيين خصوصاً مسعود برزاني لجهة تبنيه مواقف داعمة للمعارضة السورية.

كما لا ننسى أنّ العراق تعتبر المعبر الأساس للطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا الأمر الذي أفلق القوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة دعى السلطات العراقية إلى تفتيش الطائرات الإيرانية لشبهة استخدامها في نقل أسلحة للنظام السوري⁽¹⁾.

3- توأمة المسارين اللبناني والسوسي:

أكّدت إيران على ارتباط التطورات اللبنانية بمسار الصراع في سوريا في إشارة واضحة إلى أن ما تؤول إليه الأزمة سوف ينبع تداعيات مهمة على الداخل اللبناني وقد قصدت إيران من ذلك أمرين مهمين هما:

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 88، 90.

أولاً: توجيه رسالة لخصوم إيران بأن سقوط النظام السوري سوف ينبع تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في لبنان خصوصاً أن لبنان هو الساحة الرئيسية، أين يمكن تسميتها بـ "الموجات الارتدادية" لهذه الأزمة كما يبدو ذلك جلياً في حالة الاحتقان السياسي اللبناني الراهن.

ثانياً: ردع إسرائيل عن التفكير في الإقدام على توجيه ضربة عسكرية لإيران، وإقناعها بأن إيران "أيدي طويلة" على مقربة من الحدود، وهو ما أشار إليه بوضوح الجنرال يحيى رحيم صفوی مستشار المرشد للشؤون الأمنية في 14 سبتمبر 2012، حيث قال: «إذا أقدم النظام الإسرائيلي يوماً على فعل شيء ضدنا فسترد جماعات المقاومة وبخاصة حزب الله بسهولة أكبر»، وما يؤكد ذلك ويعززه ما جاء في تصريحات قائد الحرس الثوري محمد جعفري التي أدلّى بها في 16 سبتمبر 2012 أين قال "إن عدداً من عناصر فيلق القدس موجودون في سوريا ولبنان مخيفاً إن هذا لا يعني أن لنا وجوداً عسكرياً هناك إننا نقدم لهذين البدلين نصائح وآراء ونتفيذهما من تجربتنا"

4-محاولة التنسيق مع تركيا:

أدى تباين الموقفين التركي والإيراني حول الأزمة في سوريا إلى توثر العلاقات الثانية بعد أن وصلت قبل اندلاع الأزمة السورية إلى مرحلة غير مسبوقة من التعاون بدت جلية في الجهود التي بذلتها تركيا للتوسط بين إيران ومجموعة 1+5 لتسوية أزمة الملف الإيراني ومعارضتها سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران رغم إلتزامها بتطبيقاتها في النهاية.

وعلى خلفية موافقة تركيا على نشر حلف الناتو أنظمة صواريخ "باتريوت" لحمايتها من أية هجمات قد يعلنها النظام السوري خصوصاً أن إيران اعتبرت نفسها على رأس المستهدفين من هذا التطور الجديد، وعلى إثر ذلك تحولت إلى تهديد تركيا من خطر نشر هذه المنظومة، واتهم مستشار المرشد للشؤون الأمنية الجنرال يحيى صفوی تركيا مع كل من السعودية وقطر "بخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في سوريا".

وعلى الرغم من ذلك فإن إيران حافظت على قدر لا بأس به من التسويق مع تركيا خاصة في قضية تسوية أزمة المعتقلين الإيرانيين لدى الجيش السوري الحر، أو ما يسمى "صفقة الأسرى" التي أبرمت بين الجيش السوري الحر والنظام السوري، وقضت بالإفراج عن المعتقلين الثمانية والأربعين مقابل إفراج النظام عن 2000 معتقل، وهو ما أدى إلى اشادة إيران بجهود تركيا إلى جانب

قطر وسوريا في هذا الملف، كما رحبت إيران بعقد قمة ثلاثة مع تركيا ومصر على هامش قمة التعاون الإسلامي التي عقدت في القاهرة يومي السادس والسابع فبراير 2013، والتي لم تسفر عن تقارب وجهات النظر بين البلدان الثلاثة حول أزمة سوريا، وإن كانت انتهت بالاتفاق على الخطوط العريضة التي تحظى بتوافق بين القوى الثلاثة، وهي أن يكون الحل السياسي هو محور الجهود المبذولة لحل الأزمة⁽¹⁾.

وفي الأخير وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية عموماً والخليجية خصوصاً تكمن في محاولة إنتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وذلك نظر لأهمية هذه الأخيرة في تحقيق المشروع الإستراتيجي الإيراني مستغلة بذلك غياب المشروع الوحدوي الإقليمي العربي وضعفها، وتخطي السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة خاصة بعد إحتلالها للعراق، فباحتلال هذا الأخير تحولت إيران إلى قوة إقليمية منافسة على المنطقة، لتضاف بذلك الإستراتيجية الإيرانية إلى الإستراتيجيات الدولية الأخرى التي تهدف للسيطرة على المنطقة العربية.

بعدما تطرقنا إلى الإستراتيجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية ننتقل الآن للحديث عن الإستراتيجية التركية تجاه المنطقة العربية في ما يلي:

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 92.

المطلب الثاني: إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة العربية:

كان للمتغيرات الدولية الجديدة التي برزت منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات إعكاسات على السياسة الخارجية التركية، حيث أنه متلماً كان سقوط جدار برلين قد فتح أوروبا الوسطى والشرقية أمام الغرب، فإن سقوط الإتحاد السوفيتي قد فتح بلاد القوقاز وآسيا الوسطى أمام تركيا، وبذلك تحررت تركيا من الضغط الروسي المتواصل على حدودها⁽¹⁾، لكن بعد ظهور هذه المتغيرات الدولية الجديدة طرحت تصورات حول تقلص الأهمية الإستراتيجية لتركيا إلا أن حرب الخليج الثانية جاءت لتبرز مجدداً هذه الأهمية وإستمرارها، كما أكدت على أهمية تركيا الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن تركيا لم تشارك بشكل مباشر في التحالف ولم ترسل قواتها للمشاركة في الحرب، إلا أنها برهنت عن طريق تطبيق العقوبات التي تضمنت إغلاق أنبوب النفط بعد دخول العراق إلى الكويت والسماح باستخدام قاعدة إنجلilik الجوية في الحرب، وكذلك بجهودها الدبلوماسية بأنها حجر الزاوية في المنطقة.⁽²⁾

وقد كان لتبني تركيا دوراً محايده في الأزمة وبشكل معلن وسعيها الحديث لتسوية الأزمة سليماً يرجع لعدة أسباب هي⁽³⁾:

1- التوجهات الجديدة للسياسية الاقتصادية التركية التي تأكد على ضرورة التوجه نحو الشرق الأوسط، وبالتالي ليس من مصلحتها الدخول في الحرب.

2- خلق إستمرار الحرب فراغاً خطيراً في القوة في المنطقة، وذلك أن عدم قدرة البلدين على السيطرة بكفاءة على أراضيهما قد شجع الميلول الانفصالية لدى الأكراد والقوى المعادية للسلطات المركزية في كل من العراق وإيران بينما غدت القوى التركية القريبة من الحدود خاضعة للنشاطات المعادية.

⁽¹⁾- سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص. 293.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 289.

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص. 283.

3- خشيت تركيا أن تكون نتائج الحرب غير ملائمة، لها إذا ما وصلت عناصر راديكالية في العراق وإيران إلى سدة الحكم مما سيزيد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة ويخلق مبررات زيادة التدخل الخارجي في شؤونها.

4- رأت تركيا أن تبدأ صفحة جديدة في منطقة الشرق الأوسط بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، كما رأت كذلك أن توثيق تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد الأزمة هو أمر حيوي لكي تلعب دوراً أكبر في منطقة الشرق الأوسط⁽¹⁾.

أولاً: أسباب توجه الإستراتيجية التركية نحو المنطقة العربية:

يرجع تعزير الإنخراط التركي في شؤون المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً إلى محركين رئيسيين هما:⁽²⁾

1: العثمانية الجديدة: يقوم على رؤية حزب العدالة والتنمية لكيفية إدارة العلاقات التركية مع العالم الإسلامي وبخاصة مع الشرق الأوسط في إطار ما يطلق عليه وزير خارجية أحمد داود أوغلو في كتاباته: بالعثمانية الجديدة والتي تعتمد على تطور العلاقات العربية-التركية في المجال الاقتصادي ، وذلك ضمن سياسة تركيا الجديدة في منطقة الشرق الأوسط، والمتمثلة في التنسيق الإقليمي في المنطقة والتي كانت من بين أهدافها الهدف الاقتصادي الذي يحتم عليها إتباع هذه السياسة مع الدول العربية، حيث أخذت في عام 2002 الصادرات التركية في النمو المتصارع مع جيرانها العرب وكذلك تزايد الواردات أكثر في عام 2008 و 2009 حيث كان على سبيل المثال إجمالي العجز في ميزان المبادرات التجارية لتركيا مع العالم يسجل 70 سبعين مليار دولار ، في وقت الذي كانت تحقق فائضاً في مبادراتها مع البلدان العربية يصل إلى عشرة مليارات دولار خاصة وأنها تعتمد في وارداتها النفطية على جوارها الإسلامي غير العربي، لتبرز الإمارات العربية كأكبر سوق للصادرات التركية بليها العراق، فالملكة العربية السعودية، **وعندما أدت الأزمة المالية التي ضربت سوق العقارات في دبي عام 2009 إلى انخفاض حجم التجارة مع تركيا قفز العراق إلى**

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 293.

⁽²⁾- أحمد عبد ربه وآخرون، مرجع سابق، ص. 101.

الموقع الأول على قائمة البلدان العربية التي تناجر مع تركيا، كما حاولت تركيا تطوير علاقتها الإقتصادية مع بلدان الثورات العربية، وقد حققت في هذاخصوص بعض الانجازات في:⁽¹⁾

مصر: حيث إرتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا نحو 3 مليارات دولار عام 2011 إلى 5 مليارات دولار عام 2013 إلى 10 مليارات دولار عام 2015 مع تقديم تركيا لمصر قرضاً قيمته 2 مليار دولار، ويمكن رصد أهمية مصر ضمن الإقتصاد التركي من خلال تشجيع الاستثمار التركي في مصر ولا سيما في إقليم قناة السويس، وكذلك تفعيل الخط الذي يصل الموانئ التركية بالموانئ المصرية، إضافة لمساهمة تركيا في تنمية الموارد البشرية المصرية من خلال التعاون في مجال التعليم المهني واستكشاف إمكانات التعاون المصرفي من خلال إنشاء آليات الدفع المتبادلة، هذا فضلاً عن إلغاء التأشيرات مستقبلاً خطورة معززة لتبسيير التبادل التجاري بين البلدين.

تونس: حيث قدمت تركيا لتونس دعماً مالياً قدره 333 مليون دولار يخصص 66 مليون منه لدعم الموازنة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما قدمت الوكالة الفنية للتسيق والتعاون التركية 434 مليون دولار لتونس.

ليبيا: فقد بلغت الحركة التجارية مع ليبيا مطلع 2013 أعلى معدلاتها وذلك بقيمة إجمالية بلغت 150 مليون دولار، كما شهدت السياحة بين البلدين طفرة ملحوظة حيث وفدت ما يزيد على 20,000 سائح ليبي إلى تركيا خلال عام 2012.

2: التحدي الكردي: على اعتبار أن التحدي الكردي يعتبر بمنزلة تهديد وجود للدولة التركية حسب أبعاد التقاليد الكمالية التي كانت تعتبر القومية الكردية بمثابة تهديد وجود لتركيا وسلامتها الإقليمية ووحدة ترابها الوطني وأمنها الإقليمي.⁽²⁾

إن هذين السببين المفسرين لتوجه التركي نحو المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً كثيراً ما يتقاطعان، خاصة وأن العثمانية الجديدة تتحرر من الهاجس الكردي

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

وترکز أكثر على القوة الناعمة لتركيا التي تقوم على المسلسلات التلفزيونية والصادرات التركية، ويرجع البعض أن تعامل تركيا مع الشرق الأوسط والمسألة الكردية سيظل حريصا على الموازنة بين النوازع الكمالية وبين العثمانية الجديدة.

ثانياً: السياسات التركية تجاه المنطقة العربية.

بدأت تركيا تطرح فكرة توجهها الجديد بالانفتاح على دول الشرق الأوسط، ومنها الدول العربية للاستفادة من أسواقها الاقتصادية الضخمة، دون إحداث تغيير يذكر في تحالفها الاستراتيجي مع الغرب⁽¹⁾، خاصة بعد سعيها للإندماج الكامل معه من خلال محاولتها دخول نادي الاتحاد الأوروبي، وبحسب أحد الباحثين التركيين فإن تركيا تسعى ومنذ سنوات طوال إلى تحقيق هدفين استراتيجيين هما⁽²⁾:

الأول: العضوية التامة في المجموعة الأوروبية والتي ازدادت مطالبة تركيا بها على إختلاف الحكومات التركية المتعاقبة على السلطة ولا تزال متقدمة حتى اليوم.

الثاني: بناء مصالح إقليمية واسعة في الشرق الأوسط يجعل تركيا سلة اقتصادات لشعوبه، باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والانتاجات الصناعية والترانزيت والتجارة الدولية.

وقد عبر وزير الدولة التركي المسؤول عن مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول "غاب" بقوله «إنه مع انحلال أنظمة الكتل والزعamas الكبرى نتيجة التطورات الحاصلة في العالم وأوروبا الشرقية، سوف يثار موضوع أنظمة الزعamas الإقليمية، وستصبح تركيا زعيمة الشرق الأوسط في المستقبل»⁽³⁾.

لتسعى تركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية إلى الاضطلاع بدور إقليمي أوسع

⁽¹⁾- وليد رضوان، العلاقات العربية التركية، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط.1، 2006، ص. 407.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 410.

⁽³⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

يضع المنافع الاقتصادية نصب عينه ويروج له سياسيا بخطاب عال النبرة يتجه إلى رجل الشارع ويتخذ من مقوله مواجهة الجموح الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط مادة للصحف الإعلامي والتسويق الشعبي لتركيا وقياداتها، وهذا السعي كان يتخذ ترتيبات أخرى قبل أحداث الربيع العربي بتركيز على التجربة الأوروبية في الوحدة الاقتصادية، وذلك ما ترجم من خلال عشرات الاتفاقيات مع سوريا لإقامة سوق كبيرة للمنتجات والاستثمارات التركية من خلال اتفاقيات للتجارة الحرة تساندها إتفاقيات لإلغاء تأشيرات الدخول مع سوريا ولبنان والأردن وليبيا، ليأتي تحرير انتقال السلع والأفراد خطوة مهمة عن طريق إقامة سوق مشتركة بل و"اتحاد للشرق الأوسط" وفقا لما ذكرته قيادات في حزب العدالة والتنمية⁽¹⁾.

ولكي عقب التطورات العربية في إطار ما يسمى الربيع العربي التي أخذت توحى بإمكانية دخول الوطن العربي حقبة حكم الإسلاميين، الأمر الذي أدى إلى تحول في السياسة الخارجية التركية وهو العمل على إقامة نظام إقليمي متناسق على أنغام إيقاعات الحركات الإسلامية في المنطقة وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين بعد أن كانت السياسة الخارجية التركية اتجاه الوطن العربي هي سياسة صفر مشاكل، هذه الأخيرة التي كانت نتائجها لها آثارا إيجابية جدا على رؤية العرب للقوة الإقليمية البازغة وريثة الإمبراطورية العثمانية، وما زاد من تحسين هذه الرؤية هو سعي تركيا بعد ثورات الربيع العربي إلى الإنقال إلى سياسة التنسيق في المنطقة من خلال إقامة نظام إقليمي متناسق، وعليه فالنخبة المعنية بوضع السياسة الخارجية التركية أقامت رؤاها على أساس إفتراضين أساسين هما⁽²⁾:

الأول: أن التغيير في السياسة الخارجية التركية من صفر مشاكل إلى التنسيق في المنطقة لابد منه كإستجابة لتغيرات الواقع في البيئة الإقليمية والدولية.

الثاني: أن هذا التغيير لابد منه لأنه يخدم المصالح التركية، وعليها أن تتماشى معه، وإذا أردنا أن نفسر تزايد نفوذ تركيا في الشرق الأوسط يرجع بدرجة كبيرة بالإضافة إلى

⁽¹⁾- أحمد عبد ربه وآخرون، مرجع سابق، ص. 98.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 102.

الأسباب السابقة إلى الشخصية الكاريزمية لرئيس وزرائها والنظر الإيجابية لها خاصة من قبل الإسلاميين والتعویل عليها في الصراع العربي- الإسرائيلي، هذا فضلاً عن تأثير قوتها المعنوية في شعوب المنطقة.

وعليه يمكن القول أن الدور الإقليمي المستجد لتركيا وهو التوفيق بسياستها الخارجية وبالأخص في جاونبها الإقليمية مع مقتضيات الجوار المباشر من خلال إبداء الاستعداد لمزيد من الانخراط في شؤون الشرق الأوسط ، وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن تعثر مباحثات العضوية مع الاتحاد الأوروبي والتي بدأت منذ عام 2005، أي أن هذا التوجه والتغيير في الجغرافيا السياسية لتركيا نحو المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً ليس ناجماً فقط كما يقال عن خلفيات تتصل بإيديولوجية حزب العدالة والتنمية كونه حزب إسلامي والذي ينفرد بالحكومة منذ نجاحه في انتخابات نوفمبر عام 2002⁽¹⁾، وإنما هو نتاج تقاطع كل الأسباب التي ذكرناها سابقاً.

وفي ختام هذا العنصر يمكن القول أن تركيا إستطاعت بالفعل أن تكون قوة إقليمية في المنطقة من خلال اتباعها لجملة من السياسات إعتمدت فيها على القوة الناعمة تجاه المنطقة العربية عدا إستعمالها مؤخراً للقوة العسكرية فيما يخص الأزمة السورية، وترجع أسباب هذا التوجه التركي نحو المنطقة العربية إلى عدم قدرة تركيا على تحقيق مصالحها الاقتصادية في أوروبا بعد فشلها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، لتجه بذلك إلى المنطقة العربية لتحقيق أهدافها الاقتصادية التي ترجوها، وكذلك لتحقيق أهداف أمنية خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة الكردية التي تهدد أمن ووحدة وجود الدولة التركية، والتي إستقلت بشكل كبير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وال الحرب في سوريا التي مازالت قائمة لحد الآن.

لكن ثمة كوابح لهذا النفوذ التركي الإقليمي في المنطقة العربية والمتمثل في الضغط الغربي على تركيا لدعم مصالحها في المنطقة مقابل تسهيل إنضمامها إلى الاتحاد الأوروبي،

⁽¹⁾- المرجع نفسه ، ، ص. 99

إضافة إلى حاجتها للموازنة بين علاقتها العربية وعلاقتها الإسرائيلي، هذه الأخيرة التي تبقى حجر عثرة في وجه توسيعها في المنطقة على اعتبار قضية الصراع العربي الإسرائيلي ونضرة العرب لإسرائيل المحتلة لفلسطين والجرائم التي تقوم بها ضدهم، لهذا تعتبر إسرائيل من بين واحدة من الكواكب الأساسية لتوسيع التركي في منطقة الشرق الأوسط، وأن أي علاقات مع إسرائيل يؤثر في نظرة العرب إلى تركيا المسلمة التي من واجبها كدولة مسلمة الدفاع عن القضية الفلسطينية وعدم التطبيع مع المستعمر الإسرائيلي أو إقامة علاقات معه أيا كان نوعها؛ لأن ذلك يخدم مصلحة إسرائيل التي هي ليست في صالح الدولة الفلسطينية التي تهم العرب⁽¹⁾، إضافة إلى تزايد القلق العربي من هذا الإحتراق التركي والإيراني⁽²⁾ للمنطقة العربية والذي بلغ درجة كبيرة لم يسبق أن بلغها من قبل وخاصة بعد الإحتلال الأمريكي للعراق وقيام الحرب في سوريا.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 110.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 103.

خلاصة وإستنتاجات

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل توصلنا إلى النتائج الهامة الآتية:

- يمتاز العالم العربي بعدة مميزات جغرافية وإستراتيجية واقتصادية وعسكرية وحضارية وثقافية هامة، جعلته محطة أطماع وأنظار القوى الدولية والإقليمية، ومنطقة تتنافس وتتصارع للسيطرة عليها.

- ساعدت الأوضاع الداخلية العربية المتدهورة في مختلف المجالات وزادت من عامل التدخل الخارجي بكل أنواعه وأشكاله في المنطقة العربية، بل أكثر من ذلك أعطت لهذه التدخلات تبريرات شرعية أمام المجتمع الدولي.

- أدركت القوى الدولية والإقليمية أهمية الوحدة العربية ليس من خلال إقليميتها العربية وحسب، وإنما كذلك من خلال وزنها النفطي على صعيد العالمي، وأن تحقيق هذه الوحدة سوف يؤدي حتماً إلى تغيير إستراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، حيث سيؤثر تأثيراً جذرياً على توازن القوى الدولي، ذلك أن الدولة العربية المتحدة بإمكاناتها الهائلة ومقوماتها المتكاملة وخبرتها التاريخية وتراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى المؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً ليس ذلك وحسب بل وقادرة على مواجهة تحديات القوى الدولية والإقليمية، لذا عملت هذه القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على منع هذه الوحدة عن طريق تغيير الخارطة الجيو سياسية للمنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك من أجل نسف آمال العرب في الوحدة والاستقرار والتنمية المستقلة.

أما أوروبا فسعت هي الأخرى إلى منع هذه الوحدة من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تقوم على إنشاء شرق أوسط أوروبي مقابل الشرق الأوسط الأمريكي مع العمل على تدويب الإطار العربي وإحلال مكانه تعامل جديد عربي-أوروبي كهدف لمنع التكامل العربي، لأنه يجعل الطرف العربي أقوى في علاقاته مع أوروبا وهو الأمر الذي لا يخدم المصالح الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة العربية، ونفس الشيء بالنسبة للقوى

الإقليمية في المنطقة وخصوصا ايران وتركيا، التي سعت هي الأخرى للإطلاع بدور إقليمي في المنطقة في ظل غياب مشروع وحدوي تنسيقي عربي، إضافة إلى وجود حالت ضعف عربي الأمر الذي يمكنها من تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والتي هي بالنسبة لإيران تفيذ المشروع الإستراتيجي الإيراني في المنطقة العربية، أما بالنسبة لتركيا فهي تحقيق المصالح الاقتصادية التركية في المنطقة العربية.

وعليه فوجود حالة الإنفاق والضعف والوهن العربي، إضافة إلى حالة عدم الأمن والإستقرار داخل الدول العربية، والتي أسهمت في وجودها وإلى حد كبير عامل التدخل الخارجي في المنطقة منذ القديم، سوف يجعل المنطقة العربية نظرا لأهميتها الإستراتيجية والجيوإستراتيجية والاقتصادية وبشرية والحضارية أرضا خصبة للتدخلات الخارجية ويزيد منهاو يديمهاو يبررها.

الفصل الثالث:

أبعاد التدخل الأمريكي في العراق

سنة 2003

إنه وفي إطار إستراتيجية الهيمنة والسيطرة الأمريكية على المنطقة العربية وجب على الولايات المتحدة الأمريكية بإعاد الدول العربية الرافضة والمناهضة للوجود الأمريكي في المنطقة العربية؛ لأنها سوف تكون حجر عثرة في وجه تحقيق المشروع الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة، ومن بين هذه الدول كانت دولة العراق، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة ترسم جملة من المخططات تجاه هذه الدولة بقصد إضعافها وإحتوائها تمهدًا لاحتلالها ومن ثم السيطرة عليها، والتخلص بتالي من أكبر عائق يقف في وجه تحقيق المشروع الإستراتيجي الأمريكي في المنطقة العربية.

المبحث الأول: مشروع القرن الأمريكي

إذا كان لكل دولة - خاصة الدول الكبرى - خزانات أفكار تستمد منها الحلول للمشاكل الصعبة، فإن هذه الظاهرة ازدهرت بشكل كبير في الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين وهي مؤثرة جداً في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، فكثيراً ماقادت بأفكارها ونوصياتها الخطرة للإدارات الأمريكية إلى إتخاذ قرار الحرب والتدخل لإسقاط الأنظمة السياسية المعادية للسياسة الأمريكية في العالم، وخصوصاً المجموعة التي أطلق عليها اسم المحافظون الجدد التي أعدت مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC⁽¹⁾، هذا الأخير الذي وجه أساساً ضد الأنظمة العربية المناهضة والمعادية للوجود الأمريكي في المنطقة العربية بهدف إسقاطها، وكان من بين هذه الأنظمة "نظام صدام حسين".

المطلب الأول: مشروع إحتلال العراق.

من المؤكد أنه أجل تحقيق مشروع القرن الأمريكي لا بد من تبني سياسة هجومية غير إعتذارية وإنفرادية غير متربدة تعتمد بالدرجة الأولى على القوة العسكرية والتي تقضى بها على النقاد والمعارضين الذين يقفون في وجه تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لأهدافها في العالم عموماً والمنطقة العربية خصوصاً، ويقوم مشروع القرن الأمريكي على المبادئ

⁽¹⁾ ناظم عبد الواحد الجاسور، "الفكر السياسي الأمريكي والنظام الدولي الجديد"، *السياسة الدولية*، ، ص ص.1-7.

التالية⁽¹⁾:

- 1-الهيمنة على أهم ثروات العالم وفي طليعتها النفط؛ أي الهيمنة عليه منبعاً وممراً وتسويقاً، هذا الأخير الذي يوجد مخزونه الأعظم في المنطقة العربية والإسلامية.
- 2-منع أي دولة في العالم من إمتلاك قدرات عسكرية أو تكنولوجية في مجال السلاح الذي أو التقليدي تكون قدراته أكبر مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية أو ما يوازيه أو أي سلاح يمكن أن يهدد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها أو يمنع تنفيذ إستراتيجيتها المقررة للهيمنة.
- 3-القوة العسكرية الضاربة الأولى في العالم هدف مستمر و دائم للولايات المتحدة الأمريكية، فهي الأداة الفاعلة لفرض السيطرة على العالم.⁽²⁾
- 4-تفكيك الدول العربية والإسلامية عبر مخططات الفوضى الخلاقة أو البناء للتمكن من تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد من أجل الهيمنة على المنطقة عسكرياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً.
- 5-منع الدول العربية والإسلامية من معرفة العلم النووي والسماح بها فقط تحت الإشراف الأمريكي والأوروبي؛ بل يجب أن يباع جاهزاً لتلك الدول تحت الرقابة الصارمة، وأن يكون لأغراض سلمية.
- 6-تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر تدخلاً في شؤون المنطقة العربية والإسلامية تحت مسميات مختلفة وشعارات كبناء الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المرأة، أو تحت ذريعة متابعة مشاريع التنمية والتعليم والثقافة وتحسين الدخل وغيرها

⁽¹⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص.70.

⁽²⁾ Bettiza Gregorio, Christopher Phillips, “Obama nation?: US foreign policy one year”, on: **Obama’s Middle East policy: time to decide.** Ideas Reports, edited by Kitchen Nicholas, London School of Economics and Political Science, London, 2010, p.15.

من شعارات التي تتفق مع كل مرحلة زمنية تحدها المصالح الأمريكية.

7- يعد أمن إسرائيل وقدراتها العسكرية التي تفوق عدة مرات قدرات الدول العربية مجتمعة هو من المحرّمات التي يمنع التنازل عنها أو المساس بها من قبل أي إدارة أمريكية حالية أو قادمة.

8- محاربة المانع الإيديولوجي الدائم للمشروع الأمريكي وهو الإسلام من خلال تراثه ومكوناته ومحاولة خلق البديل له المتمثل في الإسلام الجديد الذي يتواافق مع المشروع ولا يهدده وكذلك العمل على استبدال القرآن الكريم بقرآن جديد يعبر عنه بالفرقان، والعمل على منع آيات الجهاد والرافضة للهيمنة على كتب التعليم أو وسائل الإعلام في الدول العربية. وبالتالي يمكن القول أن أطروحة هانتنغتون الفكرية والمتمثلة في صدام الحضارات أو صراع الحضارات ليست اسهام فكري ونظري فحسب؛ بل إنها تصلح أن تكون محتوى عمليا للاستراتيجية الأمريكية في نمط تعاملها مع دول العالم.⁽¹⁾

9- التركيز على محاربة العروبة والفكر القومي والتاريخ القومي وذكرى الوحدة العربية والأحزاب القومية؛ لأنها تشكل عائقا ثقافيا وسياسيا للمشروع الأمريكي وكذلك الدول ذات التوجه القومي كالعراق.

10- استخدام عقيدة بوش في فرض المشروع الذي صاغه المحافظون الجدد وكتبه "ولفيز" في عام 2000 والذي كان يسمى (عقيدة ولفيز) التي تقول: «على أمريكا أن تشن حروبا وقائية بشكل دوري للدفاع عن نفسها ضد الدول المارقة والإرهابيين المزودين بأسلحة الدمار الشامل، وعليها أن تفعل ذلك بمفردها إذا اقتضت الضرورة ذلك»⁽²⁾.

11- اعتبار كل دولة تمانع أو تقاوم المشروع الأمريكي دولة مارقة أو إرهابية أو مصدر للإرهاب.

(1)- حميد حمد السعدون، *السلوك السياسي الخارجي الأمريكي ومرتكزاته الثقافية*، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، ص. 8.

(2)- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 72.

وعليه وإستنادا إلى مبادئ هذا المشروع يظهر لنا جلياً الهدف الأمريكي لإحتلال العراق وذلك تمكين الولايات المتحدة من تحقيق أهداف هذا المشروع، فبااحتلال العراق تتمكن الولايات المتحدة من: ⁽¹⁾.

-أ-عزل العراق عن محیطه العربي والإسلامي واتخاذه مركزاً للسيطرة الأمريكية على المنطقة التي تحوي أكبر احتياطي نفطي عالمي وتضم أهم طرق الملاحة العالمية إضافة إلى ما تحويه من أسواق وطاقات بشرية.

-ب-التمهيد لإقامة علاقات عراقية- إسرائيلية تمكّن إسرائيل من اختراق الإقليم العربي وتقسيمه بهدف الوصول إلى السيادة الإقليمية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدل كل ما في وسعها لتحقيق

ج-أمريكة العراق وجعله نموذجاً في الديمقراطية السياسية والحرية الدينية والاجتماعية والسلوكية والاقتصاد الحر، وغيرها من المبادئ التي تروج لها الإدارة الأمريكية بهدف تدعيم مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تحاول باستمرار فرضه على الدول المنطقية الرافضة له.

إن الولايات المتحدة الأمريكية على إدراك عميق بالقيمة الإستراتيجية و"الجيواستراتيجية والاقتصادية للعراق، إضافة إلى وجود قناعة مؤكدة لدى مختلف مؤسسات صنع القرار الأمريكي بأن العراق هي التي تشكل الحلقة الأقوى في قائمة الدول العربية، وهي الأكثر جدية في تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد أكد ذلك من خلال مواقف العراق إزاء قضايا جوهيرية منها السياسية النفطية إضافة إلى موقف العراق من الوجود العسكري الأمريكي في المناطق العربية وخصوصاً الخليجية، إضافة إلى موقفها من الكيان الاستيطاني اليهودي على أرض فلسطين وما يمثله من الأداة السياسية والعسكرية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مصالحها في المنطقة، وقد كان الرئيس العراقي السابق صدام حسين من أكثر الممانعين

⁽¹⁾ - المرجع نفسه، ص ص. 73، 74.

لهذه السياسة، بدعوته الملحّة للعمل العربي المشترك، ليحدث بذلك تصادم بين المشروعين الأمريكي والعربي ممثلاً بالعراق خاصة وأنّ العراق يمتلك مقومات الممانعة فقد اعتبرت في صف المتمردين على السياسة الأمريكية في المنطقة، وعليه فلا بد من تنفيذ الاحتلال والإطاحة بقيادته وتغيير ملامح وجهه العربي بأمركته وتقييد حركته وتغيير سياساته السابقة وجعله مرتكزاً لها في المنطقة.

المطلب الثاني: حماية لأمن إسرائيل.

بعد تأسيس المشروع الأمريكي لاحتلال العراق في الحقيقة من أجل حماية مصالح حلفيتها إسرائيل؛ لأنّ العراق يمثل الممانعة الحقيقية لسياسة الأمريكية الصهيونية في المنطقة إستناداً لإمكاناته المادية والبشرية، وخاصة في ظل اختراقه لسقف التسلح والتطوير المفروض على الدول العربية في المنطقة، فمنذ قصف مفاعل تموز النووي العراقي في عام 1992 وبروز نجم الجيش العراقي، أصبح تفكيك هذا الجيش المعروف بوطننته وقوميته هدفاً إستراتيجياً أمريكاً ومطلباً صهيونياً فكانت حرب الخليج الثانية، والاثني عشرة عاماً من الحصار بهدف تدمير البنية التحتية العلمية والصناعية للعراق، وبذلك وبعد تمهيد الأرض العربية والقضاء على خطر العراق سيسهل فرض الأجندة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة، أين سيصبح بالإمكان إنجاح أي تسوية مطلوبة مهما كانت مجحفة وغير عادلة بحق الفلسطينيين والعرب، وسوف يصبح بالإمكان لإسرائيل أن تكون دولة غير عادلة في المنطقة بل ذات دور إقليمي محوري.

ويمكن أن نلتمس الملامح الإستراتيجية للسياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي التي تم رسمها في ظل دعوتها للحرب الأمريكية على الإرهاب ومن ضمنها حربها على العراق في النقاط التالية.

1-أن عملية التسوية لا ينبغي أن تقتصر على حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي بل يجب أن تتضمن بالضرورة بناء شرق أوسط جديد يبني على قاعدة إدخال تغييرات في البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبني السلطات السياسية بتبني الديمقراطية والانفتاح

الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة-التربوية-الثقافية في المنطقة العربية.

2- تعدّ إسرائيل هي حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية لتحقيق مصالحها فيها وعليه تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان أمن هذه الدولة وتفوقها النوعي في مختلف المجالات، إضافة إلى تمكّنها من التدخل في صياغة الترتيبات الجديدة في المنطقة من موقع الشريك المميز، فذلك كلّه يخدم في الأخير المصلحة الأمريكية في المنطقة.

3- ليست صناعة القرار السياسي الأمريكي إجراء نابعاً عن قناعات داخلية وخارجية هي بحاجة إليها، بل هو إنعكاس لضغوط صهيونية قوية في مراكز صنع القرار الأمريكي طفت على وجه الدبلوماسية الأمريكية وجعلتها أداة من أدواتها لتنفيذ أهدافها الصهيونية والتي تلبي بطبيعة الحال الطموح الإسرائيلي، وبالتالي فالإعتقاد السائد بأن مشروع الحرب الأمريكية على العراق هو من أجل النفط فقط هو اعتقاد خاطئ، فأحد أقوى هذه الدوافع هو الرغبة في أن تكون إسرائيل أكثر أمناً، إذ يشكل العراق التهديد الحقيقي لإسرائيل أكثر منه للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنّ صحيفة (ها آرتس) قالت: إنّ القيادة السياسية والعسكرية في إسرائيل تتوقع إلى حرب ضدّ العراق، بل إنّ تصريحات الرسميين الإسرائيليين كثرت إلى حد طلب منهم حلفاؤهم في الولايات المتحدة الأمريكية أن يقلّلوا منها حتى لا تبدو الحرب وكأنّها تشن بالنيابة عن إسرائيل»⁽¹⁾.

وبالتالي وعلى ضوء ما سبق ذكره فإنّ مشروع إحتلال العراق وتغيير النظام السياسي فيه يمثل مصلحة إسرائيلية عليا بالدرجة الأولى على اعتبار أن هذا المطلب يحقق لإسرائيل الأهداف التالية:

1- تكريس إختلال التوازن لصالح إسرائيل عن طريق إضعاف مراكز القوة العربية والإسلامية عسكرياً وسياسياً بشكل ينال من الإرادة العربية، مع إضعاف كل منطق مقاومة

⁽¹⁾-معاذ بطوش، مرجع سابق، ص. 86، 87.

أو معارضة السياسة الأمريكية لصالح الحسابات الإسرائيلية من هيمنة لمشاريعها وفرض رؤيتها على العملية السلمية.

2- التخلص من نظام مناوئ لإسرائيل وإيصال نظام حكم موالي للسياسة الأمريكية ويقيم علاقات مع إسرائيل، وبذلك يخرج العراق من ميزان القوى في دائرة الصراع العربي- الإسرائيلي.

3- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهد الطريق لدخول العراق عملية التسوية السلمية من أوسع أبوابها ودخوله بشكل فاعل عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ صفقات من هذه التسوية، وتحديداً ما روجت له كتابات إسرائيلية لفترة طويلة، من أن العراق يمكن أن يساهم في تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وعلى نحو يمثل مصلحة له أيضاً⁽¹⁾.

كما يمكن أن نستنتج الأهداف والمصالح الاقتصادية البعيدة المدى لإسرائيل في حالة حدوث الاحتلال الأمريكي للعراق والتي هي كالتالي:

1- التخلص من حالة الإختناق التي يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي، والتي وصلت إلى درجة غير مسبوقة نجمت من إندلاع الإنفراضة الثانية "انفراضة الأقصى" حيث أطيحت جراء ذلك العديد من القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية دفعت بها نحو حافة الهاوية.

2- فتح السوق العراقية التي يبلغ حجمها نحو 22 مليون نسمة أمام المنتجات الإسرائيلية وما يعنيه ذلك من ترويج الصادرات الإسرائيلية الراكدة، هذا فضلاً من تشغيل المصانع التي توقفت عن العمل لظروف الإنفراضة وما يؤدي ذلك من خلق فرص عمل جديدة وخفض معدلات البطالة وزيادة الدخول الفردية.

3- بناء علاقة تحالف إستراتيجي طويل الأمد مع العراق وذلك عبر الوسيط الأمريكي، ما يعني إعتراف أي حكومة عراقية قادمة بالمصالح الإسرائيلية في العراق⁽²⁾.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 88.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 88، 89.

وعليه وبناء على ماسبق ذكره يمكن القول أن مشروع إحتلال الولايات المتحدة للعراق كان أحد أهم أهداف مشروع القرن الأمريكي في إطار إستراتيجية أمريكا للسيطرة والهيمنة على العالم من خلال السيطرة على المنطقة العربية والتي لن تتحقق إلا بعد إحتلالها للعراق، ودعمها لإسرائيل.

المبحث الثاني: أسباب إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق.

يقول في ذلك أستاذ النزاعات الدولية الأمريكي مايكل كلير في مقالة له بعد إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق: "أن الحرب أوضحت أن نقطة الارتكاز المركزية للتنافس الدولي هي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق" الذي اعتبره وليم هاملتون أستاذ التاريخ الأمريكي (قلب الشرق الأوسط)⁽¹⁾

ويمكن تحديد الأسباب الأمريكية التي دفعتها إلى إحتلال العراق دونما غيرها من الدول العربية في الأسباب التالية:

المطلب الأول: تحقيق التوظيفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.

تمحورت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الخليج العربي عموماً وال伊拉克 خصوصاً منذ مطلع الأربعينيات من القرن الماضي حول ثلاثة توظيفات رئيسية:

الأول: التوظيف الأمني في مواجهة الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ثانياً: التوظيف النفطي في تأمين احتياجات الصناعة الأمريكية إلى الطاقة، لا سيما وأن العجز بدأ يطبع ميزان النفط الأمريكي منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، ولعل الجدول التالي يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي منذ العام 1971:

والجدول رقم: 01 يوضح تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي.

العام	نسبة العجز%	1971	1975	1980	1985	2004	2015	2030
74	69	64	58	43	58	64	69	74

مصدر الشكل: محمد مراد، *السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظري*، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009، ص. 288.

(1) - أحمد سليم البرصان، *جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي*، الأردن: جامعة الحسين بن طلال، ، ص ص. 118، 119.

شرح الشكل:

يتضح من الجدول أن الميزان النفطي الأمريكي أخذ بالتصاعد بسبب الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973 وكان لجوء العرب لاستخدام النفط كسلاح في تلك المعركة سبب رئيس حيث قرروا الحظر النفطي عن أمريكا وغيرها من الدول المساعدة لإسرائيل عند ذلك تقدم العامل النفطي علىسائر العوامل الأخرى لا سيما وأن الحاجة الأمريكية إلى النفط أخذت بالتزايد وبأسعار ارتفعت قياسياً في أعقاب الحظر، الأمر الذي ترك تداعيات سلبية خطيرة ليس على الاقتصاد القومي الأمريكي وحسب، وإنما علىسائر المنظومة الرأسمالية الدائرة في فلکه، لذلك أصبحت أهمية منطقة الخليج العربي بعد عام 1973 كأولوية في ضوء إعادة ترتيب الأولويات في الإستراتيجية الأمريكية.

ثالثاً: التوظيف العسكري من حيث تحويل الخليج العربي إلى مجموعة ثكنات عسكرية أمريكية ل تستطيع بذلك الولايات المتحدة الأمريكية الضبط والسيطرة ليس فقط على مجالات إقليمية عربية وشرق أوسطية، وإنما أيضاً على مجالات أخرى في العالم للحيلولة دون قيام أقطاب جديدة منافسة لقطبية الولايات المتحدة الأمريكية في عصر العولمة.

إن هذه التوظيفات الثلاثة ليست منفصلة أو مستقلة، وإنما هي متداخلة وفقاً لقاعدة الترابط بين السبب والنتيجة، ويبقى النفط هو السبب الأول والأخير الذي شكل منذ دخوله مرحلة الإنتاج والتسيير في الثلثين من القرن العشرين، والذي سيبقى يشكل لقرن قادم، العصب من دون بديل منافسة في توليد منظومات الاقتصاد العالمي وبشكل خاص منظومة البلدان الرأسمالية لذلك كانت منطقة الخليج العربي هدفاً مركزياً في إستراتيجية السيطرة الأمريكية على العالم.

المطلب الثاني: إمكانات وقدرات الدولة العراقية:**1-الموقع الجيو استراتيجي للعراق:**

وقع الاختيار على العراق لموقعه الجيوسياسي في العالم، إذ انه يقع على مفترق طرق

تصل بين إيران وسوريا والأردن من ناحية، وبين إيران ودول الخليج العربية من ناحية أخرى، فالعراق يقع جغرافياً في الوسط ما بين آسيا والبحر المتوسط وما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي، فلا بد لها من احتلال حلة وسيطة بين تلك البلدان⁽¹⁾

كذلك يمتد العراق على مساحة جغرافية تصل إلى حوالي 450 ألف كم، وهي تفصل بين قوس المرتفعات الذي يجعل جبال طوروس التركية وسلسلة جبل عربستان مع إيران وبين الخليج العربي جنوباً وكذلك الحدود البرية مع السعودية والكويت والأردن وسوريا⁽²⁾.

حيث يعد هذا الموقع الجيو استراتيجي للعراق تاريخياً صمام الأمان للمنطقة العربية بأكملها، إذ لم تتمكن القوى الخارجية من إخراق المجال العربي من الخليج شرقاً حتى المحيط الأطلسي عند بلاد المغرب غرباً، إلا إذا تمكنت أولاً من الإمساك بالمدخل الشرقي لهذه المنطقة أي بالعراق تحديداً، وهذه المعادلة قد تأكّلت في التاريخ العربي القديم والوسطى والحديث، حيث كانت القوى الخارجية الغازية تتقدّم في كل مرة من وراء المرتفعات الشرقية للعالم العربي ونذكر على سبيل الغزوّات الفارسية ما قبل الميلاد إلى السلوقيّة والبوهيمية مروراً بالاحتياح المغولي وبعد المماليكي وصولاً إلى الاتجاه العثماني والولايات المتحدة الأمريكية حالياً تسعى من خلال الموقع العراقي الجيو استراتيجي تحقيق جملة من الأغراض بعد إحتلالها له عليه وهي كالتالي:

1- فك الحصار عن حلف الشمال الأطلسي ممثلاً بطرفه التركي وتسهيل حركة هذا الحلف باتجاه الخليج العربي تمهيداً إلى العمق العربي برمتّه.

2- كسر الطوق الأمني الظاغط على إسرائيل وتوفير شروط الفعالية لحلف الإسرائيلي- التركي بهدف تمكينه من إسقاط المنطقة العربية أمنياً وسياسياً واقتصادياً وصولاً إلى إسقاطها قومياً بالترويج لرابطة شرق أوسطية جديدة كنزععة ثقافية بديلة للهوية القومية العربية.

⁽¹⁾- محمد مراد، مرجع سابق، ص. 21.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 321.

3-إعادة الاعتبار التاريخي لطريق الحرير السابق الذي كان يربط آسيا الوسطى بمدينة البصرة العراقية وذلك عبر تحويله هذه المرة إلى طريق لنقل نفط بحر قزوين إلى موانئ العراق الجنوبية في البصرة والبكر والغاو وغيرها.

2-المخزون النفطي العراقي:

بعد أن حققت سياسة الممانعة الأمريكية للوحدة العربية إنجازاً إستراتيجياً في تحديد مصر الدولة الأكثر تأثيراً سكانياً وسياسياً وعسكرياً في قضايا العرب الوحدوية والقومية، فإن دول الخليج العربي المخزونة بالطاقة النفطية كانت هي الأخرى هدفاً مركزياً في إستراتيجية السيطرة الأمريكية، ليس لإبعاد هذه الدول عن قضية الوحدة وحسب وإنما لحرمان هذه الوحدة من أهم مركباتها الاقتصادية التي تبقى شرطاً أساسياً في قيمتها⁽¹⁾.

فمنذ اكتشاف النفط في المنطقة العربية، أصبحت مضمار تناقض بين القوى العظمى في العالم على اعتبار أهميته كسلعة حيوية أثرت وتؤثر في صياغة المشهد الاقتصادي العالمي، فالنفط وصناعاته تتصف بخصائص لعل أهمها:

أولاً: يعد المصدر الأساسي للطاقة في العالم، كما يعد مصدراً أولياً للآلية الرأسمالية العالمية ولو لاه لتوقف عجلتها وتلاشت قوتها ويرجع استمرار أهمية هذا العنصر في سوق الطاقة لسيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد به بحوالي 96% من حصة السوق، كما يشكل 27% من إمدادات الطاقة في القطاع الصناعي و9% منها في قطاع توليد الطاقة الكهربائية.

ثانياً: يعد النفط مصدراً مهماً أيضاً من مصادر العائدات النقدية والمالية، أين تمارس مدفوّعاته تأثيراً بالغ الأهمية على موازين المدفوعات لكل دولة في العالم، كما تعد صناعاته أضخمها في العالم، إذ أنها تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص في قطاعاتها المختلفة، كما تمتاز بسمك بحرية العمل تحت كل الظروف

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 285.

والأنظمة الاجتماعية، لهذا السبب تعد شركات النفط الأضخم بين الشركات متعددة الجنسيات وأكبرها نفوذا وقوه، وعلى الرغم من تأميم الدول النفطية لبعض أعمالها إضافة إلى بروز الشركات الوطنية التابعة لتلك الدول، فإن الشركات العالمية ما تزال رغم انحسار قوتها النسبية أضخم كتلة اقتصادية، فهي تحتفظ بتصدرها قائمة أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم⁽¹⁾.

وتأسيسا لما سبق فإن الإدارة الأمريكية تعمل من أجل السيطرة على النفط ومنابعه وبصيغة أدق نهبه، وهذا ما يفسر إنتشار الآراء الداعية إلى ضمان تدفقه وتوافره حتى لو احتاج الأمر إلى استخدام القوة العسكرية لضمان نجاح هذه الإستراتيجية، والقليل من مخاطر حرمان الشركات الرأسمالية الاحتكارية النفطية من تدفقه وإستغلاله، وأمام تصاعد حركات المقاومة ضد المصالح الأمريكية جعلها تختار طريق الوجود العسكري الأمريكي المباشر في قلب مناطق النفط بهدف حماية مصالحها بالقوة العسكرية.

وتوحدت بذلك شركات صناعة السلاح مع الشركات النفطية في توجه واحد، ولذلك كان، السيطرة على النفط العراقي من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الغزو الأمريكي للعراق، ولا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في عهد جورج بوش ولا سيما مع إعلانه عن التوسع في الإنفاق الحكومي وبالذات في مجال الإنفاق العسكري، وإعلانه أيضا عن البرنامج الطموح لخفض الضرائب، كما زادت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 من التدهور في أداء الاقتصاد الأمريكي، وخاصة بعد الزيادة في الأعباء الاقتصادية لتكلفة الحرب الأمريكية على ما سمته بالإرهاب بدءا من حرب أفغانستان ووصولا إلى حرب العراق.

والجدير بالذكر أن أمريكا أعطت أهمية كبرى للنفط العراقي قبل ذلك بكثير، ويتبين ذلك في كتاب الإنسان والطاقة لزكريا البرادعي في قوله: «قد نجد تفسيرا بتروليا للتدخل الأمريكي والدول الصناعية الكبرى من أجل السيطرة المباشرة على منابع إمدادات

⁽¹⁾-معاذ بطوشن، مرجع سابق، ص. 76.

البترول في الخليج، فاحتياطي البترول الأمريكي 34,1 مليار، وطبقاً لمعدلات الاستهلاك فإنه سينضب تماماً مع مطلع القرن الواحد والعشرين، بينما الحقائق تشير إلى أن العراق يعتبر مركزاً نفطياً مغرياً، نظراً لما يحظى به من احتياطي نفطي بالمقارنة مع دول المنطقة.

كما تبيّن إكتشافات جديدة أن العراق يعوم على بحيرات من النفط ترفع حجم احتياطي العراق إلى 400 مليار دولار، أي ما يوازي أكثر من 35% من إجمالي احتياطي العالم، فالعراق يحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم إضافة إلى اكتشاف الزئبق الأحمر الذي يمكن توظيفه في إنتاج أنواع عديدة من الصناعات الهامة، هذا بالإضافة إلى إيجابيات أخرى يتمتع بها النفط العراقي وهي انخفاض تكاليف إنتاجه وتطويره، وكذا ارتفاع إنتاجية البئر الواحدة وقلقة العمق للأبار مقارنة بالدول الأخرى علاوة على امتلاك الدولة بنية تحتية جيدة في خطوط الأنابيب ومستودعاتها ومحطات الضخ تسهل ربط الحقول المختلفة بمرافق التصدير كل هذه الأمور جعلت النفط العراقي هو الأدنى في كلفة الإنتاج عالمياً (1,5 للبراميل كحد أقصى)، إلا أن المؤشر الأكثر أهمية في هذا الصدد يتعلق بعمر النفط حيث تشير التوقعات إلى أن عمر النفط العراقي قد يصل إلى 526 سنة قادمة في حين لا يتجاوز العمر المتوقع للنفط الأمريكي أكثر من 10 سنوات.

كما يقال أن آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق، وعليه رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن التحكم بالمخزون النفطي للعراق سوف يسمح لها بالتحكم بأسواق النفط وبأسعاره على مستوى العالم، الأمر الذي يوفر للرأسمالية الأمريكية الإمساك بعنصر التفوق الاقتصادي على الرأسماليات الأوروبية واليابانية، لا بل على الصين وروسيا وسائر دول العالم، مما يتربّط عليه تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من تعليم نموذجها الرأسمالي نظام أحادي على المجتمع البشري⁽¹⁾.

وخلال القول أنه مما سبق عرضه ندرك أهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تجد حلولاً لأزمتها الاقتصادية المتفاقمة إلا بالسيطرة المباشرة على

(1) - محمد مراد، مرجع سابق، ص ص. 323، 324.

نفطه وثرواته، وهو كذلك يمهد الطريق لها للتلعب بأسعار النفط العالمي بما يخدم مصالحها وهيمنتها على العالم، كما سيقى النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وعلى الأقل خلال المائة سنة القادمة خاصة وأن المصادر البديلة للطاقة الأخرى لم تثبت كفاءتها مثل النفط الذي يعد حجر الأساس في الإستراتيجية الأمريكية التي يعاني اقتصادها ووضعها المالي من عجز كبير.⁽¹⁾

وعلى آية حال فإن أهمية النفط الخليجي والعربي بالنسبة للولايات المتحدة تحديداً يمكن في النقاط التالية الذكر :

1- كان ولا بد أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إفشال وصول أي دولة إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودها، خاصة أنها أصبحت تعي تماماً أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية، فكان النفط الخليجي والعربي هو السبيل الوحيد لذلك خاصة وأن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج وذلك لأن معظم هذه الدول لا تمتلك نفطاً صالحاً للاستهلاك في أراضيها وتعتمد وبالتالي على النفط المستورد من الخليج، وبالتالي سيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها مجالاً لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وأسعار النفط مما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعاً بطريقة غير مباشرة للإشراف الأمريكي.

2- إدراك الولايات المتحدة أنه عندما تستقر الأوضاع في العراق فإن ذلك يمكن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياط المعلن للبلاد، ما يعني أن السيطرة على النفط العراقي هو سيطرة على نحو ربع احتياطي العالم النفطي.

3- كلفة إنتاج النفط العراقي وكما ذكرنا سابقاً هي من بين أدنى الكلف في العالم هذا عدا عن الاحتياطي وزيادة معدلات الإنتاج البترولي، حيث تشير الدراسات إلى إن إنتاج

⁽¹⁾- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 82.

النفط في العالم سيستقر في المستقبل ثم يتجه فيما بعد إلى الإنخفاض، عدا العراق وحده يمتلك قدرة عالة جدا على زيادة الإنتاج وبكميات كبيرة جاد⁽¹⁾.

4- منع قيام أي دور فعال للدول المنتجة للنفط، ومنعها حتى من إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط ضد أمريكا أو إسرائيل، ومنه ستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج النفطية إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأي إستراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها، كما يمكنها أكثر من الضغط على منظمة الأوبك لاستنزاف احتياطاتها من خلال الإنتاج العالي بدرجة قصوى، مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى بل الدنيا وهذا ما حدث بالفعل في سنة 2015، حيث نتيجة لهذه السياسة بلغ سعر البرميل حدوده الدنيا اذ انخفضت أسعار البترول إلى مستويات تاريخية.

3- العراق الدولة-النموذج- بالنسبة للعرب:

لقد كان العراق البلد العربي الوحيد الذي يتمتع بدرجة من الاستقلال وبقدرة عسكرية قادرة على إحداث التوازن مع التوسع الإسرائيلي الاستعماري، فلم يعتمد معتندا على الولايات المتحدة الأمريكية لا في مجال الأمن ولا في ما يتعلق بتوفير الرفاهية للشعب، الامر الذي وضع العراق خاصة بعد اتفاقية 1979 للسلام بين مصر وإسرائيل في مركز النظام السياسي العربي، كما أن التنمية العراقية كانت أملا مقبولا، إلا أن إنجازات العراق سريعا ما اتضحت أنها تتعارض مع المصالح الإقليمية والكونية للولايات المتحدة الأمريكية.⁽²⁾

فلم تمضي سنوات قليلة على ثورة 1968 حتى أضحت قراراتها حقيقة واقعية في المجتمع العراقي وفي كل مجالاته، ولقد كان تحقيق الاستقلال الاقتصادي كشرط أساسى ملازم للاستقلال السياسي والسيادة الوطنية خطوة تأسيسية أولى في مشروع الثورة، وكان قرار الحكومة العراقية التاريخي بتأميم النفط في عام 1972 وعلى قاعدة شعار بترول

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 82، 83.

⁽²⁾- سمير التتير، مرجع سابق، ص ص. 13، 14.

العرب للعرب بمثابة ترجمة عملية لهذه الخطوة الأولى وقد أفضى هذا القرار إلى إرتفاع قياسي في حجم العائدات النفطية العراقية، فبعد أن سجلت هذه العائدات 521 مليون دولار لعام 1970 ففازت إلى 1834 مليونا عام 1973 ثم إلى 26136 مليونا عام 1990 أي تضاعفت بأكثر من 50 مرة خلال عشر سنوات (1900-1970)، وعملا بسياسة مركزية اعتمدتتها الحكومة العراقية تقضي بأن تكون الثروة العامة ملكاً للشعب العراقي، حيث تم توظيف الزيادات الهائلة في موارد الدولة الناجمة عن التأمين في إطلاق جملة من الخطط الاقتصادية الطموحة وخاصة في مجال التصنيع وبناء على هذه الإستراتيجية تحولت العراق إلى دولة تجاوزت دولة الكفاية في العالم الثالث إلى مرتبة الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا واليابان وأمريكا وغيرها، ويمكن ذكر أبرز خطوات الدولة العراقية في مجال التصنيع في النقاط التالية:

1- توسيع قاعدة القطاع العام بشكل غير مسبوق في دول العالم الثالث (قطاع الدولة)، في مدة لا تزيد عن 10 سنوات (1970-1980) بلغ مجموع ما خصصته الحكومة العراقية للاستثمار في القطاع الصناعي نحو 7000 مليون دينار عراقي، أي ما يوازي قرابة 25 مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية آنذاك.

2- تشجيع القطاع الصناعي الخاص على قاعدة التوازن مع القطاع الصناعي أي القطاع العام (القرار رقم 22 لعام 1972 والقرار رقم 899 لعام 1980).

3- منح رؤوس الأموال العربية حق الاستثمار الصناعي في العراق بنفس الامتيازات الممنوحة للمواطنين العراقيين في مقابل المنع النهائي للاستثمار الأجنبي في العراق طبقاً للقرار 1990/11/01.

4- التوسع في مراكز البحث العلمي والتطوير الصناعي مع إعطاء أهمية قصوى لإعداد الكادرات العلمية المحلية، فكانت النتيجة بروز عدد ملفت من العلماء وليس فقط في

(١) محمد مراد، مرجع سابق، ص. 227.

مجال العلوم الطبيعية وفي القدرة على تحويل العلم إلى تكنولوجيا ومعرفة إنتاج وحسب، وإنما أيضاً بإنتاج تجربة علمية إنتاجية بخبرات عراقية بحثة دون الحاجة إلى الخبرات الأجنبية.

5- التوسيع الهائل في حجم المؤسسات الصناعية في مختلف المحافظات العراقية حيث وصل عدد المؤسسات المسجلة في وزارة الصناعة لغاية نهاية العام 1990 إلى 41194 مؤسسة من بينها 575 مصنعاً كبيراً، الأمر الذي يشير إلى أن دينامية التصنيع العراقي فاقت مستويات النشاط التصنيعي في اليابان وألمانيا الغربية قبل التوحيد عام 1989.

كما اعتمدت العراق في إطار إنجاح مشروع الثورة على جملة من الاستراتيجيات كما سنبي فيما يأتي:

أ- الاعتماد على العلم كأساس للنهوض الشامل:

أدركت القيادة العراقية أن العلم هو حجر الزاوية في عملية التحدي والتطوير، وتوظيفاته الإيجابية المتلازمة مع حاجات المجتمع العراقي المستمرة ففي عام 1979 صدر قانون يلزم التعليم الأساسي، وقد أعطى نتائجه المذهلة خلال سنوات قليلة، فكما هو معروف أن العراق الدولية العربية الوحيدة التي نسبة الأمية فيها هي 0% هذا قبل الاحتلال الأمريكي للعراق.

أما بخصوص التعليم الجامعي قامت السياسة الحكومية العراقية باستيعاب جميع الخريجين الجامعيين في سوق العمل في إطار خطط معدة سلفاً من قبل وزارة التخطيط العام، كما أصدرت قانوناً يقضي بالالتزام كل خريج جامعي بالعمل داخل العراق لمدة 5 سنوات على الأقل مع تقديم تسهيلات مهمة له في مجال السكن والتأمين والنقل وغير ذلك، لقد أثمرت هذه السياسة زيادات هائلة في أعداد الخريجين سنوياً وتتجدر الإشارة إلى أن الأعداد الهائلة من الخريجين كانت مستوفية في سوق العمل، حيث كادت أن تصل نسبة البطالة في العراق 0% قبل فرض الحصار في 1990، إضافة إلى ذلك كانت العراق جذابة للعمالة العربية لا سيما في مصر والسودان وتونس، أما على المستوى الرسمي فقد تم توقيع 40 اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع مختلف الدول العربية ومعظم هذه

الاتفاقيات اتسم بالشمولية والأبعاد القومية.

بـ-تطوير القطاع الزراعي في العراق حسب الخطة الاقتصادية:

وموازاة بالاهتمام بالقطاع الصناعي عملت الحكومة العراقية على تطوير القطاع الزراعي كترجمة لسياستها الرامية إلى تنوع مصادر إنتاج القطاع الزراعي، ووصول العراق إلى مرحلة يتجاوز معها ظاهرة الإنتاج الأحادي السائد في دول النفط العربية، وقد لاقت هذه السياسة نجاحاً هاماً دلت عليه الأحجام الكمية للإنتاج الزراعي، ليتحول العراق إلى دولة منتجة لأنواع عديدة من الزراعات الغذائية.

جـ-أما فيما يخص القطاع الصناعي الخاص فقد أفردت له الدولة في خطة التنمية القومية الخمسية الأولى أكثر من 50 مليون دينار عراقي لغرض إنشاء 820 مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء القطر العراقي⁽¹⁾.

وعلى العموم أفضت سياسة الدولة الاقتصادية إلى نتائج جد مهمة على صعيد تطور الناتج الوطني الإجمالي في العراق، ففي الفترة 1970-1990 سجل هذا الناتج قفزات تصاعدية يوضحها الجدول التالي.

الجدول رقم 02: يوضح تطور الناتج الوطني الإجمالي في العراق بين 1970-1990
(بملايين الدينارات العراقية)

السنة	الناتج (مليار دينار)	الناتج (مليار دولار)
1970	1,199	4
1980	15,795	53
1985	15,494	52
1990	23,297	78

مصدر الشكل: محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظري، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009، ، ص.330.

⁽¹⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

شرح الشكل:

تشير أرقام الجدول الى أن معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي في العراق بين 1970-1980 سجلت حوالي 13.5 نموا سنويا، وفي الفترة 1985-1990 حافظ الناتج على مستوياته ليعود بعد ذلك ليشهد نموا يصل إلى 6% في الفترة (1985-1990)، وكما تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج الإجمالي بلغ عام 1990 حوالي 1200 دينار؛ أي ما يعادل قرابة 4000 دولار أمريكي، كما أن حجم الإنفاق لأسرة عراقية مؤلفة من 5 أفراد هو 1000 دينار عراقي سنويا، وبالمقابل كانت تدّخر ضعف هذا المبلغ نظرا للخدمات التي تقدمها لها القطاعات الاشتراكية في الدولة من صحة وتعليم وخدمات أخرى مختلفة.

وعليه وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الطفرة الاقتصادية التي حققها العراق في فترة لا تزيد على عقدين من الزمن (1970-1990) يمكن وصفها بالمعجزة الاقتصادية التي جاءت لتأكيد قدرة العراق كدولة ومجتمع على استيعاب التحديات غير العادية التي تواجه الأمة العربية في تاريخها المعاصر، فالعراق لم تكتف فقط بالتخطيط والإشراف على عمليات الإنتاج وحسب، وإنما أيضا عمل بمنهج "الكنزية العراقية" لإحداث التوازن السوقي بين عملية العرض والطلب من جهة، وفي إيجاد معادلة إنتاجية توازن بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى.⁽¹⁾

4- البعد القومي العربي للمشروع العراقي:

إن كانت هناك من دوافع عديدة للاحتلال الأمريكي للعراق، فإن الدافع الأكثر أولوية هو ذلك المشروع القومي الوحدوي الذي التزم به العراق كخيار استراتيجي لأهدافه وتوجهاته، فلم تكن القيادة العراقية محكومة بسقف الدولة كدولة قطرية وحسب، وإنما سعت إلى تأسيس النموذج الوطني العراقي كمدخل إلى المجال القومي العربي العام، فالعراق كانت

⁽¹⁾-محمد مراد، مرجع سابق، ص. 228.

تهدف إلى إقامة الدولة العربية الواحدة القائمة على قاعدة التحرر والاستغلال القومي وبناء مجتمع المساواة والعدالة الاجتماعية، وعملاً بهذه المنطلقات فقد كان العراق الدولة العربية الأكثر التزاماً بالقضايا القومية العربية وفي طليعتها القضية الفلسطينية، بل وظلت حتى لحظة سقوطها في الاحتلال العسكري الأمريكي تتميز بموافقتها المبدئية الثابتة تجاهعروبة فلسطين وضرورة توفير كل الإمكانيات المتاحة لتحريرها من المحتل الصهيوني الاستيطاني وبالتالي فإن هذا المشروع الوحدوي كان يتعرض للمحاربة وباستمرار وعلى مدى التاريخ العربي القديم والحديث والمعاصر من قبل القوى المعادية الخارجية منها والداخلية، وكانت أولى التجارب التأسيسية لمشروع وحدوي عربي بالدرجة الأولى من خلال الدعوة الإسلامية التي أطلقها الرسول محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم، أين قامت القوى العالمية المعادية بمحاربتها على مستويين الأول خارجي من قبل القوى المسيطرة من روم وفرس وأحباش وغيرهم، والثاني داخلي من قبل القوى الرجعية القبلية التي رأت في المشروع التوحيدى للدعوة الإسلامية ما يشكل تهديداً لمصالحها المادية ولنفوذها الاجتماعي السياسي أيضاً، لتبني هذه التجربة الوحدوية تجارب أخرى قوبلت كلها بالمواجهة الخارجية وخصوصاً المشروع الوحدوي القومي الذي طرحته العراق بعد نجاح تجربتها النهضوية، والتي أخذت آفاقاً إستراتيجية باتجاه التأسيس لتجربة مماثلة على المستوى القومي العربي الأمر الذي جعل القوى الاستعمارية الأمريكية والصهيونية تهب لمناهضة هذه التجربة مانعة عليها استكمال مشروعها التاريخي.

هكذا يكمن الهدف البعيد لقوى التآمر الأمريكي الصهيوني أو لا قبل أي شيء آخر في ضرب التجربة العراقية قبل أن تتحول إلى تجربة قومية شاملة على اعتبار أن العراق استطاع وخلال أكثر من ثلث قرن(1968-2003) أن يمتلك نموذجاً نهضوياً نوعياً ذي خصوصية عربية مميزة، وتمثل في الوقت نفسه خروجاً عربياً غير مسبوق عن التبعية للغرب الرأسمالي وزعيمته رأسمالية المركز الأمريكي هذه الأخيرة التي ترى في نجاح التجربة العراقية معوقاً رئيسياً أمام مشروعها الراهن في أمراكة العالم والاستحواذ على ثرواته الطبيعية والاقتصادية وإلغاء هويات شعوبه الثقافية والحضارية، وهذا إن دلّ فإنما

يدل على عمق الأزمة التي بلغتها الرأسمالية الأمريكية⁽¹⁾.

وبناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إحتلال العراق ترجع إلى كل الأسباب التي ذكرناه سابقاً و لتحقيق هذا الإحتلال عملت الولايات المتحدة على إتباع جملة من السياسات لضعف وإحتواء الدولة العراقية حتى يسهل عليها إحتلالها فيما بعد وهو الأمر الذي سوف نبيّنه في المبحث الآتي.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 235، 236.

المبحث الثالث: السياسات الأمريكية التمهيدية لاحتلال العراق.

رسمت الولايات المتحدة جملة من السياسات التمهيدية لاحتلال العراق والتي يمكن توضيحها في ما يأتى:

المطلب الأول: سياسة إضعاف الدولة العراقية:

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة من أجل إضعاف وحل الدولة العراقية تهدياً لاحتلالها وفق إستراتيجيات محكمة يمكن إجمالها فيما يلى⁽¹⁾:

1- باشرت الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاء حرب 1991 بالعمل السياسي القوي لتعقد مؤتمر بيروت فور قبول العراق وقف إطلاق النار، وقد كان المؤتمر ظاهرة عشوائية لا تبين سوى أن هناك أحزاباً وسياسيين يمكن أن يعتمد عليهم لمستقبل العراق.

2- ركزت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مؤتمر بيروت والنجاح الذي حققه في إنفراضة الجنوب العربية في تصويرها إنفراضة شيعية ومثلها في الشمال إنفراضة كردية، على مجموعة من العراقيين الفاشلين مهنياً، وجعلتهم يؤسسون أحزاباً سياسية عرقية وطائفية بدعم منها.

3- بعد أن اكتملت التشكيلة التي أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية، عقدت اجتماعاً لهذه التشكيلات ضمن ما يعرف بالمؤتمر الوطني العراقي الذي انبع من مؤتمر فيينا في أوّل أخر عام 1992، والتي أكدّت فيه على الجوانب الطائفية، ولقد أدى الدور الكبير كل من الحزبان الكرديان وحزب الدعوة والمجلس الأعلى في وضع الصيغ الطائفية والعرقية لهذا المؤتمر.

4- لقد تم توجيه عمل تلك الأحزاب من جانب أجهزة الاستخبارات الغربية والأمريكية بالذات لتتمكن الولايات المتحدة الأمريكية مع حلول عام 1994 ومن خلال مؤتمرات صلاح

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، *تفكيك العراق انهيار السلم المدني والدولة العراقية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013، ص. 104.

الدين ولدن وفرانكفورت من أن تخلق معارضة عراقية سياسية على الوجه الذي تريده وترعاه الولايات المتحدة الأمريكية.

5-منذ عام 1996 والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تجنيد العديد من السياسيين العراقيين للعمل مباشرة تحت إمرتها وضمن ما يسمى العراق الجديد، كما رصدت أموالاً لثلاث الأحزاب حتى تتمكن من العمل.

6-كانت لهذه الأحزاب أطروحة غير معنونة وهي التركز في العمل السياسي على العراقيين من أصول غير عربية أو عربية كانت لها إرتباطات مباشرة مع إيران، ولذلك استثنى اللاجئون العراقيون في رحنا (منطقة حدودية بين العراق وال السعودية) من العمل السياسي، كما تمأخذ نخبة من العراقيين الذين هم من أصول غير عربية للتدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية الشرقية ودولة شرق أوسطية معادية للعرب (إسرائيل)

7-أدت هذه الأحزاب دوراً مهماً في نشر إشاعات أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي تبحث عنها لجان التفتيش الدولية، الأمر الذي ساعد الولايات المتحدة الأمريكية على إستعمال هذه الإشاعات حتى تتمكن من إصدار قرارات من مجلس الأمن الدولي، وقد كان لكل من حزب الدعاة والمؤتمر الوطني والحزبان الكرديان دوراً مهماً في إدامة الحصار على العراق.

8-تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية مع طلوع عام 2000 أن الدولة العراقية وصلت إلى حدتها الأقصى من الاضمحلال، وذلك نتيجة الهوة بين الشعب ونظام الحكم نتيجة للفساد الذي استفحلا في مرافق الدولة مع هجرة خيرة علمائها إلى دول أخرى.

9-فتحت الولايات المتحدة الأمريكية حواراً مع إيران من أجل التضييق التجاري على العراق الأمر الذي ساعد إيران على ابتزاز العراق مما أضعفها مالياً على الرغم من وجود النفط مقابل الغذاء، حيث كانت العراق تتبع النفط العراقي غير الخاضع لبرنامج النفط لإيران مقابل الغداء وذلك بموافقة أمريكية وبسعر 7 دولارات وهو ما يعادل 23 من سعر النفط حينذاك.

10- مع نهاية عام 2000 عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدريب الكادر الإداري الذي سيسلّم السلطة في العراق (وأغلب الأقوال تذهب إلى التشكيك في أصولهم العراقيّة كما سيتبين لاحقاً).

11- قبل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بوضع اللمسات الأخيرة لاحتلال العراق أصدرت كتاباً تحت عنوان "التحول الديمقراطي في العراق" بمشاركة مجموعة من العراقيين، يبيّن في هذا الكتاب كيف يمكن تدمير الدولة العراقية بالكامل وإعادة بنائها، وللغرض ذاته تم تدريب الكادر الذي سيسلّم السلطة في العراق بعد الاحتلال مع المستشارين الأمريكيين في كل وزارة، وكانت جل تدريبات هذا الكادر في تكساس وواشنطن وإسرائيل.

12- في منتصف ديسمبر من عام 2000 عقد اجتماع في "أجور رود" لندن، والذي تم التأكيد فيه على المحاصصة الطائفية للعراق الجديد من شيعة وسنة وأكراد وأقليات، وقد أقرّه الجميع وكانوا كلهم قد ساهموا فعلاً في إطلاق رصاصة الموت الأخيرة على الدولة العراقية⁽¹⁾.

وعندما توفّرت هذه الأرضية التي رسمت وخططت لها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وبعدما تأكّدت أنها سوف تقدم على عمل لا تساعدها فيه الدول الأوروبيّة وبعض دول العالم ولو بالسّكوت، في هذه اللحظة أدركت أنه لا بد من أن تقرّ الحرب سريعاً على العراق مع توجّه ضربة جوية سريعة تحت سبل الأكاذيب التي قدمتها المعارضة العراقية ليتحقّق تلاشي واضمحلال الدولة العراقية فعلاً في 09 آפרيل 2003.

المطلب الثاني: سياسة احتواء الدولة العراقية:

جاء نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تواجدها العسكري في منطقة الشرق الأوسط نتيجة لانتهاء حرب الخليج الثانية بحجة المحافظة على أمن واستقرار المنطقة في ظل تراجع دور الأمم المتحدة وبقية دول العالم الكبّرى، الأمر الذي عزّز من دورها المنفرد

(1)- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص.105.

في المنطقة، خاصة في فترة رئاسة بيل كلينتون للولايات المتحدة الأمريكية أين كانت جماعة الضغط الجمهوري "اللوبى" تطالب بالإمبراطورية والسيطرة على اليتروöl والتحالف مع إسرائيل وتطويق الشعوب العربية وكان التلویح بشبح الخطر من العراق يزداد نشاطاً ويضم إليه مناصرين جدد يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار تحت شعار "ضرورات قرن أمريكي جديد"، ولি�صبح المناخ مهيئاً بذلك للولايات المتحدة الأمريكية لاختراق الدول العربية وغيرها، معتمدة على برنامج محكم مكّناًها من إحتلال العراق سنة 2003، وهو ما يسمى بسياسة احتواء العراق، وهي سياسة متّعة تجاهه خلال الفترة من جانفي 1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق نهاية مارس 2003 فبعد إجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج من أجل أو بهدف فرض السيطرة المطلقة على الشرق الأوسط، والتي لن تكون إلا عند عزل العدوين الأساسيين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، هما إيران والعراق على اعتبار أنهما يشكلان نقطة المواجهة الحقيقة للسياسية الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكانت سياسة الاحتواء المزدوج عام 1993 التي ابتكرها مارتن أندريك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت، والتي قامت على محاولة إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري ومحاولة تعزيز المعارضة الدولية ضد إيران إضافة إلى الحصار الاقتصادي، والتي سرعان ما فقدت فاعليتها وأثبتت فشلها في احتواء الدولتين لتسارع الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تغييرات ضرورية في استراتيجياتها خاصة بالنسبة للعراق والتي يمكن جملها في النقاط الآتية: ⁽¹⁾.

1-مشروع قانون تحرير العراق: بعد أن تم الكشف عن تطورات كبيرة في مجال الأسلحة الكيماوية والصواريخ طويلة ومتّوسط المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية والبيولوجية والصواريخ المضادة، والتي اعترف بها حسين كامل المشرف على البرنامج العراقي للتصنيع العسكري بعد هروبه إلى خارج العراق عام 1995 في إطار نشاطات

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 67.

العراق في هذا المجال، إضافة إلى عدد من الاعترافات لبعض العاملين في البرنامج من العلماء العراقيين الأمر الذي دفع المحافظين الجدد لكتابة خطاباً مباشراً إلى الرئيس الأمريكي بانتهاز الفرصة والإعلان عن الإستراتيجية الكفيلة بخطوات أوسع تضمن إزاحة صدام حسين عن حكم العراق، وأن يجري ذلك من خلال الأمم المتحدة أو من قبل الولايات المتحدة الأمريكية منفردين إذا اقتضى الأمر، ولقد كان كل من ديك تشيني ودونالدر مستفيلاً وريتشارد بيرل وبول وولفويتز من بين الموقعين على ذلك الخطاب، وفي ضوء ذلك توصل كيلنتون مع هذه المجموعة إلى طرح مشروع "قانون تحرير العراق" والذي أقره الكونجرس الأمريكي ليصبح نافذ المفعول ملزماً للرئيس الأمريكي.

2-نشاطات لجان التفتيش الدولية:

لعبت لجان التفتيش الدولية دوراً مهماً في عملية إزالة أسلحة الدمار الشامل "النووية والبيولوجية والكيماوية"، والصواريخ البالستية والتي يزيد مداها عن 150 كلم بالتنسيق مع اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برنامج أممي شمل ثلاثة مكونات رئيسية لغرض إتمام عملية الإزالة والتدمير لهذه الأسلحة، وقد كانت هذه المكونات تتركز على:

أ-مرحلة التفتيش والمسح: تقوم على جمع المعلومات اللازمة لتقدير القدرات العراقية في المجالات المعنية بالتفتيش تمهدًا لبدء عملية التدمير.

ب-مرحلة الإزالة: إزالة المنشآت والأسلحة والتي تتعلق بالصواريخ التي يزيد مداها عن 150 كلم وتدمير منصات الإنذار الخاصة بها ومشآت الإنتاج والصيانة.

ج-مرحلة الرصد الطويل الأمد: بدأت هذه المرحلة في أوت من عام 1994 وتضمنت التأكيد من إمتثال العراق للالتزامات المفروضة عليه بموجب الفقرة 10 من القرار 687 بشأن عدم السماح للعراق مستقبلاً بامتلاك أسلحة محظورة، وكذلك طبقاً لخطة اللجنة الخاصة التي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار 715 لعام 1991.

3-قرارات مجلس الأمن الدولي: لقد جرت عملية تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية بموجب عدد من القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي، والتي أعدت من قبل مختصين في البعثة الأمريكية والتي نضمت آلية العمل بشكل متسلس، ولقد أنيطت مهمة ذلك إلى الجنة خاصة مشكلة من قبل مجلس الأمن ل لهذا الغرض وهي لجنة "اليونسكوم".

ولقد أصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات لأغراض عمل اللجنة المتمثلة أساساً في:

-القرار 699 صدر في 17 يونيو 1991 حيث أكد على أن تتمتع اللجنة الخاصة بسلطات مستمرة لتنفيذ الأنشطة التي تتطلبها عملية إزالة أسلحة العراق المحظورة، بالإضافة إلى تحويل العراق تكاليف عمليات التدمير والإزالة.

-القرار 700 صدر في 17 يونيو 1991 والذي نص على تحريم بيع أي أسلحة للعراق.

-القرار 715 صدر في 11 أكتوبر 1991 والذي تم فيه إقرار خطة الرقابة الدائمة على العراق لمنعه من إعادة تطوير وإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

-القرار 1051 صدر في 27 مارس 1993 والذي تضمن موافقة مجلس الأمن على آلية الرقابة على حركة الصادرات والواردات العراقية⁽¹⁾.

لتشهد العلاقة بين العراق واليونسكوم (اللجنة الخاصة) عدداً من المشكلات في الفترة (1991-1998)، على اعتبار أنّ العراق يحاول استغلال عملية التدمير الأحادي من قبله في التغطية على عناصر معينة في برامجه المحظورة، وخاصة التي تتعلق بالصواريخ، لتهار عملية التفتيش في شهر ديسمبر من عام 1998 أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعمليات "ثعلب الصحراء" في الفترة ما بين (16 و20) ديسمبر والمتمثلة في هجمات صاروخية وجوية ضد العراق بدعوى معاقبتها على عدم إمتثالها الكامل لقرارات مجلس الأمن.

-قرار 1284 والذي صدر في ديسمبر من عام 1999 حيث تشكلت بموجبه لجنة

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص ص. 67، 68.

الأنموفيك، هذه الأخيرة كانت تحصل على نسبة 0,8% من عائدات النفط العراقي الذي كان يصدر وفق برنامج النفط مقابل الغذاء والذي وقع عليه سنة 1996 كموارد مالية إلى اللجنة من أجل تعيين موظفيها بعقود تابعة للأمم المتحدة.

-القرار 1441 صدر في نوفمبر من عام 2002 والذي اعتبر بمثابة الفرصة الأخيرة للعراق لاستكمال إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولقد كان هذا القرار بديلاً عن مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن فقرات تسمح لها بتنفيذ هجوم تلقائي ضد العراق في حالة عدم تعاونه مع فرق التفتيش الدولية⁽¹⁾.

4-تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001:

في إطار الهيمنة والسيطرة الأمريكية على النظام العالمي في عالم ما بعد الحرب الباردة صعب على الولايات المتحدة الأمريكية تحديد من هو العدو، وبعد سقوط الاتحاد السوفيافي الذي كانت موجهة ضده الإستراتيجية الأمريكية لم يعد بمقدورها تحديد من هو العدو، فتارة تتحدث عن صراع هادئ بين أقطاب اقتصادية وتارة أخرى تتلمس صدام بين نماذج حضارية متباعدة، لتركز في عهد كلنتون على مخاطر في إطار ما تسميه الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل هذا عدا ما أطلقت عليه الإدارة الأمريكية بالدول المارقة، ليأتي تيار المحافظون الجديد في عهد الرئيس جورج بوش الابن ليحدد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (ومن خلال تجربة أمريكا في تعاملها مع العراق تبين أن هذا الاخير لديه أفكار وموافق ذات نزوع راديكالي)، لتعيم النموذج الديمقراطي الأمريكي لتلتقي أفكار المحافظين الجدد مع أفكار جورج بوش الابن ذو العقيدة الإستراتيجية، حيث أصبحوا يدافعون عن تلك الأفكار، والتي سوف تحدد مهمة أمريكا المستقبلية ومسؤولياتها التاريخية في العالم بثلاثة مبادئ أساسية تتركز في:

أ-إستراتيجية الحروب الاستباقية: بمعنى انتقال الإستراتيجية الأمريكية من إستراتيجية

⁽¹⁾نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الردع إلى مواجهة المخاطر المتولدة عن ما يسمى بظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولقد شملت الحرب على الإرهاب حربا استطلاعية واسعة النطاق على الشرق الأوسط وغرب آسيا، مستغلة القوة الكاملة للقوات العسكرية والتكنولوجية الأمريكية، إنها حرب اللا معقول التي فرضتها الولايات المتحدة ودخلتها الدول الأخرى مرة بالقوة المسلحة ومرة بالتعاون المخبراتي⁽¹⁾ وعلى اعتبار ربط الولايات المتحدة ظاهرة الإرهاب بالإسلام والمسلمين كان لابد من تغيير التفكير والعقل العربي سواء عن طريق التعليم أو الإعلام، فالمطلوب أمريكا إسلام جديد يرفض العنف ويرضى بالمهانة الأمريكية.⁽²⁾

بــالانتقال من احتواء الأنظمة الاستبدادية التي تشكل خطرا على المصالح القومية الأمريكية إلى تغييرها.

جـــإنقال الإستراتيجية الأمريكية من الع الموضوع إلى وضوح الرؤية والقيادة، أي وعي الولايات المتحدة لدورها الريادي في العالم وممارسة مسؤولياتها بصفتها المحافظة على استقراره وأمنه⁽³⁾.

وبمجيء هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 على رمزي القوة العسكرية البناجون في وشنطن والقوة الاقتصادية التكنولوجية" مركز التجارة العالمي في نيويورك"، والتي يعتبرها الأمريكيون بمثابة التاريخ الفاصل في التاريخ، بمعنى ما قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001 وما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001⁽⁴⁾، حصلت إدارة بوش الإبن على ما كانت تقترن إليه سابقا، وهي ذريعة تصدق من قبل الشعب الأمريكي وغطاء شرعبي أمام المجتمع العالمي، كما أنها وهي شعار الحرب العالمية ضد الإرهاب مع اعتبار هذه الحرب

⁽¹⁾-Michelle Bentley, Holland Jack, **Obama's Foreign Policy: the War on Terror**, New York: Routledge, 01st edition, 2014,p1.

⁽²⁾- محمود المراغي، **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق**، القاهرة: دار الشروق، ط.1، 2003، ص.44.

⁽³⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص. 69.

⁽⁴⁾-صلاح الدين حافظ، كراهية تحت الجلد إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية، تحرير محمد حسين هيكل، القاهرة: دار الشروق، ط. 1، 2003، ص.9.

هي أقصى حرب ستدخلها مقارنة مع أي حرب دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية من قبل، حيث عبر عن ذلك جورج بوش الابن قائلاً: «إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، ولن تنتهي هذه الحرب إلا عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها... ومنذ اليوم الأول، فإن كل أمة تستمر في إحتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً معادياً لها»⁽¹⁾.

وعليه تعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر محوراً أساسياً في تغيير السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تحديد قواعد جديدة للعبتها السياسية حيث ظهرت للوجود بعد هذه الأحداث عدة أفكار جديدة من بينها دور الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين مختلف بقاع العالم المهددة باختلال أمنها عن طريق التوسيع العسكري، وفي إطار هذا الدور تعطي نفسها حق تحديد ما يعتبر تهديداً لأمنها، وحق استعمال القوة في ذلك مع تجاهل كل أو مختلف القوانين الدولية⁽²⁾، لتصبح بذلك إستراتيجية محاربة الإرهاب هي العنوان الرئيسي لمرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم على وجه العموم والشرق الأوسط على وجه الخصوص والتي استندت على:

أولاً: ملاحظة التنظيمات الإرهابية بالوسائل العسكرية والاستخباراتية والقانونية.

ثانياً: ملاحظة الأنظمة التي تنتج أسلحة الدمار الشامل والسعى لاسقاطها بعد أن تغيرت تسميتها إلى دول محور الشر بدلاً من الدول المارقة.

ثالثاً: نشر قيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها باعتبارها قيوداً داعمة للأمن القومي الأمريكي، وأنّ غيابها يعتبر مصدراً رئيسياً للإرهاب⁽³⁾.

وعليه إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية كل ماسبق ذكره وكل ما من شأنه أن

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص. 70.

⁽²⁾- مرابطي سارة، "الهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع. 2، أبريل 2008، ص. 26.

⁽³⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص. 70.

يصب في خدمة سياسة إحتواء الدولة العراقية من أجل إضعافها، سواء على المستوى الداخلي العراقي أو على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: سياسة تحريك الأقلية الكردية في العراق.

يقطن أكراد كردستان العراق في الجزء الشمالي العراقي ومعظمهم يتواجدون في السليمانية وأربيل وكركوك وأقضية الموصل ودهوك وعقره وخانقين ومندلي ومدن أخرى مثل: الكوت وبغداد، ويبلغ عددهم حسب إحصائيات عراقية في 2008 لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نسبة 14,4 من مجموع سكان العراق حالياً والذي يقدر بنحو 27,5 مليون نسمة.

عرفت القضية الكردية في العراق تبايناً في مجرياتها السياسية والعسكرية منذ فترة الانتداب البريطاني ثم الحكومات العراقية المتعاقبة، حيث شهدت منطقة شمال العراق في فترة الانتداب البريطاني مواجهات مسلحة بين الأكراد والقوات البريطانية الأمر الذي أدى إلى قيام حركات عشائرية ودينية وقومية، والتي تحولت إلى أحزاب سياسية فيما بعد ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الحزب الديمقراطي الكردستاني في عام 1946⁽¹⁾. ولقد أدى تأسيس هذه الأحزاب السياسية إلى ظهور شخصيات كردية عديدة استطاعت قيادة الحركة الوطنية الكردية في العراق، والتي كان من أبرزها القائد الكردي الملا مصطفى البارازاني⁽²⁾، لفتح للأكراد آفاقاً جديدة من الحرية والتسامح والحصول على رخصة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بعد الإعلان عن إقامة الجمهورية في العراق في عام 1958، حيث نص الدستور العراقي المؤقت للجمهورية ولأول مرة في تاريخ العراق على شراكة الأكراد في الوطن⁽³⁾؛ لكن الاختلاف بين الحكومة العراقية والأكراد بُرِزَ عندما سُنَّتْ الدولة قانون الإصلاح الزراعي الذي كان يستهدف القضاء على طبقة الإقطاع التي

(1)- سعد ناجي جواد، ،*تداعيات المشكلة الكردية*، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000، ص. 15.

(2)- انظر إلى: حامد محمود عيسى، *المشكلة الكردية في الشرق الأوسط*، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص. 3.

(3)- أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص ص. 97، 98.

كانت مهيمنة على العراق ولكون المجتمع الكردي مجتمع زراعي دفعهم إلى الثورة ضد القانون حين قامت ثورة 1961 فكان رد فعل الحكومة عنيفا ضد الثورة الكردية عن طريق استخدام القوة المسلحة لضرب جميع عناصر الحركة القومية الكردية مع إصدار قرار بحل الحزب الديمقراطي الكردستاني.

لترى القيادات السياسية في العراق في فترة الانقلابات العسكرية أن الحل العسكري للمشكلة الكردية هو الأفضل، وخاصة بعد تدخل عدد من الأطراف الإقليمية في دعم الحركة الكردية ضد الحكومات في بغداد، كالدعم الذي قدمته إسرائيل للمسلحين الأكراد في محاولة منهم لإضعاف الجيش العراقي ودوره في المساهمة في أي مواجهة عسكرية محتملة بين العرب وإسرائيل، وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980/1988 أيد الأكراد إيران ضد القوات العراقية، الأمر الذي دفع بالحكومة العراقية إلى إبرام اتفاقيات أمنية وعسكرية مع تركيا عام 1982 من أجل تبادل المعلومات الأمنية وتسلیم العناصر الكردية التي يتم القبض عليها من الطرفين بفتح الحدود الدولية بينهما لمطاردة الأكراد^(١).

وبعد الاحتلال العراقي للكويت وعلى أثر الضربات العسكرية المدمرة التي وجهت للعراق فقدت الحكومة المركزية في بغداد السيطرة على منطقة الوسط والجنوب، ليدفعها ذلك الحكومة إلى سحب قواتها من شمال العراق من أجل استعادة سيطرتها على تلك المناطق ليصبح للأكراد منطقة آمنة في شمال العراق مكنت الحزبين الكرديين من السيطرة على مناطق كردستان العراق؛ حيث سيطر الحزب الوطني الكردستاني الذي يتزعمه جلال الطالباني على منطقة السليمانية وجاء من منطقة أربيل المحاذي لها، في حين كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يتمتع بنفوذ وسيطرة كبيرين على منطقة أربيل ودهوك وخلال تلك الفترة أجرت القيادات الكردية لقاءات وحوارات عديدة مع السلطة المركزية في مسعى للوصول إلى اتفاق؛ إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب مدينة كركوك التي تضم ثلاثة أعراق مختلفة هي التركمان والأكراد والعرب، وخلال هذه الفترة طالب الأكراد من الحكومة العراقية بحكم

(١)- مصطفى اللباد، "العامل الكردي في السياسة التركية"، *السياسة الدولية*، ع. 169، 2007، ص ص 190، 191.

موسوعة تطور الحلم والطلب الكردي في إقامة دولة فيدرالية تضم إقليماً كردياً عام 1992، لتشهد القضية الكردية تطويراً كبيراً على إثر الانتخابات التشريعية في منطقة Kurdistan في العراق، وبموجب هذه الانتخابات، قسمت المناصب مناصفة بين الحزبين الكرديين "الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني"، وعلى اعتبار أنَّ بينهما عداء تاريخياً أدى إلى الاقتتال بينهما في فترات متعددة حتى عام 1996، حيث طالب فيه مسعود البارزاني بمساندة السلطة المركزية، له الأمر الذي دفع بجلال الطالباني للجوء إلى إيران ليعود بعد ذلك في عام 1997 إلى حزبه بعد استعادة السليمانية والاستقرار فيها.

وبات واضحاً دور الأمريكي في دعم أكراد العراق نحو واقع جديد ومؤثر في سيادة العراق واستقراره، وبما يتوافق مع الشعارات التي أخذت البيئة الدولية تتسع بطرحها حول التدخل الإنساني وحق تقرير المصير لبعض الجماعات والأقليات التي تتعرض للتمييز والمعاملة الإنسانية السيئة، الأمر الذي جعل الدور الأمريكي في تحريك الملف الكردي أكثر حضوراً وفاعلية، والمتفحص لتاريخ المسألة الكردية في العراق لا يلمس تدخلاً أمريكياً في إشارات القضية الكردية بسبب التوافق الذي كان سائداً بين الحكومات الملكية العراقية والسياسات الغربية بشكل عام والأمريكية بشكل خاصة عبر حلف بغداد⁽¹⁾، على العكس مع حكومة صدام التي كانت مناوئة دائماً لسياسات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً في المنطقة العربية، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل وفي مناسبات عديدة على تحريك القضية الكردية في العراق للضغط على نظام صدام حسين كنظام لا يحترم حقوق الأقليات والجماعات، وهو الأمر الذي يتعارض ومبادئ حقوق الإنسان وذلك بهدف تشويه صورة النظام العراقي أمام المجتمع الدولي عموماً وأمام المنظمات الحقوقية خصوصاً وذلك في إطار حشد أكبر عدد ممكن من الدعم الدولي في حالة وقوع الحرب الأمريكية على العراق، وكذلك بهدف الحصول على مساندة قوية ودعم قوي من الداخل العراقي يساعد ويسهل

⁽¹⁾ دهم محمد العزاوي، "فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية"، الجزيرة، في: www.aljazeera.net . (2006/5/ 29)

عملية القضاء وإطاحة بنظام صدام حسين المتمثل أساساً في أكراد العراق حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بإستمرار الظهور بمظهر المساند الدائم للقضية الكردية العراقية في تحقيق مطلب إقامة الدولة الكردية في شمال العراق، والهدف من ذلك كله يصب في خانة واحدة وهي إضعاف الدولة العراقية خارجياً بتشويه صورتها أمام المجتمع الدولي وداخلياً من خلال محاولات تفتيتها بإحياء قضية الأقليات المضطهدة في العراق وخصوصاً الأقلية الكردية، لأن ذلك كله يسهل على الولايات المتحدة تنفيذ مشروع إحتلالها للعراق.

وفي الأخير يمكن القول أنه إضافة إلى كل تلك السياسات الإستراتيجية التي رسمتها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف أضعاف وإحتواء النظام العراقي المناهض للوجود الأمريكي في المنطقة العربية، والتي كانت تصب كلّها في هدف تمهد الطريق لمشروع إحتلالها للعراق، كما قامت كذلك بحملة دبلوماسية وإعلامية شرسة ضدّ العراق داخل المحافظات الدولية وخارجها، من أجل الحصول على التأييد الدولي إلى دعم أطروحتها وتأييد إتهامها للعراق، لكن هذه المرة لم يلق مسعى الولايات المتحدة الأمريكية موافقة وترحيباً، بل بالعكس قوبل بمعارضة شديدة لاعتبارات قانونية ظاهرياً وسياسية ضمنياً، وبالأساس من طرف حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصها على حد سواء ولا سيما من طرف فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، وهي الدول التي وافقت على فكرة نزع أسلحة العراق-المزعومة- من خلال آليات المراقبة والتفتيش الدولي وإعطاء الوقت الكافي لفرق التفتيش لإنجاز مهامها قبل اللجوء إلى القوة ضدّ العراق وهو ما كرسه قرار مجلس الأمن (رقم 1441 عام 2002) كحل وسط وكتوقيف بين دعاء الحرب (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) وبين دعاء السلام المشروط وإمتثال العراق لآلية التفتيش والذي يمثله باقي أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

ومن الملاحظ أن الإدارة الأمريكية المتعطشة للحرب على العراق لم تجد في هذا القرار ما يسمح لها باللجوء التلقائي إلى القوة، ولا في تقارير المدير العام لـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية "هانز بليكس" ما يفيد بأنّ العراق يقوم فعلًا بإحياء واستئناف أنشطته التسلحية خرقاً للقرارات الأممية الصادرة ضده، بل بالعكس أشادت هذه التقارير بتعاون العراق

وتقديمه لكافة التسهيلات لفرق التفتيش لإنجاز مهامها، إضافة إلى موقف المجتمع الدولي المعارض للحرب، لكن رغم كل ذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الدرائع التي قدّمتها ضد العراق كانت بالنسبة إليها حاسمة لغزوه على اعتبار أن ذلك ضرورة إستراتيجية لها، وفي مايلي سنتحدث عن هذه المرحلة، أي مرحلة الغزو العسكري الأمريكي للعراق وإحتلاله عام 2003.

المبحث الثالث: مرحلة الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003.

بعد نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياسة تقنيت وإضعاف وإحتواء الدولة والنظام في العراق أصبح الطريق معبدا أمامها لتنفيذ هدف مشروع القرن الأمريكي المتمثل في إحتلال العراق باستخدام القوة العسكرية، وقد لقي هذا الإحتلال تشجيعا وتعاونا كبيرين من بعض القوى العراقية "المعارضة" سواء داخل العراق أو خارجه، بل إن بعض هذه القوى جاء مع الإحتلال الأمريكي وعلى متن دباباته¹.

و قبل الحديث عن وقوع الحرب على العراق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتمهيد لهذه الضربة العسكرية من خلال المراحل الآتية:

المطلب الأول: المرحلة التمهيد للضربة العسكرية الأمريكية:

لقد ظلت إدارة الرئيس جورج بوش الإبن تؤكد على أن العراق لن يمتثل لمضمون القرار 1441 الصادر عام 2002، وبأنه -أي العراق- سيواصل عمليات الخداع والإخفاء، لهذا طالب التيار المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية إسقاط نظام الحكم في العراق الذي يعد الحلقة الأولى من مسار تطبيق إستراتيجية تقويض الشر ونشر القيم الأمريكية في المنطقة التي تشكل في آن واحد فضاء حيويا للمصالح الأمريكية ومركز العداء الراديكالي للنموذج الأمريكي، ومن أجل تحقيق ذلك قامت الإدارة الأمريكية بتوظيف إستراتيجية متعددة الأبعاد للتشكيك في التزام العراق مع لجنة الأنموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمدت في ذلك لاتباع عدة سبل منها:

أ-تقديم أدلة استخبارية تؤكد استمرار العراق في إخفاء بعض مكونات البرامج

⁽¹⁾ - انظر إلى:

Richard Bonin, **Arrows of the Night. Ahmed Chalabi's Long Journey to Triumph in Iraq**, New York: Anchor Books Edition, 2012.

وأنظر أيضاً:

Scott Ritter, **Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein**, London: Nation Books, 01st., PP: 163, 238, 259

المحظورة، ولعل لتقرير وزير الخارجية الأمريكية السابق كولن باول أمام مجلس الأمن في 2003/02/05 الأثر الكبير في دفع أعضاء مجلس الأمن لأصدرا قرار يدين العراق.

بـ-ممارسة ضغوط على رئيس لجنة الأمموفيك "هانس بايكس" ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي من أجل إثارة موضوع عدم تعاون العراق معهما.

جـ-تسريب تقارير صحفية بشأن انتهاكات العراق المزعومة لقرارات مجلس الأمن الدولي⁽¹⁾.

وبعد ذلك لم تعد الإدارة الأمريكية تتعامل بشيء من الواقعية مع تقارير لجنة الأمموفيك وإنما أصبحت تسعى لاستصدار قرار ثان من مجلس الأمن يدين العراق ويمهد الطريق أمام استخدام القوة العسكرية ضده، متاجهelin بذلك تقريري هانس بلكيس ومحمد البرادعي" عن التقدم الحاصل في عمل اللجنة من جراء تعاون العراق؛ معها حيث كانت تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك حشد القوات الأمريكية وقوات الدول المتحالفة في المنطقة لغزو العراق وإسقاط نظام الحكم فيه.

إضافة إلى ذلك كان للنجاح الذي حققه الولايات المتحدة الأمريكية على حركة طالبان وهزيمتها الأثر المباشر في دفع الإدارة الأمريكية نحو التصعيد الخطير في موقفها من نظام الحكم في العراق، إضافة إلى ذلك تكليفها لأحمد الجلبي رئيس المؤتمر الوطني المعارض لصدام حسين؛ والذي يقيم في أمريكا من أجل إعداد خطة مناسبة تدخل عددا من أعضاء تنظيمه إلى العراق بعد تلقيهم لفترة من التدريب العسكري بهدف الاستلاء على أحد المناطق في العراق، بعد ذلك تدخل القوات الأمريكية كقوة مساندة ومدعمة له، ولقد تبني هذا الاتجاه عددا من الصقور في الإدارة الأمريكية الذين طالبوا أيضا بتوسيع الحرب الأفغانية، لتشمل العراق في رؤية مبكرة من الخطر المحتمل لما يعنيه قيام صدام حسين بتوزيع أسلحة الدمار الشامل⁽²⁾، كما جاءت إلى الرئيس الإبن نصائح من رفاقه المنظرين لمنظمة مشروع من

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 71.

⁽²⁾- سيمور هيرش، القيادة الأمريكية العميماء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، ترجمة مركز التعریب والترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص. 165.

أجل قرن أمريكي جديد، هذه المنظمة التي جمعت قومين متصلبين مثل ديك تشين ودونالد رامستقليد، والمحافظين الجدد الذين دخلوا البتاغون كمدنيين يسيطرون على وزارة الدفاع وهم: كل من نائب وزير الدفاع بول وولفوز ووكيل الوزارة دوغلاس فيت والذين أصبح لهم النفوذ الواسع خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، حيث كان هؤلاء يدفعون باتجاه تأييد استخدام القوة وتبني العمل العسكري ضد صدام حسين الذي يتهمونه بدعمه للإرهاب، وهي نفس الفكرة التي كانت سائدة لدى عدد من مستشاري الرئيس لشؤون السياسة الخارجية الأمريكية⁽¹⁾.

لقد تزامنت الحرب على العراق مع تغيرات في مفهوم الإستراتيجية الأمريكية، حيث نادى الاستراتيجيون الأمريكيون بإسقاط نظرية الردع والردع المقابل لعدم تحقيقها للأمن القومي الأمريكي، كذلك نظرية الاحتواء واستبدالها بإستراتيجية جديدة تعتمد على سرعة الحركة وعلى الفعل لا رد الفعل وهي استراتيجية الضربات الاستباقية التي من خلالها ستأخذ زمام المبادرة وتوجه ضرباتها إلى مصدر التهديد المفترض والذي هو العراق.⁽²⁾.

إن هذه الأفكار الهجومية والداعية للحرب الاستباقية هي في الحقيقة تتفق مع التوجهات العامة الإستراتيجية الأمريكية التي تؤمن بأن العمل العسكري هو الطريق الوحيد لفرض السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط، والعودة إلى مرحلة السيطرة الاستعمارية التي سبق أن سادت العالم منذ بداية القرن العشرين، كما أن هذه الطريقة تحقق الاستيلاء على الثروة النفطية لمنطقة واستغلال كل ذلك في الضغط على الأطراف التي كانت تهيأ نفسها لأداء دور تنافسي مع الاقتصاد الأمريكي وبالاخص اليابان والصين والاتحاد الأوروبي.

إن المقاربات التي استندت إليها السياسة الأمريكية في شن حربها على العراق كانت مبنية في الحقيقة من موقف الحزب الجمهوري في رؤيته والتي سبق أن طرحها خلال

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 73.

⁽²⁾-باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الأمن والحزب على العراق 2003 دراسة في واقع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، 2006، ص. 111.

الحملة الانتخابية للرئيس جورج بوش الابن والتي تضمنت إشارات توحى بالعودة إلى المنهج الروزفلتي في السياسة الخارجية بخطاء التوجه الويلسوني حيث الإرتباط بين المصلحة القومية والقوة ونظام الحكم⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مرحلة الغزو الأمريكي للعراق.

قامت الخطة الأمريكية في شن الحرب بعزل المدن العراقية الرئيسية؛ وقطع وسائل الاتصال بينهما وبين مراكز القيادة تمهدًا لعزلها عن العاصمة ومن ثم إسقاطها، وهذه الخطة تقوم حسب الأمريكيين على أن الغالبية من الشعب العراقي سوف يستقبل قوات الغزو بالورود، وسوف لن تكون هناك أي مقاومة تذكر، لكن الذي حصل أن قوات الاحتلال لاقت مقاومة شرسة من القوات العراقية حتى 30 آذار لم تستطع قوات الاحتلال السيطرة الكاملة على مدينة أم قصر على الرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لميناء أم قصر بالنسبة للقوات الغازية⁽²⁾، وانسحبت قوات الاحتلال أكثر من مرة أمام ضربات القوات العراقية في منطقة أم قصر وشبه جزيرة إلغاء، كما كانت القوات العراقية تقاوم بشدّه إذ شكلت مجاميع صغيرة لا يزيد عددها عن 10 مقاتلين تعتمد على السرعة الفائقة في ضرب أهدافها ومن تم الانسحاب، وكبدت بذلك قوات الاحتلال أعداداً لا بأس بها من الخسائر، كما لاقت المقاومة نفسها عند محاولتها الاقتراب من المدن الأخرى كالبصرة والناصرية والنجف وكربلاء، مما حال دون دخول القوات الغازية إلى أية مدينة، كما لم تستطع قوات الاحتلال من السيطرة على المدن الرئيسية وعزلها، لتجأ إلى أسلوب آخر يتمثل في محاصرة المدن الرئيسية وعدم دخولها والاكتفاء بالقصف الصاروخي والجوي لإرغام المقاومة على تركها تمهدًا لإنزالها، وهذا يدحض الآراء التي قالت أن القوات الأمريكية لا تريد الدخول إلى المدن العراقية لتجنب الخسائر البشرية من المدنيين العراقيين؛ لكن في الحقيقة فإن القصف الجوي الصاروخي طال كل المدن وخارجها، وأسقط خسائرًا في الأرواح والمدنيين لا تعد ولا

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 76.

⁽²⁾-أبو غزالة المشير، الولايات المتحدة العراق وأسلحة الدمار الشامل، القاهرة، 2004، ص. 202.

تحصى، هذا فضلاً عن تدمير المرافق العامة والخدمة والبني التحتية لهذه المدن، مع العلم أن حقيقة عدم دخول الجنود الأمريكيين إلى داخل المدن كانت بهدف تجنب الخسائر في الأرواح والمعدات الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى زيادة ضغوط الرأي العام الداخلي والخارجي.

ثم استمرت قوات الاحتلال بالقصف الشديد لمدينة بغداد وضواحيها خصوصاً على موقع الحرس الجمهوري؛ إذ وصلت عدد الغارات الجوية اليومية على المواقع العراقية إلى أكثر من 1000 غارة جوية، فضلاً عن إطلاق أكثر من 2000 صاروخ يومياً، وكانت حصة بغداد في اليوم الواحد 230 صاروخاً⁽¹⁾، أما المحافظات الجنوبية فقد كانت هناك محاولات عديدة من القوات البريطانية للاستلاء على مدينة البصرة لأهميتها العسكرية والإعلامية، إلا أن المقاومة الشرسة للقوات العراقية حالت دون ذلك، واستمرت المعارك بين القوات العراقية والقوات الغازية، وأمام القصف الشديد والتغطية الجوية لفتح الطريق أمام تقدم القوات باتجاه بغداد، استطاعت القوات الغازية التقدم من جهة الجنوب باتجاه بغداد، ودارت معارك عنيفة في الوقت نفسه حول مطار بغداد الدولي، وفي اليوم التالي استطاعت القوات الأمريكية أن تتحلّ موقعاً يبعد 5 كيلومتر شرق العاصمة ببغداد تمهدًا لاجتياح بغداد، واستمرت المواجهات العنيفة بين القوات الغازية والقوات العراقية المكلفة بحماية بغداد، لكن الرغبة الجارفة المسيطرة على عقلية الإدارة الأمريكية وقيادة قواتها العسكرية دفعتها باتجاه ضرورة تحقيق الحسم العسكري السريع، الأمر الذي جعلها تستغل رخصة الكثافة النارية بأكثر مما كان مقدراً في الخطة الأصلية، وطبقاً لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة أنه قامت الطائرات فوق ميادين الضرب بـ 41,404 طلعة جوية وأطلقت 19948 موجة إلى جانب 9251 قذيفة غير موجهة⁽²⁾، ومع استمرار القصف الجوي والصاروخي الكثيف استطاعت القوات الأمريكية من بدء العمليات العسكرية واستمرت

⁽¹⁾ باسم كريم سويدان الجنابي، مرجع سابق، ص ص. 116، 117.

⁽²⁾ أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 75.

العمليات المقاومة ضدها حتى بعد سيطرتها على أغلب مناطق بغداد، إلا أن انهيار النظام في بغداد أدى إلى انهيار زعماء العشائر في مناطق الموصل وتكريت والأرباء الامر الذي أدى إلى دخول القوات الأمريكية لها دون مقاومة لعلن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) على انتهاء المعارك الرئيسية في العراق يوم الثلاثاء 17 نيسان 2003⁽¹⁾.

وبعد وقوع الاحتلال الأمريكي على العراق، والذي كان دون تفويض من مجلس الأمن، الأمر الذي طرح إشكالية شرعية أو عدم شرعية في إطار القانون الدولي العام والشرعية الدولية وهو الأمر الذي سوف نحاول توضيحه في المبحث القادم.

⁽¹⁾- باسم كريم سويدان الجنابي، مرجع سابق، ص ص. 117، 118.

المبحث الرابع: الاحتلال الأمريكي للعراق والشرعية الدولية:

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك وسائل التأثير السياسي والاقتصادي وخصوصاً القوة العسكرية، وكذا إمكانية التدخل أينما كان وفي مختلف الظروف الدولية، الأمر الذي جعلها هي الدولة التي تقرر أمور السياسة في العالم⁽¹⁾، حتى وإن كانت مخالفة للأعراف والقوانين الدولية وما إحتلال العراق إلا حالة من حالات كثيرة كانت نتاج فعل قامت به خارج إطار الشرعية الدولية.

المطلب الأول: المبررات الشرعية والقانونية الأمريكية لاحتلال العراق.

لم تكن قضية إحتلال العراق في عام 2003 وإسقاط النظام السياسي فيه واحتوائه بأكمله بمعزل عن مجريات الأحداث التي سبقتها منذ احتلال العراق للكويت عام 1990 ففي هذا العام كان التمهيد الفعلي لهذا القرار وجاءت حملة القرارات الدولية كلها تصب في صالح شرعية الاحتلال وتضع له إطاراً قانونياً على الرغم من عدم علم الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ومن دون استثناء بأن تلك القرارات لا تستند إلى أي سند قانوني في هذا من جهة وعدم صلاحيتها وقانونيتها من جهة أخرى، فمنذ عام 1990 إلى غاية عام 2003 ومجلس الأمن الدولي يصدر قرارات تضعف الدولة العراقية وتعمل على تعطيلها تماماً.

ومن الواضح أن العراق من الكويت بالقوة وتكيبله باتفاقيات دولية تجبره على ترسيم حدوده وتقاسم آبار النفط الموجودة على تلك الحدود، مع إعتراف العراق بسيادة الكويت كاملة لا يكفي في نظر الشرعية الدولية ممثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، كما أن كل استجابات العراق لم تكن تشفع له وتكرر عن خطيبته، فخروجه من الكويت وامثاله لكافة القرارات الدولية كانت في الحقيقة امتداداً لقرارات ستليها وتضع إطاراً غير واضح المعالم لما سيتبع تلك القرارات من إجراءات وتطبيقات.

⁽¹⁾- جهاد عودة، *النظام الدولي نظريات وإشكاليات*، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط.1، 2005، ص. 206.

وهكذا فإن قرارات التفتيش وترسيم الحدود ونزع أسلحة العراق ومذكرة النفط مقابل الغاء بالإضافة إلى غض الطرف عن كل الاختراقات التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لتمرير أجندتها في العراق مخالفة بذلك بنود ميثاق الأمم المتحدة بالاعتداء على العراق خارج إطار القرارات الدولية، هي في الحقيقة جاءت بغرض إضعاف الدولة والنظام العراقي وتعطيلها تماماً، وبالتالي التخلص من هذا العدو المهدد للأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي والذي لا يكون إلا باحتلاله، وبالتالي اكمال مهمة المرسوم لها منذ عام 1990 والتي وظفت لها مجموعة من القرارات الدولية لإضفاء الشرعية الدولية والقانونية عليه؛ أي قرار الحرب على العراق عند وقوعه:

فبموجب الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة صدر بحق العراق تسعه وخمسون قرارا دوليا، اتصفت جميعها بالشرعية في نظر أمريكا والمجتمع الدولي وذلك منذ 1990 إلى غاية 2002 ذكر من اهمها:

القرار 678 بتاريخ 1990/11/29 والذي نجده لا ينتهي عند حد معين خاصة وأنه يمثل تقوضا من مجلس الأمن باستخدام كافة الوسائل المتاحة لضمان انسحاب العراق من الكويت وإشاعة الأمن والسلم الدوليين في المنطقة، كما جاء القرار رقم 715 الصادر بتاريخ 1991/10/11 والذي يطالب العراق بالرضوخ للتفتيش المستقبلي تطبيقا للقرارين 687 و 707 أين ينص الأخير على إشراف الأمم المتحدة على مبيعات النفط العراقي وفتح حساب مغلق لائدات هذه المبيعات بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة⁽¹⁾.

وصولا إلى القرار رقم 1441 الصادر بتاريخ 8 نوفمبر عام 2002، وهو قرار أمريكي بريطاني جاء بعد جملة من الضغوطات والصفقات مارستها الإدارة الأمريكية على الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي بشكل خاص وبقية الأعضاء لإصدار القرار رقم 1441 الذي سمح باستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة في العراق وتوعّد بعواقب وخيمة في حال عدم الامتثال.⁽²⁾

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 97.

⁽²⁾- منارة دمشق، "قصة حرب الخليج الثالثة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003"، في: [https://www.babonej.com\(.2017/12/10 \)](https://www.babonej.com(.2017/12/10))

المطلب الثاني: قرار مجلس الأمن 1441 ودوره في إحتلال العراق.

جاء القرار 1441 لاذار العراق بأن أي انتهاك أو اعتراض أو مضايقة للجان التفتيش سيعرضه للحرب دون العودة ثانية لمجلس الأمن الدولي، وقد انتهى الجدل الذي استمر قرابة شهرين بأن تعود لجان التفتيش عن الأسلحة ثنائية لمجلس الأمن ليقرر طبيعة العقوبات الوخيمة التي ستتحقق بالعراق حال انتهاكه لنصوص القرار المذكور، وقد أعطى مجلس الأمن حق تفسير معنى الانتهاك للقرار للدول دائمة العضوية فيه، والمتبوع لنصوص القرار يلاحظ الصراامة البالغة في التعامل مع نزع الأسلحة العراقية المزعومة، كما نلاحظ من خلال بنوته يمنح العراق فرصة أخيرة لتنفيذ إلتزاماته على صعيد نزع الأسلحة بموجب القرارات ذات الصلة بمجلس الأمن الدولي، ويقرر تبعاً لذلك إنشاء نظام تفتيش مشدد لتحقيق إنجاز كامل ومثبت لعملية نزع الأسلحة التي تبناها القرار 687 عام 1991 والقرارات اللاحقة له، ويقرر أيضاً منطوق القرار أنه على الحكومة العراقية أن تقدم إلى لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي وفي وقت لا يتعدى ثلاثة أيام من تاريخ هذا القرار تقريراً دقيقاً وشاملاً لبرامجها في تطوير الأسلحة الكيماوية والجراثيم والنووية، كما يلزم القرار العراق السماح للجان التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول الفوري وغير المشروط والمقيد لأي من المواقع والمنشآت والمباني والمعدات والسجالات ووسائل النقل التي ترغب في تفتيشها بما فيها المجودة تحت الأرضي، إضافة إلى تمكينها الفوري ومن دون إعاقة أو تقييد وعلى انفراد إلى كل المسؤولين وغيرهم من الأشخاص الذين ترغب لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقابلتهم بالطريقة أو المكان الذي تختاره لجنة التفتيش عن الأسلحة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية طبقاً لأي جانب من المهام الموكلة إليهما.

واستناداً لهذا القرار فإن لجنة التفتيش عن الأسلحة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في أن تجري وفق ما تراه مناسباً مقابلات داخل العراق أو خارجه ولها أن تسهل سفر أولئك الذين تجري مقابلتهم وأفراد عائلاتهم إلى خارج العراق وأن تجري هذه مقابلات دون

حضور مراقبين من الحكومة العراقية، ويصدر مجلس الأمن الدولي تعليماته إلى لجنة التفتيش عن الأسلحة ويطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية استئناف عمليات التفتيش في موعد أقصاه 45 يوماً من تبني هذا القرار وتزويد المجلس بتقرير بعد ستون يوماً.⁽¹⁾

إن النظرة المتأنية لنصوص هذا القرار تجعلنا نستنتج أنه لم يكن سوى محطة على طريق الحرب التي اختارت الولايات المتحدة الأمريكية شنها على العراق، ومقمة لإعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة، كما يتبيّن لنا أن السلوكيات والموافق الأمريكية السابقة تجاه العراق تجعل من الصعوبة التعامل بشكل مجرد مع نصوص القرار باعتباره عملية فنية تهدف إلى نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، دون ربطه بالموافق السياسية الأمريكية، وعلاقة ذلك بالصراع العربي - الصهيوني والمخططات الأمريكية لإعادة تشكيل خريطة المنطقة.

وخلال القول عن هذا القرار، أين كان يهدف في الحقيقة إلى تأكيد الاتهامات السابقة للعراق بعدم إلتزامه بقرارات لجنة التفتيش عن الأسلحة وذلك بغرض إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ذريعة القيام باحتلال العراق عام 2003⁽²⁾، ويظهر ذلك في عدم الإكتراث لعمل لجان التفتيش وتقاريرها ومراجعتها والتي يتبيّن فيها إلتزام العراق بتنفيذ القرار لأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تمرير مشروعها المتمثل أساساً في احتلال العراق.

وعليه، وكخلاصة لما تم ذكره نستنتج أنَّ المبررات والذرائع التي قدمتها أمريكا لتبرير وشرعنة حربها ضد العراق والتي ترمي من خلالها إلى التخلُّ من الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب عضويتها في الأمم المتحدة هي تبريرات واهية ومغلوطة ومفقرة إلى أساس قانوني سليم ومشروع أيًّا كانت تلك الأرضية التي ارتكزت عليها سواء كانت فقهية أو قانونية كمحاولة لتوفير الأسس الشرعية لعدوانها، فالقبول بمثل هذه الذرائع والمبررات معناه المخاطرة برأوية أسس بناء القانون الدولي تهار والسماح للإنتفاءات التي

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 100.

⁽²⁾-”الحرب والإحتلال في العراق الملخص التنفيذي والإستنتاجات والتوصيات”， المستقبل العربي، ع. 341، 2007، ص ص. 12-18.

افرض فيها الطابع العرفي والمؤقت أن ترقى لمصاف القاعدة القانونية، أمرا يتعارض مع فلسفة وميثاق الأمم المتحدة القائمة على حفظ الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف قيمة القانون الدولي والحد من سلطات وصلاحيات منظمة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ الأمن والسلم الدوليين.

كما نستنتج أيضاً أنّ اكتفاء المجتمع الدولي بتصریحه بأنّ هذا الاحتلال هو اعتداء غير مخلٍ من طرف مجلس الأمن الدولي فقط دون المطالبة بإنهائه أو رفضه، يعتبر في الحقيقة وحسب المفاهيم المنطقية السياسية والقوانين الدولية قبولاً وإيجاباً.

كما نستنتج كذلك أن منظمة الأمم المتحدة قد ساهمت مساهمة فعالة في إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا غطاء شرعاً لتنفيذ مهمّة الاحتلال؛ لأنّه بدلاً من أن يجتمع مجلس الأمن الدولي ويناقش العدوان الأمريكي البريطاني على العراق بعد مشروعيته وأنّه عمل يخل بالأمن والسلم الدوليين، اجتمع المجلس بعد انتهاء العمليات الحربية في العراق وتقييّت الدولة العراقية ومؤسساتها وسيادتها وقوانينها، ليصدر القرار رقم 1483 في 22 ماي عام 2003 الذي لم يتطرق أصلاً إلى القول أنّ ما حدث هو انتهاك سيادي للعراق وإخلال بالأمن والسلم الدوليين بل ضمن في دجاجته المذكورة التي تقدمت بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى رئيس مجلس الأمن الدولي في 8 ماي عام 2003 المرقّمة بـ س/538/2003 التي طلبت الدولتان فيها اعتبارهما قوتي احتلال طبقاً لقواعد القانون الدولي⁽¹⁾.

وبهذا القرار تكون الدولة العراقية قد انهارت تماماً باعتراف مجلس الأمن الدولي خصوصاً وأنّ هذا الأخير بأمينه وأعضائه الدائمين وغير الدائمين قد صوتوا بالإجماع على القرار 1483/2003 الذي أنهى الدولة العراقية، وتعيين مجلس الأمن الدولي وفق ذلك حاكم مدني أمريكي في العراق، الأمر الذي يتعارض مع روح نص المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة أولى والفقرة رابعةantan تؤكدان المساواة في السيادة بين الدول ولا

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص. 265.

تجيز استخدام القوة أو التهديد لزعزعة سيادة الدولة، ناهيك أن المادة 78 من نفس الميثاق تمنع وضع أي دولة مستقلة عضواً في الأمم المتحدة تحت الوصاية، مؤكدة ضرورة وجوب احترام المساواة في السيادة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وهذا الامر إن دل عن شيء فإنما يدل على أنه بات مشكوكاً في مصداقية منظمة الأمم المتحدة، ومشكوك خاصة في محاولة إقرارها لمفهوم الأمن والسلم الدوليين، كما يظهر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار داخلها هازمة بذلك المبادئ التي قامت على أساسها هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وظهر ضعف مؤسساتها، ويظهر ذلك في طريقة اتخاذ القرارات الدولية من حيث أنها تستخدم المعايير المزدوجة وتکيل بمکاينيل مختلفة بمعنى سادة لغة الصفقات بين القوى الكبرى.

كما نستنتج أنه عندما تعزم الولايات المتحدة الأمريكية على احتلال دولة خلافاً للقانون وتحت ذرائع غير حقيقة، فإنها تعمل على حشد سياسي دولي وتدعوا الدول الأخرى إلى المشاركة الرمزية، مع الحصول على قرار من مجلس الأمن يمنحها الشرعية الدولية لاحتلال الدولة وإن لم تتمكن من الحصول على الغطاء الشرعي من مجلس الأمن، فإنها تقوم بالاحتلال ثم تجبر الدول على قبول الأمر الواقع، ثم تعمل على إصدار قرار من مجلس الأمن يضفي الشرعية على عملها غير الشرعي.

وأحسن تعبير على ما سبق ذكره مقوله البروفيسور الأمريكي "توماس ب.م بارنيت" لوزير الدفاع الأمريكي بعد احتلال العراق: «أن التدخل العسكري ضد نظام صدام حسين في بغداد ليس ضرورياً وحتمياً فقط ولكنه جيد»⁽¹⁾، يشرح وجهة نظره بأن الحرب على العراق هو في إطار ما يعتبره النموذج الأمني الجديد الذي يحدد ملامح هذا العصر، ونظام "صدام حسين" منفصل عن العالم المعلوم، وخارج عن قوانينه ومعاييره؛ أي أن الانفصال هو المصدر الأساسي للخطر؛ بمعنى أنه باحتلال العراق تأكّد إنفلات الهيمنة الأمريكية للسيطرة على مقدرات البشرية وتحكمها في إدارة المنظمات الدولية ومدى خضوع الأنظمة الحاكمة

⁽¹⁾-منير الحمش، "السبب المستتر للحرب ضد العراق والتداعيات الاقتصادية لإحتلال العراق، " في الآثار والنتائج السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق، دمشق: مركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط.1، 2003، ص.247.

للسياقات الأمريكية في المشهد العالمي الراهن والذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية بعيداً عن قواعد القانون الدولي ومتى ثاق الأمم المتحدة إلى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعلوم، أو ما يسمى بالإمبراطورية الرأسمالية وال الحرب على العراق دليل واضح على ذلك.

خلاصة وإستنتاجات:

من خلال ما سبق ذكره في هذا الفصل توصلنا إلى الإستنتاجات الهامة التالية:

أن الولايات المتحدة الأمريكية على إدراك كبير بقيمة العمق الإستراتيجي و"جيو-استراتيжи" والإقتصادي للعراق، إضافة إلى وجود فناعة مؤكدة لدى مختلف مؤسسات صنع القرار الأمريكي بأن دولة العراق هي التي تشكل الحلقة الأقوى في قائمة الدول العربية، وهي الدولة الأكثر جدية في تهديد المصالح الإستراتيجية الحيوية الأمريكية في المنطقة، وذلك من حيث أن النظام العراقي السابق - نظام صدام حسين - كان من أكثر الممانعين للسياسة والوجود الأمريكي في المنطقة العربية، وقد أكد ذلك من خلال مواقف العراق إزاء قضايا جوهرية منها السياسية النفطية، الوجود العسكري الأمريكي في المناطق العربية وخصوصاً الخليجية، وكذلك موقفها من الكيان الاستيطاني العنصري الصهيوني على أرض فلسطين وما يمثله من أداة سياسية وعسكرية الأولى للولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مصالحها في المنطقة، وكذلك من حيث أن النظام العراقي السابق كان من أكثر الأنظمة العربية الداعية إلى الوحدة العربية وإلى العمل العربي المشترك، إضافة إلى محاولته لتعزيز النموذج العراقي الناجح داخلياً في هذه الوحدة العربية بغرض إنجاحها، وهو الأمر الذي لا يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة ويقطع عليها الطريق كلياً لتنفيذ مشروع سيطرتها على المنطقة العربية، ليحدث بذلك تصدام بين المشروعين الأمريكي والعربي ممثلاً بالعراق خاصة وأن هذا الأخير يمتلك مقومات الممانعة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وعليه فلا بد من إحتلاله والإطاحة بقيادته وتغيير ملامح وجهه العربي بأمركته، وتقييد حركته وتغيير سياساته السابقة وجعله مرتكزاً للسياسات الأمريكية في المنطقة، ولتحقيق ذلك إعتمدت الولايات المتحدة على جملة من السياسات التي هدفت من خلالها إلى إضعاف وتفتيت وإحتواء الدولة العراقية تمهيداً لاحتلالها، وبالتالي الإطاحة بالدولة والنظام الذي يقف حجر عثرة في وجه تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعها في المنطقة العربية.

الفصل الرابع:

**انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل
العراق وتراعياته على الاستقرار في المنطقة
العربية**

المبحث الأول: تدهور الوضع الداخلي للعراق بعد الاحتلال.

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق طرح جدل وخلاف بين أقطاب الإدارة الأمريكية في تحديد مسؤولية الإشراف على الحكم في العراق؛ حيث كان التناقض جلياً بين وزير الخارجية آنذاك "كولن باول" الداعي لحكم البلد من قبل حاكم مدني مثل بول بريمر (موظف دبلوماسي) وبين وزير الدفاع "دونالدار مسفيلد" الذي رأى بضرورة تبني العسكريين للإشراف على مقاليد الأمر في حكم العراق⁽¹⁾ من أمثال الجنرال "غارنر" (عسكري سابق)، ليتم الاتفاق في الأخير على الحكم المدني للعراق ونصب "بول بريمر" حاكماً مدنياً لحكم العراق.

المطلب الأول: دور الحاكم الأمريكي "بول بريمر" في انهيار العراق

منذ أن وضع الاحتلال الأمريكي يده على تراب العراق حتى راح يحل مؤسساته الأمنية بقرار من الحاكم المدني "بول بريمر"، والقوات الأمريكية تقوم بدمير الدولة العراقية ونهبها وتعطيل آليات عملها بما فيها متحف العراق الذي يعد تاريخ الحضارات العراقية وسرعان ما نعكس على الإدارة العراقية ما فعله الاحتلال الأمريكي فور دخوله إلى العراق، حيث أراد بريمر من خلال مئة قانون، التي سميت قوانين "برимер" في العراق أن يعيد أنشطة الدولة العراقية ضمن إطار قانوني وفقاً لهذه القوانين، التي ذكرت في تعريفها «هي تعليمات ملزمة أو توجيهات إلى الشعب العراقي والتي تخلق التبعات الجزائية أولها علاقة مباشرة عن كيفية تنظيم حياة العراقيين، ويضمّنها التغييرات للقانون العراقي».⁽²⁾

لقد كانت سلطة "برимер" هي المفتاح الأساس لبقاء الولايات المتحدة الأمريكية في العراق إلى وقت غير محدد، كما بيّنها "دّاك تشيني" و"بوش" قبل احتلال العراق، لذا كانت سلطة الائتلاف التي قادها الحاكم الأمريكي المدني في العراق تتمثل بكونها شبه دولة تقود مجموعة من الأحزاب الطائفية والعرقية التي أعطته شرعية احتلال العراق، وكان شكل

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص 76.

⁽²⁾-L. Paul Bremer, Malcolm McConnell, **My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope**, New York: Threshold Editions , 2006.p.p.57-80.

الدولة التي قادها بريمر تقوم على ما يلي⁽¹⁾:

1- التعليمات: و«هي الوسائل التي تعرف مؤسسات وصلاحيات سلطة الائتلاف المؤقتة»، ولقد بلغ عدد التعليمات الصادرة من بريمر منذ تولية السلطة أو سلطة قيادة الاحتلال وأحزابه العراقية وشخصياته التابعة لها ما يقارب أحد عشر تعليمًا (انظر الملحق رقم (1)).

2- الأوامر: هي تعليمات ملزمة أو توجيهات إلى الشعب العراقي تخلق التبعات الجزائية، أو لها علاقة مباشرة بكيفية تنظيم الحياة العراقية، وبضمنها التغيرات في القانون العراقي، ولقد بلغ عدد الأوامر ما يقارب المئة، وضمت قرارات تضع العراق في دوامة الاحتلال الأمريكي إلى ما لا نهاية (انظر الملحق رقم (2)).

3- المذكرات: و«تمثل التوسع في الأوامر والتعليمات عن طريق وضع أو تعديل الإجراءات الملائمة لقانون أو أمر معين» (انظر الملحق رقم (3)).

4- الإشعارات العامة: «هي تنقل نوايا المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة إلى الشعب العراقي، يجب أن تتوافق مع التدابير الأمنية التي لا تتضمن أي تبعات جزائية أو تقوي جوانب من قانون موجود تعزم سلطة الائتلاف المؤقتة تنفيذه (انظر لملحق رقم (4)).

وكان لا بد لنا من التطرق إلى مرحلة "برимер" حتى نتحدث عن دور هذا الأخير في تقويت الدولة العراقية بمنظوماتها الوظيفية والاجتماعية والتربوية والاقتصادية، لأن هذه المرحلة كانت هي الأساس لما يحدث الآن في العراق، كما أنها جاءت لتحقيق مبادئ تم رسمها قبل احتلاله للعراق، وفق منظومة التحول الديمقراطي فيه العراق، كما أن مرحلة بريمر وتداعياتها تعتبر أساساً قريباً لعدم توافر الظروف لإقرار السلام والأمن في المنطقة وكذلك على المستوى الدولي وفق ما كانت تصفه الأمم المتحدة ومجلس أمنها.

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ، ص. 120.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

ولقد أصبحت تعليمات وأوامر بريمر فيما بعد كتاباً مقدساً لا يمكن اخترافه مطلقاً على الأقل لعقد من الزمان منذ احتلال العراق، حيث ما زال الكثير مما ورد في الدستور الدائم الذي أقر في عام 2005 يشير إلى تلك القرارات والتعليمات على الرغم من اعتباره ملغي وفق المادة 138 من الدستور العراقي الدائم.⁽¹⁾

شملت تعليمات بريمر البالغة إحدى عشر تعليماً تأسيس المؤسسات الاحتلالية التي من خلالها يمكنه أن يدير العراق كحاكم مطلق الصلاحيات، حيث وضع في التعليم الثاني الصادر في 18 يونيو عام 2003 لواحة ومستلزمات صندوق تنمية العراق، وجميع صلاحية كبلد يدار من قبله شخصياً، وخاصة الاستثمارات الدولية والمنح القادمة للعراق، وعلى ما يبدو أن هذا الصندوق قد تم أيضاً الإشارة إليه في القرار الأممي رقم 1483 في 22 ماي عام 2003، لأن "بريمير" أكد القرار في تعليمه الثانية وكأنه قرار فيه مفتاح حكم العراق، على الرغم من أن إدانة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، هذا بالإضافة إلى التعليمية الثانية فقد قام بريمر في 18 يونيو عام 2003 بإصدار تعليمة ثالثة يؤسس لما سمي في حينه هيئة مراجعة البرامج، وذلك لإتمام مسيرة سرقة أموال العراق تحت سلطة الاحتلال، حيث كانت أذنوبه أبْرَم صفقتها الاحتلال مع المستفيدين وأجير الشعب العراقي والنظام الدولي على تصديقها وإقرارها من دون حساب أو عتاب من أحد، فأين هي المشاريع الـ 20000 التي قدمها "بريمير" للعراق، وهل هناك في العراق اليوم من شيء يبدو شاكراً دالاً على المليارات التي تم صرفها لإنماء العراق.

وجاءت التعليمات من الرقم 06 إلى الرقم 04 تعليمات لإنشاء هيكلة دولة يديرها بريمر بنفسه وبمساعدة بعض المتدربين العراقيين في الولايات المتحدة الأمريكية الذين دخلوا معه في احتلال العراق وبهذا ووفق التعليم رقم ستة الصادر في 13 يوليو عام 2003 يكون "بريمير"، قد ربط العراق بائراته حتى يتمكن من تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1483⁽²⁾ الذي

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾-أنظر إلى: مجلس الأمن الدولي، مكتبة البيت الأبيض الأمريكي، القرار رقم 1483، 22 ماي، 2003.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

يلزم الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة منح الحكم لل العراقيين على نحو تدريجي من دون تحديد السبيل المتاحة، وبهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الأمر بما يضمن وجودها وبقاءها في العراق إلى حين.

بعد تأسيس مجلس الحكم أصدر "بريمير" التعليم رقم 07 في 05 ديسمبر عام 2003 الخاص بالمنح المقدمة دولياً وحدد التصرف بها بسلطته، وأتبعه بالتعليم رقم 08 الخاص بتنقيص السلطة في جل النزاعات الملكية، ثم التعليم رقم 9 الخاص بحل مجلس الحكم وتتأليف الحكومة المؤقتة بالتعليم رقم 10 الصادر في 09 يونيو عام 2004، وبهذا اضطر إلى تعديل اللائحة التنظيمية رقم 02 والرقم 03 الخاصة بسلطة الانتداب المؤقتة بالتعليم رقم 11 في 18/06/2004، ليغادر العراق تاركاً وراءه خراباً ودماراً بعد أن تقاسم أموال العراق مع من عاونه في الاحتلال⁽¹⁾.

وعليه فالأمر "البريمي" الذي جاء تحت الرقم 02؛ أي بعد قرار تطهير المجتمع العراقي من حزب البعث، كان بداية القضاء على العراق كدولة مؤسسية، إذ تمكّن بهذه الأمرين من حل المؤسسات الأمنية والخدمية والصحية والتربوية ولربما جل مؤسسات الدولة لشمولها بالقراين⁽²⁾.

واستند بريمير في حل هذه المؤسسات إلى قرار مجلس الأمن رقم 1483 الصادر بتوجيه من مندوبي الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا بموجب رسالة الرئيس مجلس الأمن الدولي بتاريخ 08 ماي 2003، إلا أن هذا القرار سرعان ما وقع في خطأ كبير حين أفاد في الفقرة الخامسة منه بضرورة التقيد تقيداً تاماً بالقانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام 1949 وقواعد لاهاي 1907، وهو ما لم يطبقه "بريمير" أو قوت الاحتلال الأمريكي في العراق، بل مارسو الأفعال التي تعارض القرارات والمعاهدات الدولية التي نص عليها القرار نفسه.

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص ص. 124، 125.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 121.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

ولو نظرنا إلى قرارات "بريمير" المئة لوجدنا أن هناك بعض القرارات التي كانت لأغراض مرسومة مسبقاً لها تكون أساساً لبقاء الاحتلال الأمريكي للعراق لعدة سنوات، سواء كان الاحتلال عسكرياً ومدنياً وتجارياً وصناعياً وزراعياً، ولو توقفنا قليلاً عندها لوجدنا أن هناك ثلاثة قرارات مهمة لا غير والتي نلخصها فيما يلي⁽¹⁾.

1- القرار رقم 12 الصادر في 2003/06/07 والمعطوف بدوره على القرار الرقم 39 الصادر في 2003/12/20 والمعطوف على القرار رقم 46 المعدل الصادر في 2003/12/20 وهذه القرارات الثلاثة في جلها تخص التجارة وأسلوبها في العراق.

ويمكن أن نقول أن ما حققه القرار رقم 38 المعدل بالقرار 46 هو إعطاء صلاحيات تجارية للمستثمر الأجنبي تصل إلى 100% أرباحاً واستهلاكاً وإنتاجاً من دون أن يكون للدولة مردود خاص فيه، وتكمّن خطورة هذا القانون في عدم وضع ضريبة على أرباح الشركات وإعطائهما الحق في شراء أي ملك عراقي ليكون العراق في النهاية مملوكاً أرضاً وإنتاجاً واستثماراً للشركات الأجنبية ناهيك عن أن تلك الشركات إذا ما تمكنت في السيطرة الاقتصادية على العراق، ستتلاعب في المستقبل بأي قرار سياسي يذهب قيمة العراق إقليمياً ودولياً وعربياً.

2- والقرار رقم 36 الصادر في 2003/10/03 والخاص بتكرير النفط وتوزيعه واستثماراته المستقبلية المرتبطة بالقراين رقم 17 الصادر في 2003/06/27 والرقم 25 الصادر في 03/09/2003 الذي أقدم فيه "بريمير" على إصدار أوامر شفوية آلت إلى إلغاء العدادات النفطية من موقع التصدير إلى الخارج الذي كان بإشراف أمريكي بحث.

3- القرار رقم 81 الصادر في 2004/04/26 تحت عنوان "قانون براءة الاختراع والتصميم الصناعي والمعلومات غير المكشوف عنها والدوائر المتكاملة والأصناف النباتية،

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 127.

الذي جاء بكل حذفه لمناقشة الأسس الزراعية في العراق⁽¹⁾.

- أراد "بريمير" بهذه القرارات أن يربط العراق بصورة أو بأخرى بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن يحوله وبالتالي إلى مستعمرة دائمة يمكن من خلالها السيطرة والتحكم ليس بالنفط فقط، بل بالتجارة والزراعة أيضاً لكونهما عمودين أساسيين للسيطرة مستقبلاً على زمام الأمور وخصوصاً بعد أن تكون جل مؤسسات الدولة مرهونة باستثمارات لشركات كبرى يمكنها سحب أموالها وأصولها متى أرادت، وهذا ما يجعلنا نقول أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت من تلك الأوامر إعادة صوغ المجتمع العراقي ودولته على أسسها من الناحية الإعلامية والتربوية بعد أن تنتهي من النواحي الاقتصادية.

وعلى الرغم تلك القرارات التي تمكّن من خلالها "بريمير" تفتت الدولة العراقية بتعديل القوانين الجنائية والسياسية والاقتصادية والأمنية وسيطرته سيطرة تامة على مقدرات العراق الاقتصادية وأمواله في الداخل والخارج، إلا أنه لم يتمكن من ضبط معلمات الدولة، وللخروج من هذا المأزق لجأ "بريمير" إلى إنشاء ما يسمى مجلس الحكم معاناة شديدة في ترتيب البيت الحاكم في العراق والموالي للاحتلال، وبالفعل كان هناك مجلس حكم للاحتلال مدته أحد عشر شهراً لكل شهر رئيس، وما أن يأتي رئيس جديد حتى يلعن الأمة لتي كانت قبله، ليبقى العراق مهشاً مهترئاً مجزوءاً لا وجود للدولة ولا استقرار الأمني ولا حتى اقتصاد دولة، ولقد كان مجلس الحكم الذي تأسس في 13 يوليو عام 2003 هو الجهة الرئيسية للإدارة العراقية المؤقتة إلى حين تأليف حكومة معترف بها دولياً ممثلة للشعب العراقي⁽²⁾.

اعتبر القرار الأممي رقم 1500 بريطانياً والولايات المتحدة الأمريكية دولتين محتلتين للعراق، ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العمل جاهدة من أجل تأليف حكومة الاحتلال الأولى التي عرفت بحكومة مجلس الحكم، كما عملت على إجاد سبيل لإصدار قانون إداري مؤقت للدولة العراقية تتمكن من خلاله التملص من التزاماتها بشأن مسؤوليتها،

⁽¹⁾- انظر إلى: *احتلال العراق وتداعياته عربية وإقليمياً ودولياً*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

⁽²⁾- هيتم غالب الناهي، مرجع سابق، ص ص.127، 128.

اذا ما كانت دولة محتلة وفق القرار 1500، وما أَنْ تَمْكِنَتْ مِنْ تَأْلِيفِ مَجْلِسِ الْحُكْمِ حَتَّى سَعَتْ حَثِيثَةً لِإِصْدَارِ قَرْرَارٍ مِنْ مَجْلِسِ الْأَمْنِ تَحْتَ رَقْمِ 1511/2003 بِتَارِيخِ 16 أَكْتوُبَرِ 2003 أَجْبَرَتْ فِيهِ مَجْلِسِ الْأَمْنِ تَغْيِيرَ صَفَّةِ الْاحْتِلَالِ إِلَى قَوَاتِ مُتَعَدِّدَةِ الْجَنْسِيَّاتِ، إِلَّا أَنْ إِصْدَارَ هَذَا الْقَرْرَارِ لَمْ يَغْيِرِ الْأَحْدَاثَ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ، بَلْ بَقَيَتِ الْعَرَاقُ بِيَدِ "بَرِيمَر"، حَيْثُ عَمِلَ "بَرِيمَر" مَعَ مَجْلِسِ الْحُكْمِ وَحُكْمَةِ الْاحْتِلَالِ الْأُولَى عَلَى إِصْدَارِ قَانُونِ لِإِدَارَةِ الدُّولَةِ يَكُونُ مُؤْقَتاً وَيَتَمُّ مِنْ خَلَالِهِ رَسْمِ مَلَامِحِ الدُّولَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَفقَ الْقَرْرَارِ 1511/2003 الصَّادِرُ فِي 16/10/2003، إِذْ كَانَ لِقَانُونِ إِدَارَةِ الدُّولَةِ لِفَصْلِ الرَّئِيْسيِّ فِي تَقْسِيمِ الدُّولَةِ الْعَرَاقِيَّةِ جُغرَافِيَا لَتَتَّهِي إِلَى مَا آتَتِ إِلَيْهِ الْأُمُورُ الْآنَ⁽¹⁾.

وَعَلَى أَيَّهَا حَالٍ لَمْ تَكُنْ تَعْلِيمَاتُ "بَرِيمَر" هِيَ أَسَاسُ الْفَسَادِ فِي الْعَرَاقِ، لَأَنَّهَا لَا تَمْثُلُ إِلَّا الْجَزْءَ الْيَسِيرَ فِي رَحْلَتِهِ وَتَدَاعِيَاتِهِ السَّيِّئَةِ، فَتَعْلِيمَاتُهُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا هِيَكْلِيَّةً لِإِدَارَةِ الدُّولَةِ بِصَفَّةِ قَانُونِيَّةٍ، وَضَمَّنَ مَا جَاءَ بِالْقَرْرَاراتِ الدُّولَيَّةِ لِاضْفَاءِ صَفَّةِ الشُّرُعِيَّةِ عَلَيْهَا، وَجَلَ الْأَمْرُ فِي الْفَسَادِ الَّذِي أَحْدَثَهُ بَرِيمَرُ (ضَمِّنَ أَجْنَدَةَ أَمْرِيْكِيَّةً) كَانَ يَرْتَكِزُ عَلَى أَوْامِرِهِ الَّتِي كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ قَوَانِينِ أَطْلَقَ عَلَيْهَا قَوَانِينِ "بَرِيمَر" الْمُئَذَّنَةِ، وَمِنَ الْمُؤْسِفِ أَنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينِ مَا زَالَ مَعْمُولُ بِهَا فِي الْعَرَاقِ إِلَى حَدِ الْيَوْمِ.

وَعَلَى العُمُومِ وَمِنْ خَلَالِ مَاصِبَقِ ذِكْرِهِ يُمْكِنُ القُولُ أَنَّ الْعَرَاقَ خَلَالَ فَتْرَةِ حُكْمِ الْأَمْرِيْكِيِّ "بَولِ بَرِيمَر"، عَرَفَ مَايِلِي⁽²⁾:

- 1- حل الجيش العراقي والقوات الأمنية، وحتى إلغاء وزارة الدفاع.
- 2- تشكيل "مجلس حكم مؤقت" على أساس توزيع طائفي واثني.
- 3- لم يعد الاحتلال يتكلم عن "شعب عراقي"، بل عن "شيعة" و"سنة"، و"عرب" و"أكراد" و"تركمان" وغير ذلك من تسميات وممارسات "طائفية" و"اثنية"، وانخرطت معه في ذلك بعض القوى العراقية التي جاءت معه على دباباته أو التحقت به فيما بعد.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 136.

5- L. Paul Bremer, Malcolm McConnell, op.cit, pp. 57-80.

4- أصدر الاحتلال "قانون الحكم المؤقت" الذي تبني تلك الأسس الطائفية والاثنية، والذي تم اعتماده فيما بعد كأساس لما سمي "الدستور العراقي"، والذي تضمن نصوصاً غير مألوفة في الدساتير العالمية، والذي أعدت مسودته الأولى في أمريكا نفسها.

5- شرع الاحتلال ما سمي "قانون اجتثاث البعث" مما أدى إلى فقدان الدولة، من مؤسسات مدنية وعسكرية.

المطلب الثاني: ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة أثناء فترة الاحتلال

اعتبر قانون إدارة الدولة المؤقت قانوناً لمرحلة الانتقالية التي تبدأ من 30 يونيو 2004 إلى غاية 31/12/2005، وعلى الرغم من توقيع كل فصائل مجلس الحكم على القانون المؤقت فإن القانون ولد كسيحاً جداً وعكر الآمال لدى الأمريكان ومن صاحبهم لإعادة بناء الدولة ضمن الصورة التي أريد لها أن تكون، كما أن عرف هذا القانون جملة من الاحفافات والاختراقات، وذلك إن دلّ وإنما يدل على أنه وضع بصورة تبدو عليها آثار عدم الدستورية وعدم القانونية، أين خطط فيها لتقسيم وتفتيت العراق وصولاً إلى ما يسمى الدولة الاتحادية التي لا يمكن من خلالها إعادة بناء الدولة العراقية التي كانت شاخصة منذ تأسيسها عام 1921⁽¹⁾.

1- **الحكومة المؤقتة:** كان من المفترض أن تستمر مهمة "بريمير" لستين إلا أن تصاعد المقاومة في العراق دفعه إلى تقليل مدة إلى ستة أشهر، من خلال قانون إدارة الدولة المؤقت لتعيين حكومة مؤقتة وسن قانون انتخابي يضمن وصول الذين جاؤوا معه، أي من الاحتلال إلى السلطة، حيث باتت وجدت الولايات المتحدة الأمريكية فاشلة أمام تفتيت المقاومة، لذا وجدت في الحكومة المؤقتة مجالاً لتنفيذ مأربها إلى حين (وهي تفتيت المقاومة) الانتخابات المزعوم إجراءها في 31 ديسمبر 2004، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تأليف حكومة الاحتلال الثانية ووضعت برلماناً احتلاياً بتعيين جله من العناصر الموالية لها.

⁽¹⁾- هيثم غالب الناهي، مرجع سابق، ص. 147.

إن الحكومة المؤقتة لم تحقق شيئاً لكنها تمكنت من تمرير المخطط الأمريكي الآخذ في إزالة الدولة العراقية بعد إضمحلالها وفي نفيت حتى وجودها الجغرافي، كما تمكنت هذه الحكومة وبرلمانها الاحتلالي للدورة الأولى (المعين رسمياً من بول بريمر) من إجراء إنتخابات ضمن صيغة القائمة الانتخابية الواحدة في 31 يناير عام 2004، ولقد كان في قانون الانتخاب عضوية البرلمان العراقي اختراقات دستورية كبيرة، فلقد كان المقاييس الانتخابي يقوم على قاعدة "أن يكون المرشح مخلصاً للاحتلال ومبادئه"، كما أنه بعد الظهور العشوائي لنتائج الانتخابات، مورست ضغوط على تغيير النتائج كي تكون متوازنة من الناحية الطائفية والعرقية، وهو ما سبب تأخير ظهور النتائج مدة شهرين كما أن تأليف الحكومة والاختلاف على لمناصب الوزارية قد سبب إخفاقاً آخر إذا تعطل البرلمان ولم يعقد جلساته مدة أربعة أشهر، وذلك ليكون تأليف الحكومة متوازناً وفق الواقع السياسي والانتتماءات الحزبية وهو خرق للدستور إذ لا يجوز التشاور إلا تحت قبة البرلمان كما هو معروف⁽¹⁾.

2-الحكومة الانتقالية:

بدأت ممارسات انهيار أطروحة العراق الجديد مع فوز قائمة الائتلاف العراقي وتصارع الأفراد والأحزاب على منصب رئيس الوزراء، وتعزز الاحتفاق حين بدأ الكل يبحث عن شريك لتسلّم السلطة مهما كانت توجهاته وآراؤه في الدولة العراقية، أما عن بناء الدولة فوضع جانباً، وتتناقض الجميع وفق المصالح الحزبية والشخصية لتقاسمها، كما شهدت الدولة في عهد حكومة الاحتلال الثالثة التي رأسها "إبراهيم الأشقر" انهياراً وفساداً إدارياً وأمنياً، كما وتعزز الفشل بتعيين السفراء ووكلاء الوزارات والمدراء العامين من أصحاب الولايات لا أصحاب الكفاءات، هذه الصفة إلى صاحبت الحكومة الاحتلالية الثالثة وبرلمانها الاحتلالي للدورة الثانية جعلت مسار الدولة العراقية ينهار تماماً كما هدرت أموال العراق ومنعت ميزانيات المحافظات ولم تشهد أي تقدم يذكر، ناهيك عن زيادة سلب موارد العراق

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 148، 149.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

النقطية من جانب الميليشيات الحزبية وبمساهمة من بعض مسؤولي الدولة أنفسهم، ثم إنتهاء العملية بإحرق وزارة النفط العراقية لتغطية السرقات.

ولقد أسف هذه الحقبة عن النتائج الآتية⁽¹⁾:

- 1-فشل بناء ما يسمى العراق الجديد ورسم هيكلة لدولة وفق المخطط الأمريكي.
- 2-تضليل تأسيس الميليشيات المسلحة التابعة للأحزاب بفضل الوفرة المادية الناتجة عن سرقة مؤسسات الدولة العراقية ومواردها.
- 3-قيام الولايات المتحدة الأمريكية بضرب الواقع العراقي من دون أن يكون هناك دور للدولة العراقية.
- 4-انعدام الخدمات الأساسية.
- 5-استفحال أعمال القتل والاغتصاب وقيام بعض الميليشيات التابعة للدولة بتفجير السيارات المفخخة في أحياء مدنية مسلمة.
- 6-تدخل للسفير الأمريكي في كل مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والإدارية.
- 7-تدخل عن طريق الحكومة لبعض الدول الإقليمية في سياسة العراق وتكوين دولته.
- 8-قيام وزارة الداخلية العراقية بالتعذيب والقتل العمدي حسبما أوردته الصحف والتقارير الأمريكية.
- 9-دمج العديد من الميليشيات التابعة للأحزاب الطائفية في الأجهزة الأمنية.
- 10-التمديد لقوات الاحتلال بر رسالة من رئيس حكومة الاحتلال الثالثة من دون الرجوع إلى البرلمان.
- 11-بدء بوادر اشتعال حرب طائفية وعرقية في العراق.

وعلى الرغم من كل هذه الانتهاكات إلا أن العملية السياسية ونتائجها الفاشلة وعدم قدرتها على تطوير الشعب العراقي لإقامة دولة وفق مسار الاحتلال قد سارت من دون

⁽¹⁾-المرجع نفسه، ص. 152.

الالتقىات الى الفشل والتصارع على النفوذ، حيث كانت الخطة أن تستمر العملية السياسية بلا توقف مهما حدث وأن تجري الأمور كما كان مرسوم لها، وعلى الرغم من المأساوية التي عاشها السلم والأمن في العراق، تم تأليف لجنة كتابة الدستور العراقي الدائم والتصويت عليه وإقراره والدعوة إلى الانتخابات في 15 ديسمبر عام 2005.

شارك الحزب الإسلامي في لجنة كتابة الدستور (بضغط أمريكي كما قيل)، وهي الجمعية الوطنية وفق ما ورد في المادة الحادية والستين الفقرة (أ) منه التي تنص على ضرورة أن تكتب الجمعية الوطنية دستورا دائمًا في موعد أقصاه 15 أوت عام 2005، وكان سبب دخول الحزب الإسلامي في هذا المعترك هو تعميق الطائفية وترسيخها في الدولة العراقية التي يراد بناؤها.⁽¹⁾

ليصل العراق إلى مرحلة الانهيار التام وعدم إمكانية بناء الدولة مع تمرير هذا الدستور الذي لا تختلف مواده الدستورية عن فحوى التمزيق والتفتت الذي جاء به قانون إدارة الدولة المؤقت، والإقرار بهذا الدستور وتمريره عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحريك جهات طائفية محسوبة عليها لترسم المعلم الأساسية لذلك، وعكفت على إنشاء أحزاب وتشكيلات سنية وشيعية وكردية وأقليات أخرى لتمرير مخططها، ولما كان العراقيون يرفضون الدستور جملة وتفصيلا، أصدر البرلمان ومجلس الرئاسة بأمر من السفير الأمريكي أمرا ينص على ضرورة تعديل الدستور بعد أقل من أربعة أشهر من إجراء الانتخابات المزعوم عقدها في 15 ديسمبر 2005 التي حدث فيها ما حدث من تزوير بسبب عدم ظهور النتائج لفترة زادت عن خمسة أشهر⁽²⁾.

وقد تم خرق الدستور في تأليف الحكومة التي باتت تراوح في مكانها منذ تكليف رئيس وزراء حكومة الاحتلال الرابعة لتأليفها وخلال شهر واحد فقط، شرط أن تكون وزاراته كاملة النصاب، إلا أن رئيس حكومة الاحتلال الرابعة فشل في إكمال نصابها، وعجز عن

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 158.

⁽²⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

إقناع عدد من الأطراف بقبول مناصب وزارية محددة، كما عجز عن إقناع السفير الأمريكي في العراق زلمayı خليل زاده، بتولي الوزارات الأمنية شخصيات يقتربها هو، لذا أصبحت الوزارة منقوصة من الداخلية والدفاع والأمن القومي إضافة إلى رفض وزير الثقافة تولي منصبه لعدم علمه بالترشح⁽¹⁾.

ثم استمر الحال في العراق على ما هو عليه مع تزايد مفرط في عمليات المقاومة العراقية، إذ انتهى فشل حكومات الاحتلال الأربع منذ تأليفها، ودخل العراق في مرحلة فشل الولايات المتحدة الأمريكية في كيفية إدارته والإيفاء والالتزامات التي قطعتها للمجتمع الدولي.

ولعل السبب في الفشل الأمريكي حتى نهاية هذه المرحلة راجع إلى تطور أساليب المقاومة العراقية للاحتلال الأمريكي ودورها الأكيد في إفشال مخططه، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى أن تكون لها دوراً في مرحلة حكومة الاحتلال الرابعة التي ترأسها "نوري جواد المالكي" وكوادر حزب الدعوة المعروفيين بارتباطهم بالاستخبارات الدولية، وهو المساهمة في إيقائهم على الحال الذي هم عليه حتى تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من لملمة الفشل⁽²⁾.

ومع اشتداد الأزمة بين رفض الدستور الدائم الذي تم التصويت عليه والانتخابات في الخامس عشر من ديسمبر لعام 2005 من جهة، وبين الإصرار الشعبي الكبير على ضرورة المباشرة بالتعديلات الدستورية فوراً وتطبيق المادة 142 بكل فقراتها من جهة أخرى، ليدخل العراق في نفق لا فرصة للنجاة منه، والذي كاد أن ينهي العملية السياسية الأمريكية برمتها لكونها انتقلت من الصراع الشعبي إلى صراع المؤلفين تحت عمامة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت الأزمة الحادة ما بين الأطراف السياسية الرافضة والمؤيدة لمسار العملية السياسية تتعمق فلا يكاد يلتقي هؤلاء أبداً، لذا فوجئ العراقيون يوم 2006/02/22 بتغيير العتبة العسكرية وتدميرها، الأمر الذي أجج الصراع الطائفي وأدخل العراق في دوامة

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 159.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 160.

راح ضحيتها الآلاف من العراقيين في الوسط والجنوب دون أن يعرف السبب في ذلك الوقت، هذه الحادثة الطائفية التي أريد منها أن تكون أساساً لتجيير الوضع العراقي به، وأدخل في دوامة راح ضحيتها الآلاف من العراقيين في الوسط والجنوب، دون أن يعرف السبب في ذلك الوقت، هذه الحادثة الطائفية التي أريد منها أن تكون أساساً لتجيير الوضع العراقي على نحو لا يرحم، فينتهي إلى وضع الشعب في كانتونات طائفية صغيرة متراصة هنا وهناك⁽¹⁾.

كل هذه الأمور التي حدثت كانت تمهدًا لأمررين اثنين كانا متعرسين لدى الأحزاب المنطوية تحت راية الاحتلال الأمريكي نفسه، وهما تمرير الدستور وإجراء الانتخابات بصورة تبين أنها حققت نجاحاً في ظل تقسيم طائفي، لكنهم أرادوا ولادة حكومة مهما كلف الأمر، لتستمر العملية السياسية كما سموها ضمن الوقت المحدد الذي رسمته إدارة بوش، ولذا ولدت حكومة الاحتلال الرابعة التي قادها "نوري المالكي" كسيحة في الأداء والمنهج والقيم الدستورية حين أعلناها في 20/05/2006، إذ لم تكن قد احتوت على تسمية وزيري الداخلية والدفاع والأمن القومي، إضافة إلى انسحاب الحوار الوطني، وحزب الفضيلة من التشكيلة الوزارية، قبل إعلانها بأيام، وعليه استناداً إلى المادة 76 من الدستور العراقي الدائم تعد حكومة المالكي غير متوفرة للشروط الدستورية⁽²⁾.

3- حكومة نوري المالكي:(حكومة الاحتلال الرابعة)

تمثلت الانتخابات التشريعية لعام 2005 في الإصرار الأمريكي على الإبقاء على نظام المحاصصة الطائفية والعرقية من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ما عزز التشريدم وبروز حالات الصراع القومي العربي-الكردي، وال الكردي-التركماني، والمذهباني السنوي الشيعي، والديني -المسيحي الإسلامي، ليعلو بذلك على الوطنية والتكنوقرطية، الأمر الذي

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾- أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص ص. 169، 170.

جعل السمة الغالبة على حكومة "المالكي" هي النظام الطائفي المذهبي، إضافة إلى تنامي دور التيارات الدينية وانحسار وتراجع واضح للتيار العلماني، وهو ما أدى وبالتالي إلى الابتعاد عن مظاهر التحول السياسي للديمقراطية، مع بروز تداعيات زادت حالة الاقتراب من الواقع في حرب أهلية، والتي كادت أن تؤثر على وحدة الشعب العراقي.

وقد جاء بروز دور القوى السياسية في العراق وفوزها في الانتخابات، بعض الخلافات المذهبية القديمة بين السنة والشيعة، والتي يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام بحيث لم يستطع المسلمين السابقون حلها، كما أدى البروز السياسي الشيعي في العراق إلى جدل فكري وسياسي وديني، أظهر القلق العربي الرسمي من الصعود الشيعي الذي ارتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيراني في العراق، والخوف أن يؤثر تنامي النفوذ الإيراني على عروبة العراق، وكذلك مخافة أن يؤدي ذلك إلى تكوين "هلال شيعي" يؤدي لإحداث حروب مذهبية وتوتر بين السنة والشيعة ليس فقط في العراق بل وفي بلدان عربية أخرى، إضافة إلى الخوف من ولاء شيعة العراق لإيران أكثر من ولائهم لوطنه.

وعليه كان لصعود القوى السياسية الشيعية في العراق، وعلى الرغم من النتائج التي حققتها في العملية السياسية داخل العراق لكنها لم تستطع إخفاء التناقضات المتخفية داخل هذه القوى المذهبية إضافة إلى وصول العملية السياسية ولمرات عده إلى طريق مسدود بفعل التخندق الطائفي، مع استمرار تدهور الوضع الأمني بفعل تلك التناقضات الأمر الذي أحدث جملة من التداعيات على عدة مستويات⁽¹⁾:

أ-على مستوى القوى السياسية.

ب-على المستوى الأمني الداخلي.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص ص. 198، 199.

أ-على مستوى القوى السياسية: وكان ذلك من خلال:

1- ظهرت تصدعات في الائتلاف العراقي الموحد دفعت حزب الفضيلة (يملك 15 مقعد في البرلمان) لرفض المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية منذ تأسيسها لينسحب كلياً من الائتلاف في 2007/03/07.

2- بعد انسحاب حزب الفضيلة بفترة وجية أعلن التيار الصدري هو الآخر انسحابه من حكومة الوحدة الوطنية (يمتلك فيها خمس حقائب وزارية)، ليزيد ذلك من تعقد الأمور على الحزب الحاكم خاصة بعد تورط أطراف شيعية في قتل داخلي سواء عن طريق الميليشيات الأطراف الشيعية أم من خلال الصراع بين القوات الحكومية والميليشيات.

3- حصول تصدع في حزب الدعوة الإسلامية، حيث حاول الحزب العمل على استثمار قوة قاعدته الشعبية بين هذه الأوساط خاصة أمام وجود تنازع بين عدد من الفصائل داخل الحزب وبالضبط بعد أن جرى انتخاب رئيس الوزراء "المالكي" أميناً للحزب على حساب منظر الحزب وأبرز قادته "إبراهيم الجعفري".

4- انعقد مؤتمر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والذي تقرر تغيير اسمه إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وأعيد انتخاب زعيمه "عبد العزيز الحكيم" لرئاسته مع نقل تبعية المجلس في المرجعية الدينية من علي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران إلى المرجعية الدينية بالنجف المتمثلة في "علي السيستاني".

ب-على مستوى الأمن الداخلي: شكل التحرب الطائفية والسياسي وبروز التداعيات المذهبية وحصول التناقضات داخل القوى السياسية الشيعية إضافة إلى دور الميليشيات السياسية المسلحة والتي أصبحت طرفاً فاعلاً في استمرار تداعيات الوضع الأمني بسبب

تنوع ارتباطات تلك الميليشيات مع أطراف دولية وإقليمية إضافة إلى كثرة عدد اللاعبين المساهمين فيها، مع إندلاع جبهات جديدة في جنوب العراق إثر بروز جماعات دينية ترتبط بشخصيات مرجعية تدعى الاتصال بالامام المهدي المنتظر، مع تزايد التصاعد الملحوظ لنشاطات تنظيم القاعدة عبئاً وتحدياً كبيراً على الحكومة العراقية وأجهزتها الأمنية المختصة.

المبحث الثاني: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق:

كان هدف الاحتلال الأمريكي للعراق هو الإطاحة بالدولة العراقية وتهديد سيادتها وإسقاط نظامها السياسي وحل مؤسستها بالعنف المسلح ونشر الفوضى والتشتت وتغيير تكوينات البنية الاجتماعية العراقية وإحداث تفكك وتقسيم فيها وتحويلها إلى بنى عصبية إثنية وطائفية ومذهبية وعشائرية، كما جاء الاحتلال ليضع ثروات العراق ومقدراته بين أيدي الشركات الأمريكية.

المطلب الأول: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع الداخلي العراقي.

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق على اعتبار قيامه على القمع والاستبداد النقاط التالية:

- 1- أدى إلى انبعاث مقاومة ديناميكية مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي.
- 2- ساعد الاحتلال على قيام تواليات هشة أسست لانبعاث تقاليد في هيكل الدولة الجديدة التي لجأت إلى هذه التقاليд ضمن أو في إطار الخصوصيات القومية والطائفية الضيقية التي ترشحت من أجل التعبير عن نفسها ولكن في أشكال استبدادية مطلقة أوصلت إلى هيمنة البعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية.
- 3- تفكك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسساتي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي.
- 4- أدى إن استمرارية الاحتلال الأمريكي في العراق إلى تصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أم من دول تشارك في التحالف من جهة، وفضائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها الفكرية من جهة أخرى، ما أدى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبصري⁽¹⁾.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 77.

5-أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى خسائر بشرية كبيرة؛ حيث لم يتم ضبط العدد الحقيقي للقتلى نظراً لصعوبة جمع المعلومات في ظل تنامي دور المقاومة والميليشيات، إضافة إلى عامل آخر ألا وهو تسييس أعداد الضحايا العراقيين من قبل الحكومة العراقية الجديدة التي تخفي تلك الأعداد حتى لا يتبيّن نتائج القصف الأمريكي والأسلحة الفتاكه وضحايا الأسلحة الأخرى، إضافة إلى ضحايا فرق الموت وعصابات الإجرام. وحسب تقديرات منظمة عراقية بريطانية تدعى منظمة حساب الجثث العراقية أن عدد المدنيين الذين قتلوا حتى منتصف شهر مارس عام 2008 يتراوح ما بين 89605 و 82109⁽¹⁾، وهذا الرقم يتوافق مع أرقام الحكومة العراقية التي تستند إلى تقديرات حساب الجثث للقتلى سواء من المقاتلين أم عناصر المقاومة أم أعضاء الميليشيات التي تستقبلها دوائر الـطب العدلي العراقية.

وحسب تقديرات أخرى قُتل أكثر من 50 ألف مدني عراقي منذ عام 2005 بالإضافة إلى أكثر من 8300 جندي عسكري ليصل عدد القتلى العراقيين منذ عام 2003 إلى 102، 417، 111، 938، حتى سبتمبر من عام 2011.⁽²⁾

وكذلك حسب إحصائيات عراقية أخرى وصل عدد القتلى من المدنيين العراقيين الذين ثبت وفاتهـم بوثائق شهادة الوفاة إلى: 53,372، والقتلى من المدنيين العراقيـن بدون وثائق شهادة الوفاة تصل من: 47,016 إلى 52,142⁽³⁾.

والمنحنى البياني التالي يبيّن لنا عدد قتلى المدنيين العراقيـن من عام 2003 إلى عام 2010.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص.78.

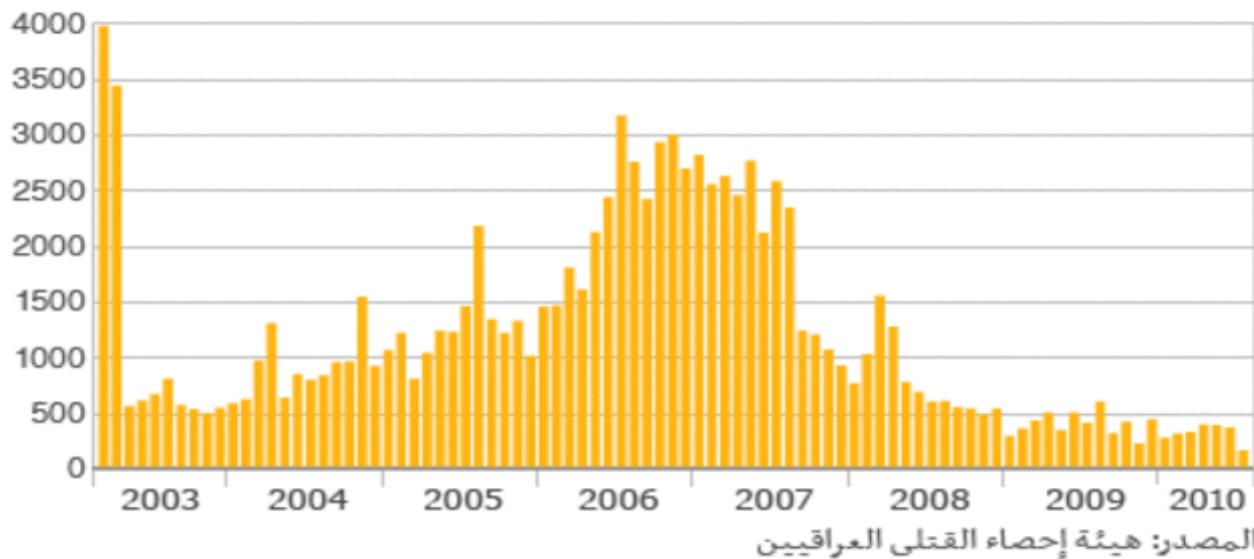
⁽²⁾-Adam Mausner, Cordesman Anthony, "Iraq and US Strategy in the Gulf: Shaping US Plans After Withdrawal", Center for Strategic and International Studies, October 2011,p.3.

⁽³⁾- "الغزو الأمريكي للعراق"، المعرفة، في: <https://www.marefa.org> 2017/12/10/ .

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

الشكل رقم 06: منحنى بياني يبين لنا عدد قتلى المدنيين العراقيين من عام 2003 إلى عام 2010.

عدد القتلى في صفوف المدنيين العراقيين بين مارس/آذار 2003 ويوليو/تموز 2010



المصدر: هيئة إحصاء القتلى العراقيين

مصدر الشكل: الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ أربعة عشر عاماً، الخليج أونلاين، في:

<http://alkhaleejonline.net/articles/2017/12/10/> ،

أما آخر الاحصائيات حول عدد القتلى العراقيين وذلك حسب المنظمة الدولية لأمم المتحدة فقد قتل أكثر من 190 ألف عراقي بين عام 2003 وعام 2016⁽¹⁾.

7- كما أفرز الاحتلال مشاكل صحية في الشعب العراقي ناتجة عن سوء التغذية وتلوث المياه، ناهيك عن ارتفاع معدلات ضغط الدم⁽²⁾، كما أكد تقرير الاتحاد العربي للشباب والبيئة الذي أرسل إلى الأمم المتحدة وجود الانتهاكات البيئية التي سببها الغزو الأمريكي للعراق إذ ارتفعت نسبة أكسيد الكربون والنتروجين في الجو بتأثير القنابل والصواريخ، وحذر من خطورتها

(1)-"الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ 14 عاماً"، الخليج أونلاين، في:
<http://alkhaleejonline.net/articles/2017/12/10/> ،

(2)-أمين المشاقبة، سعد شاكر، مرجع سابق، ص ص.78، 79 .

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

على صحة الشعب العراقي⁽¹⁾.

8- نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق عودة الجهل والتخلف والأمية إلى البلد وأمراض بدنية ونفسية وإجتماعية.⁽²⁾

9- أفرز الاحتلال فساداً مالياً وإدارياً في العراق مع صعوبة الحصول على المنح والقروض من الخارج أو عدم الاستفادة منها، لعدم ثقة المؤسسات الدولية بقدرة الحكومة على توجيهها بالشكل الصحيح لخدمة الأولويات العليا للدولة والمجتمع.⁽³⁾

المطلب الثاني: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على مكانة الدولة العراقية.

1- إلغاء الدولة العراقية:

عرف العراق بعد الغزو الأمريكي حالات تدمير عشوائي ومنظم لمرتكزات الدولة العراقية بكل مؤسساتها وبنيتها التحتية، فقرار برایمر المتمثل بحل مؤسسات الدولة الأمنية وعلى رأسها الجيش العراقي السابق، واستبداله بميليشيات قادمة من إيران وميليشيات التابعة للأحزاب الشيعية التي كانت تتخذ من إيران مقراً لها⁽⁴⁾، كما لم يعد لسلطة القانون أي وجود من جراء سماح الاحتلال بتنامي حالات النهب والسلب لمقنطيات موجودات مؤسسات الدولة، حيث جرى تدمير شامل للدولة وأركانها جراء سقوط السلطة المركزية التي كانت تحكم الشعب لتصبح الأرض تحت سيادة وسيطرة سلطة غير وطنية تابعة لدولة أخرى أما الشعب فقد

(1)- وليد عباس، "جرائم الغزو الأمريكي للعراق"، مركز جيل البحث العلمي، في:
<http://jilrc.com/2017/12/10/>

(2)- ميسون البياتي، "صور من مذابح الاحتلال الأمريكي للعراق"، الحوار المتمدن، ع. 4010، في:
<http://www.ahewar.org/debat/2017/12/10/>

(3)- نزار عبد الأمير التركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، "الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003"، في:
<http://abu.edu.iq/research/articles/2017/12/10/>

(4)- نظير الكندوري، "ما الذي تغير في العراق بعد أربعة عشر عاماً من الاحتلال الأمريكي"، في:
<http://yaqein.net/reports/2017/12/10/>

خرج من نطاق معادلة التأثير في الوضع العراقي، لتبرز تنظيمات وحركات وتجمعات وتيارات وأحزاب سياسية جديدة لم يكن لها وجود في الشارع السياسي، ادعى بعضها أنها نشأت في كردستان العراق أو خارجه وقالت أخرى بأنها كانت تعمل بشكل سري خلال حكم النظام العراقي السابق ⁽¹⁾.

2- تدمير الاقتصاد العراقي:

بعد عملية التدمير الشامل والعشوائي لبني الدولة العراقية في الجوانب السياسية والقانونية والتي تزامن معها القضاء على الاقتصاد العراقي من خلال تدمير هيكله الصناعية ومؤسساته الإدارية والتشغيلية، هذا إضافة إلى الاستهداف الواضح لقطاع الخدمات والنقل والاتصالات والطرق وكل ما له علاقة بالحركة الاقتصادية بكل أشكالها الصناعية والتجارية والخدمية باستثناء قطاع النفط الذي لم يستهدف من قبل قوات الاحتلال، ما عدا بعض التخريبات الجزئية التي طالت القطاع من قبل عناصر مسلحة كان هدفها السرقة أو من قبل عناصر المسلحين العراقيين الذين كانوا يستهدفون الاحتلال بصفتهم مقاومة مسلحة⁽²⁾.

3- بناء الحياة السياسية وفق توجهات فكر الاحتلال:

فض "بول برایمر" تعین کحاکم مدنی لحاکم العراق بعد الاحتلال صیغة جديدة لحاکم العراق في الحياة السياسية تمثلت في إنشاء مجلس الحكم الانتقالي، وذلك بعد أن جرى التنسيق مع بعض التنظيمات والأحزاب السياسية والتي كانت تعارض نظام الحكم السابق حيث أشركتها الإداره المدنيه في إعادة ترتيب وبناء التركيبة السياسية وذلك من خلال تعین عدد من قادة تلك التنظيمات والأحزاب واستناداً لمعايير تلبية المصالح والأهداف الأمريكية لتشكيل ذلك المجلس، لكن التخطيط والفشل كان شعار الإداره السياسية لـ"بول برایمر" في كل القرارات التي اتخذها، هذا بالإضافة إلى أن العملية أضحت تسير نحو الانقسامات الطائفية والاستقطاب المذهبي، حيث عمل الحاکم المدنی مع كافة الأطياف والتشکیلات

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاکر، مرجع سابق، ص. 81.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص ص. 82، 83.

السياسية سواء تلك التي ساهمت في مجلس الحكم أم التيارات والحركات الليبرالية واليسارية **والمؤمية العربية** التي لم تسمح لها الفرصة لاشغال مقاعد في المجلس⁽¹⁾.

فكان نتاج هذا المشروع الجديد الذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية بروز تنافس وصراع بين القوى السياسية الجديدة الفاعلة في الساحة السياسية والطوائف المذهبية والقوميات من أجل الحصول على أكبر حصة من العملية السياسية، وعليه هذه العملية السياسية غالب عليها الطابع الطائفي وغاب فيها الطابع الوطني الأمر الذي جعل العملية تسير في ظل نظام تحديد الحصص للطوائف وال القوميات الموجودة في العراق وأمام توالي الأيام لإنجاز الخطوات اللاحقة في العملية السياسية، بدأ ترسخ نظام المحاصصة بفرض نفسه على السياسيين والمجتمع والدولة الأمر الذي أفرز بروز قوى وتحالفات سياسية هذه الأخيرة عكست حقائق عديدة ألا وهي الهويات الصغيرة وما يرتبط بها من مصالح مذهبية وعرقية ومفاهيم الغلبة والتمييز والتغييب لبعض فئات الشعب والتطرف والنزاعات التدميرية في مقابل إبعاد الأفكار المتعلقة بالمواطنة والهوية الوطنية والمشاركة السياسية والشرعية والعقلانية، هذا بالإضافة إلى تنامي حالة الصراع على السلطة والثروة خاصة بعد إصدار سلطة الاحتلال قرار إجراء انتخابات تشريعية وتسلیم السلطة لل العراقيين وذلك في إطار الاستجابة للاح طرف الشيعي ممثلاً بالمرجع الديني الأعلى "آية الله علي السيستاني" والطرف الكردي ممثلاً بـ"جلال الطالباني" ومسعود البارازاني⁽²⁾.

ويمكن القول عن تلك العملية السياسية أنها بلورت الأساس العامة للعراق الجديد والتي تمثلت في المفاهيم والرؤى الآتية⁽³⁾:

أ- الطائفية:

لقد أدى سقوط السلطة المركزية في العراق إلى اتجاه الأفراد في المجتمع العراقي نحو

⁽¹⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾-نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾- المرجع نفسه، ص. 85.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

الانتماءات الضيقية واستعادة الهوية الأصلية واستناد كل مجموعة إلى مرجعيات يستمدون منها الاحساس بالانتماء والتوافق الجماعي حولها، بحيث صاحت تلك المرجعيات سواء الدينية أم المذهبية أم العرقية وحتى السياسية العلمانية أم الشيعية هي الرابط الاجتماعي بين تلك المجموعات.

بـ-الفيدرالية:

أتاح لبعض السياسيين بعد انهيار الدولة العراقية الفرصة لبناء جوهر جديد وأساس مختلف للدولة العراقية يعتمد على مبدأ الفيدرالية كأساس للنظام الجديد وذلك وفق نص المادة (01) من الدستور العراقي الجديد في الباب الأول، وفي إطار المبادئ الأساسية للدولة العراقية الجديدة، هذا الدستور الذي أصبح نافذ المفعول بعد حصوله على موافقة الشعب عليه، وفق الاستفتاء الشعبي الذي أجري في 15 أكتوبر عام 2005، حيث تنص المادة (01) على أن "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني" ديمقراطي إتحادي.

إن التسمية "الفيدرالية" ليست جديدة في الحياة السياسية في العراق بفعل وجود الأكراد في شمال العراق وتمتعهم ببعض المزايا القرية من هذا المبدأ، إلا أنه أصبح مدخلاً لتنمية بذور الانقسام والتقطیم ذات الخلفية الاجتماعية في دولة كانت تتمتع بكونها كياناً واحداً مستقلاً، فجاءت هذه التسمية لتعبر عن الوجه السياسي للطائفية في العراق جراء مطالبة بعض السياسيين بتشكيل أقاليم في الوسط والجنوب، ومن ثم يجري اعتماد مبدأ الفيدرالية في الحكم.

جـ-إعادة الإعمار:

يعتبر مصطلح إعادة الإعمار من أهم المداخل الجديدة للعديد من القوى الإقليمية والدولية للدخول إلى العراق، وذلك ليس فقط على مستوى القطاع الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى المستويات السياسية، فمن خلال هذا المصطلح دخلت العديد من الشركات الأمنية بحجة حماية المؤسسات والدوائر ذات العلاقة بالإعمار والبناء، كما تم تبادل المزايا والمنافع

السياسية والمالية بين سلطة الاحتلال ورموز السياسية العراقية الموالين لهم.

4- التدخل الإقليمي في الدولة العراقية.

إن التشابكات والتقطيعات في البيئة الإقليمية للعراق بحكم انتمامه العربي وجواره الإقليمي غير العربي جعله يكون معرضاً للتأثيرات الإقليمية على مستوى الساحة الداخلية للبلاد، لا سيما وأن تداعيات الغزو الأمريكي للعراق قد زادت من خطورة تدهور الأوضاع في المنطقة، كما أدى إلى حدوث الفوضى في الداخل العراقي، وجعل منطقة الشرق الأوسط أمام العديد من مخاطر زيادة التدخل الخارجي في المنطقة بفعل دوافع التدخل في الشأن العراقي، ومن أهم الدول الإقليمية التي كان لها أدوار وتدخلات كثيرة في الشأن العراقي إيران وتركيا من الجوار غير العربي وإسرائيل لأغراض إستراتيجية، هذه الدول هي نماذج بارزة يضاف لها العديد من الدول التي استغلت التنوع العرقي والطائفي لتدخل في الشأن العراقي بدعوى حماية الطوائف التي كان لها تأثير سلبي لصالح مخططاتها الذاتية في الشأن العراقي وأبرزها تركيا، أما إيران فإن الخطر الذي تواجهه يكون مباشراً في حال انتهاء الأميركيون من قضية العراق، إذ أن المسؤولين في الإدارة الأمريكية، لا يخفون الحديث عن اتخاذ إجراءات صارمة بحق إيران إذا نجحوا في العراق، لذا فإنها باتت تواجه نظاماً له توجهات موالية للولايات المتحدة عند الحدود الشرقية "أفغانستان" ونظاماً وقواتً أمريكية على الحدود الغربية "العراق"، وعلى الرغم من هذا فإن الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بفوائد جمة لإيران ومكاسب كبيرة كونها استطاعت تمديد نفوذها الإقليمي إلى رقم مؤثر في المعادلة العراقية، تقواضت من خلاله مع الولايات المتحدة الأمريكية، أين قامت بتحريك مناصريها من شيعة العراق عند الحاجة إليهم في أي مواجهة محتملة مع حكومة عراقية قريبة في توجهاتها المذهبية من إيران⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق أسفَر عن تدخل

⁽¹⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

دولي إقليمي في الشأن العراقي أدى إلى النتائج التالية⁽¹⁾:

1- جعل العراق ساحة لتصفية الحسابات بين تلك الأطراف الإقليمية (تركيا، إيران، سوريا) والولايات المتحدة الأمريكية.

2- إعادة توازن القوى الإقليمي في المنطقة بجعل العراق القوة الرادعة والنموذج الباقي في المنطقة.

3- حماية الطوائف والقوميات العراقية لأغراض سياسية بعيدة المدى.

4- التغلغل في العراق ومنطقة الشرق الأوسط لأغراض ومصالح إقتصادية.

5- خلط الأوراق على الاستراتيجية الأمريكية وزيادة انشغالها بالشأن العراقي لإبعاد توجهاتها عن دول أخرى.

وفي الأخير وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن اختصار حول إفرازات ونتائج الاحتلال الأمريكي للعراق سواء فيما يتعلق بالدولة أم نظام الحكم أم المجتمع في ما يلي :

-1 تم بعد استبعاد الكفاءات الأساسية في الدولة بأسباب وحجج مختلفة إعادة بناء جهاز الدولة وتوزيع المسؤوليات فيها على أسس من الطائفية والمحسوبيّة والقرابيّة، والذي انعكس في انهيار كفاءاتها وانتشار الرشوة والمحسوبيّة فيها.

-2 تمت بعد انهيار الأمن أثناء الاحتلال، وبعد انسحابه شكلاً في أواخر عام 2011، تم إقامة "جيش مليشياوي" اختيار قياداته وأفراده على أساس طائفية وعرقيه وأثبت فشله في المهام الأساسية التي أوكلت إليه.

-3 انتشار الفساد والنهب والهدر، الذي ساعد عليه زيادة أسعار النفط وإيرادات الدولة منه، قبل الانخفاض الأخير للأسعار، ولا حاجة إلى أدلة على ذلك بعد اعترافات مسؤولو حكومات الاحتلال المختلفة في العراق، وبعد تقرير السري للسفير الأمريكي في العراق

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص. 87.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

إلى وزارة الخارجية الأمريكية حول "فساد الحكومة العراقية".¹

4- توسيع الطاقة الإنتاجية للنفط في العراق خلافاً لإمكانيات التصدير العالمية، ودفع كلفة حفر آبار جديدة وكلفة صيانتها فيما بعد دون إمكانية استخدامها، والتي ساهمت في الهدر المالي والعجز الحالي في دفع بعض مستحقات تلك الشركات الأجنبية التي تولت وتنتول توسيع تلك الطاقة الإنتاجية.

5- فقدان الأمن وزيادة الاغتيالات والتوفيقات الإعتباطية وبدون محاكمات.

6- التدهور الحاد حتى في أهم الخدمات بسبب انتشار الفساد المالي والإداري في جميع مناطق النظام والدولة الأمر الذي أدى إلى اتساع نطاق انعدام الثقة بين العراقيين والطبقة الحاكمة.⁽²⁾

7- ضعف الهوية الوطنية الذي قد يكون هو المدخل للتدخل الخارجي، بل وللاحتلال أيضاً حيث تحول أولوية الانتماءات الطبقية إلى مبررات تقتضي التعامل مع أي جهة خارجية من أجل مواجهة الانتماءات الأخرى في الوطن الواحد⁽³⁾.

8- استمرار زيادة هجرة الكفاءات العراقية إلى الخارج وبمعدلات غير مسبوقة إلى مختلف أنحاء العالم، مع ضعف إمكانية عودة الغالبية منها إلى العراق مما يهدد في حالة استمرار الأوضاع الراهنة تفريغ العراق من كفاءاته وتسهيل السيطرة على من يتبقى من سكانه الذين لا تمكنهم ضعف كفاءاتهم من الهجرة.

¹ انظر إلى: "تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية"، *المستقبل العربي*، ع. 345، نوفمبر 2007، ص ص. 90 - 96.

⁽²⁾ Basheer Nafi, Iraq: Challenges following Official U.S. Military Withdrawal, *Aljazeera Center For Studies*, November 2011, P.2.

⁽³⁾ سالم مطر، الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية، مركز الدراسات الإقليمية، 2013، ص. 468.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

9- نزوح عدد كبير من العراقيين إلى دول الجوار، وإلى مناطق أخرى في العراق بسبب التطهير الطائفي والعرقي.

10- يعيش العراق حالياً أزمة فشل الاحتلال، وحكومات الاحتلال، سياسياً واقتصادياً، وأمنياً، ومجتمعياً، وأصبح العراق مهدد بالإفلاس نتيجة عدم تمكن حكومة الاحتلال من دفع نفقات الدولة ورواتب العاملين فيها والمتقاعدين. ⁽¹⁾

11- لم يعد تقسيم العراق على أساس طائفية واثنية ممكناً، حتى لو كان مرغوباً فيه من بعض القوى الخارجية أو الداخلية، لأنه لم يعد مهدداً بالتقسيم بل بالتفتت، بحيث أن أي تقسيم على أساس طائفي أو اثنى ستتبعه حروبأهلية داخل كل مكون من هذه المكونات الثلاثة (سنة وشيعة وأكراد) مما سيؤدي إلى تفتت العراق.

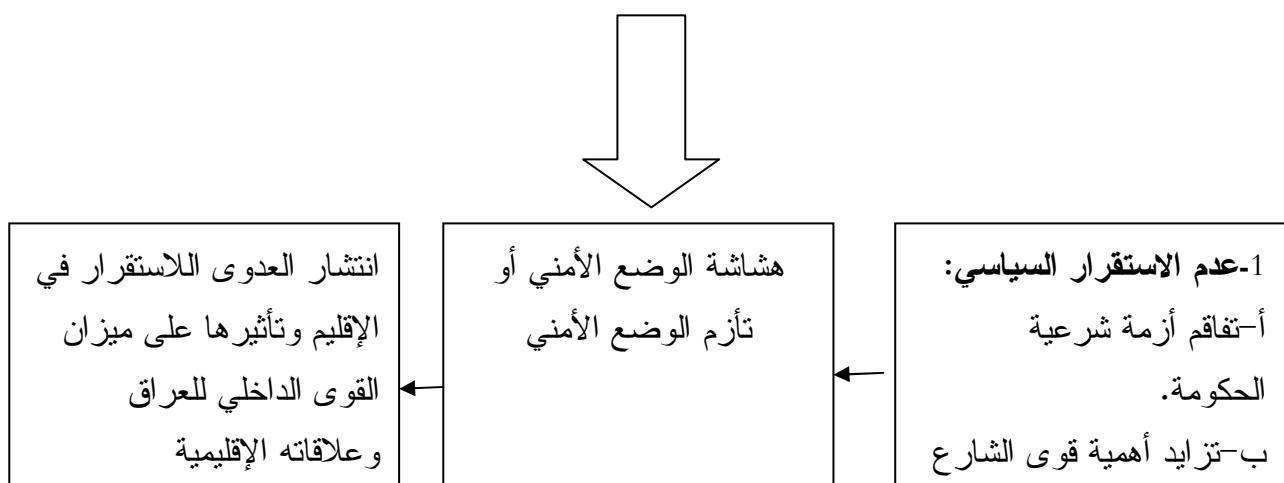
وعليه، وإذا كانت هذه هي نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق فهناك تداعيات لهذه النتائج نلمسها على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الإقليمي للعراق، وهو الأمر الذي سنحاول توضيحه بالوصف والشرح والتحليل في المبحث القادم.

⁽¹⁾-Tim Arango, "With Plunge in oil prices, Iraq Facing new Calamity: Nation stung by years of war now threatened with economic collapse", **New York Times**, February 02, 2016.

المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على مستقبله السياسي ومكانته الإقليمية.

مرّ العراق بعد الاحتلال الأمريكي بعدد من التطورات المهمة التي ساهمت إلى حد كبير في تحديد مستقبله السياسي ومستقبل علاقاته الإقليمية والدولية مرتبطة بتداعيات الاحتلال الأمريكي له، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

الشكل رقم: 07: يبين لنا تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق.



مصدر الشكل: اجتهاد الطالبة

المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي

يمكن ذكر أزمة شرعية الحكومة العراقية فيما يأتي:

أ-تفاقم أزمة شرعية الحكومة العراقية: ظلت تداعيات توقيع اتفاق "أربيل" في 11 نوفمبر عام 2010 الذي أنهى أزمة تشكيل الحكومة العراقية بعد انتخابات مارس عام 2010 تؤثر في معدل الاستقرار السياسي في العراق، ليسفر هذا الاتفاق عن تطورين مهمين هما⁽¹⁾:

التطور الأول: المتمثل في استمرار الجدل الخاص بتشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، حيث نص اتفاق أربيل على أن تكون رئاسته من نصيب القائمة العراقية، ويفيد

⁽¹⁾-أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص.221.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

تعامل المالكي مع هذه المسألة إتباعه سياسة إفراج المجلس من مضمونه إضافة إلى أن الإنجاز الرئيس لاتفاق أربيل هو فكرة هذا المجلس الذي يعتبر إنجازا ملغوما، لأن الاتفاق على إنشاء سلطة جديدة في العراق غير منصوص عليها في الدستور يعني عمليا ترك الباب مفتوحا أمام القوة الرئيسة التي تشكل الحكومة للتتصـل منه في أي لحظة لكونه غير دستوري، وهو ما حدث فعلا من خلال المماطلة في إقرار القانون المنظم لعمل المجلس، حيث تم رفض وعدم قبول مشروع القانون الخاص بالمجلس، والذي تقدمت به القائمة العراقية حيث حمل نوري المالكي والقوى المؤيدة له، القائمة العراقية مسؤولية عدم تشكيل المجلس نظراً لتمسكها بأهمية أن يكون للمجلس دور تنفيذي في حين ترى القائمة العراقية أن دور المجلس خاص بالتخطيط كما، لا تزال القائمة العراقية متمسكة بهذا المجلس لأنها ترى فيه أنه هو من أهم الركائز لحل الأزمة السياسية في العراق.

التطور الثاني: يتعلق التطور الثاني بتبليغ القوى المعارضة للمالكي بسحب الثقة منه وذلك نتيجة لاستهداف حكومته المباشر لقيادات القائمة العراقية بعد اكمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق في 18 ديسمبر عام 2011، حيث صدرت مذكرة توقيف في حق نائب الرئيس العراقي "طارق الهاشمي"، بتهمة تورطه في عمليات إرهابية كما هدد نوري المالكي بسحب الثقة من نائبه "صالح المطلّك" الذي ينتمي إلى القائمة العراقية أيضا، ورداً على ذلك عملت القائمة العراقية على مقاطعة جلسات مجلس النواب العراقي، الأمر الذي أدى إلى توقف أعمال المجلس، كما قاطع وزراؤها اجتماعات الحكومة الأسبوعية.

إن إدارة علاقة المالكي بخصوصه هي بمنزلة إشارة ردع واضحة لكل من يحاول أن يعارضه، كما عنيت من الناحية العملية انتهاء شرعية حكومة المالكي، وهو ما حاولت القائمة العراقية الترويج له من خلال طرحها فكرة الانتخابات المبكرة والتي أيدتها التيار الصدري ثم طرحها فكرة سحب الثقة من الحكومة والتي أيدتها الصدري أيضا، هذا وفي المقابل طرح المالكي فكرة حكومة الأغلبية مما يعني عمليا إنهاء الشراكة مع القائمة العراقية لتجهـ بعض قيادات دولة القانون للتهديد بـ حل البرلمان كأحد الخيارات للخروج من الأزمة.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

وأمام أزمة شرعية حكومة المالكي، حدثت مجموعة تظاهرات في المحافظات العراقية في عام 2013، إضافة إلى لجوء القوى الكردية والتيار الصدري والقائمة العراقية إلى استصدار قانون من مجلس النواب في 28 جانفي عام 2013 يقيّد ولاية المالكي لولaitين اثنتين فقط بدلًا من ثلاثة ولايات بتأييد 180 صوت.

كما حاول "نوري المالكي" إضعاف خصومه من خلال، استغلال الانقسامات الموجودة داخل القائمة العراقية، برزت كتلة التجديد برئاسة "طارق الهاشمي"، وجبهة الإنقاذ الوطنية برئاسة صالح المطلّك، وكتلة رئيس القائمة العراقية "إياد علاوي" وأعضاء الوفاق الوطني، وكتلة "أسامة النجيفي" ومجموعة "جمال الكربولي"، حيث سعى المالكي استقطاب "صالح المطلّك"، ومجموعة "جمال الكربولي" التي سجلت لدخول انتخابات المحافظات، تحت مسمى القائمة العراقية الوطنية إضافة إلى أن رفض المالكي لتوجهات حكومة كردستان في ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها ساعدته في كسب ثقة بعض النواب من محافظات الكركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى عن القائمة العراقية، وهو ما ترجم إلى رفضهم التوقيع على طلب سحب الثقة عنه الذي اقترحته القائمة العراقية، وحتى رفضهم كتابة التقرير، لكن النظاهرات التي قامت في المحافظات العراقية أدت إلى تطبيق إستراتيجية المالكي، حيث أعتبر ذلك بمثابة ضغط على القوى السنّية القرىبيّة من المالكي وأدى إلى توارييها عن المشهد⁽¹⁾.

وفي الأخير يمكن القول أن هذين التطورين السابقين لهما دلالتها المهمة بالنسبة إلى مستقبل الوضع السياسي في العراق وذلك من حيث مدى قابلية استمرار فكرة أو منطق الشراكة الذي أرسته الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الأمر لم يعد يرتبط فقط بعدم تمثيل السنة بل تعدى الأمر إلى استعداد الأكراد واحتمال تحولهم من وسيط اعتاد التوفيق بين القوى العراقية المختلفة إلى ندّ له مصالح محددة، خاصة بعد السياسات الاستفزازية التي اتبّعها المالكي ضد الأكراد، وهكذا أصبح الأكراد طرفاً مباشر في الصراع، لاسيما في الفترة التي غاب فيها الطالباني عن الساحة السياسية في العراق وذهابه من أجل تلقي العلاج.

(1) المرجع نفسه، ص. 222.

بـ- تزايد أهمية قوى الشارع: أصبح العراق بسبب الانفلات الأمني على شفا حفرة من الحرب الأهلية

جـ- مشكلة الأقاليم: طالبت بعض المحافظات العراقية بالتحول إلى أقاليم إدارية واقتصادية بعد اكتمال انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011، ولقد فسر صالح المطلك نائب رئيس الوزراء العراقي هذا التحول بسياسات المالكي المجنحة تجاه هذه المحافظات، حيث استهدفت سياساته السنة والقائمة العراقية المدعومة من قطاع مهم من السنة، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة اعتقالات للأساتذة والأكاديميين في جامعة تكريت ولضباط سابقين بتهمة إنتمائهم لحزب البعث وتبييرهم انقلابا عسكريا، إن هذا الأسلوب هو في الحقيقة رد فعل على فشل المالكي في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد فترة المئة يوم التي وعد بها خلال حديثه عن خططه للبلاد بعد تشكيل حكومته⁽¹⁾.

إن فكرة فيدرالية الدولة العراقية وتحول المحافظات إلى أقاليم إستناداً للمادة 115 من الدستور العراقي هي من القضايا الشائكة التي توقع الكثيرون أنها قد تُجرّ العراق بمجرد انسحاب القوات الأمريكية المحتلة منه.

ويعدإقليم كردستان الإقليم الوحيد حاليا في العراق حيث يدور خلاف بينه وبين الحكومة المركزية بسبب صلاحيات كل منها في مواجهة الآخر، ليزدادا الخلاف ويتصاعد بين الطرفين حول عدد من القضايا أبرزها حدود دور قوات البشمركة، هذه الأخيرة تعتبر كقوة نظامية تابعة لإقليم كردستان ويمتد عمل هذه القوة حتى إلى مناطق المتنازع عليها في نينوى وكركوك وصلاح الدين وديالي، في حين ترى الحكومة المركزية أن الجيش العراقي هو المسؤول عن تأمين الأوضاع في تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى اختلاف الطرفين حول كيفية إدارة حقول النفط والغاز الواقعة في الإقليم (كردستان) وبعبارة أخرى وعلى حسب ما سبق ذكره نستنتج أن **حكومة كردستان** تسعى إلى مزيد من الاستقلالية وهو ما ترفضه الحكومة المركزية (حكومة المالكي) في كل مناسبة، بل وتدفع نحو مزيد من المركزية في

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 223، ص 224.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتراعياته على الاستقرار ...

ادارة شؤون البلاد بما يضمن تبعية الإقليم للحكومة المركزية⁽¹⁾.

وقد شعر الأكراد بأن ما حصلوا عليه من مكاسب قد أصبحت مهددة نتيجة السياسات التي تبعها الحكومة المركزية (سياسات المالكي)، وهو ما دفعهم إلى التهديد بالمطالبة بالإعلان عن حق الإقليم في تقرير مصيره في حالة ما إذا تم الإخلال بمواد الدستور العراقي التي تعالج القضايا الشائكة بين كردستان والحكومة المركزية، خاصة تلك المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها.

ولقد تصاعد الخلاف بين الطرفين إلى أن وصل في بعض الأحيان إلى وقوع مواجهات بين الجانبين مثلما حدث في مناسبة أزمة (طوز خرماتو) في نوفمبر عام 2012 بين الجيش العراقي وقوات البشمركة، وذلك نتيجة لتشكيل حكومة المالكي قيادة عمليات دجلة لتأمين المناطق المتنازع عليها، حيث كانت وزارة الدفاع قد أعلنت عن تشكيل هذه القيادة في 03 يوليو عام 2012 لشرف على الوضع الأمني في ديالي ثم أضيف إليها صلاح الدين لاحقاً، ويعتبر تشكيل هذه القوات عبارة عن تجاهل واضح لاتفاق سبق أن أبرم بين كل من القوات العراقية وقوات البشمركة والقوات الأمريكية في عام 2008، حيث ينص الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة من ثلاثتها تدير المناطق المتنازع عليها أمنياً من خلال نقاط تفتيش مشتركة إلى حين تسوية أوضاعها استناداً للمادة 140 من الدستور العراقي، وقد مارست هذه القيادة الجديدة أعمالها فعلياً في 16 نوفمبر عام 2012 حين اتجهت لتفتيش أحد مقار حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في طوز خورماتو جنوب كركوك واشتبكت مع قوات البشمركة هناك⁽²⁾.

ولقد حذر نائب في التحالف الكردستاني عن محافظة كركوك من اندلاع حرب بسبب استفزازات القيادة الجديدة، واعتبر أن المجتمعات التي تعقدها قيادة العمليات موجهة ضد الأكراد بالدرجة الأولى.

⁽¹⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽²⁾نفس المرجع، نفس الصفحة.

لقد بَيَّنَتْ الأَزْمَةُ السَّابِقَةُ وَكَشَفَتْ عَنْ دَلَالَتَيْنِ رَئِيسِيَّتِينِ هَمَا، الدَّلَالَةُ الْأُولَى هِيَ رَغْبَةُ رَئِيسِ وزَرَاءِ الْعَرَاقِ فِي السِّيَطَرَةِ عَلَى الْمُؤسَسَاتِ الْحَيَوِيَّةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْأَمْنِيَّةِ بَدْلًا مِنْ أَنْ يَتَشَارَكَ فِي إِدَارَتِهَا مَعَ الْقَوْيِ الْأُخْرَى، وَعَلَى حَدِّ تَعْبِيرِ أَحَدِ الدَّبْلُومَاسِيِّينِ الْأَمْرِيَّكِيِّينِ فَإِنْ "الْمَالِكِيُّ" يَفْضُلُ أَنْ يَكُونَ رَئِيسُ الْوَزَرَاءِ دُولَةٌ يَسْيِطِرُ فِيهَا عَلَى الْمَنَاطِقِ الْغَنِيَّةِ بِالنَّفْطِ بَدْلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ رَئِيسُ وزَرَاءِ الْمَنَاطِقِ الشِّيعِيَّةِ، أَمَّا الدَّلَالَةُ الثَّانِيَّةُ فَتَعْلُقُ بِهَاشَةِ تَحَالِفِ الْقَوْيِ الْكَرِديِّ مَعَ الْمَالِكِيِّ اسْتَنَادًا لِاِتْفَاقِ أَرْبَيلِ الَّذِي شَكَلَ حُكُومَةَ الْمَالِكِيِّ وَالْدَّسْتُورَ الْعَرَاقِيِّ الَّذِي رَغَمَ مَلَاحِظَاتِ الْقَوْيِ السِّيَاسِيِّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ يَعْدُ الْوَثِيقَةُ الَّتِي تَحدِّدُ قَوَاعِدَ الْلَّعْبَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَتَضَبِّطُهَا، فَإِتْفَاقُ أَرْبَيلِ لَمْ يَتَعَدَّ كُونَهُ إِجْرَاءً لِبَنَاءِ التَّقْدِيرِ تَمَهِيدًا لِمَعَالِجَةِ الْقَضَائِيَّاتِ الْخَلَافِيَّةِ الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ درَجَةِ اسْتِقْلَالِ حُكُومَةِ كُرْدِسْتَانِ فِي إِدَارَةِ مَوَارِدِهَا عَنْ حُكُومَةِ الْمَرْكُزِيَّةِ وَحَوْلَ حُدُودِ صَلَاحِيَّاتِهَا وَبِخَاصَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدُورِ قَوَاتِ الْبَشَرِمَكَةِ، وَذَلِكَ وَكَمَا سَبَقَ ذِكْرَهُ بِأَنَّ إِقْلِيمَ كُرْدِسْتَانَ يَتَعَامِلُ مَعَ الْبَشَرِمَكَةَ عَلَى أَنَّهَا قُوَّةٌ نَّظَامِيَّةٌ تَابِعَةٌ لَهُ، لَكِنَّهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ تُعَتَّبُ جُزْءًا مِنَ الْقَوَاتِ الْعَرَاقِيَّةِ، وَتَحْصُلُ عَلَى مِيزَانِيَّتِهَا مِنَ الْمِيزَانِيَّةِ الْإِتَّحَادِيَّةِ وَيُمْتَدُّ نَطَاقُ عَمَلِيَّاتِهَا إِلَى الْمَنَاطِقِ الْمُتَنَازِعَ عَلَيْهَا وَالَّتِي لَمْ تَتمِّ مَعَالِجَةُ وَضَعْفِهَا بَعْدَ اسْتَنَادًا إِلَى المَادَّةِ 140ِ مِنَ الْدَّسْتُورِ الْعَرَاقِيِّ، بَيْنَمَا تَرَى حُكُومَةُ الْمَالِكِيِّ أَنَّ الْجَيْشَ الْعَرَاقِيَّ هُوَ الْمَسْؤُلُ عَنْ تَأْمِينِ الْأَوْضَاعِ فِي الْمَنَاطِقِ الْمُذَكُورَةِ، هَذَا الْوَضْعُ يَنْذِرُ بِبَدَائِيَّةِ تَحْوِلِ الْأَكْرَادِ مِنْ وَسِيْطٍ إِلَى نَدَّ الْمَالِكِيِّ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ ذِكْرَهُ، إِضَافَةً إِلَى عدمِ تَشَاورِ الْمَالِكِيِّ مَعَ الْأَكْرَادِ بِخَصُوصِ تَشْكِيلِ الْقِيَادَةِ الْجَدِيدَةِ، وَمَحاوْلَتِهِ تَسْوِيقُ فَكْرَةِ عدمِ دَسْتُورِيَّةِ وجودِ قَوَاتِ الْبَشَرِمَكَةِ وَعدَمِ أَحْقِيقَتِهَا فِي الْاِنْتَسَارِ فِي الْمَنَاطِقِ الْمُتَنَازِعَ عَلَيْهَا وَقَفْزِهِ عَلَى الْإِتْفَاقِ الْخَاصَّةِ بِالْلَّاجِنَةِ الْمُشَتَّرَكَةِ الَّتِي تمَّ التَّوْصِلُ إِلَيْهَا عَامَ 2008َ الْأَمْرُ الَّذِي أَدَى إِلَى حدوثِ أَزْمَةِ طَوزِ⁽¹⁾.

إِنَّ التَّحْوِلَ فِي مَوْقِفِ الْأَكْرَادِ مَرْتَبِطٌ بِمُتَغَيِّرَيْنِ رَئِيسِيَّيْنِ يَتَعَلَّقُ الْمُتَغَيِّرُ الْأُولُ بِحَالَةِ عَدْمِ التَّقْدِيرِ بَيْنِ الْقَوْيِ السِّيَاسِيِّيْةِ اِنْطَلَقاً مِنْ مِيرَاثِ الْمَاضِيِّ أَيْنَ أَصْبَحَتْ هَذَلِكَ حَالَةُ مِنْ عَدْمِ التَّقْدِيرِ بَيْنِ الْقَوْيِ السِّيَاسِيِّيْةِ دُونَ اِتَّخَادِ أَيِّ إِجْرَاءَاتِ لِتَبْدِيدِهَا، حِيثُ أَصْبَحَ الْأَكْرَادُ يَتَخَوَّفُونَ مِنْ تَزايدِ

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 228.

قوة الجيش الاتحادي خاصة بعد بيع واشنطن للعراق طائرات (أق 16) أين قال بخصوص هذا الأمر "مسعود البارزاني".

أما المتغير الثاني فيتعلق بغياب الوسيط الأمريكي حيث أنه قبل أن تتم إعادة بناء الثقة بين الطرفين قامت واشنطن بدور مخفف الصدمة بين هذين الطرفين طوال فترة وجودها في العراق وشكلت لجنة مشتركة معهما التي سبق الإشارة إليها لإدارة المناطق المتنازع عليها، ثم انسحب منها مع الانسحاب الأمريكي من العراق، فواشنطن تدرك أهمية الدور الذي قام به الأكراد في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 وترى فيه أنه بمثابة صمام الأمان لاستمرار النموذج الذي يقوم من جهة على المحاصلة الطائفية ومن جهة أخرى على ضعف الحكومة المركزية الموالية لإيران في مواجهة كردستان المدعومة من تركيا، ولقد حاولت واشنطن معالجة قضية المناطق المتنازع عليها قبل إعادة انتشار قواتها في العراق، حيث طرح قائد قواتها عدة خيارات لتأمين تلك المناطق التي شملت تشكيل قوات أممية استناداً إلى الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة أو استمرار العمل بالآلية التي أقرت منذ عام 2008، وبموجبها تم تشكيل نقاط التفتيش المشتركة أو دمج قوات البشمركة في الجيش العراقي، ولكن نظراً إلى عدم موافقة الأطراف المعنية على الخيارين الأول والثاني استمر العمل بنقط التفتيش المشتركة، وستبقى قضية المناطق المتنازع عليها الصخرة التي تتкос عليها أي اتفاقات ما لم تتم تسويتها⁽¹⁾.

وعليه يتوقف تحول الأكراد إلى طرف في الصراع بدرجة كبيرة على كيفية تعامل الحكومة المركزية مع طلابهم الخاصة بمزيد من الاستقلال، وكذلك على حجم الضغوط الخارجية التي تمارس على بغداد من أجل تقديم تنازلات للأكراد، وقد أشارت العديد من التقارير والتحليلات التي نشرتها صحيفة الشرق الأوسط خلال فبراير عام 2013 وجود تحرك أوروبي أمريكي لتحفيز الأكراد على التوسط بين الحكومة والمتظاهرين من خلال عقد مؤتمر للحوار الوطني في أربيل بعد عودة "جلال طالباني" من العلاج للتوصل إلى

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 229.

صيغة تسمح بالخروج من الأزمة السياسية التي يمر بها العراق في تلك الفترة التي شهدت فيها العراق العديد من التظاهرات في العديد من المحافظات العراقية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: هشاشة الوضع الأمني في العراق:

يرجع الوضع الأمني في العراق بالدرجة الأولى إلى عدم قدرة الحكومة على استعادة أو توفير النظام في المدن العراقية ويرتبط تدني مستوى الأمان في العراق إلى استمرار الأسباب السياسية الهيكيلية للعنف دون أن تتم معالجتها بجدية، وهي الأسباب المتمثلة في انعدام الثقة بين القوى الداعمة للمالكي والقوى المعارضة له واستمرار الإقصاء السياسي للسنة وتعزز الولاءات الضيقية، ويعتبر منحى العنف مؤشراً واضحاً على مستوى الأمن في العراق، حيث واصنفتا إلى تقرير الإيكونومست المنصور في جانفي عام 2013، فإن هناك 18 تغيراً أسبوعياً في متوسط وأن 43% من أعمال العنف تتركز في بغداد ونينوى خلال عام 2012⁽²⁾.

إن مثل هذا الوضع يفسّر مخاوف المسؤولين الأمريكيين من تدهور الوضع في العراق وخاصة على ضوء الصراع في سوريا، مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي مهدت المناخ لتوتر مهدت لهذا المناخ كنقطة للتوتر، كهذا نتيجة، وبسبب برنامج أو صيغة المحاسبة الطائفية التي استحدثتها، إلا أن انفلات الوضع في العراق يؤدي مصالحها في المنطقة، وهذا ما يفسر التهديد الأمريكي للعراق بوقف المعونات له إذا لم يقم بمنع تحليق الطائرات الإيرانية المتوجهة إلى سوريا في محيطه الجوي⁽³⁾.

ومنه يمكن للحكومة العراقية أن تستعيد الأمن الداخلي في العراق إذا توافرت ثلاثة متغيرات:

المتغير الأول: رفع كفاءة القوات العراقية: وخاصة في ما يتعلق بحماية مجالها الجوي حيث حاولت في إطار هذا السياق القوات العراقية السعي إلى الاتفاق مع شركة بي بي

⁽¹⁾-نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 231.

⁽³⁾-نفس المرجع،نفس الصفحة.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

البريطانية لتدريب قواتها وتطوير قدراتها في ما يخص حماية المنشآت النفطية⁽¹⁾، إضافة إلى جهود لم تتضح أبعادها بعد لوضع إطار منظم لتدريب الولايات المتحدة الأمريكية للقوات العراقية، إلى جانب أن هذه الأخيرة ما زالت توفر السلاح للقوات العراقية، وذلك بهدف أن بقاء العراق حليف للو..م. ولكن أمام تزايد النقاشات داخل الكونغرس الأمريكي حول ضرورة استخدام المعونات العسكرية التي تمكن العراق من السيطرة على مجالها الجوي في مقابل تغيير سياسات المالكي تجاه سوريا وعلاقته مع إيران، اتجهت حكومة المالكي للبحث عن مصادر أخرى للسلاح كسعيها للحصول على أنظمة دفاع جوي من روسيا.

من جانب آخر لا تزال أجهزة الأمن العراقية هدفاً رئيسياً للهجمات المسلحة وخاصة عناصر الشرطة، حيث أنه واستناداً لقاعدة البيانات الخاصة بـBody Count Body Count تبين أنّ عناصر الشرطة هي الفئة الأكثر استهدافاً خلال الفترة 2003-2011، بحيث بلغ عدد القتلى من الشرطة 9019 وبلغ 744 في عام 2011 بينما ارتفع عام 2012 إلى 939 لترفع نسبتهم من إجمالي القتلى في عام 2013 لتبلغ 20,6 في حين كانت 17,5 في عام 2011⁽²⁾.

المتغير الثاني: يتعلق المتغير الثاني بمواجهة مشكلة الجماعات المسلحة هذه الأخيرة التي أصبحت جزءاً من الواقع الأمني في العراق، على الرغم من العديد من العمليات الاعتقال والدهم التي نفذتها القوات العراقية وهذه الجماعات المسلحة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هي⁽³⁾:

المجموعة المسلحة الأولى: وهي "جيوب تنظيم القاعدة"؛ هذه المجموعة استعادت نشاطها على ضوء استمرار الصراع في سوريا وانتقال السلاح إلى العراق عبر مسافات مختلفة من ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، ليعلن تنظيم دولة العراق الإسلامية التابع

⁽¹⁾-نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽²⁾-نفس المرجع،نفس الصفحة.

⁽³⁾-نفس المرجع، ص. 233.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

للقاعدة مسؤوليته عن هجمات 09 سبتمبر 2012 التي استهدفت موقع مدينة وعسكرية عراقية، حيث ذكر في بيان تنظيم القاعدة أن هذا الهجوم هو رد على "حالة للتعذيب والتضييق المنظمة التي يتعرض لها أسرى أهل السنة في سجون الحكومة"، إلى جانب ذلك أعلنت القاعدة دعمها للتظاهرات التي جرت في عام 2013، واستناداً إلى تقرير الخبير الأمريكي المتخصص في الشؤون العراقية (أنتوني كوردسمان)؛ فإن تلك الجماعات باتت قادرة على التكيف مع البيئة الأمنية المتغيرة، وهي لا تزال قادرة على شن عمليات تسقط عدداً كبيراً من الضحايا.

المجموعة المسلحة الثانية: هي الجماعات السنية، وتحديداً جيش رجال الطريقة النقشبندية الذي ينشط في شمال ووسط العراق، حيث تستهدف هذه المجموعة كثيراً قوات الأمن العراقية وعناصر الصحوات ومسؤولين حكوميين ونشاطاء المجتمع المدني، وعلى سبيل المثال في الفترة من يوليو إلى أكتوبر عام 2011 حدث ما لا يقل عن 66 محاولة إغتيال لمسؤولين حكوميين في طرف هذه الجماعة.

أما المجموعة المسلحة الثالثة فهي الميليشيات الشيعية: هذه الأخيرة تمثل تحدياً حقيقياً للحكومة العراقية، إن هذه الميليشيات تتألف من:

1- منظمة بدر هي القوة العسكرية التي تتبع إلى المجلس الإسلامي الأعلى في العراق، وتعود جذور نشأتها عام 1982 في إيران ويقود المنظمة "بدر" أحد العناصر البارزة في المجلس الإسلامي الأعلى "هادي العامري" وتقوم إستراتيجية المنظمة على:

أ- إتباع المذهب الشيعي "الاثني عشرين" بـ تبني مفهوم ولاية الفقيه، ج- اتخاذ حكومة طهرات نموذجاً وقاعدة لإقامة حكم مشابه لها في العراق.

2- جيش المهدي: هو ميليشيا موالية لرجل الدين الشيعي مقتدى الصدر تأسس عام 2003 عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وبرز دوره في عام 2004 بعد انخراطه في مواجهات مسلحة مع القوات الأمريكية كما دخل الجيش في مواجهات عديدة مع قوات

الشريطة العراقية⁽¹⁾.

3- عصائب أهل الحق 4-كتاب حزب الله في العراق، ثم مؤخراً جيش المختار الذي شكله الزعيم السابق لحزب الله في العراق في فيفري عام 2013.

وكنتيجة لما سبق من المتوقع أن يترتب على استمرار الصراع السياسي في العراق مزيداً من تفكك سلطة الدولة الأمنية لصالح نمو السلطة الأمنية لهذه الجماعات، ولا سيما أنها عادة ما تستهدف قوات الأمن العراقية وربما ترتبط خطورة هذه الجماعات أكثر بعلاقتها مع القوى السياسية التي يتحمل أن تلّجأ لهذه الجماعات في إدارة صراع السياسي مع القوى السياسية الأخرى.

المتغير الثالث: يتعلق بالقدرة على دمج الصحوات: تختلف هذه المشكلة في طبيعتها عن مشكلة الجماعات المسلحة، وذلك من حيث شرعيتها في كيفية تشكّلها والإنجاز الأمني الذي حققه، وكذلك من حيث ضمان تمثيل السنة بالتحديد في أجهزة الأمن العراقية، ويستخدم المالكي مشكلة الصحوات كورقة سياسية يتّجاذبها مع القوى الأخرى، إلا إن دمج الصحوات يواجه مقاومة من داخل أجهزة الأمن العراقية، هذا بالإضافة إلى أنها مستهدفة من طرف القاعدة عن طريق عمليات مسلحة تستهدف قادة وعناصر الصحوات.

إن قراءة الوضع في العراق من طرف "أنتوفي كوردسمان" دفع إلى نشر دراسة في مارس من عام 2013 تقيد إلى أن الخطر الحقيقي في العراق مرتبط باستمرار حالة الصراع الإثني العنيف لفترة طويلة دون العودة بالضرورة إلى مستوى الحرب الأهلية التي كانت مشتعلة خلال فترة 2005-2008، وكذلك مرتبط بإجتذاب التدخلات الإقليمية والدولية لدعم بعض الأطراف على حساب أخرى⁽²⁾

⁽¹⁾-أمين مشaque، سعد شاكر، مرجع سابق، ص. 200.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص 234.

وبناءً يمكن القول أن **استمرار العنف** من مختلف المتطرفين من الشيعة والسنّة مؤشر على أنه لن يكون للعراق قيادة مستقرة أو على الأقل حكومة فعالة على نطاق واسع قبل عام 2020؛ لأن هناك فشل في التعامل مع انخفاض كبير في المساعدات الخارجية واحتياجات التنمية الحالية، هذا بالإضافة إلى ضعف الحكومة والخدمات على كل المستويات،⁽¹⁾ وبالتالي لابد من تحسين الوضع الأمني؛ لأن المدخل الرئيسي والوحيد لإنهاء كافة مشاكل أو مشكلات العراق، لكن التحسن الأمني كمدخل رئيسي لا يكفي وحده لإخراج العراق من أزمته، لأنه يجب توفر متطلبات أخرى لتحقيق ذلك الهدف وهي تطوير وتعديل العملية السياسية والتدور لاقتصادي والهيكل المؤسسي، وغير ذلك من جوانب تتجاوز حدود الوضع الأمني الميداني، والتي تتصل مباشرة بالاستقرار السياسي⁽²⁾.

المطلب الثالث: تراجع العراق كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

انتشرت عدوى إلا الاستقرار في الإقليم العربي عموماً والشرق الأوسط خصوصاً بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وذلك يدخل ضمن دائرة تداعيات الحرب الأمريكية على العراق فحالة الاستقرار في الإقليم خلقت عدداً من التحديات أمام قدرة الدولة العراقية سواء على المستوى الداخلي أم على مستوى تنشيط علاقاتها الإقليمية وذلك نتيجة عاملين هما:

العامل الأول: يتعلق بالثورة في سوريا والتي تحولت إلى صراع مسلح بين الحكومة والمعارضة أو بتعبير آخر النظام والمعارضة، وقد أثر الصراع الدائر في سوريا على سياسة العراق الداخلية والخارجية ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

⁽¹⁾-Adam Mausner, Anthony Cordesman, "Iraq and US Strategy in the Gulf: Shaping US Plans After Withdrawal", **Center for Strategic and International Studies**, October 2011, pp.4,5.

⁽²⁾-سامح راشد، "الشرق الأوسط العراق... حول الإنسحاب والاستقرار"، **السياسة الدولية**، م. 42 ع. 17، أكتوبر 2007، ص 143.

أولاً: تأثير الصراع في سوريا على السياسة الداخلية العراقية:

انعكس الصراع السوري على الداخل العراقي وخاصة فيما يتعلق بعلاقات المالكي مع القوى السياسية الأخرى، وذلك لأنه بسقوط نظام بشار الأسد سيترتب عليه اهتزاز قبضة المالكي على الدولة، وقد يؤدي كذلك إلى إمكانية ثورة القوى السنوية ضده وبخاصة إذا وصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في سوريا الأمر الذي يعزز موقف الحزب الإسلامي العراقي كونه يمثل فراغاً للإخوان المسلمين خاصة بعد الدور الذي قام به في تظاهرات المحافظات التي حدثت عام 2013⁽¹⁾.

وعلى صعيد آخر فإن وضع أكراد سوريا يؤثرون بدرجة كبيرة على النزعة الانفصالية لحكومة إقليم كردستان العراقية، وموقف حكومة "المالكي" من الأكراد مرتبط بموقفهم من الصراع في سوريا، حيث نجد أن حكومة المالكي تؤيد نظام "بشار الأسد" في حين يدعم رئيس إقليم كردستان "مسعود البارزاني" المعارضة السورية، وتخشى الحكومة المركزية من تشكيل تحالف بين تركيا وإقليم كردستان، الأمر الذي يسمح بتوجيه ضربة لنظام "بشار الأسد" وما يدعم مخاوف المالكي الدعم дبلوماسي الذي تقدمه تركيا لإقليم كردستان في صراعه مع المالكي، حيث أنه خلال أزمة "طوزخورماتو" زار السفير التركي كل من الرئيس العراقي ورئيس إقليم كردستان من دون أن يلتقي بالطرف الآخر للأزمة وهو حكومة المالكي، كما صرحت رئيس الوزراء التركي "رجب الطيب أردوغان" في 21 نوفمبر عام 2012، بالقول «كنا نتخوف على الدوام من احتمال أن يتسبب (المالكي) بحرب طائفية ومخاوفنا بدأت في هذا الوقت تتحقق شيئاً فشيئاً»⁽²⁾.

على صعيد آخر شهدت الحدود العراقية في 04 مارس عام 2013 مناورات بين الجيش العراقي والجيش السوري الحر، حيث أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن استهداف مسلحين لقافلة جنود تابعين للنظام السوري؛ حيث تم قتل منهم 48 جندي، وذلك في صحراء

⁽¹⁾-أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 234.

⁽²⁾-المراجع نفسه، ص 235.

الرطبة غرب محافظة الأنبار، حيث كانت القافلة متوجهة نحو سوريا عبر منفذ الوليد الحدودي، وذكر موقع العربية أن هؤلاء الجنود كانوا قد هربوا من مركز العربية الحدودي مع العراق خلال العمليات العسكرية بينهم وبين الجيش السوري الحر قبل ذلك بيومين، وكانت هذه المنطقة الحدودية قد شهدت من قبل مواجهات مسلحة لذلك طالبت عشائر العربية المجتمعية في بلدة ربيعة بالقرب من الحدود السورية العراقية من الحكومة العراقية عدم التدخل في الشأن السوري، كما طالب "أسامي النجيفي" رئيس مجلس النواب العراقي سابقا في 3 مارس عام 2013 بالوقوف على الحياد من الصراع في سوريا ورأى أن التورط في الصراع قد يجر العراق إلى مشاكل هي في غنى عنها، بمعنى ألا ينجر العراق في تنفيذ عمليات عسكرية ضد المعارضة المسلحة وألا يكون في المقابل حاضنا للمليشيات المسلحة في سوريا⁽¹⁾.

ثانياً: تأثير الصراع في سوريا على السياسة الخارجية العراقية تجاه الإقليم:

حيث يتعلق الأمر بموقف العراق من الصراع في سوريا في علاقاته مع دول الخليج التي توترت وخاصة مع دولة البحرين بسبب تصريح الملكي في قناة البي بي سي البريطانية فيما يخص احتجاجات البحرين في فيفري من عام 2011، حيث قال "أن القضية في البحرين هي "قضية الشيعة والسنّة" واعتبر دخول قوات من دول عربية مصنفة على أنها سنّية إلى جانب الحكومة السنّية في البحرين، حيث وضع الشيعة أمام حالة وكأنها عملية حشد سنّي ضد الشيعة ليدفع بذلك الأمر إلى تأجيل القمة العربية المقرر انعقادها في عام 2011 إلى مارس عام 2012، بعد طلب من الدول الخليجية بناء على ما سبق ذكره وعلى ما تحدث به ممثل العراق الدائم في جامعة الدول العربية حول قضية البحرين، وعليه حاولت العراق من خلال انعقاد القمة العربية في بغداد في مارس عام 2012 رغبة منها الإعلان عن بداية تحولها في علاقاتها مع الدول العربية بصفة عامة، والخليجية بصفة خاصة وتبيان ذلك من خلال محاولة العراق إنجاح القمة لعلاج بعض القضايا المعلقة مثل مشكلة "الحوالات

⁽¹⁾- نفس المرجع، نفس الصفحة.

"الصفراء" مع مصر، وفتح قناة للحوار مع السعودية، الأمر الذي أدى إلى تعيين سفير سعودي غير مقيم في العراق لأول مرة منذ حرب تحرير الكويت، وعلى الرغم من هذه المبادرات العراقية إلا أن موقف العراق من الصراع في سوريا كان مسؤولاً عن عدم تفعيل القمة، حيث فضل العراق (المالكي) الحوار الوطني باعتباره الخيار الوحيد لحل الأزمة في سوريا، كما نجح المالكي بعدم خروج القمة بقرار تسليم المعارضة السورية من خلال تمسكه بالنقاط الستة الخاصة بالمبعوث الأممي والعربي كوفي أناan حيث نص إعلان القمة على "التمسك بالحل السلمي والحوار الوطني ورفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية حفاظاً على وحدة سوريا وسلامة شعبها⁽¹⁾.

وعليه فإن إعلان بغداد هو في الحقيقة يعكس موقف العراق وإيران وعددًا من الدول العربية، ويتعارض مع ما كانت تطالب به السعودية وقطر في مؤتمر أصدقاء سوريا الذي عقد في تونس ثم في أسطنبول بعد قمة بغداد، ومؤداه ضرورة تسليم المعارضة السورية.

وعليه تبقى قدرة العراق في الاستمرار من أجل الترويج لحل في سوريا تتوقف على كيفية إدارتها لخلافاتها مع دول الخليج، وخاصة قطر لكونه رئيس اللجنة العربية المعنية بمتابعة الأزمة السورية، إضافة إلى قدرة العراق المشار إليها تتوقف كذلك على اتجاهات موقف إيران من تطورات الوضع في سوريا، وهو ما يقودنا إلى النقطة التالية⁽²⁾:

العامل الثاني: التنافس التركي الإيراني في العراق وعلى العراق.

إن التنافس التركي الإيراني على العراق كان في البداية وفق صيغة التقسيم الناعم للنفوذ بين الطرفين، ولكن هذه الصيغة لم تكن ثابتة خاصة عندما تثار قضية مصير المناطق المتنازع عليها مثل مدينة كركوك، وما إذا كانت هذه الأخيرة ستنتظم إلى إقليم كردستان أو إلى بغداد أو يتم التعامل معها كإقليم ذي وضعية خاصة.

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 236.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص. 237.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

ليدخل الطرفان في تنافس حاد على حماية مصالحهما في العراق بعد الثورة السورية وبعد اختلافهما في طريقة معالجتها لقضية السورية، وما ينجر كذلك على تطورات هذا الصراع من تحديد حجم نفوذ كل منهما في سوريا مستقبلاً ومن ثم العراق.

اختلفت وجهة نظر كل من تركيا وإيران حول الصراع في سوريا، فتركيا ترى ضرورة دعم المعارضة السورية وتستضيف مؤتمراتها وتستضيف كذلك اللاجئين السوريين، وتدعم الجهود الدولية الخاصة بالضغط على نظام بشار الأسد وتلوح حتى باستخدام القوة العسكرية في حال استهداف مصالح تركيا، في حين نجد إيران تدعم نظام بشار الأسد عسكرياً ومادياً ودبلوماسياً، وذلك بهدف ترتيب نقل السلطة على نحو يضمن من صالحها في سوريا، كما ترى إيران في المعارضة السورية أنها قوى إرهابية مدفوعة الأجر.

وقد وتر التباين في الموقف التركي والإيراني من الثورة في سوريا العلاقة بينهما، حيث أن إيران كثفت بعد الثورة السورية جهودها الاقتصادية في كركوك، وذلك من خلال ضخها استثمارات في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء الأمر الذي طرح تحدياً على تركيا لموازنة هذا النفوذ الاقتصادي الإيراني في العراق؛ حيث راحت تركيا تتقارب من أكراد العراق وخاصة من "مسعود البارازني"، حيث زار وزير الخارجية التركي في أوت عام 2012 مدينة كركوك، والتقي هناك بمسؤولين محليين، ثم مع رئيس إقليم كردستان من دون إذن من الحكومة العراقية الأمر الذي أثار حفيظة واستنكار وزارة الخارجية العراقية لتطور العلاقة العراقية التركية بسبب هذه القضية.

وعليه استناداً لما سبق يمكن القول أنه ارتبطت تعقيدات الصراع الدائر في سوريا بالتنافس الإقليمي على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط على ضوء هذا الصراع، وبعد العراق المقياس Barometer الذي يتم من خلاله قياس حجم التوتر وشدة الصراعات في الإقليم، كما أنه من المتوقع بل من الأكيد ألا تكون الأزمات التي يشهدها العراق مؤخراً هي الأخيرة، وذلك نظراً للاستمرار الصراع في سوريا، هذا فضلاً عن استمرار الأسباب الهيكلية للصراع بين القوى السياسية العراقية التي أنتجت صراعاً بين الجماعات المسلحة.

وفي ختام هذا المبحث:

يمكن القول عن الوضع الذي آلت إليه العراق بسبب تداعيات الاحتلال الأمريكي له على المستوى الداخلي، أنه خلق أزمة شرعية الحكومات العراقية المتعاقبة المبنية على مبدأ المحاسبة الطائفية الأمر الذي أدى إلى تأزم الوضع الأمني العراقي بسبب هذا المبدأ (المحاسبة الطائفية)، الذي أغرق العراقيين في دوامة الإنقاص وأصبح العراق مسرحاً لقتال الجماعات المسلحة، هذا الوضع كانت له إرتدادات على الدول المجاورة، ونفّلت حالة الاستقرار أو عدوى الاستقرار إلى المستوى الإقليمي وخصوصاً في سوريا التي مازالت الحرب دائرة فيها، هذه الأخيرة التي أثرت هي الأخرى على العراق من ناحية تزايد تأزم الوضع الأمني فيه بسبب القرب الجغرافي و موقف الحكومة العراقية من النظام السوري، إضافة إلى تزايد التدخل الإقليمي وخصوصاً إيران وتركيا في شؤون المنطقة عموماً وفي شؤون العراق خصوصاً على ضوء الصراع في سوريا وحماية مصالحهما فيها وفي المنطقة كل، ذلك أدى إلى زيادة تأزم الوضع الداخلي للعراق أكثر مما هو عليه، وهذا كله يدخل في إطار تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق.

المبحث الرابع: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الاستقرار في المنطقة العربية

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية عموماً، والشرق الأوسط خصوصاً، ابتداءً بالتداعيات الطائفية ووصولاً إلى الحالة الاستقرار في المنطقة التي ترتب بسبب خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي، ومن ثم تعزيز دور كل من تركيا وإيران في المنطقة⁽¹⁾، كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو في الحقيقة محاولة لسلخ العراق عن جسده العربي واستبدال هويته العربية والأدلة على ذلك في النقاط التالية⁽²⁾:

النقطة الأولى: لم يشر القانون الإداري للمرحلة الانتقالية ولا الدستور الدائم إلى أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، له ما لها وما عليه على غرار الدساتير السابقة في العراق، بحيث توجد إشارة فقط في الدستور الدائم أن العراق عضو في جامعة الدول العربية، وقد جاء ذلك بناءً على ضغوطات كثيرة في الداخل العراقي، وأن هذه الإشارة لا قيمة لها بعد قرار الحكومة العراقية الانسحاب من جامعة الدول العربية.

النقطة الثانية: محاولة النخب السياسية إفشال كافة مبادرات الجامعة العربية للمصالحة الوطنية العراقية.

النقطة الثالثة: التغييرات التي أحدثتها وزارة التربية على المناهج الاجتماعية.

النقطة الرابعة: مطالبة أعضاء البرلمان العراقي وبشكل علني طرد العرب من العراق. وبالتالي يمكن القول أن الاحتلال الأمريكي للعراق جعل منه ومن وحدته وعروبته موضع بحث وإعادة نظر، كما كان للمقدمة الدرامية لحملة إستراتيجية شاملة على مجمل الوطن العربي فمن خلال إحتلالها للعراق تستطيع تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يعد إطاراً إقليمياً جديداً لإعادة صياغة كيان المنظومة العربية بعد توسيعها لتضم دول الجوار

⁽¹⁾-أشرف محمد كشك، "رؤية أمريكية لتقسيم العراق"، *السياسة الدولية*، م. 42، ع. 170، أكتوبر، ص 143.

⁽²⁾-معاذ البطوش، *مرجع سابق*، ص 65.

الإسلامي فضلا عن الكيان الصهيوني.

بالاحتلال الأمريكي للعراق هكذا وضع المنطقة العربية برمتها أمام مرحلة قاسية تمضي بها نتائج في غاية الخطورة من حيث أنها فرضت معطى جديدا يفتح السبل لاحتمالات صعبة ومخاطر قادمة بانت تستهدف منه القومي بمكوناته المادية وقوماته السياسية والثقافية⁽¹⁾.

ومن هنا نرى أنه لزاما علينا أن نتناول بالرصد والتحليل بعض الآثار التي خلفتها الحرب الأمريكية للعراق على صعيد المنطقة العربية من خلال تتبع هذه الآثار على الأمن والإستقرار في المنطقة.

المطلب الأول: تأثر الدول العربية بحالة الاستقرار في العراق.

إن المتأمل للواقع العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق يدرك أن النظام العربي الجماعي تعرض لهزة عميقة، ومر بظروف عصبية غير مسبوقة، فلقد جاء الاحتلال ليفرض هيمنته على الأمة العربية مستغلا اقتصادها ومسخرا طاقاتها البشرية لحسابه وما ينتج عن ذلك بالضرورة من تعزيز لهوة التخلف والتدور والتشرنم، وخلق العقبات التي تمنع قيام أي مشروع تتموي مستقل أو أي محاولة جادة من أجل وحدة عربية شاملة أو جزئية من خلال تقسيم الأمة العربية ودفعها نحو خلافات قد تصب إلى حد الحروب الأهلية والزج بها في قضايا جانبية أو وهمية، مع السعي إلى هزيمة الإرادة العربية وطمس ذاكراتها الوطنية ومحوها؛ بل تشويها ومحاوله ترسيخ مفاهيم انهزامية لدى الشعوب العربية وأن القومية العربية قد انتهت ولم يعد لها وجود⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن الاحتلال الأمريكي للعراق هو أعمق أزمة عصفت بهذه الأمة بعد نكبة فلسطين، بكل ما يعنيه ذلك من تراث وحضارة وثروات أو عمق استراتيجي وقوة

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 109.

⁽²⁾- المرجع نفسه، ص 112.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

عربية، وما يمكن أن يمهد له هذا الاحتلال من نشر هيمنة أمريكية على المنطقة وجعلها عرضة أكثر لمشاريع التقسيم والتقطيع، مع إحياء النزعات العرقية والطائفية فيها بهدف إضعافها، وهو الأمر الذي يمكنها من التدخل بإستمرار في شؤونها الداخلية من أجل تحقيق مشروع سيطرتها على المنطقة وإدامة هذه السيطرة.

يمثل احتلال العراق الذي كان البوابة الشرقية للوطن العربي ونزع لهويته العربية سقوطاً لهذه البوابة، ليغدو الوطن العربي ساحة مفتوحة للأطماع الإقليمية والدولية، وهذا ما أثبته الأحداث في التاريخ عندما كان العراق مصدراً في وجه الغزوات الأجنبية للوطن العربي، من هذه البوابة وبالضبط كما يمثل العراق عملاً استراتيجياً لدول المشرق العربي، وحتى وقت قريب كان بمثابة ستار حديدي لدول الخليج العربي تجاه النفوذ الإيراني، وقد عطل مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى الخليج العربي⁽¹⁾.

أثر الصراع بين السنة والشيعة في العراق على علاقات العراق مع العالم العربي، و"هويته العربية" في وقت يتزايد فيه التوتر بين السنة والشيعة في بقية العالم الإسلامي، كما أن الدول العربية مازلت على تحفظ كبير حول علاقات العراق مع إيران والتحول في الهيكل السياسي العراقي الذي كان يهيمن عليه السنة إلى الشيعة، حيث استضاف العراق اجتماعاً لوزراء خارجية جامعة الدول العربية في بغداد في اجتماع عقد في 28 ماي عام 2012، وهو اجتماع سلط الضوء على حقيقة أن العراق يجب أن يجد توازناً بين علاقاته مع إيران والعالم العربي، لأن ترجيح كفة علاقاته مع إيران هو الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي⁽²⁾.

لقد دأب المحتل الأمريكي للعراق بشكل مباشر وغير مباشر على تشويط مختلف أشكال تفكير روابط المواطنة والقومية في البلاد العربية، وإستبداله بالولاء والانتماء للعرق أو الإثنية، واستناداً إلى ما سبق ذكره حول أشكال التقطيع والتفكيك المذكورة، والتي أضفت

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 114.

⁽²⁾-Adam Mausner, Anthony Cordesman, op.cit, pp.4,5.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

إلى حد كبير **مقومات الممانعة والمقاومة** للتدخل الخارجي في الدول العربية، لم يكن سهولة إحتلال العراق إلا جراء إضعاف عنصر المواطنة في دولة العراقية الذي دأبت الولايات المتحدة العمل عليه قبل إحتلالها للعراق، ولهذا عملت دائماً للتركيز على هذه النقطة؛ أي نقطة تقدير وحدة الشعب في كل من العراق والأقطار العربية ليسهل عليها إضعافها وإضعاف مقاومتها للتدخلات الخارجية، وتصريف النظالات الوطنية إلى مسارات جانبية هو الأمر الذي يحدث حالياً في العراق⁽¹⁾.

إن واقع مستقبل العلاقات بين العراق والدول المجاورة له تحكمه عوامل واعتبارات عديدة ومعقدة بعضها يتعلق بالأوضاع والتطورات الداخلية في هذه الدولة، والآخر بالبيئة الإقليمية والدولية المحيطة به وما تفرزه بالنسبة للعراق ودول الجوار، وخاصة في ظل الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في محاولتها لإعادة رسم وهندسة الأوضاع في المنطقة بما يتلائم مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية، لذلك فإن تفكير وتقسيم عدد من الدول العربية ودول شرق أوسطية أخرى هو هدف مقرر لأمريكا الذي كشف عنه القائد الأعلى السابق لحلف الشمال الأطلسي "الناتو" الجنرال الأمريكي المتقاعد "ويسلي كلارك" في مذكراته؛ حيث صرّح أن إدارة الرئيس "بوش" الإن وضعّت إستراتيجية عسكرية منذ عام 2000 تتضمن شن حروب ضد دول عربية سبعة لتغيير نظم الحكم فيها تبدأ بالعراق وسوريا وتنتهي بإيران، أما الدول الأربعة الأخرى فهي لبنان، ليبيا، الصومال، والسودان⁽²⁾.

وعليه فالعدوان الأمريكي على العراق هو في الأساس عدوان على العالم العربي بأكمله، فالعراق عضو مؤسس في جامعة الدول العربية، حيث بُرِزَ دوره في الكثير من فعاليتها السياسية والاقتصادية والفكرية وغيرها كما كان العراق كان بمثابة عامل توازن القوى وصمام الأمان في المنطقة العربية ضد التدخلات الدولية والإقليمية، ولهذا نلاحظ حجم التأثير الكبير لتداعيات الإحتلال الأمريكي للعراق على الأمن والاستقرار في العالم العربي

⁽¹⁾-معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 117.

⁽²⁾-نفس المرجع نفس الصفحة.

وأنظمته السياسية، هذه الأخيرة التي تدرك جيدا حجم المخاطر المترتبة على هذه الاعتداءات من قبل أمريكا، وخصوصا مخاطر الاستقرار واللأمن، وفي الوقت نفسه تعرف النتائج في حالة الممانعة والتمرد على السياسات الأمريكية الصهيونية في المنطقة العربية، بحيث تأكّدت أنها ربما تصير إلى نفس المصير.

إن توثر علاقات العراق مع جواره العربي وغير العربي بسبب اعتقاد أكثر من دولة جارة بأن العراق يعمل على مساعدة الإرهاب وتمويل الأعمال التخريبية وإثارة الحروب الأهلية في المنطقة، والأخطر من ذلك هو أن العديد من دول الجوار العراقي باتت تنظر إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي أنه أصبح أداة بيد الإستراتيجية الأمريكية تحركها بما يخدم مصالحها في المنطقة، الأمر الذي جعل ظلال الارتياح والعداد بين هذه الأطراف الجوارية تتصاعد وهو الأمر الذي خلف تداعيات سلبية على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية والصراع

العربي - الإسرائيلي:

لينعكس ضعف حال الأمة العربية الحالي بصورة تلقائية على معادلة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر عند كل الدول العربية القضية العربية الأكثر أهمية في العالم العربي، وما زاد على ذلك الاحتلال الأمريكي للعراق والذي يعني خروج هذا الأخير من دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن ثم فإن ذلك يعني زوال أحد المهدّدات الرئيسية للكيان الصهيوني، الأمر الذي يسهل فرض الأجندة الأمريكية الصهيونية في المنطقة، وبالتالي تكريس التفوق الصهيوني العسكري الاقتصادي في المنطقة⁽¹⁾، كما يعني الاحتلال الأمريكي للعراق أنه أصبح بإمكانه حماية الصهيونية في المنطقة دون الحاجة إلى وكيل ينوب عنها ولا من يصون مصالحها، وذلك بسبب تدخل متغيرات كثيرة في الصراع العربي الإسرائيلي

⁽¹⁾- خالد الحروب، " تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحرب التقليدية"، كلية خالد العسكرية، ع. 78، 2003، ص 17.

و هذه المتغيرات هي⁽¹⁾:

أولاً: غياب دولة كالعراق يشكل غلبة الكفة لصالح إسرائيل في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، كما يفتح باب العلاقات العربية الإسرائيلية، والمتمثلة في التطبيع والتعاون وربما التحالف في صيغ إقليمية جديدة لم تكن في الحسبان، ومنه وبناء على ذلك يمكن القول أن الحرب الأمريكية على العراق هي في الحقيقة حرب بالوكالة عن الكيان الصهيوني وذلك عن طريق دعم اللوبي الصهيوني ولعل أهم الأهداف الجوهرية من هذه الحرب هي تثبيت وجود هذا الكيان، وذلك عبر فرض صيغ من التسوية والتطبيع بين إسرائيل وال伊拉克 وتتضمن هذه الصيغ مشاريع اقتصادية منها: إعادة تشغيل خط الموصل حيفا لنقل البترول، أو مشاركة الشركات الصهيونية في إعادة إعمار العراق المدمر بما يهدد اقتصاديا بعض الدول العربية والإسلامية كسوريا وتركيا المستفيدات من نقل البترول العراقي.

ثانياً: أثر احتلال أمريكا للعراق على سوريا، حيث حرمت سوريا من العمق الذي كان يشكله لها العراق، وهذا ما حدث فعلا حيث دخلت سوريا في دوامة ومتاهة من جراء قيام الثورة فيها، وهو الأمر كذلك الذي جعل الفلسطينيين مكسوفين أكثر فأكثر أمام المحاولات الإسرائيلية للاستفراد بهم وفرض الاملاءات عليهم أكثر من أي وقت مضى، وهو ما يحدث في الفترة الأخيرة من سياسات الاستيطان التي دخلت مرحلتها الواسعة في المناطق الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم وبيوتهم، ومع المحاولات المتكررة للاحتلال من الاعداء على حرمة وقدسية المسجد الأقصى والعمل الدؤوب على تهديده وتقسيمه ثم الاستئثار به إضافة إلى حملات الاعتقالات الواسعة التي يشنها الكيان الصهيوني في صفوف الشباب الفلسطيني وكذلك حملة الغارات التي يشنّها في كل مرة على قطاع غزة، وهذا إن دل فإنما يدل على تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق.

ثالثاً: اختفاء مفهوم الإنقاذه بالمعنى العملي والعام على مختلف أو على كل القطاع الفلسطيني، واختصار المقاومة على العمليات المسلحة هنا وهناك وعدم خصوصيتها لمعايير

(1)- معاذ البطوش، مرجع سابق، ص. 122.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

إستراتيجية وسياسية، والذي يرجع مرددة إلى الإطار الدولي بعامة والعربي وخاصة للوقوف مع القضية الفلسطينية إضافة إلى عدم توحيد الجهود الفلسطينية الداخلية في مواجهة العدو الصهيوني المحتل.

وعليه فإن الفلسطينيين في وضع مزري وخظير لا يحسدون عليه؛ فظروفهم صعبة وحرجة بعد إن سقطت العراق في يد الاحتلال الأمريكي وحتى بعد خروجه منه. وبناء على ذلك يمكن القول أنّ ما حدث في العراق يحمل في طياته رسائل أمريكية إلى المنطقة العربية عموماً والدولة الفلسطينية خصوصاً ومحتوها:

أنّ من يقف في وجه السياسة والإدارة الأمريكية سيتم إزالته من الساحة السياسية سواء كان ذلك نظاماً حاكماً أم حزباً سياسياً أم قيادات وطنية، وأن سقوط الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" ونظامه ما هو إلا مقدمة لسقوط غيره من الأنظمة، وهو عين ما حدث مع الرئيس الفلسطيني "ياسر عرفات"، كما أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان رسالة كذلك لكل حركات المقاومة بأن لا فائدة من الاستمرار في المقاومة والتصدي للمشروع الصهيوني الأمريكي في المنطقة وفلسطين، وأنه لم يعد هناك من سند حقيقي لها، وهذه الرسائل تلقاها بالفعل كل طرف في المنطقة وهياً نفسه للتعامل معها انتلاقاً من برامجه ورؤيته السياسية والعقائدية، وأن ما يحدث اليوم من هروبة عربية صوب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ما هو إلا نتيجة حتمية لقراءة بعض الأنظمة العربية لهذا الواقع المرير، وهو ما يعبر عن قبول هذه الأنظمة بالأمر الواقع⁽¹⁾.

وعليه؛ وفي إطار هذا المعنى صارت باقي البلدان العربية أهدافاً محتملة على أجندة المخططات الأمريكية، فلم تعد فلسطين هي ذلك الجرح النازف في الجسد العربي فحسب وإنما أضيفت جراحات أخرى تتزلف في العراق وفي العديد من البلدان العربية، وصار العالم العربي عرضة لحملات التشويه ومخاطر التفتت والتهميش ومحاولات إلحاق المنطقة بفضاءات الهيمنة الأمريكية الطامعة في السيطرة على هذه المنطقة والتحكم بإيقاعات

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص. 124.

تحولاتها المستقبلية من خلال إخضاعها طوعاً أو كرها للانطواء تحت خيمة الشرق الأوسط الكبير، الذي يظهر على أنه مشروع لإصلاح وتنمية الدول التي يحييها المشروع، لكن باطنه يحتوي إلغاء هوية شعوب المنطقة ومصادر استقلالها السياسي وسيادتها الوطنية ومحاولة العودة بالمنطقة إلى عهود التبعية ومناطق نفوذ الدول الاستعمارية، ولتكون الحرب الأمريكية على العراق دليلاً على ذلك على الرغم من تزوير الولايات المتحدة الأمريكية للحقائق والواقع على أن حربها للعراق يدخل في إطار شعار الحرية للعراق ما بعد الحرب، حيث تحدثت مطولاً بخطب وتصرิحات عن عراق يسوده الاستقرار والحرية والديمقراطية، لكن العالم بات على يقين بأنّ ما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية في غزوها للعراق ليس سوى حرب هيمنة مطلقة لا شأن لها بمصلحة العراق ولا العراقيين بقدر ما تحققه من صالح لها، وكذلك هي خطوة أخرى لفرض هيمنتها على أصقاع العالم ليصبح مجرد ولايات أمريكية تابعة وخاضعة لها، ولعل من الحقائق الدامغة على ذلك الهوس بالتفرد والإصرار على أمريكا الكرة الأرضية هو ما أخذت تكشف عنه السياسة الأمريكية في تجاهلها لمؤسسات الشرعية الدولية وعدم اكتراثها بالرأي العام العالمي وتكريسها سطوة القوة العسكرية والتقنية، والعودة بالعالم إلى شريعة قانون الغاب الذي يعتبر أو يمثل في المنطق الأمريكي الجديد صفة العدالة المطلقة، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المعنى هي التي تشرع وتنفذ القوانين التي يجب أن يسير عليها العالم بأسره، وبذلك أعطت لنفسها الحق في أن تكون المفتر الوحد لحراسة العالم، والذي يقرر ما يجوز وما لا يجوز ويصنف الناس إلى أخيار وأشرار وذلك انطلاقاً من معادلة أن ما يتماشى والرغبات الأمريكية هو الخير المطلق وأن ما يتعارض معها هو الشر المطلق، إنطلاقاً من مقوله من ليس معنا فهو ضدنا⁽¹⁾.

و في الأخير يمكن القول أن مخاطر الهيمنة الأمريكية وتداعياتها في إطار هذه السياسة العدائية قد طالت العالم برمتها وإن كانت هذه السياسة تتباين من مكان لآخر، لكنها تفرض

⁽¹⁾- المرجع نفسه، ص 110.

الفصل الرابع..... انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار ...

نفسها في العالم العربي على أنها الأخطر على القضايا العربية الراهنة والمستقبلية دون تميز بين دولة وأخرى، وذلك أن ما يجري على الساحة العراقية ليس سوى البداية والمقدمة من سلسلة إجراءات تطال هذه المنطقة، وسيجد العرب أنفسهم يدفعون فتورة هذه الحرب ونتائجها كما سيجدون أنفسهم يساقون إلى المشروع الشرقي الأوسط بكل ما يعنيه ذلك من بسط للنفوذ الأمريكي وتقرير لمصير المنطقة ورسم لمعاييراتها السياسية والاقتصادية والثقافية صياغة جديدة تعطى فيها إسرائيل دور المبادرة وزمام القيادة في إطار مشروع يهدف إلى تصفيية القضية الفلسطينية وفرص التسوية المناسبة لها وإسدال الستار على ملف الصراع العربي- الإسرائيلي إلى الأبد⁽¹⁾.

⁽¹⁾-نفس المرجع، ص 110، 111.

خلاصة وإستنتاجات:

على ضوء ماسبق ذكره في الفصل الرابع توصلنا إلى النتائج الهامة التالية:

-أن من أشد القرارات تدميراً للدولة العراقية ومساهمة في انعدام الأمن والسلم فيها كان بلا منازع ما أصدره "بول بريمر" الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق من قرار حل الكيانات والمؤسسات العراقية، إذ بهذا القرار إضـمـحلـتـ الـدـوـلـةـ العـرـاقـيـةـ تـامـاـ.

-أصبحت الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي دولة مأزومة عرقياً أولاً ثم سياسياً ودستورياً، وبعدها طائفياً، كما أنها لم تعد الدولة التي يقوم بناؤها على السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، نظراً لغياب سلطة السلطات وتضارب رأي السلطات بعضها مع بعض، الأمر الذي أدى إلى ولادة إشكاليات وأزمات وصراعات ما بين القوى السياسية، و التي هي في الأخير نتاج مبدأ المحاصصة الطائفية الذي أرسـتـهـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ مباشرة بعد إحتلالها للعراق، كأسلوب جديد للحكم في العراق يقوم على مبدأ الديمقراطية، الأمر الذي يؤكد لنا وبصورة لا تقبل الشك أن أزمة السلطة في العراق أصبحت أزلية الاختلاف والاقتراق لإرتباطها بالروابط العشائرية والطائفية والمذهبية، فهذه الأخيرة هي التي تحكم بالخيارات السياسية، وبالتالي لا يمكن أن نصف العراق بالدولة وفق المفاهيم الحديثة، كما أن انعدام وضوح الرؤية لبناء دولة العراق وبقاء الحال مثـلـاـ هوـ سـوـفـ يـؤـديـ إلىـ بـقـاءـ الأـزـمـاتـ فيـ العـرـاقـ عـلـىـ حـالـهـ،ـ الأمرـ الـذـيـ سـوـفـ يـزـيدـ منـ عـاـمـلـ التـدـخـلـ الخارجي سواء الدولي أو الإقليمي في الشأن العراقي، وهو بالتأكيد ما سيزيد الطين بلة على الوضع في العراق أكثر مما هو عليه حالياً وذلك في إطار تضارب وتقاطع المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة.

-إن حال الدولة العراقية اليوم هو في الحقيقة تقويض للإدعاء الأمريكي بترسيخ فكرة الديمقراطية وقبول الآخر في حكم العراق، وهو الأمر الذي لم يسفر سوى عن الإقتراب من الوقوع في حرب أهلية وقتـلـ طـائـفـيـ عـنـيفـ لمـ تـتـجـحـ فيـ إـيقـافـهـ أيـ حلـولـ سـيـاسـيـةـ،ـ فلاـ زـالـتـ مختلف الأطراف السياسية المذهبية والطائفية والعرقية تدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة

الوِفَاقُ الْوَطَنِيُّ وَالْأَهْلِيُّ وَتَسِيرُ بِهِ نحو ثقافة الإنقام والقتل، وما تشرّيد الملايين من أبناء الشعب داخل العراق وخارج، إلا دليل على حالة الحرب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية التي وصل إليها العراق.

- كما يمكن القول أن العراق بات بعد الاحتلال الأمريكي أنموذجاً للفوضى وإنعدام الأمن والاستقرار في المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً، وكذلك إنعكاس ما يحدث في الداخل العراقي -بسبب الاحتلال الأمريكي- على العديد من الدول المجاورة خصوصاً سورياً وقيام الحرب فيها، وإستمرارها هو ناتج مما يحدث في الداخل العراقي من عدم الاستقرار والأمن، وكذلك ما يحدث على المستوى المؤسسي العراقي.

- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية وأنظمتها السياسية ابتداءً بالتداعيات الطائفية ووصولاً إلى الحالة اللااستقرار والأمن في المنطقة.

- ترتب عن الاحتلال الأمريكي للعراق، خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، وهذا الخروج كانت له تداعيات خطيرة أيضاً على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بترجمة كفة الصراع لصالح إسرائيل نظراً لزوال أحد أهم المهدّدات الرئيسية للكيان الصهيوني في المنطقة الداعم للقضية الفلسطينية ألا وهو دولة العراق.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع أثر التدخل الخارجي في إستقرار الأنظمة العربية دراسة حالة النظام العراقي بعد التدخل الأمريكي في سنة 2003، وفي محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة توصلنا إلى أنَّ الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي والإقتصادي للدول العربية لا يطمئن في خضم هذه السياسات التدخلية الخارجية دولية كانت أو إقليمية المستمرة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية منذ نهاية فترة الحرب الباردة إلى يومنا هذا، مما يعني وبلا شك تأثير ذلك على الإستقرار الداخلي لأنظمة العربية الذي هو هدف هذه التدخلات الخارجية، فمحاولتها لخلق وضع غير مستقر للدول العربية هو عامل مساعد على إستمرار تدخلاتها فيها بدعوى إحداث الإصلاح السياسي والإقتصادي داخلها، وكل ذلك يصب في إطار خططها الإستراتيجية الموضوعة تجاه المنطقة العربية منذ نهاية الحرب الباردة بهدف السيطرة عليها، وما الاحتلال الأمريكي للعراق في سنة 2003 بخارج عن هذا الإطار.

وبعد أجابتنا على إشكالية الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج والاستنتاجات الهامة نؤكد من خلالها فرضيات الدراسة التي تبنيها وهي كالتالي:

- 1- ظاهرة التدخل الدولي قديمة في العلاقات الدولية لكنها في القديم كانت مرتبطة بقوة الدول، إنطلاقاً من أنَّ الدول القوية يحق لها أو قوتها تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة، وذلك من أجل التوسيع وكسب مناطق نفوذ، لترتبط فيما بعد ظاهرة التدخل الدولي بالإعتبارات الإنسانية بعد دفع من الدول الغربية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العالم وتنظيمها من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، وهو ما أصبح يعرف بالتدخل الدولي الإنساني، لكن الوسيلة المستخدمة في هذه التدخلات الدولية منذ القديم إلى يومنا هذا لم تختلف، وهي إستخدام القوة العسكرية في هذه التدخلات الدولية.

- 2- التدخل الدولي هو إقدام دولة أو مجموعة من الدول على التدخل بمختلف صيغه سلمية كانت أو عنيفة في دولة أو دول أخرى بقصد إجبارها على إتباع سلوك معين، مما يعد انتهاكاً لسيادتها، مهما كانت أهداف هذا التدخل.
- 3- يأخذ التدخل الدولي أشكالاً وأنواعاً مختلفة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وثقافياً .. الخ، إضافة إلى العسكري وهو النوع الغالب في التدخلات الدولية الإنسانية.
- 4- يبقى الوضع القانوني والشرعى لتدخل الدولي الإنساني غير واضح قانونياً، نتيجة للاختلاف بين فقهاء القانون الدولي بين من يؤيده ومن يعارضه، وكل له حججه القانونية في ذلك.
- 5- التدخل الدولي الإنساني فتح المجال لكثير من الأعمال الدولية التي تتضمن تعريف التدخل وتبرر حالات التدخل بالد الواقع الإنسانية.
- 6- التدخل الدولي باسم الإنسانية أنتج مبدأ الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الإنسانية، بديلاً عن مبدأ منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- 7- ترتبط حقيقة التدخل الدولي الإنساني، بتحقيق المصالح الاستراتيجية الحيوية لقوى الكبرى في الدول المتدخلة في شؤونها الداخلية.
- 8- إن كثرة التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية للدول، بكل أنواعها وأشكالها وخاصة العسكرية منها تحت غطاء حماية الإنسانية من انتهاكات حقوق الإنسان، هي في الحقيقة نتيجة للصراعات الدولية والإقليمية بين القوى الكبرى حول مناطق جغرافية معينة، والمنطقة العربية هي واحدة من هذه المناطق، حيث تمتاز بعدها مميزات جغرافية وإستراتيجية وإقتصادية وحضارية وثقافية هامة جعلتها منطقة تناقض وتتصارع دولي.
- 9- الأوضاع الداخلية العربية المتدهورة في جميع المجالات، كانت عامل مساعد على التدخل الخارجي بكل أنواعه وأشكاله في المنطقة العربية، بل أكثر من ذلك أعطت لهذه التدخلات تبريرات شرعية أمام المجتمع الدولي.

10- أدركت القوى الدولية والإقليمية أهمية الوحدة العربية ليس من خلال إقليميتها العربية وحسب، وإنما كذلك من خلال وزنها النفطي على صعيد العالمي، وأن تحقيق هذه الوحدة سوف يؤدي حتماً إلى تغيير إستراتيجي جوهري في خريطة العالم المعاصر، حيث سيؤثر تأثيراً جذرياً على توازن القوى الدولي، ذلك أن الدولة العربية المتحدة بإمكاناتها الهائلة ومقوماتها المتكاملة وخبرتها التاريخية وتراثها الحضاري العريق، تأتي في مقدمة القوى لمؤهلة لقيادة العالم الثالث في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً ليس ذلك وحسب بل وقدرة على مواجهة تحديات القوى الدولية والإقليمية، لذا عملت هذه القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على منع هذه الوحدة عن طريق تغيير الخارطة الجيو سياسية للمنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير، وذلك من أجل نصف آمال العرب في الوحدة والإستقرار والتنمية المستقلة، أما أوروبا فسعت هي الأخرى إلى منع هذه الوحدة من خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية والتي تقوم على إنشاء شرق الأوسط أوروبي مقابل الشرق الأوسط الأمريكي مع العمل على تذويب الإطار العربي وإحلال مكانه تعامل جديد عربي-أوروبي كهدف لمنع التكامل العربي، لأنه يجعل الطرف العربي أقوى في علاقاته مع أوروبا وهو الأمر الذي لا يخدم المصالح الإستراتيجية الأوروبية في المنطقة العربية،⁽¹⁾ ونفس الشيء بالنسبة للقوى الإقليمية في المنطقة وخصوصاً إيران وتركيا، التي سعت هي الأخرى للإطلاع بدور إقليمي في المنطقة في ظل غياب مشروع وحدوي تنسيقي عربي، إضافة إلى وجود حالة ضعف عربي الأمر الذي يمكنها من تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، والتي هي بالنسبة لإيران تنفيذ المشروع الإستراتيجي الإيراني في المنطقة العربية، أما بالنسبة لتركيا فهي تحقيق المصالح الاقتصادية التركية في المنطقة العربية، وعليه فوجود حالة الإنفاق والضعف والوهن العربي، إضافة إلى حالة عدم الأمن والاستقرار داخل الدول العربية، والتي أسهم في وجودها وإلى حد كبير

عامل التدخل الخارجي في المنطقة منذ القديم، سوف يجعل المنطقة العربية نظراً لأهميتها الإستراتيجية والجيوإستراتيجية والإقتصادية وبشرية والحضارية أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية ويزيد منها ويديمها ويبررها.

11- أصبحت الدول العربية تعاني نقصاً متزايداً في سيادتها وفي سيطرتها على أوضاعها الداخلية، نتيجة لكثرة وكثافة التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية.

12- أن الولايات المتحدة الأمريكية على إدراك كبير بقيمة العمق الإستراتيجي وـ "جيرو"- استراتيجي والإقتصادي للعراق، إضافة إلى وجود قناعة مؤكدة لدى مختلف مؤسسات صنع القرار الأمريكي بأن دولة العراق تشكل الحالة الأقوى في قائمة الدول العربية، كما أنها الدولة الأكثر جدية في تهديد المصالح الإستراتيجية الحيوية الأمريكية في المنطقة، على اعتبار أن النظام العراقي السابق- نظام صدام حسين- كان من أكثر الممانعين للسياسة والوجود الأمريكي في المنطقة العربية، لذا اعتمدت الولايات المتحدة على جملة من السياسات التي هدفت من خلالها إلى إضعاف وتقويض وإحتواء الدولة العراقية تمهدًا لاحتلالها، وبالتالي الإطاحة بالدولة والنظام الذي يقف حجر عثرة في وجه تحقيق الولايات المتحدة الأمريكية لمشروعها في المنطقة العربية.

13- إن من أشد القرارات تدميراً للدولة العراقية ومساهمة في انعدام الأمن والسلم فيها، كان بلا شك ما أصدره بول بريرنر الحكم المدني للعراق بعد الاحتلال الأمريكي، من قرار حل الكيانات والمؤسسات العراقية، إذ بهذا القرار إضمرت الدولة العراقية تماماً.

14- أصبحت الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي دولة مأزومة عرقياً أولاً ثم سياسياً ودستورياً، وبعدها طائفياً، كما أنها لم تعد الدولة التي يقوم بناؤها على السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، نظراً لغياب سلطة السلطات وتضارب رأي السلطات بعضها مع بعض، الذي هو في الأخير نتاج مبدأ المحاصصة الطائفية الذي أرسنته الولايات المتحدة مباشرة بعد إحتلالها للعراق، وبالتالي لا يمكن أن نصف العراق بالدولة وفق المفاهيم الحديثة، كما أن انعدام وضوح الرؤية لبناء دولة العراق وبقاء

الحال مثلما هو سوف يؤدي إلى بقاء الأزمات في العراق على حالها، الأمر الذي سوف يزيد من عامل التدخل الخارجي سواء الدولي أو الإقليمي في الشأن العراقي، وهو بالتأكيد ما سيزيد الطين بلة على الوضع في العراق أكثر مما هو عليه حالياً وذلك في إطار تضارب وتقاطع المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة.

15- إن حال الدولة العراقية اليوم هو في الحقيقة تقويض للإدعاء الأمريكي بترسيخ فكرة الديمقراطية وقبول الآخر في حكم العراق، وهو الأمر الذي لم يسفر سوى عن الإقتراب من الواقع في حرب أهلية وقتال طائفي عنيف لم تنجح في إيقافه أي حلول سياسية، فلا زالت مختلف الأطراف السياسية المذهبية والطائفية والعرقية تدفع أبناء المجتمع للابتعاد عن فكرة الوفاق الوطني والأهلي وتسير به نحو ثقافة الإنقام والقتل، وما تشير إليه الملايين من أبناء الشعب العراقي داخل العراق وخارجها إلا دليل على حالة الحرب والعنف والتصفيات الجسدية والاختلافات المذهبية التي وصل إليها العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

16- كما يمكن القول أن العراق بعد الاحتلال الأمريكي بات أنموذجاً للفوضى وإنعدام الأمن والاستقرار في المنطقة العربية عموماً والشرق الأوسط خصوصاً.

17- أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى تداعيات بالغة الخطورة على المنطقة العربية وأنظمتها السياسية ابتداءً بالتداعيات الطائفية ووصولاً إلى حالة الالاستقرار والأمن في المنطقة.

18- ترتب عن الاحتلال الأمريكي للعراق، خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة العربية، وهذا الخروج كانت له تداعيات خطيرة أيضاً على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، بترجمته كفة الصراع لصالح إسرائيل نظراً لزوال أحد أهم المهددات الرئيسية للكيان الصهيوني في المنطقة والداعم للقضية الفلسطينية ألا وهو دولة العراق.

19- إن تزاحم المصالح الدولية والإقليمية في المنطقة العربية إلى الحد الذي جعلها عناصر فاعلة في تقرير واقع ومستقبل الأنظمة السياسية العربية.

20- إن تزايد التدخلات الخارجية في الأنظمة العربية أحدث إضطرابات أمنية يصعب معالجتها وإدراك أبعادها المستقبلية، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى إ يصل الأنظمة العربية المستهدفة من التدخل في شؤونها الداخلية إلى حلقة مفرغة من اللامن والاستقرار بما يخدم مصالح القوى المتدخلة فيها، إن لم تتمكن الأنظمة السياسية العربية منأخذ زمام المبادرة عبر صياغة مشروع وحدوي نهضوي تموي قومي عربي يكون بمثابة الجدار الرادع في وجه هذه التدخلات الخارجية أو على الأقل يقل منها.

وانطلاقاً من هذه النتيجة نقترح مايلي:

1- يجب على الأنظمة العربية أن تقوم بإحداث إصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وتنموية ذاتية مستقلة عن أي جهة خارجية، وذلك وفق منهج ورؤى داخلية تتماشا والأوضاع الداخلية العربية الخاصة، لتسد بذلك الباب الكبير الذي كانت تدخل منهاته التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للأنظمة العربية.

2- يجب على الأنظمة العربية أن تسعى السعي الحثيث إلى إقامة وحدة إقليمية عربية على أساس قومية جامعة قادرة بموقعها الإستراتيجي وبالإمكانات والثروات الهائلة المادية والبشرية التي تحويها، منافسة القوى الدولية والإقليمية، فالوحدة العربية سواء كانت على المستوى الجهوبي أو على المستوى الإقليم العربي كل هي الحل الوحيد حالياً للأنظمة السياسية العربية لكي تصبح الكتلة الاستراتيجية الحيوية التي يمكن أن يكون لها وزن وثقل في السياستين العالمية والإقليمية، وبذلك تكون قطب عربي قوي في وجه التدخلات الخارجية.

وعليه وفي خاتم دراستنا لموضوع التدخل الخارجي وأثره على إستقرار الأنظمة العربية، نستطيع القول أن التدخل الخارجي هو من العوائق الرئيسية في طريق الإستقرار

والإصلاح والتطور والتنمية العربية، مما يستوجب البدء بمواجهة هذه التدخلات التي لها الأولوية في الواقع العربي المعاصر.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً-قائمة المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

1. أبو غزالة .المشير ، **الولايات المتحدة العراق وأسلحة الدمار الشامل** ، القاهرة، 2004.
2. **احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
3. البرisan. أحمد سليم ، **جيوبوليتيكا الأمن القومي العربي** ، الأردن: جامعة الحسين بن طلال.
4. سي علي. أحمد ، **التدخل الإنساني بين القانون الدولي الإنساني والممارسة** ، الجزائر: دار الأكاديمية، ط.1، 2011.
5. عبد ربه. أحمد وآخرون، **حال الأمة العربية 2012-2013** ، بيروت: بيت النهضة، ط.1، 2013.
6. الغزالى حرب. أسامة ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** ، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998.
7. وليد جميل الأيوبي .أمير ، **العولمة والعرب وبداية التاريخ** ، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتب، ط.1، 2009.
8. مشاقبة. أمين، سعد شاكر، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة** ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012.
9. سويدان الجنابي .باسم كريم ، **مجلس الأمن وال الحرب على العراق 2003 دراسة في واقع النزاع ومدى مشروعية الحرب** ، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006.
10. بوراس. عبد القادر، **التدخل الدولي الإنساني وتراجع مبدأ السيادة الوطنية** ، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.
11. أبو صيام. تيسير وآخرون، **أوباما وسياسة أمريكا الجديدة** ، عمان: دار جليس الزمان، ط.1، 2009.
12. لوب. جاك، **العالم الثالث وتحديات البقاء** ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت: المجلس

- الوطني للثقافة والفنون والأداب، عالم المعرفة، 1998.
13. عودة .جehad، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات** ، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط.1، 2005.
14. س ناي .جوزيف، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ** ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، 1997.
15. س ناي .جوزيف، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ** ، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل، القاهرة:الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط.1، 1997.
16. برجاس .حافظ و مذوب. محمد ، **الصراع الدولي على النفط العربي** ، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، ط. 1 ، 2000، ص. 13.
17. محمود عيسى.حامد، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط** ، القاهرة:مكتبة مدبولي ، 1992.
18. جمعة .حسين. وأخرون، **العرب وتحديات المستقبل رؤية و موقف** ، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، جمعية البحث والدراسات ، 2002.
19. حمد السعدون. حميد. ، **السلوك السياسي الخارجي الأمريكي ومرتكزاته الثقافية** ، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية.
20. عرفة محمد .خديجة ، **مفهوم الأمن الإنساني** ، القاهرة:المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ع. 13 ، 2007.
21. محمد العزاوي .دهام ، **العلومة والتدخل الإنساني لحماية الأقليات** ، القاهرة: دار الهندسية دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2012.
22. زكي الطويل. رواء ، **الأمن الدولي واستراتيجيات التغيير والإصلاح** ، عمان:أسامه للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2012.
23. مطر. سالم ، **الاحتلال الأمريكي وأزمة العراق الوطنية** ، مركز الدراسات الإقليمية، 2013
24. عبد الستار أمين. سردم ، **رؤية إستراتيجية جديدة للأمن في الشرق الأوسط** ، جامعة بغداد:مركز الدراسات الدولية.

25. حقي توفيق. سعد، *علاقات العرب الدولي في مصطلح القرار الحادي والعشرين*، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2003.
26. ناجي جواد .سعد، *تداعيات المشكلة الكردية*، عمان:مركز در اسات الشرق الأوسط، 2000
27. الاوندي سعيد ، أوروبا والعرب قضایا الحوار...وإشكالیات الجوار ، الجیز:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
28. التبیر. سمير، *العرب وتحديات القرن الحادي والعشرين: دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية*، بيروت:دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2010.
29. حسين الفتلاوي .سهيل، *العولمة وأثارها في الوطن العربي*، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط. 2، 2011
30. هيرش. سيمور ، *القيادة الأمريكية العميماء الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب*، ترجمة مركز التعریف والترجمة، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.
31. حافظ الدين. صلاح ، *كراهية تحت الجلد إسرائيل عقدة العلاقات العربية الأمريكية*، تحریر محمد حسنين هيكل، القاهرة:دار الشروق، ط. 1، 2003.
32. نصر علي الشمرى. عبد الغنى ، *سياسة الإصلاحات الأمريكية في المنطقة العربية: بين القيم والمصلح*، بيروت: منتدى المعارف، ط.1، 2014.
33. وهب. علي ، *الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط- التامر الأمريكي الصهيوني*، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ط.1. 2013.
34. صدوق. عمر، *دراسة في مصادر حقوق الإنسان*، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2003
35. مسعود مفتاح. غيث ، *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية*، القاهرة: دار قباء الحديثة، ط1، 2008.
36. حاتم .لطفي ، *م الموضوعات في الفكر السياسي المعاصر*، ط.1، 2010.
37. عبد حسين. محمد ، أبو سمرة .يوسف ، *تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في*

- موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ط.1، 2011.
38. مراد . محمد ، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الإستراتيجي والمتغير الظريفي**، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1، 2009.
39. ياسر الأيوبي . محمد ، **النظرية العامة للأمن نحو علم اجتماع أمني**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.
40. يعقوب عبد الرحمن . محمد ، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط.1، 2014.
41. المراغي. محمود ، **سفر الموت من أفغانستان إلى العراق**، القاهرة:دار الشروق، ط.1، 2003
42. بشاره. مروان ، **العربي الخفي وعود الثورات العربية ومخاطرها** ، الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2013.
43. عبد العزيز مرسي . مصطفى ، **العرب في مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرقي أوسيطى**، القاهرة:مكتبة الشروق.
44. البطوش. معاذ ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012.
45. البطوش. معاذ ، **تداعيات الاحتلال الأمريكي البريطاني على العراق وأثره على الأمن القومي العربي**، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط.1، 2012.
46. فيصل خولي. معمر ، **الأمم المتحدة والتدخل الإنساني**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
47. الحمش. منير ، "السبب المستتر للحرب ضد العراق والتداعيات الاقتصادية لاحتلال العراق" ، في **الأثار والنتائج السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق**، دمشق:مركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ط.1، 2003.
48. تشومسكي. نعوم، **ماذا يريد العم سام**، ترجمة عادل المعلم، القاهرة: دار الشروق، ط.1، 1998

49. غالب الناهي. هيثم ، *تفتيت العراق انهيار السلم المدنى والدولة العراقية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013.
50. حرب. وسيم. وأخرون، *إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية*، بيروت: منشورات الحلبي، ط.1.
51. رضوان. وليد ، *العلاقات العربية التركية* ، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط.1، 2006.
- 2-المجلات والدوريات:**
52. "تقرير السفارة الأمريكية في بغداد عن فساد الحكومة العراقية"، *المستقبل العربي*، ع. 345، نوفمبر 2007.
53. أبو بكر الدسوقي، "حزب الله..النّسأة و الدور والمستقبل"، *السياسة الدولية* ، ع.166، أكتوبر 2006.
54. أشرف محمد كشك، "رؤية أمريكية لنقسيم العراق"، *السياسة الدولية* ، م. 42، ع. 170، أكتوبر.
55. الأولي ومستقبل أمن لطاقة-الغاز مقابل النفط-", *السياسة الدولية* ، ع. 164، أفريل 2006.
56. بطرس غالى، "العرب أمام تحديات العولمة-حقوق الإنسان، الديمقراطية وأشياء أخرى-", مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، ع. 2، 2008.
57. حتحوت نور الدين، "التدخل لأغراض إنسانية وإشكالية المشروعية"، *الفكر* ، ع. 10.
58. الحرب والإحتلال في العراق الملخص التنفيذي والإستنتاجات والتوصيات" ، *المستقبل العربي*، ع.341، 2007.
59. خالد الحروب، " تداعيات الغزو الأمريكي للعراق من الحروب التقليدية" ، كلية خالد العسكرية ، ع. 78، 2003.
60. سامح راشد، "الشرق الأوسط العراق... حول الإنتحاب والإستقرار" ، *السياسة الدولية* ، م. 42 ع.17، أكتوبر 2007.

61. صطفى اللباد، "العامل الكردي في السياسة التركية"، *السياسة الدولية*، ع. 169، 2007.
62. عبد السلام يخلف، "الديمقراطية وحقوق الإنسان - ثبائي الكرامة للفرد والقوة للدولة -"، *مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*، ع. 2، 2008.
63. فر Hatchi عمر، "النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، *مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*، ع. 2، أبريل 2008.
64. فوزي نور الدين، "المشاركة السياسية وشروط التحول السياسي"، *مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*، ع. 2، أبريل 2008.
65. مرابطي سارة، "الهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين"، *مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية*، ع. 2، أبريل 2008.
66. ناظم عبد الواحد الجاسور، "الفكر السياسي الأمريكي والنظام الدولي الجديد"، *السياسة الدولية*.
67. نوري ماك كوين روتلوج، "عمليات حفظ السلام والنظام الدولي"، *السياسة الدولية*، م. 42، ع. 170.

المذكرات والرسائل الجامعية:

68. أميرة حناشي، *مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.
69. جمال منصر، *التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
70. حمادي عز الدين، *دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2006/2005.

71. موساوي أمال، *التدخل الدولي لأسباب إنسانية في ظل الأحادية القطبية*، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم سياسية، جامعة باتنة 1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012 /2011

4-المنشورات الصادرة عن المنظمات الدولية:

72. البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "مساندة المساعلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة"، نوفمبر 2011.

73. مجلس الأمن الدولي، مكتبة البيت الأبيض الأمريكي، القرار الرقم 1483، 22 ماي 2003

5-الموقع الالكترونية:

74. التدخل الدولي الإنساني بين حماية حقوق الإنسان وإنهاك سيادة الدول" ، جامعة الرباط الوطني، في : (2018/03/09)

<http://repository.ribat.edu.sd/public/uploads/upload/repository/%20%D9%88%D8%A8%D8%B3%D9.%85>

75. خالد حساني، " بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني" ، في :

[http:// www.caus.org.ib /pdf/ emagazine..\(2015/04/02\)](http://www.caus.org.ib/pdf/emagazine..(2015/04/02))

76. " العالم العربي" ، المعرفة، في : [\(https://www.marefa.org\) .\(2017/12/11\)](https://www.marefa.org)

77. "ما هي أهمية الوطن العربي" ، المرسال، في :

<https://www.almrsal.com/2017/12/11/> ،

78. "ما هي أهمية الوطن العربي" ، المرسال، في :

<https://www.almrsal.com/2017/12/11/> ،

79. كمال إبراهيم علاونه، "أهمية النفط في الوطن العربي والعالم" ، في :

[http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=3380\(.2017/12/11/\)](http://www.israj.net/vb/showthread.php?t=3380(.2017/12/11/))

80. منارة دمشق، "قصة حرب الخليج الثالثة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003" ، في :

81. دهام محمد العزاوي، "فكرة الدولة عند الكرد وقضية الهوية"، الجريدة، في:
[www.aljazeera.net.\(2006/5/ 23\)](http://www.aljazeera.net.(2006/5/ 23) ،) ،
82. سالم سالمين النعيمي، "الوطن العربي والتحديات المستقبلية"، في:
[\(11/12/2017\)](http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=94969)
83. "الغزو الأمريكي للعراق"، المعرفة، في:
[https://www.marefa.org/.\(2017/12/10\)](https://www.marefa.org/.(2017/12/10) ،) ،
84. "الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ 14 عاماً"، الخليج أونلاين، في:
[http://alkhaleejonline.net/articles.\(2017/12/10\)](http://alkhaleejonline.net/articles.(2017/12/10) ،) ،
85. وليد عباس، "جرائم الغزو الأمريكي للعراق"، مركز جيل البحث العلمي، في:
[http://jilrc.com .\(2017/12/10\)](http://jilrc.com .(2017/12/10) ،) ،
86. ميسون البياتي، "صور من مذابح الاحتلال الأمريكي للعراق"، الحوار المتمدن، ع.4010، في:[http://www.ahewar.org/debat.\(2017/12/10\)](http://www.ahewar.org/debat.(2017/12/10) ،) ،
87. نزار عبد الأمير التركي الغانمي، حمد جاسم محمد الخزرجي، "الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003"، في:[http://abu.edu.iq/research/articles.\(2017/12/10\)](http://abu.edu.iq/research/articles.(2017/12/10) ،) ،
88. "موقع الوطن العربي وأهميته"، البيلسان، في:
[http://albailassan.com .\(2017/12/11\)](http://albailassan.com .(2017/12/11) ،) ،
89. خالد الغالي، "تعرف على الثروات العربية وكم تمثل في العالم"، في:
[https://www.irfaasawtak.com/a/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9/17M39، \(11/12/2017\).](https://www.irfaasawtak.com/a/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9/17M39، (11/12/2017).)
90. نظير الكندوري، "ما الذي تغير في العراق بعد أربعة عشر عاماً من الاحتلال الأمريكي"، في:[http://yaqein.net/reports.\(2017/12/10\)](http://yaqein.net/reports.(2017/12/10) ،) ،
91. "الغزو الأمريكي للعراق نزيف لم يتوقف منذ أربعة عشر عاماً"، الخليج أونلاين، في:-
[www.aljazeera.net.\(2006/5/ 23\)](http://www.aljazeera.net.(2006/5/ 23) ،) ،

.(2017/12/10) <http://alkhaleejonline.net/articles>

92. تعريف ومعنى التدخل في معجم المعاني الجامع، المعجم الوسيط ، في:

[https://www.almaany.com/ar/dict/ar-\(2018/03/09](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-(2018/03/09))

<ar/%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84/>

93. عليان محمود عليان، "الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي اقتصادياً وعسكرياً" ، في:

<http://arabiyya.com/newsID/151>(2017/12/11)

94. "أهمية الوطن العربي" ، موضوع، في:

<http://mawdoo3.com.>(2017/12/11.) ،

95. "الوطن العربي - معلومات أساسية -" ، الجزيرة، في:

[http://www.aljazeera.net.\(2017/12/11/ \) ،](http://www.aljazeera.net.(2017/12/11/)

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

:1/ باللغة الفرنسية:

I. Encyclopédies et dictionnaires:

96.Boudon Raymond, Besnard Philippe, Cherkaoui Mohamed et autres, **Dictionnaire de la sociologie**, Paris: Larousse, 2012.

II. Livres:

97.Rioux Jean-François, **La sécurité humaine une nouvelle conception des relations internationales**, Paris: L'Harmattan, 2001.

98.Zanetti Véronique, **L'intervention humanitaire: droit des individus, devoir des états**, Genève: Labor et Fides, 2008.

III. Articles:

99.Coustillièr Jean François, "Les Etats-Unis: une puissance méditerranéenne", **Confluences Méditerranée**, No.74, Mars 2010.

:2/ باللغة الإنجليزية:

I. Books:

-
100. Bentley Michelle, Holland Jack, **Obama's Foreign Policy: the War on Terror**, New York: Routledge, 01st edition, 2014.
 101. Bonin Richard, **Arrows of the Night. Ahm1d Chalabi's Long Journey to Triumph in Iraq**, New York: Anchor Books Edition, 2012.
 102. Bremer L. Paul, McConnell Malcolm, **My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope**, New York: Threshold Editions , 2006.
 103. Crocker. A. Chester, Hampson Fen Osler, Aall Pamela, **Rewiring Regional Security in a Fragmented World** , Washington DC: United States Institute of Peace, 2011
 104. Ritter Scott, **Iraq Confidential: The Untold Story of the Intelligence Conspiracy to Undermine the UN and Overthrow Saddam Hussein**, London: Nation Books, 01st Edition, 2006.

II. Review Articles:

105. Arango Tim, “With Plunge in oil prices, Iraq Facing new Calamity: Nation stung by years of war now threatened with economic collapse”, **New York Times**, February 02, 2016.
106. Naji Saeid , Jawan A. Jayum, “Geopolitics of the Islam World and world leadership in the post-Cold War geopolitical development”, **Transcience**, Vol.04, No.01, 2013.
107. Nafi Basheer. Iraq: Challenges following Official U.S. Military Withdrawal,**Aljazeera Center For Studies**, November 2011, P.2.

III. International organizations reports:

108. Gregorio Bettiza, Christopher Phillips, “Obama nation?: US foreign policy one year”, on: **Obama's Middle East policy: time to decide**. Ideas Reports, edited by Kitchen Nicholas, London School of Economics and Political Science, London, 2010.

-
109. Margrethe Ellen, “Good Governance and Development Assistance from a Danish Perspective, Partnership for Governance”, **The Economic Institute of the**
 110. Mausner Adam, Cordesman Anthony, “Iraq and US Strategy in the Gulf: Shaping US Plans After Withdrawal”, **Center for Strategic and International Studies**, October 2011.
 111. **World Bank (EDI)**, Washington D.C, 1996.

IV. Working papers:

112. Cordesman H Anthony, Khazai Sam, “Patterns of Violence in Iraq”, **Center for Strategic and International Studies**, Washington DC, October 2012.

الله حق

الفهرس

-قائمة الأشكال

-قائمة الجرالوں

-فهرس الموضوعات

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أشكال وأنواع التدخل الدولي	27
02	الأداء الحكومي لحكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا...	86
03	آليات التبعية بين البلدان النفوذية ذات الفوائض والبلدان الرأسمالية	91
04	الجغرافية السياسية للشرق الأوسط	130
05	منحى يبيّن عدد قتلى المدنيين العراقيين	241
06	تداعيات الاحتلال الأمريكي على العراق	250

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور العجز في ميزان النفط الأمريكي	180
02	تطور الناتج الوظني الإجمالي في العراق بين 1970-1990	190

فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان	المقدمة
ب		
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة التدخل الدولي		
02	المبحث الأول: ماهية التدخل الدولي	
02	المطلب الأول: التطور التاريخي لظاهرة التدخل الدولي	
11	المطلب الثاني: تعريف التدخل الدولي	
17	المطلب الثالث: تمييز التدخل الدولي عن المفاهيم المشابهة له	
21	المطلب الرابع: عناصر التدخل الدولي	
33	المبحث الثاني: التدخل الدولي والشرعية الدولية	
33	المطلب الأول: مفهوم الشرعية في القانون الدولي والعلاقات الدولية	
35	المطلب الثاني: قانونية ومشروعية التدخل الدولي	
49	المبحث الثالث: التدخل الدولي وتأثيره على مبدأ السيادة الوطنية	
49	المطلب الأول: تطور مبدأ السيادة الوطنية	
54	المطلب الثاني: تراجع السيادة الوطنية أمام تطور ظاهرة التدخل الدولي	
59	المبحث الرابع: التدخل الدولي: بين الاعتبارات الإنسانية ومصالح القوى الكبرى	
59	المطلب الأول: الأهداف المعلنة والخفية للتدخل الدولي	
60	المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن التدخل الدولي	

الفصل الثاني:

تطور الإستراتيجيات الدولية والإقليمية لإخراق المنطقة العربية

67	المبحث الأول: إمكانات وقدرات المنطقة العربية
67	المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية

74	المطلب الثاني: أهمية الثروة البشرية في المنطقة العربية
77	المبحث الثاني: طبيعة الأوضاع الداخلية في المنطقة العربية
77	المطلب الأول: غياب الإستقرار السياسي وأزمة بناء الدولة
87	المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاقتصادية وضعف التسيير الاجتماعي
93	المطلب الثالث: معوقات التنمية في المنطقة العربية
100	المبحث الثالث: التطور التاريخي لحالات التدخل الخارجي في المنطقة العربية
100	المطلب الأول: تاريخ الاهتمام الغربي بالمنطقة العربية
106	المطلب الثاني: تاريخ مواجهة الغرب للمشاريع الوحدوية العربية
109	المبحث الرابع: أهم إستراتيجيات الدولية لاحتواء المنطقة العربية
109	المطلب الأول: إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية
137	المطلب الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية
146	المبحث الخامس: إستراتيجية القوى الإقليمية لاحتواء المنطقة العربية
146	المطلب الأول: إستراتيجية إيران تجاه المنطقة العربية
162	المطلب الثاني: إستراتيجية تركيا تجاه المنطقة العربية

الفصل الثالث:

أبعاد التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003

172	المبحث الأول: مشروع القرن الأمريكي
172	المطلب الأول: مشروع إحتلال العراق
176	المطلب الثاني: حماية أمن إسرائيل
180	المبحث الثاني: أسباب إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق
181	المطلب الأول: تحقيق التوظيفات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج
194	المطلب الثاني: إمكانات وقدرات الدولة العراقية

194	المبحث الثالث: السياسات الأمريكية التمهيدية لاحتلال العراق
196	المطلب الأول: سياسة إضعاف الدولة العراقية
203	المطلب الثاني: سياسة احتواء الدولة العراقية
208	المطلب الثالث: سياسة تحريك الأقلية الكردية في العراق
208	المبحث الثالث: مراحل الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003
211	المطلب الأول: مرحلة التمهيد للضربة العسكرية الأمريكية
214	المطلب الثاني: مرحلة الغزو الأمريكي للعراق
214	المبحث الرابع: الاحتلال الأمريكي للعراق والشرعية الدولية
216	المطلب الأول: المبررات الشرعية والقانونية الأمريكية لاحتلال العراق
223	المطلب الثاني: قرار مجلس الأمن "1441" ودوره في احتلال العراق

الفصل الرابع:

انعكاسات التدخل الأمريكي على مستقبل العراق وتداعياته على الاستقرار في المنطقة العربية

223	المبحث الأول: تدهور الوضع الداخلي للعراق بعد الاحتلال
223	المطلب الأول: دور الحاكم الأمريكي "بول بريمر" في انهيار العراق
230	المطلب الثاني: ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة أثناء فترة الاحتلال
239	المبحث الثاني: نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق
239	المطلب الأول: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على الوضع الداخلي العراقي
242	المطلب الثاني: انعكاسات الاحتلال الأمريكي على مكانة الدولة العراقية
250	المبحث الثالث: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على مستقبله السياسي ومكانته الإقليمية
250	المطلب الأول: عدم الاستقرار السياسي

257	المطلب الثاني: هشاشة الوضع الأمني
261	المطلب الثالث: تراجع العراق كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط
267	المبحث الرابع: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على الاستقرار في المنطقة العربية
268	المطلب الأول: تأثر الدول العربية بحالة الاستقرار في العراق
271	المطلب الثاني: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي
279	الخاتمة
286	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
	الفهارس
299	قائمة الأشكال
299	قائمة الجداول
300	الفهارس
	الملخص

الملاخص

الملخص:

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة، لم تشمل تغيير هيكل النظام الدولي وانتقاله من الثنائية إلى الأحادية القطبية فحسب، وإنما التحول أيضاً كان على المستوى النظري، حيث عرف حقل العلاقات الدولية عودة قوية للبعد المعياري في تحليل العلاقات الدولية، الذي تجاوز الدولة إطاراً للتخلص إلى الانتقال إلى مستوى الفرد وجعله محوراً في العلاقات الدولية.

وبرغم أن هذه التحولات قد ساهمت في تعزيز حقوق الإنسان والكشف عن انتهاكات صارخة ضد الإنسانية كانت تحدث باسم الحفاظ على أمن الدولة، إلا أنه كانت له انعكاسات خطيرة على تراجع مبدأ سيادة الدولة واستقرارها، في مقابل محاولة التقنين وشرعنة التدخل الخارجي في شؤون الدولة، تحت ما يسمى بـ "مبدأ التدخل الدولي الإنساني"، أو "التدخل من أجل تحقيق أغراض إنسانية"، حيث عكّف الفقه الدولي المعاصر، غالباً تحت تأثير أطراف معينة، إلى تقديم آراء وبحوث ودراسات إلى المنظمات الدولية، تدفع جميعها باتجاه إبراز أو إجازة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول مُرتبطة باعتبارات إنسانية.

يتضح جلياً من خلال عديد الحالات الإمبريالية التي عقبت نهاية الحرب الباردة، أنَّ الأهداف الحقيقة من وراء التدخل الخارجي في دول معينة، لم يكن يسعى إلى الدفاع عن حقوق الإنسان أو حماية أقليات معينة كما توضحه الشعارات المعلنة، وإنما كان في جوهره، تجسيداً لاستراتيجية معينة، وفقاً لأجندة محددة، تهدف من ورائها قوى معينة تحقيق مصالح خاصة، عادة ما ارتبطت بالاستراتيجيات الكبرى للقوى الفاعلة في النظام الدولي في منطقة معينة.

ضمن هذا التصور، تختل منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديداً، مكانة إستراتيجية مهمة، لارتباطها بالصراع العربي الإسرائيلي من جهة واحتواها على أكبر احتياطي للطاقة في العالم من جهة أخرى، ما جعلها عُرضة للاختراق الخارجي باستمرار، على اختلاف أشكاله ومسمياته، حيث يُمثل في هذا الإطار التدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، مثلاً صريحاً لاستخدام مبدأ التدخل الإنساني لتبرير التدخل الخارجي في دولة كاملة السيادة، ولا شك أنَّ هذا التدخل لم يؤدي فقط إلى إنهيار الدولة العراقية فحسب، وإنما كانت له تداعيات خطيرة على استقرار وأمن الدول العربية المجاورة، ما يؤكّد فرضية عدم استقرار الأنظمة وتعثر مسار بناء الدولة في المنطقة العربية، لا يُفسّر فقط بعوامل بنوية داخلية وإنما يرتبط في كثيرٍ من الأحيان بعوامل خارجية، يُمثل التدخل الخارجي أحد أهم أشكالها الرئيسة.

Summary

The post cold war era has dramatically brought a deep change in international relations and has been altered the structure of international system from bipolarity to unipolarity. Indeed, one of the most prominent shifts was the growth of normative dimension in understanding and clarifying the international relations, moreover the position of state as unique actor has been shaken by the increase of the role of individual in international relations.

Even though those transformations have contributed to the promotion and protection of human rights, by revealing flagrant violations against humanity committed by states, they have had dangerous effects on the status of state and undermine its sovereignty, by giving the right to other actors based on "the principle of international humanitarian intervention", in order to intervene in the domestic affairs of juridical sovereign states for ostensibly humanitarian purposes.

In fact, many empirical cases, has revealed, that often the real objectives of countries or international organisations, to conduct external intervention in specific regions, were not to defend human rights or to protect certain minorities as has been declared, but it was the result of suspicious strategies and plans, driven by superpowers, that have specific agendas, aiming to protect their own interests.

For instance, the Middle East region and particularly the Arab countries were always in the eyes of the superpowers, due to their connection to Arab Israel conflict in one hand, and their rich of energy resources in another hand, which makes the region always vulnerable to different and multiples external interventions.

Obviously, the USA intervention in Iraq in 2003 was an explicit example of the use of humanitarian intervention principle to justify an external interference in a sovereign and independent state, the matter that led not just to the collapse of Iraq but also has affected the stability of its neighbors.

This leads to arguing, that the failure of state-building process and instability of Arab systems can be understood not just according to inner factors but often a big part of it, is due to outer factors, most of them are the result of external interventions.